

الأستاذ محمد بن عبد الله

المدرس في دار المعلمين

بمدينة تونس

(٤٠)

المجلد الأول

العلماء وعباد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الارهاب والتطرف
مايو- ديسمبر ١٩٩٢
العنف ضد الجميع
(٤٠)

المجلد (٤٠)
المقاومة بالتشريع

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٣ ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتشريع

- *فى المنوع
مجدى مهنا
- ١ #٩٢/٠٦/٢٥ الوفد
- *قانون لمكافحة الا رهاب ..ام لزيادة الا رهاب
سيد عبد العاطى
- ٢ #٩٢/٠٦/٢٥ الوفد
- *قانون مكافحة الا رهاب ..والضرورة الحتمية
الا هرام
- ٧ #٩٢/٠٦/٢٦
- *قانون الطوارئ باق بعد صدور قانون مكافحة الا رهاب
الوفد
- ٨ #٩٢/٠٦/٢٦
- *هل مصر فى حاجة الى قانون لالرهاب؟
عاطف لمرج
- ٩ #٩٢/٠٦/٢٦ المصور
- *مصر وقانون مواجهة الا رهاب
نبيل رشوان
- ١٥ #٩٢/٠٦/٢٦ المصور
- *تعديلات جديدة لقانون حيازة الا سلحة والذخائر
الا هرام المسائى
- ١٨ #٩٢/٠٦/٢٧
- *فكرة
مصطفى امين
- ٢٠ #٩٢/٠٦/٢٨ الا خيار
- *رصاص الا رهاب ..وقوانين المواجهة"٤"
امير ابوالسعود
- ٢١ #٩٢/٠٦/٢٨ الوفد
- *قانون الا رهاب ..بين نعم ولا
عبدالفتاح عباس
- ٢٣ #٩٢/٠٦/٢٨ حريتى
- *قانون مكافحة الا رهاب فى المجلس قبل نهاية هذه الدورة
محمد مصطفى
- ٢٨ #٩٢/٠٦/٢٨ اكتبوير
- *مكافحة الا رهاب
مصطفى كامل مراد
- ٣٦ #٩٢/٠٦/٢٩ الا حرار
- *العلماء والمفكرين يؤكدون رفضهم التام لقانون مكافحة الا رهاب
مجدى حلمى
- ٣٩ #٩٢/٠٧/٠١ الوفد
- *مجلس الوزراء يبحث مشروع قانون مكافحة الا رهاب
الا هالى
- ٤٠ #٩٢/٠٧/٠١
- *قانون الا رهاب مرفوض ..والتطرف مسئولية الحكومة
محمود الخولى
- ٤١ #٩٢/٠٧/٠١ النور
- *تبينات
نعمان جمعة
- ٤٥ #٩٢/٠٧/٠٢ الوفد
- *لجان مصرية تبحث فى اصدار قانون مكافحة الا رهاب
الحياة
- ٤٧ #٩٢/٠٧/٠٢
- *الشباب يقترح اصدار قانون لمكافحة الا رهاب
الا هرام
- ٥٠ #٩٢/٠٧/٠٣

المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتشريع

- *الذخمة الصحيحة
تبيل اباطة
٥١ #٩٢/٠٧/٠٤ الا خبار
- *محكمة خاصة..على مستوى الجمهورية..لمحاكمة الا رهابيين
٥٢ #٩٢/٠٧/٠٤ المساء
- *قانون لمكافحة الا رهاب كيف؟
٥٣ #٩٢/٠٧/٠٥ اكثوبر
- *مقدم شرطة د.محمد الغنام اهدى مكتبة مجلس الشعب كتابه
٦٠ #٩٢/٠٧/٠٦ الا هرام
- *المشاكل والحلول
عبد الفتاح لمير
٦١ #٩٢/٠٧/٠٦ الولد
- *لماذا يخاف حسين عبد الرازق من قانون الا رهاب؟
٦٢ #٩٢/٠٧/٠٦ مايو
- *الاخوة"الا عداء" الى انتظار قانون الا رهاب..كيف؟
جمال عبد السميع
٦٤ #٩٢/٠٧/٠٦ الا حرار
- *القاهرة..قانون جديد للارهاب للقفاء على الجماعات المتطرفة
٦٥ #٩٢/٠٧/٠٦ الوسط
- *الا رهاب المواجهة بالقانون
احمد حسين
٦٩ #٩٢/٠٧/٠٧ الا هرام
- *قانون الا رهاب لن يوقف التفرجات الشعبية
محمد حلمي مراد
٧٢ #٩٢/٠٧/٠٧ الشعب
- *التعديلات القانونية الجديدة لمواجهة الا رهاب
٧٥ #٩٢/٠٧/٠٨ الا هالي
- *بين ورطة الحكومة وربية المعارضة وحيرة الا غلبية الصامتة
ماهر عمل
٧٦ #٩٢/٠٧/٠٨ الا هالي
- *القلب...الذي ليس يرشني بنا
عبد العزيز محمد
٧٨ #٩٢/٠٧/٠٩ الولد
- *التعديلات القانونية الشاملة لمواجهة "الا رهاب"
محمود معوض
٨٠ #٩٢/٠٧/١٠ الا هرام
- *الشرعية تواجه العنف والا رهاب والتطرف
الجمهورية
٨٥ #٩٢/٠٧/١٠
- *بدانا مرحلة الرد العلمي..على الا رهاب
مجدي عبد الرحمن
٨٨ #٩٢/٠٧/١٠ المساء
- *الا عدام..عقوبة الا رهاب
محمود نقادى
٩٠ #٩٢/٠٧/١٠ الجمهورية
- *مجلس الشعب المصري يناقش السبت
٩٧ #٩٢/٠٧/١٠ الحياة

المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتشريع

- *ارتياح الشارع السياسى
٩٩ #٩٢/٠٧/١١ الا هرام الماشى
- *تعديلات القوانين لمكافحة الا رهاب
١٠١ #٩٢/٠٧/١٢ الولد
- *نواب الشورى يوجهون انتقادات حادة للحكومة
١٠٢ #٩٢/٠٧/١٢ جمال يونس الولد
- *تشريعات مواجهة جرائم العنف والا رهاب امام مجلس الشعب
١٠٤ #٩٢/٠٧/١٢ وطنى
- *التدخل التشريعى لمواجهة الا رهاب اصبح ضرورة لا غنى عنها
١٠٥ #٩٢/٠٧/١٢ شريف العبد الا هرام
- *القاهرة:الحقيقات مع امير الجهاد فى ديروط
١٠٩ #٩٢/٠٧/١٣ الحياة
- *الا غلبية توافق على تعديلات قانون مكافحة الا رهاب
١١١ #٩٢/٠٧/١٣ محمود معوض الا هرام
- *وزير العدل:الشرفاء لا يخشون من قانون يواجه جرائم الا رهاب فقط
١١٢ #٩٢/٠٧/١٣ شريف العبد الا هرام
- *قانون الطوارئ مؤقت..والتشريع الجديد داسم
١١٤ #٩٢/٠٧/١٣ زايد على سعد الا اخبار
- *مجلس الشورى يوافق فى جلسة ساخنة
١١٥ #٩٢/٠٧/١٣ الا اخبار
- *اللجنة التشريعية بمجلس الشعب توافق على المشروع
١١٦ #٩٢/٠٧/١٣ محمود لنادى الجمهورية
- *الشورى وافق على تعديلات مواجهة الا رهاب
١١٨ #٩٢/٠٧/١٣ عبد الوهاب عدس الجمهورية
- *مشادة حادة فى مجلس الشعب اثناء نظر قانون الا رهاب
١٢٠ #٩٢/٠٧/١٣ الولد
- *فتح باب التوبة امام المنتمين الى الجماعات الا رهابية
١٢٣ #٩٢/٠٧/١٤ محمود معوض الا هرام
- *مجلس نقابة المهندسين يدين العنف بكل اشكاله
١٢٥ #٩٢/٠٧/١٤ الا هرام
- *الا رهاب والمواجهة التشريعية
١٢٦ #٩٢/٠٧/١٤ نشات نجيب فرج الجمهورية
- *لا ..لا رهاب القانون
١٢٧ #٩٢/٠٧/١٤ الولد عبد العزيز محمد
- *بدون مقدمات
١٢٩ #٩٢/٠٧/١٤ العربوبة

المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتحريع

- * الا شغال الشاقة المؤبدة لزعماء الجماعات والمنضمين اليها
١٣٠ #٩٢/٠٧/١٤ المروية
- * قانون الا رهاب يهدد حريات المواطنين جميعا
١٣٤ #٩٢/٠٧/١٤ محمد حلمى مراد الشعب
- * قانون الا رهاب .. ماذا وراءه؟
١٣٨ #٩٢/٠٧/١٤ عبد المنعم سليم الشعب
- * اهدار للحريات واغتياال للحقوق الى اقراها ديننا
١٤٠ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- * مصر بكل قياداتها وفناتها ترفض الا رهاب الحكومى وتحويلها الى دولة بوليسية
١٤١ #٩٢/٠٧/١٤ عبد الحى محمد الشعب
- * تجرم الفكر.. وتزيد من قمع المعارضين
١٥٠ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- * كبار المستشارين: نطالب اولى الا مر بالا لتزام بالدستور
١٥١ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- * هذا تقنين للقهر وتعبير عن العجز فى مواجهة المشكلات
١٥٢ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- * شكرى: التعديلات الجديدة تعمد بالديمقراطية وتزيد العنف
١٥٣ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- * الفنانون: هذه التعديلات ستزيد من العنف
١٥٤ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- * اللجنة التشريعية وافقت على القانون فى جلسة واحدة
١٥٥ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- * عطية الا رهابية وقانون الا رهاب
١٥٧ #٩٢/٠٧/١٥ محمود السقا الوفد
- * القفاء على العنف
١٥٩ #٩٢/٠٧/١٥ اغرساعة جلال السيد
- * مواجهة للارهاب ام تصفية للعمل السياسى؟
١٦٠ #٩٢/٠٧/١٥ حسين عبد ربة الا هالى
- * الفاظ ومعان
١٦١ #٩٢/٠٧/١٥ اسماعيل صبرى عبد الله الا هالى
- * تعديلات مواجهة الا رهاب
١٦٢ #٩٢/٠٧/١٥ الا هالى
- * التجمع يطلب تعديل مشروع مقاومة الا رهاب
١٦٣ #٩٢/٠٧/١٥ الا هالى
- * مجلس الشعب يوافق من حيث المبدأ
١٦٤ #٩٢/٠٧/١٦ الا هرام

المجلد : ٤٥ - المقاومة بالتحريع

*الاغلبية:يد القانون لا تطول الجمعيات الا سلامية الملزمة بالقانون واحكام محمود معوض	الا هرام	١٦٥ #٩٢/٠٧/١٦
*برلمانيات جلال السيد	الا اخبار	١٦٨ #٩٢/٠٧/١٦
*لا...لا رهاب القانون عبيد العزيز محمد	الوفد	١٦٩ #٩٢/٠٧/١٦
*كلمة حق في مشروع قانون الا رهاب يحيى الرفاعي	الوفد	١٧١ #٩٢/٠٧/١٦
*اربع عقوبات حددها القران لمواجهة الا رهاب اللواء الاسلامي		١٧٣ #٩٢/٠٧/١٦
*مجلس الشعب يوافق على تعديلات مكافحة الا رهاب	الا هرام	١٧٥ #٩٢/٠٧/١٧
*ليس بالقانون وحده..نكالف الا رهاب سامي متولي	الا هرام	١٧٦ #٩٢/٠٧/١٧
*القانون لا يحرم الدعوة وانما يحرم اي تنظيم يمثل خطرا على المجتمع محمود معوض	الا هرام	١٧٧ #٩٢/٠٧/١٧
*التعديلات الجديدة تحول مصر الى دولة بوليسية	الوفد	١٨١ #٩٢/٠٧/١٧
*الا حزاب والانتخابات المهنية تطالب بالغاء التعديلات حمدي شفيق	الوفد	١٨٢ #٩٢/٠٧/١٧
*..والانتخابات والا حزاب وهيئات التدريس ورجال القانون يرفضون التعديلات الجديدة	الوفد	١٨٣ #٩٢/٠٧/١٧
*خبج عدم الدستورية يطارد تعديلات القوانين لمكافحة الا رهاب	الوفد	١٨٤ #٩٢/٠٧/١٧
*الانتخابات المهنية..واساتذة الجامعات ورجال القانون يرفضون تعديلات القوانين	الوفد	١٨٦ #٩٢/٠٧/١٧
*تعديل مادتين في تعديلات القوانين لمكافحة الا رهاب	الوفد	١٨٧ #٩٢/٠٧/١٧
*٢٠شخصية مصرية كانت مدرجة على جدول الا غيالات لتنظيم الجهاد	موت الكويت	١٨٨ #٩٢/٠٧/١٧
*رحلة كل يوم فؤاد غواز	الوفد	١٨٩ #٩٢/٠٧/١٨
*استنكار شديد لتعديلات مواجهة الا رهاب سامي صبرى	الوفد	١٩٠ #٩٢/٠٧/١٨
*الحكومة والمعارضة تهاجمان قانون الا رهاب	روزاليوسف	١٩٤ #٩٢/٠٧/٢٠

المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتشريع

- * ١٥١ لم يتهم وافع هذا القانون بالخيانة العظمى.. فمن يتهم بها؟
١٩٦ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * رجال القضاء يواصلون تصديهم للقوانين الظالمة
١٩٨ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * القوى السياسية : التعديلات
٢٠٠ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * استنكار شعبى من العمال والطلاب والمعلمين والسائقين
٢٠٢ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * التاريخ يعيد نفسه
٢٠٤ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * ندوة العلماء
٢٠٥ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * الناس .. والا رهاب .. والطوارئ .. وايام القهر
٢٠٦ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- * استاذة جامعة القاهرة يرفضون قانون الا رهاب
٢١٠ #٩٢/٠٧/٢٢ الثورة
- * ٢٤ ناشبا يعترضون على قانون الا رهاب
٢١١ #٩٢/٠٧/٢٢ الا هالى
- * الموافقة على ١٢ مشروع قانون واتفاقية فى ٤ ساعات
٢١٢ #٩٢/٠٧/٢٢ الا هالى
- * كل هؤلاء يرفضون تعديلات مكافحة الا رهاب... فلمصلحة من تصدر؟
٢١٧ #٩٢/٠٧/٢٢ الا هالى
- * لا جريمة.. يدون قصد جناحى
٢٢٠ #٩٢/٠٧/٢٣ صباح الخير
- * فاطمة العطار
٢٢٣ #٩٢/٠٧/٢٣ الوفد
- * وجاء الدرس من الجزائر
٢٢٣ #٩٢/٠٧/٢٣ الوفد
- * القوانين وحدها لا تحمى مجتمعا.. ولا تواجه ارهابا
٢٢٥ #٩٢/٠٧/٢٣ الوفد
- * نعم لقانون الا رهاب.. ولكن
٢٢٨ #٩٢/٠٧/٢٥ حواء
- * ماجدة محمود
٢٢٨ #٩٢/٠٧/٢٥ حواء
- * النص الكامل لقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢
٢٣٢ #٩٢/٠٧/٢٧ الا هرام الا اقتصادى
- * الا مائة العامة للشباب شرفى قانون الا رهاب
٢٤٠ #٩٢/٠٧/٢٧ الا حرار
- * "حدوت"
٢٤١ #٩٢/٠٧/٢٧ الا حرار
- ليلى عبد السلام

المجلد : ٤٥ - المقاومة بالتحريض

٢٤٢	#٩٢/٠٧/٢٧	*مصر بين قوة العدل وقوة الطغيان.. عممت الهوارى
٢٤٤	#٩٢/٠٧/٢٧	*رسالة سليم عزّوز
٢٤٥	#٩٢/٠٧/٢٧	*سؤال هشام طنطاوى
٢٤٦	#٩٢/٠٧/٢٨	*تعديلات قانون الا رهاب باطلة.. لا لها مخالفة للدستور محمود بكري
٢٤٩	#٩٢/٠٧/٢٨	*لجنة "عدم الدستورية" تطارد التعديلات الجديدة فوزية عبد الستار
٢٥٢	#٩٢/٠٧/٢٩	*وقف التعديلات الا خيرة لمكافحة الا رهاب زكريا فكري
٢٥٣	#٩٢/٠٧/٢٩	*مؤتمر نوادى التدريس يدين قانون الا رهاب محمد حمدينو
٢٥٤	#٩٢/٠٧/٢٩	*طالبات باحتجاز الشرطة للمواطن ٢٤ ساعة وليس اسبوعا الا هالى
٢٥٥	#٩٢/٠٧/٣١	*نوادى التدريس ترفض قوانين الا رهاب عامر عيد
٢٥٧	#٩٢/٠٨/١٢	*ارهاب الحكومة.. وارهاب الافراد والجماعات الشافعى البشير
٢٥٩	#٩٢/٠٨/٣٠	*قانون الا رهاب.. هل يحل المشكلة؟ المختار الا سلامى
٢٦٠	#٩٢/١٠/١٢	*تعديلات الا رهاب.... المختار الا سلامى
٢٦٣	#٩٢/١١/١٨	*رفض اجراء تعديلات جديدة على قوانين الا رهاب والا حداث على خميس



المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢٠٠٢ سنة ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



قانون الطوارئ، بجلالة قدره غير قادر على مواجهة الإرهاب، وعلى التصدي لتجار العنف الجارف في المجتمع. وانتقل صراحة أنه عاجز عن وقف الجريمة السيسية التي تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ولاداعي للخفي وراء شعار حماية الوحدة الوطنية والحفاظ على أمن المجتمع.

وسوف تكتشف قريباً ان القانون الجديد عاجز هو الآخر عن مواجهة الإرهاب. وأن موجة الإرهاب في ظلّه قد تزايدت ولم تنقص. وولتها سيطلب رجال السيسية والأمن بتشريع جديد يعالج اللغزات التي كُشف عنها تطبيق قانون الإرهاب.

ان قانون الطوارئ المفضوب عليه، على خلاف ما الشيع يعطى لوزير الداخلية الحق في اعتقال أي مواطن لمدة ستة شهور متقطعة. وحتى بعد مضي هذه الفترة يمكن لوزير الداخلية ان يصدر قراراً باعتقال نفس الشخص لمدة أخرى.

وهناك من امضوا عامين في السجون في ظل قانون الطوارئ وليس ٤٥ يوماً فقط كما قيل تحت قبة مجلس الشعب. يخرج المعتقل يوماً أو اسبوعاً ثم يدخله من جديد. وهذه السلطات الواسعة هي التي منحها قانون الطوارئ لوزير الداخلية.

فماذا في وسع قانون مكافحة الإرهاب ان يفعل أكثر من ذلك؟ هل في وسعه الكشف عن الجريمة قبل وقوعها؟ هل في وسعه معرلة مختطلات واهداف واساليب جماعات العنف والتطرف؟ ان يستطيع القانون الجديد ان يفعل شيئاً من ذلك. كل ما هنالك انه سيعطي لاجهزة الأمن سلطة الضرب

في المليون بلا ضوابط ولاقود
● بقصد كشف الدكتور عاطف صدي رئيس مجلس الوزراء عن نوايا الحكومة من وراء اصدار القانون العلاقة بين ملك ومستاجر الأرض الزراعية.. وهي تقتصر في فرض "نكوة" جديدة تؤول لصالح خزانة الدولة.. قل د. صدي بصريح العبارة تحت قبة مجلس الشعب امس الأول: من الضروري موافقة المجلس على طلب الحكومة، يفرض الاتوة الجديدة، «علشان نمشي في القانون، أي علشان نوافق الحكومة على اصدار القانون ولاترجع في كلامها.

ان لم تصدر الحكومة القانون الجديد عن قناعة بمخالفه القانون الحالي للشرعية الإسلامية.. وليس عن قناعة برفع الظلم عن المالك الصغير. فكل ملهم الحكومة من القانون الجديد هو فرض "نكوة" وحصولها على نسبة من الزيادة في القيمة الإيجارية وقررها رئيس الوزراء بـ ٧٠٪ من نسبة الضريبة الحالية. وقال رئيس الوزراء ان هذه الزيادة لن تزيد على عشرة جنيهات في الفدان الواحد. هذا مع العلم بان الضريبة يتم تغييرها كل عشر سنوات.. وموعد تغييرها يحل في عام ١٩٩٩ أي بعد سبع سنوات كاملة وعجبي!

مجدى مينا



المصدر : **الوفاء**

التاريخ : ٢٥ - ٢٦ - ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابن دنان مبرك
قبل قوات الانوار:

قاسم
للكافة

البرهان
أمر زيادة

سياسة
التعليم تعتمد
عمل استخدام
التي في واجهة
المسك !!
ورغم ذلك
ولدت حوادث
اغتيالات
سياسية هزت
وجدان
الشعب
البحري



الجمهورية السياسية
قانون الطوارئ والأحكام العرفية



المصدر: الوقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ مايو ١٩٩٦

السلطة «إرهابية» والنظر في.. الإرهاب الطبيعي للنظام الشمولي

الإرهاب

قضية اجتماعية
واقتصادية
.. وليست
أمنية فقط



المصدر : **الفراف**

التاريخ : **٢٠ ربيع ١٩٩٢**

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

لرجع لوبدة ، وإعريض ثلاثة من وزراء الداخلية لحاولات
القتل (لوبيانما ، النوي - جدي) وعلمت السلطة
بمستخدام قانون الطوارئ في مكافحة التطرف والعنف
والإرهاب .

و رغم ذلك لم تستطع السلطة أن تلجأ أخيرا بعد
تطور أحداث العنف الأخيرة إلى إعداد مشروع قانون
جديد أطلق عليه (قانون مكافحة الإرهاب) إضافة إلى
قانون الطوارئ والإحكام العرفية . سوف يعرض
مشروع القانون الجديد على مجلس الشعب في أغسطس
للقادم لموافقة عليه . ويهدف القانون - كما أعلنت
وزارة الداخلية - إلى تشديد العقوبة على التتبعات
الإرهابية إلى الإضطرار للسلطة المؤبدة والإعدام .

«الوفد» استطلعت رأي أساتذة القانون والسياسيين
حول مشروع قانون مكافحة الإرهاب ، وهل سيحدد من
العنف والإرهاب ؟ لم يبدع الجمعيات الإسلامية إلى
مؤيد عن الإرهاب ؟

تأمن السلطة أن استخدام القوة هو الطريق
الوحيد لمواجهة التطرف والعنف والإرهاب . وتتجاهل
تماما الأسباب التي دفعت إلى ذلك . فالأوضاع
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها
البلاد - كالفقر - تجعل الشعب المصري كله شعبا
متطرفا . فالاسم لا يتناسب مع الأجور . الإف
الشباب لا يمتلكون حكمهم الطبيعي في الحصول على شقة
والزواج . ملايين آخرون يعملون بلا عمل . الإف
الأسر تعرضت لاضطرابات شديدة . توفيت
الأموال . حكومة بعيدة كل البعد عن مشكل
الجمامير .

ورغم أن مصر منذ عام ١٩٨١ حتى الآن تحكم بقانون
الطوارئ والإحكام العرفية لمواجهة ما يسمى بالتطرف
والعنف والإرهاب . إلا أن هذا القانون - وهذه الأحكام
لم تحدد من العنف بل دفعت به إلى حد الإرهاب
والاضطرابات السياسية . على نيل قانون الطوارئ
سقط النكتور رفعت الحبيب قبلا . وأغلق المعتقلون

الفراف



وانني ارى ان من صاحب الراى سواء كان يمينيا او يساريا له الحق في طرح رايه ومناقشته مهما كان مغطرا ، ولكن المخطو امران .. ان يطرح الراى بعف ، ولا يقضى الدين والحياء العلة ! ويضيف د . البنا : ومن وجهة نظري ان التطرف ليس مجال معالجته بالطرق الامنية ، وهي مهمة ليست من مهام وزارة الداخلية .. بل يجب ان يطرح الراى بالراى .. وارى ان القوانين القائمة في مصر ، كافية لمعالجة افعال العنف بل اشكاه سواء الجنائي او السياسي ، والتي تبدأ بالعصم وتنتهى بالاعدام .

ان ما المصود بالقانون جديد ككافة الاثبات ؟ هناك يسأل د . البنا ويضيف على سؤاله .. ان التسويج من وراء هذا القانون ، سوى التسويج في سلطات البوليس والسلطة بدون انز الشبهة ، وبدون ضمانات قضائية بغلقها على الانشاص .. اى اطلاق يد السلطة في الاعتقال .. رغم وجود ذلك في قانون الطوارئ .

وقد تصور السلطة ان قانون مكافحة الإرهاب الذي ستعرضه على مجلس الشعب في الأسبوع القادم سوف يحد من سلطات القانون ، ولكني اؤكد انه سيحدد من عمليات العنف ، بل ويدفع الجماعات "اسلامية والمختلطين الى اسلوب العمليات الانتحارية في التعامل مع السلطة ..

للتاريخ السياسي المصري شاهد على ان معظم الجرائم السياسية تمت في ظل قانون الطوارئ والاحكام العرفية ، لمدة ثوب الرئيس مبارك الحكم في عام ١٩٨١ ومصر تحكم بقانون الطوارئ ، اى منذ ١١ سنة .. وطوال هذه الفترة وقعت اشيع الجرائم السياسية ، فقم اغتيال الدكتور راجعت المحجوب والدكتور ارج فودة .

وتعرض ثلاثة من وزراء الداخلية لحاولات اغتيال وهم ابو ايوشا والنوبى وزكى بدر ، ولم تمت الاحكام العرفية او تحد من ظاهرة العنف والارهاب .

ويضيف د . البنا : سلطة الامن التي اديها القوة والنفطة تحاطل في الامن والقوانين والاجراءات العملية ، ولكن تستخدم القوانين الاستثنائية هو من طبيعة السلطة الرئاسية .. فلا ينحلي بغيره وليس بالقوة .

خطة متكاملة

● المستشار سعيد العششوى رئيس محكمة امن الدولة العليا ، يعلق على مشروع قانون مكافحة الارهاب قائلا : "قانون الطوارئ صدر سنة ١٩٨٠ ، وقد حدثت تغيرات كثيرة ، جعلت منه قانونا لوسيع من النظم في بعض الحالات ، واضيق من التطوير في حالات اخرى واعتقد ان قانون الطوارئ نفسه في

النوع الجنائي او السياسي .. كذلك يمكن ان يستخدم قانون الطوارئ ضد هؤلاء الذين يروجون المختبرات ، والدعوة ، وجعل العمله الذين يهددون القصد البلاد .. والشطرين على النظام العام .. ولكن ارى ان قانون مكافحة الارهاب سيكون اضطلاع على قانون الطوارئ ، لانه من المستحيل ان يعطي قانون الارهاب الذي يصرف الى الفعل الاهلي فقط .. طوحج السلطة ورفضها في ان تستخدم اجراءات استثنائية وسريعة في مواجهة الجماعات الاسلامية .

● هل قانون مكافحة الارهاب يمكن ان يحد من الممارسات الانتحارية ؟

د . ابلفه : اقول لا .. لان قانون الطوارئ لم يمنع اشيع الجرائم السياسية التي ارتكبت في مصر ، وارى ان قانون الارهاب ايضا ان يمنع ظاهرة الارهاب ، لاننا لم نقض على السبب الحقيقي الذي يؤدى الى التطرف والعنف ، لان السلطة نفسها سلطة ارهابية ، والتطرف هو الاين الطبيعي للنظام الشموى ، والتطرف في مصر لم يخرج الا من تحت عباءة هذا النظام الشموى ، والواسيع معروفة ، وهي فشل النظام في تحقيق مطلب الشعب ، فلا تعليم ولا صحة ولا وثيقة ولا ماوى فضلا عن الانهيارات الخلقية .. والتطرف ظاهرة موجودة في كل مجتمع ، ولكنها محددة الحجم والاثار ، وتتطلب الى ظاهرة خطيرة ، عندما يتحكم القانون الاجتماعي الدكتاتورية والتطمين .

الثالث الخطر

● الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدستوى بجامعة القاهرة ، يؤكد كثيرا من الجوانب التي طرحها د . ابلفه ، ويقول : هناك ثلاثة مصطلحات ظهرت على الساحة خلال السنوات الاخيرة ، وهي التطرف - العنف - الارهاب .

وفي تقديري ليس هناك محل للتكلم عن التطرف ، او ما يسمى بالتطرف ، لانه ليس محل ادانة .. فلما يجب ان يرد عليه بالرد والامتناع .. وما يعجز نظريا

الدكتور ابراهيم بسواي ابلفه السكوت العام للمسار لحزب الوفد ، يرى ان السلطة بهذا القانون الجديد تمنح نصبا لمزيد من القوانين الجديدة للحريات .. ويقتال لا تصور ايدا ان الحكومة سوف تقصر عن سلطاتها العممية في هذه الجوانب المتعددة لتقصيرها على ميدان واحد ، وهو الارهاب ، واعتقد ان هذا القانون سيكون اضطلاع الى قانون الطوارئ لتزويد الحكومة بمزيد من السلطة العممية ، واحكام القيد على لا ينجحها قانون الطوارئ الخال ، ولعل اهم هذه السلطات ، هي سلطة الاعتقال المطلق مع تقيد حتى للمواضة في قرار الاعتقال ، ويقتال فان قانون الارهاب سوف يحد حق الطعن القضائي في قرار الاعتقال ، فضلا عن انه سوف يتيح للسلطة اخلا اجراءات شديدة لتقيد الحريات في المناطق التي وقع بها العنف ، او يشبه ان يلج بها عنف ، مثلا اغلاق منطقة او حي لفترة زمنية محددة لتعزل

او قصر ، الى ان يستعيدوا الوصول الى الارباب ، ويؤكد د . ابلفه ان قانون الطوارئ من المفروض ان يكون الفصل من قانون مكافحة الارهاب ، لان قانون مكافحة الارهاب ينصب على وقائع بعينها ، وعلى فعل معين ، وهو الفعل الارهابي باستخدام العنف في مواجهة السلطة او في مواجهة الغير ، بينما قانون الطوارئ ينصل على حالة يبدو فيها ان البلاد مهددة ، او ان من منطعة معينة في حالة الكوارث الطبيعية (الزلازل - الفيضانات) فضلا عن انه ينصل الارباب سواء كان من

تحقيق :

سيد عبدالعاطي

اليوم لا يعجز رايه مغطرا بعد سنوات ، وايضا ما كان يعجز نظريا في حقبة سابقة قد لا يعجز نظريا الآن .. بل لقول ان الدعوات الدينية كلها مواف تطرف لا قبلها



المصدر :

التاريخ :

النش والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٥ يونيو ١٩٩٢

١- اذا نظرنا الى التشكيل الوزاري الحالي ، لا نجد له اسفاً وبقاً واحداً ، ولكنه جملة أنغام كائنات ، وواضح ذلك من الخلافات الجوهرية بين وزارتي التعليم والثقافة من جانب ، وبين وزارتي الاعلام والاوقاف من جانب آخر .

خلاصة القول - كما يقول د. ميلاد حنا- هو ان قانون مكافحة الارهاب تستطيع الدولة ان تضمن مروه من مجلس الشعب في المختار الحالي ، وسوف يمر بالفعل ، ولكن بعد مرور عام سوف تقتشف الدولة انها قد فبقت بيديها على خواء وهواء .

والحل يكمن في سادة ، هو في تعديل بوضلة النظام ككل وجعل سياساته ، ثم البحث في الخصميات ايدية لها مصاديقه لتخليد خطط التصديرة واجتماعية تقملى الناس املا في الحل . اما المنهج لنحال لفلوق ان يسكن منه وزير الداخلية - ابي وزير الداخلية - ويصرح بان قانون مكافحة الارهاب غير كف لعودة مصر الى السلام الاجتماعي والوئام بين المسلمين والمسيحيين وعودة مصر الى العلاقات الطيبة بين البشر كما كانت عبر الرون طويلة . ان السلام الاجتماعي ليس قضية اممية بوليسية ، ولكنها قضية سياسية من الحزان الاول ، والاسف لمن الحكومة غير قادرة على تحليها .

قضية اجتماعية واقتصادية

● احمد عبد مضمو مجلس الشعب تعجب : قللا : في الوقت الذي تطالب فيه كل القوى السياسية بحلادة قانون الطوارئ ، فلما بالسلطة تعد مشروها لاصدار قانون لمكافحة الارهاب .

وبشكل عام تجريبي في صفوف المعارضة طوال حياتي تجشني اكلوف من اي توجه جديد لحد من الحريات العامة . والواقع ان قضية الارهاب في قضية اجتماعية واقتصادية في المقام الاول . وانا لست من يظنون على انها قضية سياسية او أمنية . فمن خلال متاربة وملاحظة للحال العام للمصريين في هذه الاحداث سجدت اعم فلفن وصية هذا الموضوع . ان ما الناحية الاجتماعية ، فلقلب الامر ايضا انهم طابو وخرافون . بمعنى ان هذا الواقع لخل هذه المجموعات لا يشكل نقلا سياسيا . او يشكل القدرة على احدث تغير جدي في المجتمع . او يصل الامل في حل الدول للمشكلات العامة للمجتمع . ومن ثم فلنا يصعد ظاهرة نقل واداءها بوضلة مع تدور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعامة الكسحة . ولا تصور بأي حال ان قانون مكافحة الارهاب يمكن ان يشكل الحل لهذه المشقة .

السلطة لاصدر قانون مكافحة الارهاب - فويرى ان العنف والارهاب يبدان ففرا ، ومن ثم فمن العيث مقومة الارهاب في نهاية خط التلجج ، فلو لفلنا الحسب من البداية ، ما كان هناك ارهاب . ان جملة سياسات الحكومة عبر السنوات في مكافحة المجالات هي التي اوصلتنا الى ما نحن فيه .

١- سامم التلفزيون بصر وغير في احياء فكرة الارهاب ، ليس بشكل مبشر ، ولكن جملة ما قدمه من فكر كان يومنا الى هذه النتيجة .

٢- ما يفسر في المدارس في حصص الدين بتوجيه (الاسلامي والمسيحي) اوجد خرشا في براعم مصر ، وتقول هذا الشرح ان علف عبدا وصلوا الى السن التي يتحول فيها الفكر الى علف .

٣- ان السياسة الاقتصادية قد وجدت خلا بين الاجور والاسطر ، مما جعل السواد الاعظم من افراد الشعب لا يتكفهم العيش عيشة كريمة .

٤- كان مجلس سياسات الحكومة هو بطور طويل من البهولة لم يجدد عهده بلقينا ، ولكنه باللائين .

٥- قدمت وزارة الاسكان قوانين ومبرسات لجعل السكن ممكنا لكان لديه مشطرات ، ولكنه مستحيل لاصحاب المدخل المحدودة .

٦- نتيجة لكل ذلك اصيب الشباب بالاحباط ، وتاخر من الزواج ، وقدمته الدولة على طيق من ذهب للشعوف والارهاب .

٧- سافر عشرات الالوف من الشباب الى البلاد العربية ، ولم تستطع الدولة حمايتهم . كانت الصدمة الاولى في ليبيا في منتصف الثمانينات ، وكانت صدمة اخرى لهم في العراق في اوائل التسعينات وعاد فليرون محبين . وقد فلوا كل الامل في الحصول على امل مناسب للحصول على مشطراتهم حتي في التويت بعد حرب الخليج ، ولا تستطع الدولة ان توفر لهم اي ضمان لعمل شريف .

٨- اعمت الدولة انطباعا فلناس بانها لا تتابع في نشاط شركات توظيف الاموال من خلال مشاركة رموز النظام ومبركة اجوزة التلفزيون والمصافة ، ووقع في الفخ مشطرات الالوف من الاسر .

حاجة الى تعديل . والذين يتكلمون باصدار قانون مكافحة الارهاب انما يصفون ان يكون هناك قانون يعالج الحالة القائمة في مصر حاليا ، والتي تشكل الارهاب في شتي ببلع مصر . على اني ارى ان مشكلة الارهاب - لا ينبغي ان يكون علاجها مضمورا على مجرد اصدار قانون للارهاب ، لان مثل هذا القانون قد يكون متقددا ، وقد يساء استعماله ، وقد يسفر عن فخرات في التطبيق ، لكني ارى ان يكون اصدار قانون للارهاب ضمن خطة متكاملة لمواجهة الارهاب اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وامنيا وعقريا .

● في ظل قانون الطوارئ اركتبت ابعث الاغبيات السياسية ، فمل سيدد قانون مكافحة الارهاب من هذه الظاهرة ؟ المستطيل : المستطوي : لا يستطيع احد ان يحكم على القانون قبل صدوره ، فلنستطيل نقرا لنصومه ، ونرى ما اذا كانت قادرة على ان تواجه الارهاب فعلا ، ام لا . والحكم بغير ذلك يكون سابقا لاوله .

● ان يدع هذا القانون يعض افراد الجماعات المسلحة الى اسلوب العمليات القتالية والانتحارية لمواجهة السلطة ؟ المستطيل المستطوي : هذا القول سابق لاوله ، ويؤكد انه عليه على بيان مسنون وتصيل قانون الارهاب ، يصف الى ذلك ، ان القانون وحده لا يفي لمواجهة ظاهرة الارهاب ، لان هذه الظاهرة تستند على اسس والفكر دينية مخلولة ، ولذا كان العلاج الانساني او الفلوني وحده قد لا يسفر عن نتائج طيبة ، كما ان التطبيق غالبا ما يبين وجود فخرات في القانون .

الارهاب يبدل لظواهره

● اللواء احمد رشدي وزير الداخلية السابق وعضو مجلس الشعب الحالي ، يرى من وجهة نظره كرجل أمن سابق ضرورة اصدار قانون لمكافحة الارهاب

على ان يكون يبدل لقانون الطوارئ - اي اصدار قانون الطوارئ - ويقول : اتفهم ان يعض قانون مكافحة الارهاب الجديد على الجوانب التي تحدث من الارهاب بكل صوره ، سواء كان الارهاب السياسي او الجنائي .

● الدكتور ميلاد حنا (الاسف بتمسدة عين شمس ، وعضو مجلس الشعب السابق له روية حول هذه القضية ، ومن ثم لجد



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٢٦ شعبان ١٤١٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قانون مكافحة الإرهاب .. والضرورة الحتمية !



أصبح إصدار قانون مكافحة الإرهاب ضرورة حتمية ، بعد أن ثبت فشل القانون الطوارئ في مواجهة ظواهر التطرف والإرهاب ، والنمط التي أصبحت تلقى المجتمع وتبدد أمنه وتؤثر على مناخ الديمقراطية وسيادة الانتفاخ الاقتصادي والسياسي . ويجب على مجلس الشعب أن يقر هذا القانون على وجه السرعة . والقانون قائم في كثير من دول العالم المتقدم ، تتعامل به هذه الدول لتحييد مسيرة أمنها والقضاء على الظواهر الفلانة المقلقة لشعوبها وسلامة مجتمعاتها .

ولعل أحداث التطرف التي بت وأخمدت على سطح المجتمع المصري في الفترة الأخيرة ؛ وصيحات وزير الداخلية من أن بعض التجمعات التي وبت في قانون الطوارئ

ـ جملة من يطبق عليهم ـ هي بمثابة معلومات معقولة لعناصر التطرف والإرهاب التي تمارس نشاطها في زمره الأمن والاستقرار ، القانون الطوارئ يفسى بالإفراج عن المعتقلين بعد ٤٥ يوما بأمر المحكمة ولا تستطيع الداخلية إعادة اعتقالهم في جو الحرية والديمقراطية السلك ليجرد هؤلاء أن

ممارسة نشاطهم وأجرامهم . ولقد سبق أن أعدت الحكومة مشروع القانون المطلوب وهناك لجنة على أعلى مستوى تراجع وتصيح مواده ، وعلى مجلس الشعب أن يتكلمه ويقره ليصبح ساري المفعول بدلا من أن تقتل في المناطقية به بعد وقوع أي جريمة لم تمر الأيام ولا يرى القانون النور .

وأعتقد بعد التحس الاقتصادي الذي سلكنا سبيله وبعد الانتفاخ السياسي والديمقراطي والمجزي الذي سلك مجتمعا . أصبح قانون مكافحة الإرهاب والتطرف ضرورة لحماية أمن مصر ووحدتها الوطنية ، وسلامتها الاجتماعي .



المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢٠٢٠ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الداخلية لـ «الوفاء»:

قانون الطوارئ، بقاء بعد صدور قانون مكافحة الإرهاب

أكد اللواء محمد عبد الحليم موسى - وزير الداخلية - في

تصريح خاص لـ «الوفاء» أن قانون مكافحة الإرهاب لا يستتبع بالضرورة إلغاء قانون

الطوارئ، وقال إن قانون الطوارئ مستمروا إن يتم الغلاء واستمر، مشدداً:

- من قال أننا عازمين قانون مكافحة الإرهاب .. إنما حانقنا قانون الطوارئ، هناك تحارب الإرهابيين!

كما أكد مصدر مسؤول بمجلس الشعب أن تقديم الحكومة لقانون مكافحة الإرهاب لا يعني

بالضرورة إلغاء قانون الطوارئ، في إشارة منه إلى اتجاه فئة الحكومة لتطبيق قانوني الطوارئ ومكافحة

الإرهاب معاً، وعلقت أن مجلس الشعب سوف يناقش قانون الإرهاب في شهر يوليو القادم بدلاً من أغسطس، وأن الحوزة

البرلمانية مستمرة خلال الإجازة الصيفية وأن يصدر قراراً بفضها.



المصدر : ...

التاريخ : ٢٦ رجب ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أهل مصر في

حاجة إلى

قانون للإرهاب؟!

● فحزت قضية إعتقال الدكتور عروج عودة تساقلات جادة حول كيفية مواجهة الإرهاب. ودارت التساقلات حول وجهتي النظر الطوارئ وبين المواجهة وتشديد البعض على المطالبة بإعادة النظر في الديمقراطية عليها، واستصدار قانون جديد لمعالجة الإرهاب بشكل أسرع والحركة والقدرة على المواجهة. واستندوا على كل من يحتاج للإرهاب، حتى وإن كان غير مدعوم.

ينبغي للمقابل كانت الدعوة إلى تمسك الديمقراطية وتكريس مبادئها - في نظر البعض - هي الرد الأمثل والوافي للقضاء على مشكلة الإرهاب - فالديمقراطية هي السلاح الفعال في هذا الشأن ● ●

عاطف فرج

تمت مستينات لفرج مقلما حدث في السبعينات عندما نشأت جماعة التكفير وجماعة الجهاد ثم لنها مشكلة إجتماعية ترتبت على المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المصريون من الانفجار السكاني الذي لا توجد مؤشرات تعطى الأمل في أن هذا الانفجار يتراجع ولهذا تستغل الأجهزة المتطرفة تمت الرداء الديني هذه المشاكل في جذب

يقول اللواء حسن أبو بلقاسا وزير الداخلية الأسبق مؤيدا إصدار قانون مكافحة الإرهاب .. إن قانون الطوارئ مهما كانت فاعليته فهو قانون مؤقت في حين أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة ممتدة في مصر في ظل عوامل ثلاثة أولا : أنها تتخطى وراء الرداء الديني ، ولها سبب تاريخية إسمت حوالى نصف قرن وإن كانت قد تلاشت في فترات فانها عادت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

٢٠١٠ يونيو ١٩٩٢

التاريخ:

الطوارئ مع تعديلات تتفق مع ظاهرة الإرهاب وخطورتها. وفي ذات الوقت تمكن جهاز الأمن من السرعة الإجرائية .. ولا يمكن القول بأن هذا القانون يتعارض أبداً مع الدستور خصوصاً أنه سيخضع للرقابة القضائية بشكل يوافي كل الضمانات القانونية لمقاومة الإرهاب ظاهرة غير تقليدية ويجب أن تعالج بمنطق غير تقليدي ..

قانون العقوبات يكفي

ويوضح المستقل محمد سعيد المشموي أن قانون العقوبات يتضمن عقوبات مناسبة للجرائم وبعضها شديد شدة الجرائم وهي عقوبات كافية في ذاتها لردع أي مجرم ومنع أي جريمة فيما لو تم إعلام الناس بهذه العقوبات من خلال الصحافة والتلفزيون والإذاعة غير أنه يحول دون تطبيق هذه العقوبات مصاصب شتى إذ يفرض الدستور ولقانون الإجراءات الجنائية إجراءات معينة في ضبط الجريمة وتنظيم الأدلة بحيث يتم ذلك من خلال

أسلوب شرعي وقانوني يستهدف حماية الأبرياء قبل أن يتضمن حماية للمجرمين فللقاعدة القانونية أن قانون العقوبات هو قانون المدنيين أما قانون الإجراءات الجنائية فهو قانون الشرفاء أي القانون الذي يفرض ضوابط معينة في قبول أي دليل لإدانة المتهم وذلك حماية من تطبيق أدلة الأبرياء ونتيجة لهذه الضوابط فإن المحاكم قد لا تستطيع توقيع العقوبة على المتهم حتى وإن التفتحت أنه هو المجرم وذلك لافتقارها إلى دليل شرعي يتوافق مع الدستور ويتماشى مع القانون. لقد حدث أن يتم الضبط بإطلا أو أن يكون تفتيش الأشخاص والمساكن بغير إذن من النيابة أو ألا يتم تحرير المضبوطات تحريراً سليماً أو أن يخشى الشهود سطوة المجرمين فلا يشهدون بما رأوا أو يزيلون الشهادة أو يمتنعون عن الحضور أمام المحكمة أو يشيرون بالقولهم في المحاكم وينتج عن ذلك أن المجرم العادي يصبح في كثير من الأحيان بمنأى عن توقيع

الضبط لها. ثم أن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب سيكون له تأثير معقول كما أنه

سيجسد تصميم المجتمع على مكافحة هذه الظاهرة الآن ومستقبلاً .. وكذلك اعتبرها

ظاهرة شريفة لا تتفق مع المنطق الديمقراطي الذي يسعى المجتمع إلى ترسيخه الآن.

سرعة الضبط والملاحقة

ويضيف أبو بلال قللا ومن حيث ينبغي فإن قانون مكافحة الإرهاب .. سيكتل تطبيق أربعة أهداف أولها: قدرة إجرائية سريعة لرجال الأمن في مواجهة ظاهرة خطيرة على هذا النحو حيث لا يسهل القانون العادي رجل الأمن على ملاحقتها وحصرها والوقاية منها خصوصاً أن مجردي وقوعها يؤثر في أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية لا يتحمل المجتمع تكرارها بين لحظة وأخرى.

ثانياً: سيحقق قانون المكافحة عتوية رادعة يمكن أن يكون لها تأثيرها في توفير عنصر الردع وبالتالي الوقاية من هذه الجريمة. وثالثاً: أنه يتيح سرعة المحكمة من خلال تشكيل محاكم خاصة بمحاكمة أمن دولة. ثوياً: نظر على هذه القضايا المهمة والخطيرة ولا يتأخر الفصل فيها طبقاً للإجراءات العادية التي ينص عليها القانون العادي. ورابعاً أنه يتيح الفرصة لإنشاء العمل بقانون الطوارئ خصوصاً أن القوى السياسية كثيراً ما تتأخر في إلقاء هذا القانون. يضاف إلى ذلك أن دولاً كثيرة أخذت بهذا المنطق وأصبحت قانوناً خاصاً لمكافحة الإرهاب لارتكابها من ظاهرة الإرهاب تؤثر على الممارسة الديمقراطية في هذه الدول وهذه الدول دول ديمقراطية مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا.

ويستبعد اللواء أبو بلال قللا، أما فيما يتعلق بضمانات تطبيق القانون فإنه يمكن أن يكون هناك نوع من الرقابة القضائية على أسلوب تنفيذ قانون مكافحة الإرهاب بنض المنطق الذي نص عليه قانون



المصدر : **الشرق الأوسط**

التاريخ : ٢٦ رجب ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- • • **حسن ابوباشا :**
- **قانون الطوارئ، لا يستطيع مواجهة**
- الارهاب .**
- • • **سعيد العشماوي :**
- **قانون العقوبات كاف لكن المشكلة في**
- الاجراءات .**
- • • **د. احمد جلال عز الدين :**
- **القانون الألماني يحارب الارهاب قبل أن**
- يحدث . ويجرم التعاطف معه .**

في بعض البلاد ومنها بريطانيا وألمانيا ..
ولذا رأى إصدار مثل هذا القانون إثني
الترح عدم التحول في إصداره مثل هذا
القانون وإعطائه الفرصة الكافية للدراسة
والمناقشة حتى لا يكون رد فعل إنشائي أو
يتضمن إجراءات تهدد حقوق الأبرياء .
فلا بد من عرض هذا القانون على القضاة
والمحامين واسئلة الجمعية والقوى
السياسية المختلفة لإبداء الرأي فيه
وتجميع الملاحظات ومناسباتها . وقانون
الارهاب لو صدر فإنه يتعين أن يتضمن
تصريحا جاسما الارهاب حتى لا يستعمله
فيظلم الأبرياء ويضيع التماسك من المظلم
والنقد العدالة كما أنه يتعين أن يحدد
المقصود بالأعمال الإرهابية ويضع

المعوية للخطوة ولأخذ جانب الحق
والارهاب المجتمع وتخويفه أي شخص . هذا
فصل عن صعوبة ضبطه أصلا . والقانون
الطوارئ يولج بعض الأعمال التي يمكن
أن تسيء إلى المجتمع فيتضمن إجراءات
وقائية لاعتقال بعض المشتبه فيهم لكنه
لا يغير في طبيعة الدليل الذي لابد أن تبني
عليه المحكمة إسماعيا . وعند اعتقال فرد
فإنه يجوز له أن يتكلم إلى المحكمة بعد
شهر من اعتقاله وتكامل المحكمة في تكلمه
إما بالقبول أو الرفض وكثيرا ما تقضى
المحكمة بقبول التظلم وقرع من المتهم
نظرا لعدم تقديم وزارة الداخلية معلومات

عن أسباب الاعتقال أو لتقديمها معلومات
غير كافية للاعتقال أو لتقديمها معلومات
تضمن أسبابا واضحة للاعتقال مفهوم
المحكمة غير مفهوم الإدارة . ولذلك فإن
أسباب اعتقال الأشخاص بواسطة الإدارة
قد لا تصادف أبدا لدى المحكمة ..

تقريات إجرائية

ويضيف المستشار العشماوي قائلا ..
وإزاء هذه التقريات الإجرائية في القانون
العدلي وفي قانون الطوارئ فإن علينا
فشل في مواجهة أعمال العنف والارهاب
ومن ثم فقد أترح البعض إصدار قانون
خاص بالارهاب إقتداء بالنجارب التي تحت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإجراءات الوقائية اللازمة لتقويم الإرهابي وعزل نشاطه عن المجتمع حتى يستقيم أمره. وقد يكون من الأصوب إنشاء محاكم خاصة بالإرهاب تتبع إجراءات سريعة وتخصص في نظر قضايا الإرهاب، حتى تكتسب الخبرة في قضائها وتسرع في الفصل في القضايا المطروحة عليها.

ثلاثة على كفاية العقوبات

ويشير اللواء الدكتور أحمد جلال عن الدين الخبير بالأمن المتحدة لمنع الجريمة مدى كفاية قانون العقوبات التصدي للإرهاب فيقول إن النصوص العقابية والعقوبات المحددة تلحق غيرها في كثير من قوانين العالم فالمادة ٧٧ تعاقب بالإعدام كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي إلى المسلسل باستغلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها، والمادة ٨٥، لفظة «، تنص على اعتبار الجماعات السياسية في حكم الدول حتى ولو لم تعترف لها مصر بصفة الدولة والمادة ٨٧ تعاقب بالإعدام كل من ألف عصبة أو تولى زعامتها بقصد محاولة قلب نظام الحكم بالقوة أو تغيير الدستور أو النظام الجمهوري أو تشكيل الحكومة، والمادة ٨٩ تعاقب بالإعدام كل من ألف عصبة هاجمت طائفة من السكان أو قومت بالسلاح رجال السلطة العامة وأبشأ نفس الأمر بقضية المادة ٩٣ وما تلاها من نصوص بالإشغلة التي تلك فالمادة ٩٨، لفظة « تعاقب بالإشغلة كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو منظمات من شأنها التأثير على نظم الدولة الاجتماعي أو الاقتصادي أو هندم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو تحييد شيء مما تقدم أو الترويج له متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في تلك والمادة ٩٤ تعاقب بالإشغلة لفظة أي شخص جلب أسلحة أو مهمات أو مسكن أو محلات يؤول إليها من نكر من قبل ذلك أو يجتمعون فيها، المادة ٩٥ تعاقب بالإشغلة لفظة « كل من عرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد المتعلقة بتنظيم إرهابي والمادة ٩٦ تعاقب على الاتفاق الجنائي أو التحريض أو التيسير على ارتكاب الجرائم المذكورة أو تقديم معونة مادية أو فنية دون أن يكون

المصدر :

التاريخ : ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٢

لدية نية الاشتراك مبطنة في تلك الجرائم وتصل العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. المادة ٩٨. ٩٨ مكرر تعاقب أيضا من علم بوجود مشروع باراكيب جريمة من تلك الجرائم ولم يبلغ السلطات أو من روج أو عرض أو حاز بلغات أو بالواسطة محررات أو مطبوعات أو أي وسيلة من وسائل الطبع لطبع أو تسجيل أو إذاعة ما يحض على كراهية المبادئ التي قام عليها النظام في الدولة. المادة ٩٨ لفظة « تعاقب كل من استغل الدين في الترويج أو التحريض بالقول أو بالكتابة أو أية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحريض أو إضرار أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتدبة إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي بل وصل الأمر بالقانون إلى النص في المادة ١٠٢ عقوبات على عقاب كل من جهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتنة والمادة ١٠٢ مكرر تعاقب كل من أذاع أخبارا أو بيانات أو شائعات كاذبة أو مفترضة.

ويضيف اللواء أحمد جلال قائلا : بقضية للسلاح والأخيرة للفقانون ١٤٥ لسنة ٥٤ في المادة ٧ منه يعاقب على إحراز المرافقات بالإشغلة الشاقة المؤبدة إلا إذا كان هذا الإحراز لغرض سياسي فتكون العقوبة الإعدام. لكن ما يتقص قانون العقوبات إمران أولا عدم تجريمه احتجاز الرهائن بنص مبطن والترح أن ينص على كل من قبض أو حبس أو احتجز أو اختطف شخصا لغير غرضه أو شجع في ذلك بقصد إكراه السلطة في الدولة أو للغير على الاستجابة لطب أو تنفيذ شرط ما يعاقب بالإشغلة الشاقة المؤبدة فإذا ما نشأ عن الفعل موت للرعية فتكون العقوبة الإعدام.

الأمر الثاني هو أننا ولما انتفاقيات طوكيو سنة ٦٣ ولأما سنة ٧٠ ومونتريال سنة ٧١ الخاصة بمنع تهمة أعمال الخطف الطائرات وهذا يلزمنا أن ندخل نصا على قانون العقوبات بتجريم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات عملا لهذه الاتفاقيات.. والنقص الواضح في مواجهة الإرهاب يشمل في القيد



المصدر :

٢٠٠٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات

المتهم أو التائب على الأدلة أو التائب على الشهود .. انقل عليه تعديل جعل الجبس الاحتياطي وجوبيا في الجرائم الارهابية حتى ولو لم تتوافر اسبابه السابق ذكرها والمتعلقة بالظروف العفوية . بالنسبة للفتيش المادة ١٠٣ من القانون الامني تجيز لفتيش ميل باكملها للقبض على شخص مشتببه فيه بارتكاب جريمة خلفعة للمادة ١٢٩ - الظروف العفوية لفتيش شقة او مسكن واحد - الى جانب ان هذه المادة تسمح ايضا بفتيش او لفتيش اى من المشتببه فيهم بغرض الوقاية والحرى بينما سمحت المادة ١١١ في حالة تتبع طاعتين لجريمة ارهابية القيام بعمليات لفتيشه للطرق العامة يكون فيها كل شخص مأزما بان يثبت شخصيته وبالاتصال للفتيش شخصه او سيرته وكل ما يحمل من اشياء .

ويقول الخبير بالامم المتحدة ايضا .. وبالنسبة لاجراءات المحكمة اجازت المادة ١٣١ و ٢٣١ ب اجراء محكمة المتهم في الجرائم الارهابية دون احضاره من السجن اذا كان في ذلك خطر على الامن او لاقبال بنظام الجلسات وبالنسبة لحقوق الدفاع فانه يمكن ايضا اى من المحامين من الدفاع في الجرائم الارهابية اذا ما اثبتت موافقة

شبهات كما ان حق الاتصال بين المحامي والمتهم قد ضيق الى حد بعيد حيث تم العقلة من خلال حجب فصل وكل ما يتم قبضه من أوراق او اشياء يجب عرضه على نفس يقوم بفحصها ويصدر القانون قيام محام واحد بالدفاع عن اكثر من متهم واحد كما لا يجوز للمتهم ان يوكل عنه اكثر من ثلاثة محامين . في جريمة اختطاف رجل الاموال هازم مرفون شيليل بمعرفة منظمة بقر متطرف كمين ان كلمة الس لا ارتكب هذه الجريمة قد تم توصيلها بواسطة احد المحامين بين بعض قادة المنظمة الموجودين بالسجون وبين اتباعهم في الخارج وبذلك يمكن للمنظمة ان تستمر في نشاطاتها رغم وجود زعمائها في السجون لذلك اجاز القانون الامني في بعض الحالات منع الاتصال نهائيا بين المتهم ومحاميه او بينه وبين العلم الخارجي للسجون باى صورة من الصور .

الواردة في قانون الاجراءات الجنائية التي تحد من سلطات وملاحيات رجل الامن في مواجهة العملية الارهابية ويتم حاليا استخدام قانون الطوارئ للتحلب على هذه الصعوبات اما قانون مكافحة الارهاب لمعناه التصدي المخافة يبرز على سطح المجتمع المصري بصورة تتطلب التدخل السريع للشرطة . وهنا لرى ان قانون مكافحة الارهاب قانون علاجي بالدرجة الاولى وليست قانونا عقابيا لان القانون العقابي يقتل فالمطلوب ان تكون هناك سياسة جنائية متكاملة وواضحة المعالم تأخذ بعبرة الدفاع الاجتماعي بمعنى

تجريم الحالة الخطرة واتخاذ التدابير الاحترازية للحد من نشوء الشخصية الاجرامية .

تسليح تشريعات مكافحة الارهاب

ويستطرد اللواء احمد جلال قلا : دول العالم اتجهت لثلاثة مناهج في التصدي التشريعي للارهاب .. النظام الاول وتأخذ به ألمانيا ويعتمد على تعديل قانون العقوبات والاجراءات الجنائية ويبحث فيكون قادرا على مواجهة الظاهرة الارهابية فعلا اخذت المادة ١٤٠ عقوبات التي منعت الملاحقة العفوية الى ما قبل ارتكاب العمليات الارهابية فاجا للمشروع الامني في سبيل مراقبة الانضمام الى المنظمات الارهابية وذلك تبار التماثل معها الى اسفل هذا النص الذي يجرم تحديد الارهاب او الموافقة على ارتكاب جرائمه بل ان المادة ١٣١ في القانون الامني تنص على معاقبة جريمة تحديد ارتكاب العنف بغرض ان يصبح ذلك خلا مرفوضا يمثل اعتداء صارخا على السلام العام ويتخفق هذا على المقالات والمنشورات والتكثيف وغيرها .. اخذت ايضا المادة ١٢٩ ١ والمادة ٢٣٩ فقرة ١ و ٢٣٩ فقرة ٢ ب وتناولت كل جرائم الاختطاف واحتجاز الرهائن وتنظيم المنظمات الارهابية وخطط الطائرات . اما بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية فقد اخذت عليه تعديلات عاجية فعلا بالنسبة للحبس الاحتياطي فلن القانون الامني في الاحوال العفوية لا يجيز حبس المتهم احتياطيا الا اذا توافرت اسبابه وهي خلفية هروب



المصدر :

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ رجب ١٤١٢

في المادة ١٦٣ ب ١٦٣ و نصت على
امكان استيقاف وقف الأشخاص الذين يمكن
ان يعتبروا شهودا على الجريمة لمدة ٢٤
ساعة بهدف التحقق من معلوماتهم وتمتد
هذه المادة التي تمكن من احتجاز الشهود
بدعة مطلقة في قانون الإجراءات
الجنائية.

الاتجاه الثاني هو استخدام قانون
الطوارئ لمكافحة الإرهاب ومثل في
بريطانيا وايرلندا وهي عبارة عن تدابير
احتياطية مؤقتة تعطي صلاحيات موسعة
لرجال الشرطة في مكافحة الإرهاب . فهو
تعطي الحق لوزارة الداخلية بوقف نشاط
اي جمعية او منظمة حتى ولو كانت خيرية
إذا ما اشتبه ان لها صلة بالإرهاب وكذلك
الحق في ابعاد اي شخص عن البلاد
وترحيله إذا ما اشتبه في ان له نشاطا ذا
صلة بالإرهاب ويون ان تتاح له فرصة
اللجوء للقضاء . ايضا القانون اعطي
للمسلطة التنفيذية حق التوقيف على اي
شخص واحتجازه لمدة تصل الى ٧ أيام
قبل عرضه على النيابة او المحكمة اذا ما
توافرت اسباب معقولة وشبهت كافيية بان
له صلة بالإرهاب والفرص من الاحتجاز هو
اعطاء الفرصة لرجال الامن لاجراء
التحريات عن الشخص المحتجز وهناك
صلاحيات اخرى كثيرة بالنسبة لتفتيش
الأشخاص والقبض عليهم وفحص
ممتلكاتهم .

النوع الثالث هو النهج الإيطالي
والفرنسي اللذان جمعا كل نصوص
القوانين المضادة لعمال العنف في قانون
واحد وهذه القوانين تعطي صلاحيات
لوسع لرجال الشرطة خارج حالات التفتيش
بحسب الأشخاص المطلوبين منهم احتياطيا
ومراقبة التتاليات واحتلال مواقع فيها
وتفتيشها بغرض البحث او الحصول على
اسلحة او متفجرات .

عاطف فرج



المصدر :

٢٦ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر وقانون مواجهة الإرهاب

●● علمت "المصور" أنه يجري الآن إعداد مشروع قانون لمكافحة الإرهاب ، وإن اللجنة التي تعد المشروع تضم خبراء من وزارتي الداخلية والعدل وتضع تحت نظرهما القوانين الإرهاب في كل من إنجلترا والمانيا ... ويهدف مشروع القانون الجديد الذي ستقدمه الحكومة لمجلس الشعب بعد انتهاء أعمال المؤتمر العام السادس للحزب الوطني (٧٠ - ٢٧ يوليو القادم) الى تشديد العقوبة على المنتمين للتنظيمات الارهابية ومعالجة كل الاحداث الأخيرة التي ظهرت في المجتمع ، ويجري الانهاء لمعالجة كل الثغرات التي تم رصدها في معالجة قانون العقوبات لهذه الظاهرة . وسوف تصل العقوبة في العمليات الارهابية الى الاشغال الشاقة المؤبدة والإعدام .

هذا يقول أعضاء مجلس الشعب وممثلو القوى السياسية والمثقفون عن حلجتها الى قانون للإرهاب ●●

كتب : نبيل رشوان ومحمد الشاذلي

الدين زعيم المعارضة ورئيس حزب الجمع أن موضوع الإرهاب مهم جدا ونحن ننقله داخل الحزب ، ويلقى بقرار أمميته كل الدراسة من جميع اللجان المعنية ، وسوف نعلن رأينا بعد أن تنتهي الدراسة والمتكلمة .

وأيضا : مني مكرم حبيب (مستقلة) أن مسألة احتيلجتها إلى قانون جديد لمكافحة الإرهاب لم لايتوقف على القوانين الثلاثة وهل تكفي وحدها لم لا .. والذي تحدثه مصر أكثر في رأيي هو احترام القوانين الموجودة ، وعلى عدم احترام القوانين علينا أن نعيد ميادة القانون ، ولابد من معالجة من يخرق القوانين .

وإذا كانت القوانين الثلاثة غير كافية فلابد من وضع تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب والأمن والمخدرات لما لها من أبعاد اجتماعية واقتصادية خطيرة .

يقول احمد حمادى رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب : نحن محتاجون فعلا لتشريع جديد لمكافحة الإرهاب يعطى لمسلطات الأمن صلاحيات كافية من الإرهاب كنا يضع اجراءات وقائية رادعة .

أرى ضرورة تعديل قانون الطوارئ ليقتصر استخدامه على الإرهاب ويعطى لمسلطات الأمن حق الاعتقال في حدود ستة بدلا من انقض العتق الذي يعطل مدة الاعتقال كثيرا وأحيانا فدا .

ويؤكد اللواء لاهد رشدى عضو اللجنة العامة بمجلس الشعب أن مصر مستهدفة ومعرضة لهجمات إرهابية جديدة ، وبعد أن أصبح الإرهاب سمة عالمية اتجهت العديد من الدول لوضع قوانين لمكافحة ومحاصره ، ولذا فإننى أرى ضرورة صياغة قانون لمكافحة الإرهاب وعطينا أن ندرس ونقرر المواد الضرورية اللازمة لكي يخرج القانون الجديد متكفلا .

وفى رده على المصور أكد خالد محيى



المصدر : **الصحف الفلسطينية**

التاريخ : **٢٦ يونيو ١٩٩٢**

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

للتجربة الأرهاف وللطرف والديمقراطية والاعتناء بالقانون العقوليات والقانون الإجراءات .. حتى لو كانت بطيئة لذلك يعني مزيداً من الضغوطات خير من التسرع ، وعندما يشعر المتهم أن الضغوطات مملوكة لمسيكون شرساً ، وشك الأرهاف تتعلق بأشياء الرأي والفكر والعقيدة وتلك مسائل لن الحيرها ..

والآن ماذا يقول المتكلمون عن القانون ..

●●● ضبيب محفوظ

لذا لا أفكر في قانون جديد للأرهاف

لأن من دعاة الديمقراطية ولا يمكن أن أفكر في قانون طوارئ أو قانون أرهاف .. وإنما

أدعو الديمقراطية الكاملة وليس في

تفكير إطلاقاً في قانون للأرهاف . وحل

مشكلتنا لن يتم إلا عن طريق الديمقراطية . على الدولة أن تطلق حرية تكوين

الأحزاب ، واتاحة الفرصة لهذه الأحزاب لكي تتصل بالشعب عن طريق الصحافة

والتلفزيون . وبعد أن يقول كل حزب رأيه

نختار الرأي الذي يرضيه الشعب عن طريق الانتخابات الحرة . أنا ضد الأرهاف

بجميع صوره ولكن الديمقراطية هي الحل ..

ورأي هذا متسق مع معاني وأفكرى وما أؤمن به

●●● فهدى غنم

لنا ضد الأرهاف وأرجشه وتصوره أنه

لا بد من مواجهته بطرق مشروعة وقانونية ..

ويرى ياسين سراج الدين عضو الهيئة الوطنية العليا أن الأمر ليس سهلاً ، فلا بد من أن تجتمع كل الأطراف السياسية والمفكرون واستاذة الاجتماع ورجال الأمن لمراجعة القوانين الحالية ودراسة الأحداث الأخيرة ، ومعرفة ما إذا كنا نحتاج إلى قانون جديد أم أن الموجود

يكفي ويقول ضياء الدين داود أمين الحرب

الشمسري وعضو مجلس الشعب : لا نحتاج

لتشريع جديد لمعالجة الأرهاف ، ومعالجة

الأرهاف لن تتم بمزيد من القوانين وإنما

بمزيد من الإجراءات .. على مزيد من

المعادلة الاجتماعية والقضاء على البطالة

وتحسين أحوال الناس .

ويقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب

الأحرار وعضو مجلس الشورى لا اعتقد

لأننا في حلقة إلى مثل هذا القانون ..

فالقانون العادي يكفي لمنع ولردع أي نوع

من الأرهاف ..

ويرى النائب كمال خالد (مستقل) أن

ما يهاج ظلمة الأرهاف هو مزيد من

الديمقراطية . وإن قانوناً مثل القانون

الطوارئ يهدد المتهم الضعفاء ويجعله

أكثر شراسة ، وإذا كن المقصود من قانون

الأرهاف التبريد المتطرف فاعتقد أن أي

قانون يشدد العقوبة ولكن الإعدام خير

مشجع لزيادة الجريمة والأرهاف .

وفي تصوري أنه ليس من وسيلة

موسى أمام مجلس الشعب :
لا بد من تشريع جديد لمواجهة الأرهاف
● في بيان أمام مجلس الشعب أعلن عبد الحليم موسى وزير الداخلية أنه لا بد من وضع قانون جديد لموقف التشريع الذي يتقدمه المواجهة وذلك إذا أردنا أن نحسم قضية الطرف والأرهاف بما يكفل أمن مصر وحفظها الوطنية وسلامها الاجتماعي وقال أن بعض الضغوط التي وادت في قانون الطوارئ .. عملية لن يطبق عليهم هي بمثابة امتكالت معاوية لمتناصر الطرف والأرهاف التي تمارس تسلطها في زعزعة الأمن والاستقرار لشعبين من كل جزء .



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٠ - يونيو ١٩٩٢

ولكن في الوقت نفسه بالحزم الذي يعبر
عن رفض المجتمع لهذا الأسلوب الممرد
للحياة .. واعتقد أنه لا يمكن أن يكون في
القانون الجديد للارهاب علق رادع ، لأنه
من المهم أيضا سرعة الإجراءات ، لأن
استجابة للمظلمة والتحليل القانوني تعمل
العدالة ، والعمل البطيء الرتب إلى الظلم
لأنه يحرم المجتمع من حقه من الأمن
وعلى الشخص الذي يلجأ إلى العنف
والإرهاب . تتميز الردع يؤدي إلى نوع
من الظلم للمجتمع . والظلم هنا يكون في
صورة قلق وانزعاج لأمير لهما . الأمر
يحتاج أسلحة - نفسية للقانون أن يوفر
قدرة ومرونة في اتخاذ الإجراءات دون
المساس بحرية الإنسان في الدفاع
المشروع عن نفسه ، وتلك هي حقوق
التهلون . ومرفوض تماما أخذ النفس
بالشبهة .

●●● عدل إمام ...
- أثبتت الأحداث الأخيرة أن من قانون
خاص بالارهاب ضرورة ، قانون منفرد
للمواجهة منفردة ، لا يتناسب مع بقية
المقويات التي يفرضها القانون العدلي .
لأن الإرهاب في أبسط صورته يروج أمن
المجتمع ويقضي على الحريات الشخصية
التي تظلم الدستور بل ويتدخل في مسائل
السلوكيات الشخصية للشعب ويعتد
تصل إلى حد إطلاق الرصاص . واتصور أن
يكون القانون الجديد ملحا للارهاب قبل
وقوعه . أي يكون هناك تنسيق بين أجهزة
الأمن وبين سلطات القضاء بما يكفل توفير
الحماية اللازمة للمواطنين قبل أن يصيبهم
رمصاصات الارهاب وعندها ، حتى لا يكون
هناك خلط في تطبيق مثل هذا القانون
المزيج منه ، أن يكون هناك تعريف واضح
للارهاب . وأنا لا قصد التصرف الديني فقط
ولكن الإرهاب بجميع صورته : والارهاب في
تصوري هو كل من يدخل السلاح في مقابل
الكلمة ويريد نكالي الآخر .



المصدر : البرلمان التونسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ - ٢٣ - ١٩٩٢

تُعديلات جديدة

لقانون حازر

الأسلحة والذخائر

بيان هام لوزير الداخلية أمام لجنة
مشتركة بمجلس الشعب حول مشروع
القانون والموقف الأمني الداخلي



المصدر : الإهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

تضيد عشوية حمل الأسلحة غير المرخصة خاصة في المساجد ودور العبادة موافقة اللجنة الأمنية برئاسة مدير الأمن شرط لمنح تراخيص السلاح حمل السلاح بدون ترخيص أعضاء مجلس الشعب والشورى وقيادات الإدارة العامة

السلاح سنويا بشرط موافقة لجنة أمنية برئاسة مدير الأمن بالمحافظات .
كما تتضمن التعديلات المقترحة ان يسمح لأعضاء مجلس الشعب والشورى الحقيين والسابقين وقيادات الإدارة العامة بحمل السلاح بدون ترخيص بشرط تقديم اخطار عنها بمديرية الأمن التي يتبعها حاكم السلاح .
وعلم منسوب الإهرام المسائي أيضا ان وزير الداخلية سوف يتحدث عن آخر التطورات بقتسية للموقف الأمني الداخلي في ضوء أحداث العنف التي ارتكبتها الجماعات المتطرفة في الفترة الأخيرة خاصة في قرية صنيو بمدينة ديروط كما يتناول في بيانه جهود رجال الأمن في تهجير نشاط تلك الجماعات وما أسفرت عنه الحملات الأمنية المكثفة من ضبط أعضاء الجماعات المتطرفة وكسب من الأسلحة غير المرخصة بحوزتهم .

علم منسوب « الإهرام المسائي » ان اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية سوف يشهد يوم الأحد القادم اجتماع اللجنة المشتركة من لجنة الدفاع والأمن القومي ، واللجنة الدستورية بمجلس الشعب ، لعرض التعديلات الجديدة لمشروع قانون الأسلحة والمتفجرات .
وسوف يتناول الوزير في بيانه الهام رؤية الوزارة لأهمية تنظيم حملات ترخيص الأسلحة وتضيد العقوبات على حامل الأسلحة غير المرخصة وتوسيع أعداد أنواع الأسلحة المملوكة حمله وللرافعة بجدول القانون الجديد .
وعلم منسوب « الإهرام المسائي » ان التعديلات الجديدة سوف تتضمن تضيد العقوبات على حيازي الأسلحة غير المرخصة في المساجد ودور العبادة ، ورفع قيمة الأسلحة على تراخيص السلاح وتضيد تراخيص



المصدر : الخبير

التاريخ : ١٩٩٤/٦/٢٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة!

التي ضد الإرهاب وأرجب
يقتلون مقاومة الإرهاب ، ومعنى
التفكير في هذا القانون أن قانون
الأحكام العرفية لا يكفي ، ولهذا
يجب أن تُلغى قانون الطوارئ
الذي ثبت عدم كفايته عندما تقرر
عمل قانون للإرهاب . ولا معنى
لبقاء قانون الطوارئ مع قانون

الإرهاب ..
والشغل أن يكون قانون مقاومة
الإرهاب شبيها بالقوانين الموجودة
في البلاد الديمقراطية لمقاومة الإرهاب
ولا يحوى أى مواد تقيد الفكر ..
أنا لا تقبل الإرهاب أبداً تعذيبه
لجنة تصيب أى يد ، وتعمل سيره
وتحرل نفسه وتوقف انطلاقه
وتضع استقراره ، بل أنا نعتقد أن
الإرهاب يؤدي دائماً إلى القوانين
الاستثنائية فلم يعبه الإرهاب
حرية أكبر بل نفسه أغللاً أكثر .
نحن نوافق على قانون منع
الإرهاب إذا كان مقصوداً على
الحريات ، وإذا لم يمتد إلى حق
الحريات أو إلى تهديد الديمقراطية
أو إلى القضاء على المكاسب التي
حظقتها البلاد في تقدمها نحو
الديمقراطية ..

ونعتقد أن الإرهاب لا يقوم
بالقوانين والإجراءات العنيفة ، بل
بديمقراطية أكثر وحرية أكثر
وحجراً أكثر وأكثر . نحن نعتقد أن
نزول المسألة إلى الشارع واتصالهم
بالجماعات وإطلاعهم على الحقائق
هو الصبر طريق لمحاربة الإرهاب .
إضافة الأنوار هي الوسيلة
الوحيدة لمحاربة الظلام ، والعمل
على الكشف هو الوسيلة لخروج
الذين يعملون تحت الأرض لكي
يعملوا في النور ..

أن العمل تحت الأرض خطر على
البلد فهو يشجع غير المسؤولين على
الاستفزاز في العمل السياسي بغير
خبرة وبغير علم ، ويخرّبهم عن
معرفة اتجاهات الشعب ويجعلهم
ضحية لأذى الأشرار وغير
المخلصين .

أنا نطلب ديمقراطية أكثر ،
ولذلك نحرص على أن لا يمس قانون
الإرهاب سنة أول ديمقراطية ..

مصطفى أمين



المصدر : الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٢ ٢٠٢٢

قانونا وبالمعنى لا دخل للسلطة من
جنورها

.. ويضيف : إذا كانت التبة متجهة
فعلا إلى إصدار قانون جديد لمواجهة
الإرهاب فله من الضروري أن يشمل كافة
أنواع الإرهاب وليس المنبثق فقط من
التطرف الفكري أو الديني .
تأخذ
الإرهاب بكافة أشكاله حتى إرهاب أجهزة
الامن يعني لا نترك طرفا وتأخذ الآخر ..
ويشمل رجل القانون مرضى منصور
أن يكون الحل للقضية الإرهاب أكثر شمولاً
شاملاً .. لا بد من النظر إلى الموضوع نظرة
شاملة ومعرفه أسباب ومسببات التطرف
الفكري لدى هؤلاء الشباب .. والمعاملة
الحقيقية التي تدفعهم إلى هذا الطريق ..
النواحي الإجرائية

وجهة نظر أخرى من رجال القانون
المستشار محمد لطفي السيد يؤكد أن
قانون العقوبات يتكفي من التسليحة
القانونية لعلاج وراد الإرهاب .
لما إذا كان القانون المزمع أعداده
واجهة الإرهاب يتضمن تسهيل للتنمية
الإجرائية فقط فإن هذا الجانب يمكن
تعزيزه حتى لا تحول الإجراءات - دون
تسهيل مهمة أجهزة الامن والقانون
الجديد يمكن أن يسهل الإجراءات لأجهزة
الامن

ويقول المستشار محمد لطفي السيد :
صحيح أن قانون العقوبات فيه العقوبة
من نكبة النواحي القانونية . والمشرع
متج في القانون كافة الأوضاع . ووضح
مخارج الإجراءات والمسلمات للمتهمين . ولكن
مواجهة الإرهاب قد تحتاج إلى سرعة أكثر
من التنمية الإجرائية لذلك فإن قانون
الإرهاب قد يعالج هذا الجانب بأن يعطي
لأجهزة الامن الحق في تجاوز بعض
الإجراءات الوافية أو التسلطية لصالح
الامن أو يختصر بعض الإجراءات
الطويلة التي ينص عليها قانون
العقوبات . وفي إجراءات يمكن
المختصين لها إعطاء أجهزة الامن مرونه
وقدرة أكثر في التعامل مع الإرهاب دون
قيد ..

تطبيق القوانين

وتواصل الحوار مع رجال القانون ..
الاستاذ احمد سامي الذي يرى أن كل
أنواع الإرهاب مجسمة في القانون
العقوبات .. ويؤكد أن القانون وضع من
أجل حماية المجتمع .. ويقول أن وضع
قوانين وتدابير جديدة متكاملة
ومواجهة الإرهاب لن تفي .. لأن المجتمع
المصري كله ضد التجاوز والإرهاب ..
ولكن هل نحن فعلا في حاجة إلى المزيد من
القوانين لمواجهة العمل جماعات
الإرهاب .. أم بحاجة إلى تطبيق القانون ..
وعمل تشريعات للتصديق بصدار القوانين
ويضيف : قانون الطوارئ المعمول به
حاليا يعطي سلطات استثنائية كافية
للسلطة التنفيذية لاتخاذ ما تراه من
إجراءات دون الاستناد إلى قواعد ..



المصدر : حري

٢٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قانون الارهاب بين نعم ولا

الشارع المصري كله كان هذا الاسبوع في «هايد بارك»
حقيقة للرأي .. والتعبير .. واطلاق ما في النفوس من
مشاعر حلقية .

رغم ان لون الدم الاحمر الذي سأل قد طغى على خضرة
حديقة الرأي الحر وصيفها بلونه الدامي .. إلا ان الناس قالت
الكثير في هذا الموضوع .. فالمستهدف من كل ما حدث
وَجَرى .. كانت هي الام .. مصر .. اذن فالصمت عن حقها في
الامن والحياة جريمة .. والكلمات ولو كانت مجرد كلمات ..
دفاع نبيل عن مستكبر امن للناس وللوطن .

أريكت الناس هذه الحقيقة دون ترجيح من أحد .. لذا كانت
كلماتهم أكثر من صادقة .. كانت شموعا أضاعت حديقة الرأي
وحرية التعبير ..

تحقيق :

ميد الفلاح عباس
سمير عبد النبي
سامح هلال

المؤيدون:

ضروري ..
لا استقرار المجتمع

المعارضون :

لا لزوم له .. اذا عالجنا
مشكلات الشباب



حرية

المصدر :

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٢ - ٢٠١٢

والمحبة والسماحة والقيم
والإسلام لم يعرف الإرهاب ولم
يحدثا عليه الرسول صلى الله عليه
وسلم .. بل على العكس نهانا ديننا
السمح عنه وحذرنا منه .. !!
جمال فتحي - نجار - ٢٨ سنة ..
الإرهاب حدثنا نعيش في خوف دائم ..
ولانأمن على حياتنا .. والإرهابي يجب
أن يعدم في ميدان عام وهذا عقاب عادل
لكل قاتل .. أيضا يجب ألا يقتصر
القانون الجديد على عقاب الإرهابي
المنفذ للجريمة .. إنما أيضا
المحرضين عليه والممولين لجريمته
سواء بالمال أو العناد أو بالتشجيع ..
كلهم يجب أن يعاقبهم القانون الجديد ..
وينفذ القوة ..
وينفذ معه في الرأي كل من محمد
رفعت وأحمد سعيد محمود وسعيد أحمد
أبراهيم ..
أليس جديد لبيب - ٢٠ سنة -
موظفة .. ترى أن إصدار قانون يكافح
الإرهاب أصبح أمرا ضروريا لاسن
مصر واستقرارها خاصة أن
المستثمرين من الممكن أن يتراجعوا
عن استثمار أموالهم في مصر في ظل
هذه الظروف ..

الانخراط تشجع لكل رأي صادق يعبر
عنه فقد أسمعتم لهم برحابة وتحت
لشجار الحديقة التكلوا جميعا .. الذين
أبدوا .. والذين عارضوا .. والذين
أيضا رفضوا الكلام ..

نعم .. نعم

يوسف محمد عبدالقادر - تلجر -
٤٥ سنة .. أقول نعم لقانون
الإرهاب .. البلد في حاجة ملحة لمثل
هذا القانون .. ويجب أن ينص بوضوح
على عقوبة الإعدام للإرهابيين .. وإن
يتم الإعدام علنا أمام الملأ في ميدان
عام .. لأنه لا يقتل فردا بعينه .. بل
يقتل المجتمع كله .. يقتل فيه السلام

في حديقة الرأي التقينا هذا الأسبوع
مع الناس في حديث عن مشروع قانون
مكافحة الإرهاب الذي سينظره مجلس
الشعب خلال الشهر القادم .. ورغم
قنامة الموضوع فقد كان الوعي
المستنير لمسطع الناس على أرض
الشارع المصري علامات نور وهاج
على لرب الأمان لمصر .. بعضهم كان
لا يعرف القراءة ولا الكتابة واستعان بنا
لنماعده في التعبير .. وبعضهم
انسابت منه الكلمات بطلاقة مبعرة عن
يقين بالصدور .. لكن وفي كل الحالات
لم يخفهم الصقل لحظة واحدة ..
واجتمع الأميون والمتعلمون في خلق
واحد .. توحدت فيه مشاعرهم ضد
الإرهاب بكل أشكاله على أرض مصر
الأمنة ..

لكن من الذين استغلوا بمظلة حرية
التعبير والرأي كان لهم رأي مختلف ..
لكن ولأن حديقة الرأي الحر الدائمة



حريته

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ - ٢٩ - ١٩٩٢

الارهاب أيضا يقضى على السيادة
وهي مورد هام يعتمد عليه الاقتصاد
المصري .. لذا فهي تتأذى الحكومة
الامراع في اصدار هذا القانون
وتطبيقه لتحقيق الامن والاستقرار ..
وان يكون الاعدام هو العقاب الرادع
للارهاب والارهابيين .

الحاج فتحى محمود - نقاش - ٦٢
سنة يوافق على قانون الارهاب بشرط
ان يتوخى الدقة في تطبيقه حتى لا يؤخذ
المواطن العادي بظن غيره من
الارهابيين .. كما يجب ألا يعطى
صلاحات لضباط الشرطة غير تلك التي
حدها له القانون وحتى لا يتسبب
الارهاب من ضباط الشرطة انفسهم ..
وان يحدد القانون في بلوه من هو
الارهابي ؟ وما هي نوعية الجرائم التي
لو ارتكبتها شخص ما يطبق عليه
القانون الجديد .

ويتفق معه في الرأي محمد خليل
وصابر ابراهيم صابر ..

ميرفت جورج - بيلوم تجارة - ١٩
سنة .. تؤيد اصدار قانون مكافحة
الارهاب .. وتترك للحكومة اختيار
بنوده لانها الوحيدة - من وجهة
نظرها - التي تستطيع ان تظلم ذلك ..
في حين يرى اسامة أحمد

مهديس - واسم زكريا - مصون -
ان الضرب بيد من حديد على الارهابيين
هو العلاج الشامل للارهاب خاصة ان
مرتكبي هذه الجرائم من الباطنيين
العالميين المميزين للخطر من
الضواب .. ولو نال احدهم عقابا رادعا
سيمتنع الآخرون وسوف يصبح عبرة
لغيره من الارهابيين .. ثم ان جميع

الافيان السماوية والقوانين الوضعية
تؤكد ان في الفصا حياة ..

قانون الطوارئ لا يقضى

يؤكد على حسين جوه - موقف
شركة المحاربات والنهضة - ان
قانون مكافحة الارهاب اصبح الآن
ضرورة ملحة لحماية المجتمع ويطلب
بان يتضمن هذا القانون مادة تنص على
الاعدام العتلى والقرى للارهابيين في
مكان عام .. فلان الطوارئ غير
كاف على الاطلاق لمواجهة هؤلاء
الارهابيين لان الارهابي بعد اعتقاله
ولما لقانون الطوارئ يقضى شهرا ثم
يخرج منه القضاء ويختل فترة ليعود
بجريمة جديدة .. فلان من الحزم

والصمم في مواجهة هذه العناصر
لحماية الارواح وللحفاظ على امن
واستقرار المجتمع .. ولان من ربح
للارهاب ايا كان مصدره ..

يشترك معه في الرأي موير
عبدالمقصود - مدرس اول مواد
اجتماعية - يقول : انني اتفق مع الرأي
الذي يطالب بالاعدام للارهابيين
وبسرعة صدور قانون مكافحة
الارهاب ولكن كنت اتمني ان يصدر
هذا القانون قبل تلك بفترة طويلة قبل
اغتيال د. رفعت المحجوب والكثير

فرج فودة .. كيف يكتب اي صحفي أو
كاتب رأي يشجاعة اذا كان الرصاص
موجها لصدرة دون أي قانون يحميه
ويحمي المجتمع ؟

هل يلحق الارهابيون في تكريم
الافواه ؟ قانون الطوارئ فاصر تماما
لان المتهم بعد الاتراج عنه يختل
ليدر جريمة جديدة تهر كيان المجتمع
كله .. لان من قانون سريع وحاسم به

عقوبات رادعة لمكافحة الارهابيين ؟
يتشاور السيد زيان - ٦٠ سنة -
كيف لا يصدر قانون مكافحة
الارهاب ؟ لان من اصداره وبسرعة
لحماية المجتمع والحفاظ على النظام

والا أصبحت فوضى .. فمن اعطى
هؤلاء الحق في القتل وسلط الخماء
والارهاب .. من فوضهم بذلك ؟ وهل
ما يطلونه يحمي المجتمع ويحافظ
على استقراره ؟ وهل قتل النفس التي
حرمها الله وجعل امر حياتها ومعاها
بيده وحده لان صاحبها ابدى رأيا في
احد القضايا ؟ لان من علاج جزئي
لهذه المشكلة التي تهدد كيان المجتمع
وان يتحقق ذلك لا بالاعدام العتلى
لهؤلاء الارهابيين في مكان جريمتهم
حتى يعتبر الآخرون وحتى لا تشود
الفوضى وان يتحقق ذلك لا بسرعة
اصدار قانون مكافحة الارهاب تنص
مواده على الاعدام للارهابيين ولمن



المصدر : **حرية**

٢٨ محرم ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

قانون مكافحة الإرهاب سيكون لحماية المجتمع ككل . للقانون الطوارئ كإصرار حيث يلجأ عن المعتقل بواسطة القضاء بعد شهر ، يغتلب بعدها لانفراد عنه شيئا ليدير جريمة اغتيال أخرى تميز المجتمع كما حدث مع د. فرج فودة .. واعتقد ان القانون مكافحة الإرهاب في استنساخه القضاء على الظاهرة بشرط أن يتضمن جانباً إجرائياً هو إطالة فترة الاعتقال إلى ٦ أشهر ، وجنانياً تجريمياً بتشديد العقوبة .

يضيف . يونان : ان أكثر الدول ديموقراطية وهي إنجلترا تشدد في قانون حماية المجتمع للقضاء على الإرهاب .. ونحن في مصر لانقصنا مناهضة هذه الظاهرة لكن يبلى تقنين إجراءات التصدي لها .

ان الجريمة السياسية في مصر لم تأت أبداً بنتائج إيجابية .. هكذا يقول التاريخ .. بل أنت في فترات الاحتلال إلى تكريسه .. وإذا كان اغتيال د. فرج فودة لوعا من الإرهاب الموجه ضد المثقفين ، فإن ذلك ان يؤثر على مثقفي مصر وسوف ينعكس بالسلب على جهات الإرهاب .

القول العام

د. بسمي عبدالمحسن استاذ الطب للنسب : أرى أن يتضمن القانون الجديد تشديد العقوبة لان الموجود حالياً غير

بتشديد العقوبة على هؤلاء الإرهابيين لحماية المجتمع والحفاظ على الأمن والنظام .

د. حلمي نمر رئيس جامعة القاهرة الاسبق قال : بعض الظواهر السلبية والتأثيرات الغربية في المجتمع حالياً بعيدة عن قيم المصريين .. لابد من التفكير في وسائل صلبة حتى نضع حداً لها ، سواء عن طريق قانون جديد أو بطرق كثيرة .. فهذه الظواهر والتأثيرات تلحظ من عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية غير مناسبة . ونحن هو إجراء دراسة شاملة لهذه العوامل أولاً للاحتاط بها ووضع العلاج المناسب .. وإن تشرك جميع الجهات في تنفيذ هذه الحلول من المثلث إلى أجهزة التعليم التي يشرها للنصير إلى وسائل الإصلاح وأخيراً للتصدي للتأثيرات الغربية الوافدة .. ثم يأتي للقانون كأخر مرحلة إذا كنا في حاجة له بالفعل ..

نعم .. للحزم

من المؤيدين بشدة للحزم والضرب على يد الإرهابيين الدكتور أحمد حسن البرهسي رئيس قسم التشريعات الاجتماعية بحقوق القاهرة فيقول : ان حوادث الإرهاب كثرت في الأونة الأخيرة بشكل لايتفكر حيث اغتيل الدكتور رفعت المحجوب ثم ضابط أمن الدولة بالغيوم وأخيراً د. فرج فودة ، ولا يوجد الدواعي المناسبة لهؤلاء المتطرفين حتى الآن ..

إننا كمثقفين سواء اتفقنا في الرأي أو اختلفنا معه نستذكر ان يقابل الرأي بالرصاص .. لذلك للقانون الحالي كإصرار وأنا أؤيد بشدة إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب يتيح للحكومة الحق والسلطة في القضاء القبض على هذه العناصر المخيرة والمجها إلى أي مكان أو استخدام كل الوسائل التي لم تنطرق اليها القوانين الحالية لحماية المجتمع حيث قلص التكليل من هؤلاء الإرهابيين .

الدكتور يونان لبيب رزق - استاذ التاريخ بجامعة عين شمس : أتى من أشد المصاعين لقانون جديد لمكافحة الإرهاب .. فلتسهي للمشرر للدمشة أننا في حين تشدد في قوانين حماية الفرد نترأس في تشريع قوانين حماية المجتمع .. وإذا كان لقانون الطوارئ لحماية نظام سياسي فأتى اعتقد ان

يهدمون أمن المجتمع عن عمد !! نعم إنسان يخرج عن القانون بهذه الطريقة ويضرب المجتمع في أعز مايملك وهو أمنه واستقراره لابد أن بعدم ويكون عبءاً ثقيلاً .. بهذه الكلمات شديدة اللهجة بدأ الحاج - عبدالرحمن عبدالنبي محمد - تاجر بميدان العتبة كلامه وأضاف : ان الله حرم القتل .. ومصر بلد أمن .. كيف يحدث فيها هذا ويتم قتل الناس وإرهابهم لأنهم عبروا عن رأيهم .. لابد من الشدة مع هؤلاء الإرهابيين .. لذا أطالب في قانون مكافحة الإرهاب بالاعتماد لهؤلاء الناس .. ولو ان هناك عقوبة أشد لعنايت بها !!

لنوصي بالرصاص !

● ● ● وتؤكد ابنته مثال عبدالرحمن : نعم القتل حرام وإذا كان هناك خلاف في الرأي بينهم وبين الدكتور فرج فودة أو غيره ليس معناه أن يكون الرصاص هو الوسيلة الوحيدة للتفاهم ولابد من الشدة والحزم لحماية المجتمع .. وصدر قانون لمكافحة الإرهاب شيء مطلوب وإن يعترض أحد على ذلك الا إذا كان ضمن هذه الجماهير والمنظمات الإرهابية !!

ويؤكد نفس الشيء هشادوى عبدالصالح «سائق التوبيس» يقول : انه من الأفضل عمل قانون لمكافحة الإرهاب لحفظ الأمن في المجتمع ولحماية أمننا جميعاً في مصر واعتقد أن أي مصري مخلص لناده سيسعد بمثل هذا القانون !

وبسري محمد ريسان محمود «تاجر» : ان الضرب على الإرهاب بيد من حديد أصبح ضرورة ملحة بعد ان تكررت حوادث العنف والاغتيال في المجتمع .. ولاستجد أنفسنا في مأزق كبير ويتعمش الاستمرار .. ولكن يجب وضع ضوابط محددة لهذه القوانين بحيث لا يمتطي لضباط الشرطة حقوقاً أكثر من اللازم مما يؤثر بالسلب على حقوق الافراد ويساعد على العنف المضاد في المجتمع !

ويؤكد طارق الراوي «معلم» : فتنا نرفض الإرهاب وبشدة ولابد من قانون لحماية المجتمع من هؤلاء الإرهابيين لانه طالما وجد الإرهاب فلنجد له وسيلة للقضاء عليه ولن يتأني ذلك إلا



بحل المشكلة ولسن يقضى على
الارهاب .. فظننا مئات الغائبين ورغم
ذلك فالجريمة مستمرة فلماذا أولا من
البحث عن اسباب الجريمة وأن نحل
الفراغ الفكري لدى الشباب وأن نحل
مشكلاتهم بالقضاء على البطالة وعمل
مشروعات تستوعب الآلاف الخريجين
المشربين في الشوارع ثم بعد ذلك
سيختلج الارهاب تلقائيا وإن لم يكن في
حاجة إلى قانون جديد يضاهي إلى آلاف
القوانين الاخرى دون أي فائدة تعود
على المجتمع ولابد أن نتفكر لنأخذ جميعا
أبناء مصر ..

ويضيف : ان اللجوء إلى قانون
الطوارئ والعمل على اصدار قانون
لمكافحة الارهاب نوع من الضعف
وضايق الوقت فيما لا يفيد ولابد من
البحث عن الاسباب أولا وكيفية
حلها ؟؟

الذكورة ناعية جمال الدين الامتداذ
بترية عين شمعي في معسكر الوسط
تقول : بعض الظلم عن اصدار قانون
من عدمه يجب أولا للتخلص من البؤس
الشديد في الاجراءات والاحكام ولابد
من السرعة في الصمم في تطبيق
التقنيات المتصوص عليها في
القوانين الموجودة .. فمثلا نحن الآن
لا نعرف ما الذي تم اتخاذه ضد مفتالي
المتكبر وقتت المطلوب .. لكن لب
المشكلة كسأ أراه هو أن التعليم
والترية أهم من اصدار أي قانون ..
حيث أن مرتكبي الجرائم أفراد انطعت
في انهم أفكار محيطة ومسبرون
مغبين عن الوعي في قلها ، يقتلون
ويقتلون بأشخاص لا يعرفونهم بمصلة
مباشرة .. واعتقد أن قانون الطوارئ
الحالي يكفي وزيادة ولنا في حاجة
لقوانين جديدة .

والذين لم يقولوا شيئا

رغمت الكاتبة الصحفية صافاناز
كلم ابداء أي رأى في هذا الموضوع
سواء بالصلب أو الإحسان ..
ولا يتصلب !! ■

الطريق ومخالفات المباني .. وكلها لم
تختلف باصدار قوانين جديدة .. فليس
بالقانون وحده تعالج الظواهر
الاجتماعية غير السوية التي تتدرج
تحت مسمى الارهاب .

يتوكل الدكتور المجنوب قليلا قبل
أن يتعامل : ما هو المتوكل من اصدار
قانون لمكافحة الارهاب .
أن بعض الزاء ترى تخفيف العقوبة
على مرتكب الجريمة السياسية على
اعتبار أن لديه « غريبة » أي تلك ذات
ويعمل لصالح فئة معينة من المجتمع .

لأن هذه مشكلة كبيرة ، لذلك أرى
أن رد الفعل باصدار قانون جديد سوف
يلتفت غالبا إلى المنطق السليم واعتقد
أن معظم القوانين في مصر جاءت من
فيل رد الفعل ببلول تسليها بعد فترة
وجيزة من اصدارها .

● لكن ما هو الحل من وجهة نظر
خير الاجتماع ؟
يقول د. أحمد المجنوب أن الحل هو
توسيع هامش الديمقراطية والحرية
حتى تشمل جميع التيارات فوق الارض
ويترك لها المجال للتعبير ثم تحكم
عليها .

الامر الثاني هو التخفيف من
المعاملة البوليسية لأن التشدد يعتبر
خطأ كبيرا ، فالمطالبة تخلف الصان
خائفا لانعرف ماذا سيفعل ؟

كمال خليفة .. عضو مجلس إدارة
اتيليه القاهرة .. يرفض تماما وضع
قانون للارهاب .. ويؤكد ان القانون
الحالي يحتوي على كثير من النصوص
التكليفية بمحاربة الارهاب والقضاء
عليه نهائيا لو طبق بشكل جيد ..

لأبد من البحث أولا عن اسباب
الارهاب قبل صدور القانون لانا بذلك
إن نكون في حاجة إلى قانون لمكافحة
الارهاب فمفوض يختفي من نظام نفسه
ولكن بعد حل مشاكل الشباب وعلاج
الاسباب .

هكذا يؤكد مجدى فهمي يوسف
محام .. ويضيف : في رأى الشخصى
أن وضع قانون لمكافحة الارهاب أن

رابع .. بالإضافة إلى تصليف نوعيات
الارهاب .. فهناك ارهاب ايجابي يأخذ
شكل القوة الجبرية وارهاب سلبى
مستتر لا يتعامل بأي سلاح أو قوة
تقليدية .

وأرى ضرورة الاعلام السريع
والمباشر عن الاحكام التي تصدر في
قضايا الارهاب .

فالارهابي شخص غير سوى يعانى
من عقد نفسية كثيرة انعكست على
تكوينه النفسي بمحول ضوئية ضد
المجتمع والأخرين ، لا يبالى ، مقلد
الاعمالات والعواطف ولا يستفيد من
خبرات سابقة ولا يهتمه أي نتائج
مستقبلية ترتب على فعله .

ويضيف : اقترح في القانون الجديد
أن يتضمن معاقبة الارهابى إذا ثبت
ضده التردد في القتل وتكرار فعله أن
يتر لانه بذرة فساد وجريمة في جسد
المجتمع ، أو يتم عزله مدى الحياة في
أماكن أشبه بدور التربية التي تطلق
عليها الإصلاحات .

فيقول .. للقانون الارهاب

الذين قالوا أيضا لاصدر قانون
لمكافحة الارهاب كان لهم أيضا مساحة
في حيلة الرأي ..

كان الدكتور أحمد المجنوب للغير
بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية أدهم ..

من حيث المبدأ أنا ضد أي قانون
جديد يعالج ما يسمى بظاهرة الارهاب
لان قانون العقوبات به من النصوص
ما يكفي وزيادة لمواجهة أي شكل من
أشكال المخرج عنه سواء بالتجهيز أو
حمل السلاح أو الاعتداء وغيرها ..
فأستدرك في اصدار القوانين بشر
أكثر مما يطلع .. ولقد نشأت لدينا في
المجتمع تنجسة هذا «الاسهال
للترشي » ظاهرة السيل التشديد
للخروج عن القوانين المطبقة ، حيث
الاستغفال بالنظام والاضطراب ..

الشواهد على تلك كثيرة مثل حالات
الإغصاف وهتك المروض والشغالات



المصدر : **البيان**

التاريخ : **٢٨ سبتمبر ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحداث أكتوبر

د . فتحي سرور :

قانون مكافحة الإرهاب

في المجلس

تحت رعاية عدد الدروة

محمد مصطفى

والآن وقبل أن نتلقى النورة الثانية من
عمر مجلس الشعب الحال .. كان لابد من
لقاء رئيسه د . فتحي سرور لإلقاء الضوء
على أهم القضايا التي ناقشها المجلس ،
وتلك التي كادت تعصف به ولنتعرف على
وجهات نظره حول كل ما يقال أو يقال عن
المجلس الحال .. ليتناول هذا الحوار نبض
الشارع وتساؤلات المواطنين .. وكثيراً ما

بالرغم من القضايا الساخنة التي كادت تعصف بمجلس الشعب .. بعد
أن أشارت أصابع الاتهام لعدد من نوابه بالانحياز في المخدرات .. هذه
القضية التي شغلت الرأي العام المصري لشهور عديدة .. وعلى الرغم
من ذلك فقد استطاع الدكتور أحمد فتحي سرور الوصول بالمجلس
بمجداً عن أنواء عاصفة ورياح كانت شديدة بكل ما تحمل الكلمة من
معان . فقد أعلن رئيس المجلس بكل قوة .. أن البرلمان لن يتستر على
عضو يثبت انحازه بالمخدرات .. ولن تحصى الحصانة ثانياً - مهما كان -
حامت حوله شبهات .. وكانت النهاية فصل عدد من النواب في سابقة لم
يشهدها المجلس من قبل منذ إنشاء المجلس العالي في عام ١٨٢٤ .

البيان



إتفاقية مونتريال بشأن قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني والصادرة في سبتمبر ١٩٧١ م .

موقف المعارضة

□ يقول البعض إن مجلس الشعب الحالي لا يمثل المجتمع الانتخابي نقولاً صحيحاً .. فبا تعليقكم ؟
□□ هؤلاء الذين يرددون ذلك لم يعضوا في إصبعهم أن المجتمع الانتخابي قائم على الإرادة الحرة في التصويت والتوجه إلى صناديق الانتخابات .. وإذا كانت بعض الأحزاب قاطعت انتخابات المجلس فهذا هو شأنها ، وهذا مبدأ معروف في كل النظم الديمقراطية والبرلمانية .. وتحدث هذه المقاطعة في كثير من الدول ولكنها لا تؤثر

في المسيرة الديمقراطية .. بخلاف وجهات النظر الحزبية لا تؤثر في الحرية السياسية التي يمارسها المواطنون .
فالجميع الانتخابي هو الذي يقول للمشاركة الإيجابية في ممارسة الحرية السياسية ولا يجوز أن نغفل أن لدينا معارضة في المجلس تضم ٦ أعضاء و ٣٣ عضواً مستقلاً لهم مهول سياسية مختلفة تمثل الشارع السياسي نقلاً صادقاً وإن لم يتحسب هذا التمثيل إلى حزب معين فالإجهادات السياسية المختلفة موجودة في المجلس .

ولا يمكن أن تعلق إرادة الشعب على إرادة بعض الأحزاب في دخول الانتخابات من عندهم ولا اتهامات الديمقراطية وأصبحت متوقفة على تحكم إرادة حزبية معينة - وعلى أية حال فإن كنت سعيداً بهذه المقاطعة وأنتى أن تغفل كل الأحزاب على الممارسة الديمقراطية في كل مجالاتها لأن ذلك يثرى التطبيق الديمقراطي .

□ هناك قوى حقيقية خارج المجلس ، وأحزاب لم تتدخل للمجلس ما تأثير ذلك على تشريعاته ؟ وهل تصبر هذه

علامات الاستفهام لدى القوى السياسية تحت قبة المجلس أو تلك التي تمارس دورها من خلال الأحزاب التي قاطع بعضها الانتخابات .

لقد قال الدكتور أحمد لطفي سرور - رئيس مجلس الشعب الكثير في هذا الحديث مما يجسد الموقف عنده وتأمل مسطوره وكلماته .. وسوف يكشف القارئ دون أدل معاناة .. أن منصة مجلس الشعب يجلس عليها .. وإن ماهر استطاع أن يحظى باحترام الجميع .. ثواب الحزب الحاكم .. والمعارضة .. والمستقلين .. بل الذين يرصدون بهما مسيرة التجربة الديمقراطية الرائدة التي تعيشها مصر .

قانون الإرهاب

□ يتردد أن هناك قانوناً للإرهاب أمام مجلس الشعب فما حقيقة ذلك ؟

□□ أولاً ليس أمامي أي اقتراح بقانون بشأن قانون الإرهاب تقدم به أحد أعضاء المجلس وبعد الحكومة حالياً مشروع قانون يتعلق بمكافحة الإرهاب وعندما يحال المشروع إلى المجلس لن يتردد في نظره ومناقشته خلال الدورة الحالية قبل انتهائها بأذن الله .

وقد سبقت مصر في إصدار مثل هذا القانون دول مختلفة .. فرنسا ، أسبانيا ، ألمانيا ، إيطاليا ، والمملكة المتحدة .

وعندما تفكر الحكومة في وضع مثل هذا القانون فإنها ليست بمستعجلة ولا متعجلة فقد سبقتها دول كثيرة عرفت الإرهاب .. والإرهاب الذي عرفته الدول الأوروبية - من نوعين إرهاب إقليمي يهدف إلى استقلال إقليمي داخل الدولة ، وإرهاب عقائدي يهدف لرفض أفكار سياسية معينة على الشعب .. ولقد واجهت هذه الدول كلا من هذين النوعين بقانون للإرهاب .. هذا فضلاً عن الإرهاب الدولي المتفشي في صورة خطف الطائرات والذي جرمته



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ رجب ١٤١٢

التشريعات من المجتمع تعبرا
صحيحا ؟

□□ وجرد هذه القوى وتلك الأحزاب خارج المجلس لا يمنع بأن يحاط للمجلس بأرائها .. فالمجلس في معظم تشريعاته اقامة يجري جلسات استماع ، يستمع إلى ممثل الأحزاب التي لم تثل في المجلس ومن قبل ذلك يوضح قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي .. كما يستمع إلى ممثل النقابات والجمعيات فالمجلس ليس بعيدا عن القوى السياسية والتنظيمات الشعبية حتى ولو لم يكن لها قبول داخل المجلس .

والمستحدثون داخل المجلس سواء من حزب الأغلبية أو من المعارضة والمستقلين ليسوا بعيدين عن القوى السياسية الحقيقية ويعرفون ما يدور بل إن القوى السياسية غير المثلة في المجلس كثيراً ما تتصل بأعضاء المجلس وتعيهم لم عن آراء يتشاورها البعض وبالتالي فهناك حوار وتبادل في الآراء وتأكيد وتأثر القوى داخل المجلس وخارجه .

تطبيق الشريعة

□ في كل دورة من دورات مجلس الشعب تثار مشكلة قوانين تقنين الشريعة الإسلامية والتي يؤكد بعض أعضاء المجلس أنها ما زالت في أدراج رئيس المجلس .. ما هي حكاية هذه القوانين ؟

□□ لا يوجد في درج مكتبي أي مشروع قانون معين حجته عن المجلس ، ويجب أن يعرف الناس أن مشروع القانون الذي

يعرض على دورة المجلس لابد وأن تتمسك به الحكومة .. فإذا تقدمت الحكومة بمشروع قانون في دورة معينة ، ولم تتم مناقشته قبل نهاية الدورة ، فعلى الحكومة في الدورة الجديدة للمجلس أن تتمسك بهذا المشروع وإلا سقط .

كانت هناك مشروعات قوانين منذ أكثر من لعامة أعوام تتعلق بتقنين هذه المشروعات لم تتمسك بها الحكومة ولا مقدموها منذ لعامة أعوام مرة واحدة وبالتالي سقطت منذ هذه المرة ، وأصبحت غير موجودة داخل المجلس ، ولا يمكن عرضها على المجلس بطبيعة الحال .

النقطة الثانية تتعلق بتقيد المجلس بال دستور بأن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، ولم يصدر تشريع من مجلس الشعب يخالف الشريعة الإسلامية .. ولقد حرصت كل الحرص في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر أن نستطلع رأي فضيلة شيخ الأزهر وفضيلة مفتي الجمهورية أثناء عرض مشروع القانون على لجنة الزراعة واللجنة التشريعية بل وبعد الانتهاء من تقرير اللجنة عقدت اجتماعاً حضره فضيلة شيخ الأزهر وفضيلة المفتي وممثلو حزب الأغلبية وحزب المعارضة ، وعضو من المستقلين ناقش الجميع شيخ الأزهر والمفتي باعتبارها قطبين من أنطاب الشريعة الإسلامية .. وهو حرص من جانبى حتى لا يصدر التشريع مخالفاً للشريعة وأن تكون الشريعة الإسلامية بحق هي المصدر الرئيسي للتشريع .



رفض غير تصادمي

□ كم مرة رفض المجلس مشروع قانون تقدمت به الحكومة ؟ □ في كثير من الأحوال رفض المجلس مشروعات قوانين تقدمت بها الحكومة ولكن لا يأخذ الرفض صورة المراجعة لأن الحكومة هي حكومة الحزب والأغلبية هي من الحزب والرفض لا يكون كلياً بل يمرر عن اختلاف وجهات النظر فيرى المجلس أن المشروع بحاجة إلى مزيد من الدراسة فيعيد إلى اللجنة المختصة . ومن أمثلة هذه القوانين مشروع قانون التأمين الصحي على الطلاب ، مشروع المحلات السياحية وبعض اتفاقيات الدولية ومشروع خاص بتطبيق كادر الجامعات على الأطباء في المستشفيات الجامعية .. وعندما ظهر الاتهام بعدم المرافقة على هذه المشروعات بمائلتها أعيدت إلى اللجنة لدراساتها وهو ما يعنى أن مشروع القانون كما عرض غير صالح نظره ولابد من إعادة النظر فيه لتقادي الملاحظات التي أبداه بعض أعضاء المجلس .. هذا رفض محدود بلير تصادم إقاً الرفض التصادمي ألا تعاد مشروعات

الأحد ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٩٢

القوانين للجنة ويقرر المجلس رفضها من حيث المبدأ وهو مالا يحدث غالباً في البرلمانات عندما تتمتع الحكومة بالأغلبية داخل المجلس .. فإذا كانت الحكومة لها الأغلبية فكيف يخرج المجلس الحكومة ويرفض بأسلوب تصادمي يقول مشروعات القوانين المكدمة ؟ لا يتصور أن يحدث رفض للمشروع بأسلوب تصادمي والحكومة لها الأغلبية في المجلس .

معارضة وطنية

□ يرى البعض أن المعارضة في مجلس الشعب مازالت لا تحصل على حقها كاملاً ما تعلقكم ؟ □ المعارضة الموجودة في مجلس الشعب تتشكل من حزب التجمع الذي يضم ٦ أعضاء تحت قبة البرلمان ، و ٣٣ عضواً مستقلاً .. ونسبة المتحدثين من المعارضة أكثر من نسبة المتحدثين من الأغلبية ، ولقد حصلت المعارضة على حقها كاملاً ، وأنا حريص على ضرورة الاستماع للرأي الآخر .

□ في كل دورة من الدورات السابقة لمجلس الشعب المصري كثيراً ما حدثت مشادات بين المعارضة ورئيس المجلس ، يضطر على أثرها تراب المعارضة إلى مغادرة الجلسة .. ولماذا تفسرون اختفاء هذه الظاهرة الآن ؟ □ المشادات التي تحدث بين المعارضة ورئيس المجلس ، وتضطر المعارضة للاستحاب ترجع إلى أحد أمرين لا ثالث لها .. الأول أن رئيس المجلس لا يفسح صدره للمعارضة .. والثاني أن المعارضة تريد أن تأخذ موقفًا حاداً بالاستحاب حتى ولو أضاف رئيس المجلس أصابعه شموحاً . لا يمكن أن تفسر إستحاب المعارضة من جلسات المجلس إلا بأحد هذين الأمرين ، وهناك أمر أراعيه وأحرص عليه وهو ألا

أحدث مواجهة بين وبين المعارضة ، وهذا هو ما أحرص عليه لأن أنصح صدى للمعارضة في أن تتكلم وأن تثبت ما تقول .

وفي الواقع أسجل أن المعارضة تحت قبة البرلمان هي على مستوى السلوية .. والمعارضة المظلة في حزب التجمع معارضة وطنية لم تلجأ للإسقاط أو أسلوب رفيع في المناقشة بل أبدت آراء معارضة تقال عن إقتناع حزبي ولا تقال لمجرد الإحراج .. ومن هنا فإن المعارضة داخل المجلس كسبت إحترامى الشديد ، ولابد أن أفسح صدى لها جيداً ، وتلقى من كل تعارن ، وتحدث ملة السمع والبصر .

إذا لابد من وجهد الرأي والرأي الآخر ، سواء بين الأغلبية والمعارضة أو بين صفوف الأغلبية ، حتى نصل إلى الرأي السليم الذي يحقق مصلحة الشعب . وكذلك فإن المعارضة لم تلجأ داخل المجلس إلى الأسلوب المسرحي وهو الاستحاب بغير مبرر .. وهذه نقطة إيجابية بحسب ط .

□ هناك شكوى من أن مجلس الشعب يتأخر كثيراً في البده بالقوانين التي تعرض عليه رغم الحاجة لإصدارها .. لها هو السبب في هذا التأخير ؟

□ لم يحدث ، علماً بأن الحكومة منذ أوائل شهر ما يردمت لنا أهم القوانين ، ويبدو أنها استغرقت في دراستها فترة طويلة .. لكن كان على المجلس أن يتحاور ، وأن يكثف جلساته تكتيفاً كبيراً أرهاقاً كثيراً .

وعلى أية حال فإن الإسراع في إصدار القوانين آفة وإذا كان البعض يقول إن هناك تأخراً فأتا أقول التأتل ثم التأمل سواء التأمل من جانب الحكومة أو من جانب المجلس لقد أفستنا صدراتنا في جلسات إستماع وفي غيرها .. وبالتالي لهذا التأخر



المصدر : **الكتبة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ رجب ١٩٩٢

**■ متناظرة بعض الأحزاب
للانتخابات بدأ معروف في كل
النظم الديمقراطية النيابية .
■ المعارضة في المجلس .. محترمة
ولم تلجأ للإشغال والأساليب
الترخيصة .
■ الحماية .. لن تكون سلاحاً في يد
الغالب للخروج على القانون .
■ الإسراع في إصدار القوانين ..
آفة خطيرة .**

فالتناقضات تنور في المجلس بين ممثلي
الأغلبية والحكومة في الكثير من
الموضوعات سواء المتعلقة بالرقابة على
الحكومة أو تلك التي تتعلق بمشروعات
القوانين المقدمة من الحكومة للمجلس بل
إن ممثلي الأغلبية كثيراً ما يرجعون
انتقادات أكثر قسوة من ممثلي المعارضة
للحكومة .. وإذا كانت الحكومة تحظى
بالتفقة ويتم الموافقة على برنامجها فلا يهيب
عن البال أن الحكومة هي حكومة الحزب
وأن الأغلبية في مجلس الشعب من الحزب
الوطني .. وهذا الأمر المجرى هنا في مصر
موجود في كافة برلمانات العالم وفي كل
الدول التي تحظى بالتطبيق الديمقراطي
البرلماني .

سلطة المواطن

□ فإذا تفقد سلطة المواطن
الصرى عند إجراء أية انتخابات
وكيف يمكن القضاء على هذه

لا يحد تأخر بل وقت تعطيه لمزيد من
الدراسة والتأمل .

الفصل بين السلطات

□ ورغم وجود الفصل بين
السلطات في مصر فإن البعض
يقول أنه لا يوجد فارق بين
السلطتين التشريعية والتنفيذية ،
وأن مجلس الشعب كسلطة
تشريعية يتبع الحكومة .. فما
تعلقكم ؟

□ كلام فارغ هذا الذي يفعله
البعض .. فالنموذج واضح حول الفصل
بين السلطات ، والذي يقول هذا يهيب
عنه شيء واحد هو أن الحكومة الحالية هي
حكومة الحزب ، وأن الحزب يحرز الأغلبية
في المجلس ، وبالتالي لابد من حكم
الأغلبية التي تقف الحزب والتي جاءت
الحكومة منه ، فلا بد أن يكون هناك تأييد
للحكومة من جانب الأغلبية .
ولكن هذا التأييد لا يعطى على بياض ،



المصدر : **الكتبة** **وغير**

التاريخ : ٢٤ ٢٥ ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلبية ؟

□ هذه السلبية ترجع إلى عوامل كثيرة مختلفة من أهمها الوضع السياسى والنقائى .. واجراءات عملية الانتخاب ، فأحياناً يفضل المواطن عدم التصويت بسبب بعض الإجراءات أو لانتقاله في عمله كما أن بعض المواطنين يعيشون تحت أوهام سياسية بالية وتحت تأثير السلبية في المشاركة .

وهذه الظاهرة ليست في مصر فحسب بل هي ظاهرة عامة في كثير من الدول واعتقد أن مواجهة هذه الظاهرة تكون بزيادة الرعى الثقافى ، وتأكيد الإتياء الوطنى ، ونشاط الأحزاب .

□ يؤخذ على مجلس الشعب المصرى أن كثيراً من أعضائه خاصة الأغلبية لا يحضرون الجلسات .. ما تفسركم هذه الظاهرة ؟

□ ما يؤخذ على مجلس الشعب المصرى في هذه النقطة يؤخذ أيضاً على كثير من البرلمانات في العالم .. فظاهرة الغياب عن الجلسات لا تنفرد بها مجلس الشعب المصرى وحده .

وعلى أية حال يبدو أن بعض أعضاء مجلس الشعب يفضلون البقاء في دوائهم يخدمون المواطنين ، أو أن بعضهم يترك الجلسة لتقضاء مصالح أهله وأهله .. وأنا لا أدافع عن هذه الظاهرة ولكن مع استمرار الممارسة البرلمانية أظن أن تختفى هذه الظاهرة .

نواب كيف .. والحصانة

□ مسألة الحصانة البرلمانية .. ألا تزد أن هناك من يستغلها لصالحه ؟

□ لا أرى هذا .. الحصانة ليست ميزة لبعض مجلس الشعب بل جاءت لتمكينه من ممارسة عضويته بحرية .. ولقد رأيت كيف أسقط المجلس العضوية عن ثلاثة

من أعضائه لشبهات قوية ضدهم بالتهارب في المخدرات ، وأن مجلس الشعب لا يتردد في رفع الحصانة لتمكين النيابة العامة من اتخاذ الإجراءات الجنائية .

الحصانة البرلمانية لن تكون سلاحاً في يد النائب للخروج على القانون .

□ بعد كل ما حدث .. ما هو رأيكم في أعضاء مجلس الشعب الذين لبت التهارب في المخدرات من حيث حماية المجلس مستقبلاً من تسرب مثل هؤلاء إليه ؟

□ ما قرره المجلس من مبادئ تحمي مستقبلاً .. فالمجلس لم يشترط صدور أحكام على الكفيل بأن تكون هناك شركرة قوية كافية لحيط بمعضو المجلس .. فمن الذى يجرى مستقبلاً على أن يسخر بالمواطنين ويهددهم بينما سمعته السيرة تلونه وتشير إليه . بأنه تاجر مخدرات .

إن ذلك الذى يريد خداع المواطنين سوف يتربص به المجلس بعد نجاحه في الانتخابات لكي يسقط عضويته على أساس المبادئ التى سجلها .. وما سجله المجلس من مبادئ لم يكن عن الماضى بل كان عن المستقبل أيضاً ، وبالتالي أقول إن مجلس الشعب أكد حاجته مما قد يحدث مستقبلاً من تسرب بعض سيئى السمعة لأنه سوف يلقب لهم بالمرصاد .

ظاهرة .. صحية ومرضية

□ ماذا تفسون كثرة الاستجوابات التى يتقدم بها الأعضاء ؟

□ إن كثرة الاستجوابات المقدمة للمجلس هي ظاهرة صحية ومرضية في الوقت نفسه .. صحية لأن المصلحة لم تحجب استجواباً عن الناس وبالتالي تنفع الصدر لمناقشة أنواع الرقابة البرلمانية التى تعرض الحكومة لسحب الثقة منها ، فلا حجب لأى استجواب عن المناقشة وكونها مرضية لأن بعض الاستجوابات كانت لاترقى إلى مستوى الاستجواب لضعفها وسرعان ما رفضت .



المصدر : **البيان**

٢٨ آذار ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أن رئيس الجمهورية بالنسبة للأزمة الليبية قد دعا لاجتماع مشترك بين لجنة العلاقات الخارجية والشئون العربية ولجنة الأمن القومي في مجلس الشعب ولجنة الشئون الخارجية في مجلس الشورى .

أزحم دورة

□ ما هي القضايا التي تعرضت لها الدورة البرلمانية الحالية ؟
□ هذه الدورة تعرضت لقضايا في غاية السخونة بل سوف يسجل لها تاريخ الحياة السياسية في مصر لأنها كانت أزحم الدورات البرلمانية في تاريخ الحياة البرلمانية كلها سواء من حيث عدد الجلسات وأوقاتها أو من حيث أهمية القوانين .
وقد بدأ المجلس دورته بقضية سلكية تتعلق بنواب الكيف .. وكانت قضية إسقاط العضوية لمجرد سوء السعة ثم ناقش المجلس قضايا هامة منها ما يتعلق بالرقابة البرلمانية .

وإذا نظرنا إلى لغة الأرقام فإنتا نجد أنه قد تم عقد ٩٨ جلسة استغرقت (٢٤٠) ساعة تحدث فيها (٣٦٥) متحدثاً ألقوا ما يزيد على ٣ آلاف كلمة فقد تحدث حزب التجمع في كل مرة بنسبة ١٠٠ ٪ منهم و كما تحدث المستقلون بنسبة ٩٢ ٪ منهم والحزب الوطني بنسبة ٦٧,٣ ٪ منهم استطاع المجلس أن يشارك في وضع الخطة حيث أرسل وزير التخطيط للمجلس الإخطار العام للخطة فأعطى المجلس ملاحظاته عليها وأخذ بها وزير التخطيط ، ومن أهم الملاحظات التي أبداها المجلس رفع التمويل لقطاع التعليم إلى ٦ مليارات جنيه كما وافقنا على ٤٥ اتفاقية دولية وقت مناقشة ١٦ مستجراً و ١٣٣ طلب إحاطة وسؤالا ، وموضوعي مناقشة عامة و ١٣٣ بياناً عاجلاً كما قمتا بـ ٢٤ زيارة ميدانية .. وعقدت لجان المجلس ٧٨٨ اجتماعاً .

□ هناك تنسيق بين مجلس الشعب والشورى .. ما هي حدود هذا التنسيق ؟ وكيف يمكن تحقيق الترابط والتعاضد في الأدلة بين المجلسين ؟

□ هناك تنسيق كامل بين مجلس الشعب والشورى يبرز عدة نواح منها أن التقارير التي ينتهي إليها مجلس الشورى إلى إرسالها إلى اللجان التوعيبية للاستفادة منها عند بحث مشروعات القوانين أو عند إعداد تقارير في الموضوعات المعروضة عليها . ثانياً إن كثيراً من القوانين التي نظرها المجلس أخذ فيها رأى مجلس الشورى قبل أن يراها المجلس ، واعتد في ذلك على نص في الدستور يسمح بأخذ رأى مجلس الشورى في أي قانون والإلتزام بأخذ رأى المجلس في القوانين الأساسية .. وقد قبل ذلك في قانون المرافعات ، وقانون رسوم الشهر العقاري ، وقانون ضريبة المبيعات .

كما يأتي التنسيق بين المجلسين في الزيارات البرلمانية حيث تتم هذه الزيارات بالاشتراك بين مجلسي الشعب والشورى .. كما توجد لجنة على مستوى الأمانة العامة .. برئاسة الأمين العاميين لكل المجلسين لتوحيد المعاملة بين موظفي الأمانة العامة في المجلسين كما أن التشاور مستمر بين مجلس الشعب ومجلس الشورى في القضايا الهامة .

□ ما هي الحالات التي تستوجب عقد اجتماعات مشتركة لمجلسي الشعب والشورى ؟

□ السيد رئيس الجمهورية بفتح دور الإنقاذ العادي لمجلس الشعب باجتماع مشترك بين مجلسي الشعب والشورى كما



المصدر : [مكتبة] ١٩٩٢

٢٨

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن إنجازات المجلس أيضا أن تحدث
رئيس الوزراء في المجلس ١٤٧ مرة .. كما
تحدث نواب رئيس الوزراء والوزراء
٤٩٣ مرة .. وفي نشاط الشعبة البرلمانية
عضو المجلس مؤتمرات في مؤتمر الاتحاد
البرلماني الدولي في أوروبا وأفريقيا وأمريكا
اللاتينية وبحث مشكلات كثيرة جدا ..
كما أصدر المجلس مجلة لمجلس الشعب .
□ وملا عن التشريعات التي
تدعم مسيرة الإصلاح
الاقتصادي ؟

□ من أبرز هذه التشريعات تعديل
أحكام قانون البنوك ، وقانون سوق المال ،
وتعديل قانون الاستثمار ، وقانون مركز
تنمية الصادرات وقانون الشركة المصرية
لضمان الصادرات وقانون الإصلاح
الزراعي والصلافة بين المالك
والمستأجر ، وتعديل قانون المرافعات
وقانون الإجراءات الجنائية وقانون تمويل
مشروعات الإسكان .



المصدر : الأحياء

٢٩ ٢٠١٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المسألة

مكافحة الإرهاب ! وقانون المالك والمستاجر ! وقانون سوق المال !

قامت الحكومة كعادتها بتقديم سيل من مشروعات القوانين في الشهر الأخير من الدورة بالرغم من أهمية هذه القوانين وضرورة مناقشتها مع الأحزاب السياسية وإذاعة ذلك النقاش في التلفزيون بالإضافة إلى ضرورة عقد عدة لجان للاستماع للمواطنين للتعرف على وجهات نظرهم حتى تصدر هذه القوانين خالية من العيوب والثغرات وأخيرا وليس آخرا أن تكون مقنعة للجماهير التي ستطبق عليها هذه القوانين .

قانون علاقة المالك بالمستاجر

أما عن قانون علاقة المالك بالمستاجر في الأراضي الزراعية فقد أبدت بعض الأحزاب السياسية وجهة نظرها في إعطاء مهلة للمستاجرين تعود بعدها العلاقة بين المالك والمستاجر طبقا لأحكام القانون المدني - وكان رأى حزب الأحرار أن يتم التدرج في رفع القيمة الإيجارية خلال السنوات الخمس الانتقالية حتى لايفاجأ الفلاح المستاجر بانخفاض إيراده بنسبة ٣٠٪ على الأقل في الوقت التي ترتفع فيه أجور العاملين في الدولة والقطاعين العام والخاص بنسبة ٢٠٪ سنويا فهل هذه هي العدالة الاجتماعية خاصة وأن المستاجرين لديهم أعباء عائلية وأبناء يتعلمون في المدارس والجامعات فكان الأخرى أن يتم التدرج في رفع القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثل الضريبة وليس في غمضة عين وسوف ترى الحكومة المشاكل التي ستترتب على هذا القفز في القيمة الإيجارية لما يقل عن نصف مليون فلاح منتشرين في محافظات الجمهورية .

[البقية ص ٣]

مصطفى كامل مراد



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ جمادى الأولى ١٩٩٢

أما التعويض للمستأجر بمقدار ٢٠٠ مثل الضريبة فهو عدل ومنطق حتى يستطيع الفلاح المستأجر الذي خرج من الأرض أن يربح معيشته ونشاطه الزراعي في أرض أخرى .

قانون مكافحة الإرهاب

وهو مازال مشروعا لم يقدم بعد إلى مجلس الشعب للقراره ولكن الاتجاه الغالب هو أن تتقدم الحكومة بهذا القانون الخطير والمجلس على وشك انتهاء دورته وقد ظهر من تصريحات الحكومة بمجلس الشعب أن قانون الطوارئ بالرغم مما فيه من سلطات واسعة للحكومة في التحفظ على المواطنين وتفتيش بيوتهم بدون إذن من النيابة بالرغم من كل ذلك فإن الحكومة لاتجد ذلك كافيا وتريد أن تطلق يدها بالقبض على المواطنين المشكوك في انتمائهم إلى الجماعات المتطرفة بغير حدود أي أن تعتقل من تشاء في أي وقت تشاء ولأى مدة تشاء !!

والخطورة هنا تأتي من سوء التطبيق لسبب أو لآخر وتأتي كذلك مما قد يحدث من التوسع في تطبيقه كما حدث في قانون الطوارئ بحيث يمتد من الإرهاب إلى التمييز في غير ذلك من المخالفات والجرائم وكان الحكومة تريد أن تعفى نفسها من مسئولية تقديم أدلة الاتهام ثم تقديم المتهمين إلى المحكمة أي أنها تريد أن تكون جهة اتهام وجهة قضاء في نفس الوقت لمن يتراءى لها أنه ينتمي إلى الإرهاب وهو امر على جانب كبير من الخطورة ويلقي كاية الضمانات القانونية لحريات المواطنين السياسية والاجتماعية إذ أن وجود هذا الحق في يد الحكومة وحدها كاف لتعويق الاستعمار والمستثمرين لما سيكون للحكومة - إن قدر لهذا القانون أن - يصدر - من سلطات مطلقة في التحفظ على المواطنين لأجل طويلة بغيرتهم وأضحة محددة وإن صح ذلك الظن فإن هذا القانون قبل أن يصدر سيكون مخالفا للدستور بل مخالفا لمبادئ حقوق الإنسان العالمية التي وقعت عليها مصر وأصدرتها بقانون ونحن ننصح الحكومة مخلصين بالالتجاء لمثل هذه القوانين خاصة وأن قانون الطوارئ قائم ويعمل به وإن ادعى الإشتراكي وقانونه سلطة أخرى تمكن الحكومة من السيطرة على المواطنين وأموالهم والتحفظ عليها لمجرد الاشتباه الذي لا يصل إلى حد الاتهام نحن نرى كحزب سياسي وما زلنا نؤكد أن القانون العدائي يكفي لحفظ الأمن وأستقراره ومكافحة أي نوع من الإرهاب والألا كما نكن هناك داع لإصدار هذه القوانين العدائية بل أننا نطالب الحكومة بأن توقف العمل بقانون الطوارئ وهي تعلم جيدا أن من يريد أن يهرب بالقتل أو بغيره سيفعل ذلك سواء كن هناك حالة طوارئ أو قانون مقلوم



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإرهاب أو غيره من القوانين المقيدة للحريات وما حدث من جرائم قتل وأرهاب في السنوات العشر الأخيرة يؤكد أن حالة الطوارئ لم تمنع القتل ولم تمنع الإرهاب وأن القتل والإرهاب شر موجود في كل المجتمعات وأنه يزيد أو ينقص طبقا لاستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد وأن من أهم وسائل مقاومة الإرهاب في رأينا هو الإسراع في تشغيل المعاملين والاستمرار في الحوار المفتوح الحر بين الشباب المتطرف وبين الأحزاب السياسية وأن يذاع هذا الحوار على ملاء حتى يعرف الناس حقيقة الأمر .

قانون سوق المال

أما عن قانون سوق المال الذي اقده المجلس في عجلة فقد وضعته علول لتؤمن بالتحريك الاقتصادي بل تؤمن بقبض الحكومة وسيطرتها على الاقتصاد إذا أن هذا القانون قد جعل من هيئة سوق المال هيئة عامة قابضة على جميع الشركات المساهمة في مصر تفعل ما تشاء تحت مظلة حماية المساهمين فهل هذه هي القوانين التي تحلق التحريك الاقتصادي الذي أعلنه الرئيس مبارك وهل هذه القوانين تجذب المال إلى مصر للاستثمار نحن لا نلظن ذلك وأن غدا لننظره قريب . ولعل الحكومة تعلم أن الاقتصاد المصري قبل ثورة ٥٢ كان يتبع النظام الحروكان يسير على العرض والطلب وكان هناك بورصات منظمة للأوراق المالية وهي الأسهم والسندات التي تعتبر أحدث الوسائل الاقتصادية لتوظيف المدخرات الصغيرة في شركات مساهمة وفي شركات الاستثمار فلماذا لا تنرس قوانين البورصات قبل أن ندخل في مناهات الهيئات .

مصطفى كامل مراد



١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور محمود الخولي

قانون الإرهاب مرفوض .. والتطرف مسئولية الحكومة !!

للتاريخ .. السادات كان يسمى
لتطبيق الشريعة الإسلامية

التحوى في معاملات البنوك
تمت من اهتمام الخولى

ضمن سلسلة اللقاءات التي تقوم بها جريدة « النور » كان ذلك الحوار مع الدكتور محمود الخولى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق حول العديد من القضايا السياسية والفكرية والفقهية التي أفرجت نفسها على الساحة في الآونة الأخيرة .. وفى هذا الحوار وضع الدكتور صواق النقاط على الحروف في قضايا التطرف وبواعثه ومدى مسئولية الدولة عنه .. ورايه بصراحة في قانون الإرهاب وآثاره والسبب في عدم القرار بنبذ ميثاق دمشق الذى أعلن بعد أزمة الخليج .. والقضايا الفقهية والتشاكف بين علماء الإسلام حول ظهور الإرهاب وتلقى الملقى في معاملات البنوك وقضايا سياسية أخرى تباينا ذلك الحوار ؟

أجرى الحوار
محمود الخولى



المصدر : التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● اجتمعت الفلانت مؤرخا بين هالين من طباء الاسلام الدكتور عبد الجليل حاضي، الدكتور السيد دوق الطويل حول قول الهلال في شهر رمضان وبدي التزام المسلمين عند ذكائه في دولة خير دولتهم .. قول فقهي مدني الدولة بالصوم او الافطار ملزمة ؟

● من المسلم به في اللغة الاسلامي جواز الاختلاف في ايام الاصطحاب تبعاً لاختلاف المكان وقد اختلفت اراء الفقهاء حول التزامهم في تصحيح رؤية الهلال ام ان الامر يترك لكل بلد وهذا جعل فقهي قديم ولكن الجديد هو ان بعض ابناء بلادنا ياتون برؤية الهلال في كل امسلاي اخر ما يتردى الى بلبلة وانتماس الرأي داخل نفس البلد كما حدث في مصر واو ان هناك وحدة سياسية في البلاد الاسلامية ما كان يحدث هذا الاختلاف ايدي ولكن التوجه والاختلاف الواضح في العالم الاسلامي سبب تلك الاختلافات فافضل العلم ان يولي الامر هو الذي يحدد بدء ونهاية الامسلاي في حالة الاسلام السياسي تبعاً لاراء الهلال وهي مسألتها هذا البلد ان يتولى بما انتهى اليه اراء الفقهاء ، فبقية الهلال والامسلاي فقد تراء ولم دون اخر الامر هنا يشترك الاسلاميين ان يلتزموا برأي من رأى الامر في ذلك اليوم يقع فيه ولكن ما يحدث الان من انتماسات هو نتيجة عدم وجود رأي امر واحد في العالم الاسلامي لكل دولة في امر وهذا غير صحيح ، وكما كتبتة صحيفة لوموند العالم الاسلامي سياسيا

● ماذا يعني ظهور كتاب في الامور يعني فيه ملأه ان الجميع يوافق في مرجع هو .. قوت عند أمن ، وان يوسف عليه السلام هو الكائن « يوم » المحظية في يومه في الحظ السوي وان داوود عليه السلام هو

● تخميس الثالث ، وهذا تامل قيمة ذلك الكتاب الذي القيا ؟ وما هو تاريخه ؟ ظهور مثل هذه الكتب في هذه المرحلة ليس بجديد ، من صنع اسرائيل .. من كتب كتبه انما هو من صنع اسرائيل .. ليس تزم مزام متعمدة وانها صاحبة اي تقدم تقني او من العالم وهو احد خصامه ، التشكيك في الجدارة العلمية وسببها علم المصيرين والاراء التي تثير حشوات عند الباقين ان هذه مزام تقديرة لا يربط مع المصيرين في العفارة العربية فلا يربط لها الضباب ان يصيروا ان اعتمد لا قيمة لها ولا تعلق لاسرائيل ما تذهب اليه من التاكيد على حال ولكر شياطينا بتكديف في حضارة المدنية الغربية .

● حرب سياسية ..

● لا يزال القتال بين ارمينيا والارمن على اقليم ناغورنو كاراباخ .. مستمر والصبر يادعون المسلمين في البصرة والهريرت واسرائيل تكتن مخططات خبائسة ضد الجنوب اللبناني ومخالفات اخرى ضد المسلمين في جنوب افريقيا .. اخبرني عن حرب مختلفة ضد الاسلام والمسلمين التي اثارها دايك ملوچ معين وبمجمع واحد منها المنطقة على الجيش الهندي في بنبريا ؟

● ليس الى هذا الحد فالانتم انتصار بين الدريهين وارمينيا مسالة عراقية اكثر منها امنية فيما اعتقد ونفس الامر في البصرة والهريرت فافضل انها مسالة

● سياسة اكثر منها حرب ضد المسلمين وبالتالي فلم تصوير الامر على انها حرب ضد الاسلام والمسلمين في كافة انحاء العالم تصوير مبالغ فيه لانه كما يقرب المسلمون الى البصرة والهريرت يقرب المسيحيون الى الارمنوكس ، ويهدم الكنائس لما من قضية اسرائيل وحريها ضد الجنوب اللبناني هي قضية سياسية في المقام الاول لان جوبس ايزان به مسجون ومسيحيون والذين لا يميز بين مسجون ومسلم ولا يجب ان ينظر اليها على انها سؤارة للمسيحيين لان كل البلاد .. وان هناك وحدة بين بلاد المسلمين وبمحاكمات لتقويت نظرية العالم لهم ولكن خطتهم وشفتهم هو الذي ادى الى حيزان ارمير على اصاص الاسلام والمسيحيين .

● وكيف التصورون الموقف في فلسطين اليوم وكما يشير في اوقات الطمس ؟ متى يتقلا ؟

● الموقف في فلسطين يظهر لي خلاف واضح بين لصفان المهاجرين واذا استمرنا على هذا التناقض فلا خير الاقنانيين هم المستحقون ولطويعهم ان يفتقروا لويل ان يكون مصيرهم ان يخرم لحد المثلثات الداخلية بينهم .

● قبل مؤتمر مدريد طالع اسرائيل امريكا باصفاتها فرضا فيه غشرة طيار دولار ليهذا المستوطنات في الاراضي المحتلة

● وقد حصلت اسرائيل مؤرخا « ٤-٥-١٩٤٧ مليون دولار من امريكا وباتت ببناء عشرات الالاف من المساكن ليهاد اليهود الصهيونيت ولكل حد ذاته يد خيرا لاقطال لامي ١٩٤٧-١٩٤٨ واتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٨ ..

● لاني قرارات الاسم المقدسة من الصفح الابريهات ..

● من المعروف بان اسرائيل متصولة ومعتدية بعتده اعتمادا كليا على امريكا التي لا تعمل اي حساب للعر ، وان العرب واقفا على اتفاقية كاسب ديول لا ومعا في هذا المثلث الذي نحن في الآن ، للانشكة كاسية في ان العرب غير موحدي الكلمة واسرائيل تتعمد على علاقاتها المتصينة بامريكا ، فتصنع على فترات مستعجلة من الحكمة بين الالوية ايضا ولكن قرارات الاسم المقدسة التي صمدت لم تكتفي من اقرب او بعيد بقرار يبالغ على اسرائيل في حالة مخالفتها ، وعلى العرب ان يسموا لدى الولايات المتحدة لكي تخلق على اسرائيل الميزات للمصير عليها في ميقات قيمة الامم المتحدة في حالة مخالفتها لاهد القرارات .

● وهل تتعمد ان امريكا تستصاع لمقابل الدول العربية وتوقع جزاءات رافعة على اسرائيل في حالة مخالفتها ؟

● ان تادوم العرب فاشلة مدامنا متحاربين ومسيحيين على التمسك

● وهل يمكن ان نقول ان التطور العالمي الجديد يقوم على الشرعية الدولية والاداء عن حقوق الانسان كما تزم امريكا ؟

● انهم يملنون هذا ولكن في التخليق تجري استنقادات منا وهناك وياتي الهجوم امام مزام اسرائيل وحيفا في اقامة المستوطنات مقابل حقوق الفلسطينيين وعلى العرب دفع هذه الزامات في التضررات الدولية كما حدث في مؤتمر مدني لكي يتضرر بوجهة النظر الاسرائيلية ويقتل الرأي العام العالمي بوجهة نظركم وهذا مستحقر القوي الدولية لاشارة العرب والافاق اسرائيل عند هذا .

● وهل لاراي العام العالمي غير متعلق بالاحصاف الاسرائيلي ؟

● متعلق اما سياسي حق واخر يرى العكس وليس هناك اجماع من العالم العربي على من هو صاحب الحق ومن هو المظفر ؟

● صول العرب !!

● منذ اعلان ميقات دمشق في مارس ١٩٩٦ بعد حرب الخليج لم تتعلم العرب العربية الثانية المشتركة في هذا الميقات لنهاية الضغوط الدولية في ظل النظام العالمي الجديد .. فاني قبة السلام العربية التي اشتعل منها ذلك الميقات في ميقات ٢ وما هي الغليات التي تلف امام تحقيق ميقاته ؟

● يجب ان تكون مصطنع فاهل الخليج ضحايا تمييزا لغير ان يراعى بطيهم وحاول العرب ردع هذا العدوان وعودة الكويت الى وضعها الاصلي ، وقد ثبت بالليل القاطع ميول العرب من صباية التكريت فلا لهم على اهل الخليج الا ما لجأوا الى قبة اجنبية قد عربية لحمايتهم مادام اخرتهم اجنبية قد مجوزا عن صبايتهم .

● وهنا نقول ان اعلان دمشق كان الهدف منه ان العرب يستطعن بتوجيه كلتهم وفلسطين ان يحموا اي جزء عربي من اي عدوان خارجي او من اي دولة عربية على اخرى عربية .

● وحتى الآن لم يبرر اقتناع كلل لدى دول الخليج بصفة هذا التصور الجديد وبالتالي لم يعلن دمشق الذي وضع هدف صلب او دولة عربية ضد اي عدوان عربي او غربي مازال محل تردد من جانب دول الخليج وعلى هذا الوضع بكمهم مستعجلين العربان بطيهم ام لا ومن ثم يتكلموا الاستعانة بدمية اجنبية ، وبذلك لم يتجاول دمشق بصل صخرة من الوحدة السياسية والتضامن العربي العربي ولكن نتيجة التطورات التي ذكرتها فترات دول الخليج حصل فيه في شانه وسيفكفك في ذلك في الاوضاع الملح الملح بقدرة دول الخليج على صباية بعضهم ام انهم يضلون الاستعانة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

١٩٩٢

المصدر

بغية أجوبة ؟
 ● وهل تعتقدون أن هذا الانطلاق والتقدم من جانب دول الخليج يمثل حلًا شاملاً؟
 ● الجواب أمريكا ودول العرب أراء متفهم في حق الخليج ضد العراق ؟
 ● نعم الخليج قضية إرضاء العرب ، وندرس إستراتيجتهم على القسم لأن دور أمريكا والعرب في حل القسم ليس رأياً
 ● شك في ترميدان عربية ؟
 ● نعم أي العبة إن أمام تطبيق مبادئ ذلك المثل ؟
 ● حرب الخليج كشفت عن إلتزام عربي إلى زلزال موهوباً حتى اليوم كذلك عزز عسكري عربي ، في حماية أي دولة ضد دولة أخرى ، إن التطبيق العمل كشف عن هذا وثاق علة كبرى ما بعدها علة .
 ● هل لاحظت أن القليل يشاهد توجه عربي يمكن أن أسسها لتزيد بنو ومبادئ محال ؟
 ● مدقق ؟
 ● أشك .. أشك في هذا .. فماذا للعرب المقصود من توجهاتهم وهذا يسمح بشك في مصير الدول في مواجهة العالم الخارجي .
 ● الضرب ؟
 ● الإستتار المكثف صوب أبو ظبي .. من المستول من التطرف من جهة تفكير ؟
 ● التطرف نوعاً .. تطرف في العقيدة بأن يؤمن الشمس بكرة معين وليس له مظهر خارجي عروني وهذا لإشباع عليه ونوع آخر وهو الذي لا يتكلم صاحبياً بالاعتقاد بالآراء القومية المختلفة ولكن يفرش رايه على غيره بالفرقة ويعزم أنه حل صواب
 فيتركب في سبيل إعلان وجهة نظره العديد من الجرائد وهذا يجب أن تتصدد في لهذا العدوان الذي يلج على الأفعال .
 أم القواء بأهم وأصح فهم يرون أن الاختلاف في الرأي مدمر ليس له مظهر صوابي خارجي فلا مطلب عليه وإذا ما انتف مظهر خارجياً كان طاب القوم ضد الحكم ويصط من شأن الحكم من حق ولي الأمر أن يشر من يولمون به وإذا تجاوز هذا إلى مرحلة القتال والاختلاف من حق ولي الأمر أن يقتله .
 أين الأحزاب السياسية ؟
 ● ومن المستول عن الوصول بالتشليل إلى هذه المرحلة من التطرف والعدوان على الأفعال وإرتكاب الجرائم ضد الغير .. الأفعال أم السياسة أم أجهزة الإعلام ؟
 ● مسئولية الشعب كله حكماً يمكنه من الأضرار والأحزاب السياسية والجماعات وأجهزة الإعلام بيد الأسرة تقوم مسئولون عن ذلك التطرف لغياب التربية الفكرية السليمة ومعرفة رأي الإسلام في القضايا المختلفة وهذا في حد ذاته يؤدي إلى اعتناق الشعارات إراداً موجساً في اللغة الإسلامي ولكنها شاذة بعيدة عن الحقائق الاقتصادية ورائية إسكان ورائية التعليم في المدارس والجامعات حيث لا تتعلم المدارس الفكرية المتغيرة المكان في جميع المراحل التعليمية .
 الأعلام هي خلف الإسلام الحقيقية كذلك الأعلام هي إستقرازي ولا تقبل الأحزاب

بدورها إلى تبصير الناس بأمر دينها لتفويض المصالح الإسلامية الحقيقية للشباب ثم يأتي الآن لمشك في وزارة الداخلية في المرحلة الأخيرة في حالة مخالفة الشباب بعد توجيههم وتصحيح مسارهم
 دور ممتاز للوزراء القومية .
 ● هل ترون سيادتكم أن لوائح التوعية التي نسلتها وزارة الأوقاف قد أدت الهدف التي توجب أن أبه المعاملات والأقلام في توعية الشباب ؟
 ● الله أدركت لواء مقبول في هذا الشأن ويكتفي أنها تبين الرأي العام بوجه النظر الإسلامية والآراء المختلفة التي تتكلم حول موضوع واحد ، ولحم إن القول أن دور هذه القوائم يقلل عنه حد التوعية واعتاد أنها نصحت في ذلك غير أنها يجب ألا تترك المساحة لتبني وزارة الأوقاف وحدها هذا الصدد وإن كان الأهل يشاركوا في ذلك مشاركة فعالة ولكن أين دور الأحزاب السياسية ويسأل الأعلام ؟ فالطالب هو ألا يتصل الأمر إلى إرتكاب جرائم لقرش نظام معين باسم الإسلام .
 ● بل إن الأسملة التي تتلقاها قوائم التوعية في لجانها وفيها الجامعات إنما هي محدث من قبل القائمين على هذه القوائم حيث يؤمل وضعا ويوضح الأخر مخالفة إخراج العلماء في الدور على تساؤلات الطلاب أما يومهم الشباب من طلبة الجامعات .. أما رأي فضيلكم .. في هذه المسألة ؟
 ● لا اعتقد هذا فقد شاركت في إحدى هذه القوائم مع طلاب جامعتي بني صوف وقد طرح شباب الجامعة أسئلتهم ولم يحجب سؤال واحد ولم أرى عليها جواباً وكانت حوارات إيجابية مع شباب الجامعة هناك حول كل ما طرحوه من أسئلة ومن إستثناء التبع .. مرفوض .
 ● في يوم الإسماعيلين أقترح للكتاب الراسل أرفج لواء إصدار قانون أسماء قانون الأرة .. على الرئيس مبارك وبعد اغتال
 فوجه بدأت الحكومة في إعداد هذا القانون لإصداره في تون سيادتكم إن مصر في الوقت الحالي في حاجة إلى مثل هذه القوانين ؟
 ● أتجاه إلى الوسائل القومية الأدبية في الوقت الحاضر مرفوض فإجابتي أن يتم الحوار الفكري بين هذا الشباب المثققي للمعاصر خلقت وبين الأحزاب السياسية والطوائف لتقبل الموقف في هذا الحوار وفي نهاية هذا الأوراد أصر هؤلاء للشباب على فكرهم وتصور الأمر إلى تأليل الشعب ضد النظام هنا فحقه يمكن للحرية إلى الأساليب الأدبية .
 ● ونحن في مصر لسنا في حاجة إلى قانون لمكافحة الإرهاب بل نحن في حاجة إلى توعية فكرية ليؤمن بوجه نظر الإسلام الحقيقية والمشكلة التي يجب أن نصيها أن الغرب ينظر إلى الإسلام على أنه يعيش للتأثير السياسي مع الديانات الأخرى بوجه اهتمامي ..
 المكثور صوف أي طلب ..

● أرجو أن يسع صدركم أسئلة التالي ..
 ● أفرتم في معظم القوائم الفكرية إلى ضرورة تطبيق الحكم الشرعية .. فأن كان هذا الأمر من يصيد اهتمامكم عندما شيلتم برئاسة مجلس الشعب عهد الرئيس السادات ؟
 ● لم يكن هذا الأمر بعيداً عنى عندما شيلتم برئاسة مجلس الشعب بل كان في بؤرة اهتماماتي ليس هذا فقط بل كان في بؤرة اهتماماتي كجزء من النظام والتاريخ كان الرئيس السادات يتابع هذا العمل بواقع جيد وكان الدكتور عبد الحميد المنير يتابع ذلك وقد قال له الرئيس السادات أن أي قانون يتم إصداره بشأن تطبيق الحكم الشرعية فلنشر أولاً ، وكان الرئيس السادات يقول أيضاً أن يجب أن تتفق كل القوانين مع أحكام الشرعية الإسلامية وهذا أمر طبيعي لأن كل شعب يتبع من غيره في الجوانب الفال كسليمين كالتقنين وثبات الأساس مستند من الشرعية الإسلامية ، وإن تطبيق أحكام الشرعية الإسلامية مرفوضاً وإذا تخيلنا عليها نكون قد تخيلنا من هوينا الإسلامية
 ● وهل نحاش هذا جهداً تطبق فيه أحكام الشرعية الإسلامية ؟
 ● هناك بعض الأمور لم تطبق فيها أحكام الشرعية لأنه لا يمكن أن الشرعية تشمل الحدود والتعزوات والأخوة لا تختلف عما فعله الآن حيث أن أمراً مشرو لول الأس والحدود فلها حدود في التطبيق بعضها وفي هذه الحالة يتم تطبيق التعزير عملاً يتعلق اليوم والبعث الآخر لا يتعلق الآن وإن هذه الحالة يتم تطبيق التعزير عملاً بالمسند الشرعي .. إيراداً الحدود بالقضايا ، ولكن نقول أن جميع أحكام القانون المدني والتجاري تتفق مع أحكام الشرعية الإسلامية
 ● شكوى مرة ؟
 ● عرض الشاكرين مخرجاً مغالطتين بين الإسلاميين والعلمانيين هل تعتقدون أن هناك خلوة من طرح الفكر العلماني بوجه أجهزة الإعلام لوائية أمام الناس ما ك يلج إستقرازي فضلاً عن سخط الشباب المسلم على هذا الفكر ؟
 ● هناك شكوى من أجهزة الإعلام حيث يزعم أن هناك إهتمامات كثيرة في الرأي العام وبطلة أن الجوانب كالأدبية فعمله إلى بين كافة الإهتمامات الموجودة ولكن الأول يأتي من الممكن أن أرى كافة إهتمامات الرأي العام من أن تقع في مغبة مثل قتال من الغير بعيد كل كمن عن التتاليب الإسلامية والغير الإسلام مثال بعيداً من الفكر الإسلامي شكلاً ومضموناً وهناك مشكلة الدولة ..
 أما عن هذه الشؤون في المناظرات التي أرى أنها في صالح المشاهد يتصرف على وجهات النظر المختلفة .. ففي الشرعية أمران أحكاماً لجمعية لا محل للجدل فيها ولا



المصدر : **السنن**

التاريخ : **1 ربيع 1412**

النشر و الخدمات الصحفية و المعلومات

العلم هكذا ؟
● هل تصديق باطل الاختصاص مجمع
البحوث الإسلامية أم مطلق الجمهورية ؟

● الملتى اختاره الحاكم يفتى المسلمين
في أمورهم فلماذا عقد له الاختصاص وحده
فوق المسئول وإذا إنعقد الاختصاص عليه
وعلى غيره فليكن ذلك ويشتركون معه في
الرأي وقد ينعقد الاختصاص للجنة الفتوى
ومجمع البحوث الإسلامية .

● إذن ... من هم أهل الاختصاص كما ترى
فسيحكم ؟

● مجمع البحوث الإسلامية طبعاً
● وأهل رئيس المجلس الأعلى للفتوى
والرياسة مضطراً على تطبيع العلاقات
الدبلوماسية بين الاندلس المغربية
والإسبانية .. هل توافقون على مثل هذا
التطبيع ؟

● أنا لا أستريح لمثل هذه العلاقات
الرياسية فإذا كانت هناك علاقات سياسية
دبلوماسية كمنفذ لسياسة الخارجية فهذا جائز
أما التطبيع لمثل هذه الدرجة الدبلوماسية أمام ما
يملونه فلا أستريح له أبداً .

اختلاف فيها وأخرى ليس فيها أحكام شخصية
وهي التي تتباين فيها وجهات النظر التي
تعتمد على أدلة شرعية مستمدة من الشريعة
الإسلامية منها الفقه والاستنباط
والعرف والمصالح الراسخة إلى غير ذلك ويقتض
إضمارها على الأدلة الشرعية ومسايرتها
لتطويع المجتمع تكون مقبولة من الناس
ويقتض بعضها من الأدلة الشرعية المطبقة
تبتدع عنها الناس وما زالت محل اختلاف
لهذا إجماعاً وهي أدل الخيرة والرأي إن
يعرض كل منهم وجهة نظره وأملكه حتى
يتبين جمهور المخاضعين والسامعين وجه
الصواب .

● ليس اختصاص للفتوى
● في مجلس الشعب الآن يتم دراسة
مشروع تغيير الثلاثة ، إلى .. هناك في
أعمال البنية ... ملا وماذا يعني هذا التغيير من
وجهة الشرع ؟

● أعمال البنية وما تقتضيه من تصب
معينة منسوبة إلى رأس المال وعلى يمثل في
نطاق الربا أم لا مسألة جدلية بين الفقهاء
وهل مجمع البحوث الإسلامية أن يفتي ال
رأي فيها لأنه هو الجهة المختصة صراحة
الاختصاص في هذا الأمر ولا يتكون الرأي



المصدر: الرافضة

التاريخ: ٢ رجب ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخدمات

نرفض العنف ونرفض تشريعا جديدا للأرهاب .
للعنف لإيذاء النفس ولا يحل مشكلة ولا يدعم فكرة .
الشعب المصري يكتله يرفض إراقة دماء الأبرياء . سواء كانوا أقباطا أم مسلمين . ولقول الشعب بكتله ولا استثنى النصارى الإسلامى . فقيادات الإخوان المسلمين واضحة وحازمة في رفضها للعنف . وفي رفضها للمسلسل بأمن وحياة ومال الأقباط أو حتى إبطى واحد .
فلابد من أن تصل إلى حوار مثمر مع الذين يتمركزون على أنفسهم ويستترون على مواجهة المجتمع بالقتل ويهراقوا المسكن . فهذا العنف لإيذاء الدعوة الإسلامية . بل العكس هو الصحيح . لأن أسلوب العنف يخيف المسلمين قبل الأقباط . فمن الذى يقبل حكما شمره الإسلام إذا كان دعت به بكل هذه القوة . حيث يجمعون بين الإساءة والقضاء والتنفيذ . كيف يتقبل الناس حكم الإسلام وقد حرص دعاته على ربط الإسلام بالقسوة وبالعنف وبإعدام عند الاختلاف في الرأي .
للخلاف سبحانه وتعالى له أمر رسوله المصطفى عليه الصلاة والسلام بالحكم . وأمره بأن يجادلهم بالقلى هي الحسن . ونهاه عن أن يكون لفظا غليظا للقلب . ولا لا تفوضوا من حوله . وأمره بأن يرد على السيئة بالحيطة . حتى يتحول عدوه إلى ولي حميم .
ماذا يريد أصحاب مبدأ العنف . هل سيتمكنون من الاستيلاء على الحكم بالقوة . اعتقد أن ذلك أمر مستبعد تماما . فصر تمييز على طول العصور بسلطة مركزية قوية . فلذا ارتكبتا حجم القوات النظامية التي تملكها الدولة . بالإضافة إلى رأى عام قوى يرفض أسلوب العنف والدماء . ويشعر برهبة شديدة تجاه المقاتلين بالعنف . ولا يتقبل سيطرتهم على مبادئ الحكم . أو وضعنا كل ذلك في الحسبان لأننا نرى القتل والترويع وإهراق المسكن أن يؤدي إلى سقوط الحكم في أيدي مرتكبي العنف .
كل الذى ستحصده نتيجة للعنف هو مزيد من إزهاق الأرواح ومزيد من الدماء ومن الدمار . وستحصل كذلك استنفار المصلحة . وزيادة أعداد قوات الأمن في الشوارع . ومنح رجال الأمن المزيد من الصلاحيات والامتيازات . وستحصل أيضا تأييد لقانون الطوارئ بحجة مواجهة العنف بل وأكثر من ذلك ظهرت هذه الأيام دعوة لأصدار قانون استثنائي جديد تحت مسمى قانون مكافحة الإرهاب .
وهكذا يتضح أن العنف لإيذاء الإسلام ولا يؤدي إلى حكم الإسلام ولا يؤدي إلى استيلاء ولا العنف على مبادئ الحكم . وإنما سيخلق العنف متخا تموت فيه الحرية وتختفى فيه الديمقراطية تحت وطأة المصلحة في توسيع دائرة التشريعات الاستثنائية .
علينا أن نتفحص جميعا أحاسنة العنف وتصديق نطقه . علينا جميعا أن نرفض إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب . بل إن واجبنا جميعا أن نصر ونطع على إنهاء العمل بالقانون الطوارئ .



المصدر : **الوفاء**

٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القوانين الاستثنائية للقوانين ارميا ولا تمنع عنفا ، لان مركب العنف لا يعرف الحسابات ولا يفكر فيها . فهو مركبه وفي ذهنه انه سيقتل . او يرتكبه دون رهبة من العقاب . فلا فارق عنده بين عقوبة الاعدام وعقوبة الاثام الشاقة . مثل هذه القوانين تخيف الانسان العادي الذي لا يرتكب عنفا ولا يفكر في تحدى المجتمع . ومن ناحية اخرى تفرم الاشارة الى ان قانون العقوبات المعدي فيه العطفية وزيادة . فوفقا له يعاقب مرتكبو لظلم حوادث العنف بالاعدام . ووفقا له يكون للثبوت في مثل هذه الحوادث ان تحبس حيسا مطلقا . وتجندده امد طويلة . ومثل هذا الحيس الاحتياطي اكثر فعالية من نظام الاعتقال . ولذلك انشئت الدولة وكل مسئول فيها ان تلتزم عن اصدار القوانين الاستثنائية . ولا داعي للقول بانها مؤلفة . فلكل قسيما من تأييد تشريعات عديدة صدرت على انها مؤلفة . علينا ان نؤكد جميعا ان معركتنا من اجل حياة الفضل ومن اجل زيادة الانتاج ستتوقف . لان العنف من جانب المواطنين يزيد من طبقة الدولة ويضيع كل الجهود والاستثمارات في قتل وصراع داخلي يقضي على الاخضر والبليس .

٤ - نعيان جمعة



تحديد الجريمة الإرهابية وتشديد العقوبات مع تقبل التوبة والعودة إلى المجتمع

لجان مصرية تبحث في إصدار قانون مكافحة الإرهاب

واوضح أحمد كيار أساتذة القانون الدستوري له الحياة، أمية هذا القانون الذي يصدر للمرة الأولى في مصر ويخص مكانة التطرف بكل صوره والأرب السياسي،

- إن إصدار هذا القانون يستتبع إجراء تعديلات عاجلة وسريعة لبعض مواد قانون العقوبات والإجرائات الجنائية ولاتمة السجون وقانون الإدارة المحلية.

إن القانون الجديد سيكون أكثر شمولية من قانون اللجوء، مما يحتمل بعد إقراره في البرلمان إلغاء اللجوء تحتاشفي الزناحية القرام التي تحكم الجرم استنادا إلى أكثر من مادة في واقعة واحدة

— إن القانون الجديد يسمي في الأصل إلى إعانة مطاردة الأمن وتوقف عمليات الإحتلال

تهدف بكافة الأمن والتفوس والذي يعتبر هي صميم أعمال خارجة عن نطاق التفكير، أما

في القانون، لا يمكن على الأية خلاف التي ما زالت تحتاج إلى بحث ودراية.

تعريف ماهية الأرماني والتطوّر في ضوء التعددية الحزبية والفكرية وسبل التوصل إلى

- مدى ملائمة القانون الجديد للسرعة الإسلامية والمستند
لن القانون الجديد سيكون أشد عنفاً
منه من قبل الخلفاء العرب الذين يتوقم الحجازها

على إعمالها وإعمالها كخروج من القانون
الذي يفسر القانون الجديد في ضوء تشديد أجهزة
الامن قضايتها لمنع الاخلال بالنظام العام من
جها. وبسبب بعض الفصائل السرية المسلحة التي
اعلموا انهم يجب الخروج من القانون على القانون

□ القصة - الحياة □

تهدف الدوائر المعزوية للصنعة
بالاستراع والقانون لامتاعات لقرار الصنعة
النهائية للشروع قانون مكالمات التفرغ
والارباب والذي سيناقشه مجلس الشعب في
تتمتع (بالدولة) ٢٠٠٤

وحتى رغم انتفاخ كل الأحزاب والقيادات السياسية في صفوفه لقرار القانون، إلا أن الجوعاوة مصصرة تتدفق مناشدات حادّة في شكل إعدام المشرع برئاسة الدكتور أحمد قنسي، مسؤول رئيس مجلس الشعب، رغم عددنا من أعضاء هيئات الترس في كليات الحقوق، واختارنا قانونين ومقرنين وسنّانين في أجهزة الأمن ومقرنين في الهيئات القضائية، متفهمين في الحالة الأمل.

وقال مدير مسؤول إن نقاط



المصدر: الجمعية الوطنية (الندوية)

٢ ٢٤٥ ١٩٩٢

التاريخ:

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المبررات الفكرية أو الإيديولوجية فيكلها
الاستور ولا عتاب عليها.

- إن مناقشات اللجان يجب أن تمتد إلى ما
يسمى البعد النفسي في الأفعال الإرهابية، وأن
تضم في عضويتها أطباء نفسيين لوضع أسس
خاصة بالمخالفين المصابين بأمراض نفسية مثل
أيداعهم مصحات وتشغيل الموقوفات عنهم
وعزلهم.

- إن الإرهاب موضوع المكافأة ليس إرهاباً
دينياً فقط وليس ما يلوم به تنظيم «الجهاد
الإسلامي» مثلاً، بل يشمل كل زمن وأسم أو
فعل أو منظمة عموماً من دون اللجوء إلى
الضموميات.

وعلمت «الحياة» من مصادر قضائية مصرية
أن اللامع الرئيسية لقانون مكافحة العمليات
الإرهابية مستعمل في النقاط الآتية:

لتنمة في الصفحة (٤)



لجان مصرية تبحث في إصدار قانون

تتمة الصفحة الأولى

- الاستناد في الأصل إلى مواد الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات مؤقتة، واستدراك هذه السلطات إلى المحافظين، بإزالة كل الأعمال المؤقتة بالأمن والتنسيق مع السلطات المركزية في القاهرة.

- لتمديد الإدارة المركزية للمحافظات إلى المعاصرة في معالجة الأزمات وإصدار القرارات مباشرة لتجاوز السلطات المحدودة للمحافظين.

- إخضاع عمليات الشبكات والانتشيط والجسب الاحتياطي للضمانات القضائية الواردة في الدستور والقائمة على الجريمة والمخابر.

- تحديد الجهات التنفيذية للتطبيق لهذا القانون وتحديد الجهة القضائية المنوط بها اختصاص قضى المآزيمات الناجمة عن القانون.

- عدم مخالفة القانون الجديد للدستور وعدم التلويح من حرية الفكر والتعبير والمبادئ السياسية والدينية وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، وهي حريات مخصوص عليها في الدستور.

- إن القانون الجديد سيحدد للمرة الأولى الجريمة الإرهابية أو السياسية إذ كان قانون العقوبات يفتق حاكلاً دون هذه التفرقة ويعرضها، والمبار الذي يستقبل طيه هل هو الجوار الشخصي أو للوضوح.

- إن القانون الجديد سيبدأ إلى التشديد سعيًا وراء الردع والمعاظ على الأمن لكنه في الوقت نفسه سيمثل فرصاً لتقبل المرونة الصميمة إلى المجتمع بعد ارتكاب الجرائم أو قبل ذلك.

- إن القانون سيحدد الطريق لما يسمى ثورة اشتراعية لبعض القوانين المعمولة بناء على قاعدة البقاء للثورة الأشد والاستثناء من بعض قوانين السيميمات التي شكلت نوعاً من التشخيص التشريعي.

وعلى رغم بؤس الأول التي ظهرت في الاتفاق بتجربة المذاب اللاتام لتحرير هذا القانون على أرضية ترعس كل أشكال التطرف والأحزاب والمفك الترموي، إلا أن مصدراً أميناً مصرياً قال لـ «الحياة»: «بعض التيارات الأصولية يترسح حالياً بهذا القانون ويستمد لواجهته بأعمال إرهابية جديدة لولف مفعولة، إذ تشتر هذه التيارات بأنه موج في المذاب الأول ضمتها ويمثل عقبة قانونية كبيرة في وقف نشاطها، ويقتح للمجال أمام رؤية أحكام الإعدام على المخالفين، وهو الأمر الذي لم يكن مطبقاً في الأحكام القضائية السابقة التي لم تتضمن أي حكم بالإعدام منذ حبات اعتقال الرئيس أنور السادات وحتى اليوم، وتمثل التشديد في صدور أحكام بالانحلال لشفافة المؤدية فطحة.

وعلى الجانب الآخر يرصد كبار المصالحين القانون استبعاداً للظن في عدم دستورية. وعملت «الحياة» أن شخصيات دينية معتبرة تقر ضمها إلى عضوية هذه اللجان للوقوف على أولتها في سواد هذا القانون من منطلق أن الشريعة الإسلامية ترعى كل أشكال العنف والإرهاب ويقتصر دور رجال الدين على إبداء الملاحظات على النقاط الآتية:

- ملاسة مواد القانون بمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرسمي للتشريع في مصر.

- تشديد العقوبة لكي تصل إلى الإعدام في حالة تعدد الجرائم واستدراكها إلى نطاق لشر.

- التمسك للتشريعة التي وقم عليها مبدأ القوية وشروطه سواء أقدم لظنهم عليها قبل انتماء العملية إرهابية أو بعداً.

- تصنيف المذنبين داخل السجن حسب ظروفهم الاجتماعية والنفسية. وصعب تشديد العقوبة أو تخفيفها، والاخذ بمبدأ الإخراج شرط التوبة أو الانسحاب في المجتمع أو ضمن السر والعلانية وخمأن ذلك.



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٢

□ ندوة مكتبة سموزان مبارك :

الشباب يقترح إصدار قانون لمكافحة الإرهاب

أكد عبد الحليم صبرة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة - في الندوة التي نظمتها مكتبة سموزان مبارك التي افتتحها السيدة فريته الرئيس مبارك وتضم ٥٠٠٠ كاتب - أن استراتيجية المجلس توضع في اعتبارها التوسع التربوي لاستيعاب الشباب بمشروعات الواسعة ، بهدف غرس روح الانتماء الوطني لديهم واستثمار طاقاتهم ودعمها للتنمية . وقد اقترح الشباب خلال المناقشات إصدار قانون رادع لمكافحة الإرهاب والتطرف للحدود

مصر بيلتفتها إلى جو الأمن

وقال أن الإرهاب والتطرف ليس ظاهرة بين شباب مصر بغض النظر عن العواصم الغربية التي تعتبر جرس إنذار لكل أسرة محسرة وإن تبدأ بجمعية في احتضان أبنائها حتى لا يسيروا وسط هوال الجنب الخطير لبعض الجماعات المتطرفة والارهابية التي تستقطب الشباب في مرحلة السن العرجة .

وقال أنه خلال هذا العام تم تخصيص ٢٦ مليون جنيه لمشروعات الشباب التي يستفيد منها نحو ٢ ملايين وإن خطة العام القادم تشمل ٤ ملايين شاب وإن الجهاز يضم لجاناً تقنيية للشباب بالاسماء وتحاول فيها الشباب مع الوزراء والمفكرين بهدف ربط الشباب بالأحداث وحسم القضايا التي يدور حولها الجدل .



لنعمه الصلحة

إننا في أشد الحاجة إلى قانون لحماية المجتمع من الأخطار التي تحيط به .. وليس إلى قانون خاص لمكافحة الإرهاب .

فحين نخطئه اذا قصرنا
القلوب الجديد الذي تعده
الحكومة حاليا على مكافحة
الأرهاب . لظبط بل يجب ان يشمل
القلوب الجديد على الاجراءات
والوسائل التي تتيح حماية
الجميع المصري من كافة الاخطار
التي يتعرض لها وكانت السبب في
انتشار جرائم غريبة مثل
الاغتصاب وقتل الابناء
ولو الديهم . والزوجة التي تقتل
زوجها وتقتله وتضمه في أكياس
واسلو اسلح واطلاق الرصاص

على المفكرين... وكل هذه الجرائم
تخيلية على المجتمع المصري الذي
كان يسوده الحب والمحبة
والإخاء ويحلل المرءه بعشيقته
والنفرة والسلمة .. وهذه
الصفات كانت متماثلة في جميع
المصريين ولكن للأسف بدأت
تضعف تدريجيا منذ ثلاثين سنة
حسب خفيت .. وحل محلها العنف
العائلي

واسلافة علم الاجتماع وعلم
النفس يرجعون اختفاء هذه
المصطلحات إلى عدة أسباب أهمها
هجرة الرجال للعمل في الخارج
تركهم أسرهم بلا عائل أو رقيب
انحرف الأبناء .. كذلك انتقلت
بعض الشبهات على الحضرات ..
انتقلت النظرة عن طريق نشر
فكر غريب عن الدين الصحيح
أدى إلى انتشار العنف ...

والواجبة كل ذلك الجرائم
والإخاطر يجب أن تفهم أن
للجنتع المصري مستهدف من
أهوى خارجية تريد بكل الوسائل
وتبويض من الشياطين وتدمير
الاقتصاد المصري ومنع
أي تنمية اقتصادية وذلك عن
طريق نشر الأفكار المتطرفة
والإرهاب الشبابي في مستنقع
الاضلال والخداع.

والقانون الحال وحسب قانون
الوزارة (التي تجرل الأمن
بالقوة على أحقاد هذه
الاشخاص السريخ اوجهه
الجرائم التي تهدد اوجهه
السلام... والارئيس... بل
على اقل ابعاد النصارية...
شجرتا وارسا والثانيا يوجد
فيها جرائم اوجهه بل هذه
الجرائم الارضية... بل انها
تجس... ايضا قوانين حماية
الجس... وتطلق في الشرطة
تصل على افعال هذه الجرائم
في قبل ان تقع... وتنتج بل
تصدرا السريخ اوجهتها...
بالاقتباس من هذه القوانين
التي... ١١... بل فيقول
ان احد ان الدولة تفرس
فيها جرائم الحريات و انها
التي سببه السيرة... ١١

لأننا يجب أن نحمي مجتمعنا
على الوسائل المشروعة .. وأن
نحافظ على استقرارنا الذي
صعدنا عليه الجميع .. حتى
نفرغ للتنمية مواردنا الاقتصادية
من ضعيد للمجتمع صفاته
جميعية ، والفضائل التي كنا
نحلم بها ..

فصل أمانة



المصدر : _____

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ٤ يوليو ١٩٦٢

محكمة خاصة .. في «سبوتنيك» الديمقراطية .. محاكمة الإرهابيين

علمت « المساء » .. أن قانون الارهاب الجديد الذي ستقدمه الحكومة إلى مجلس الشعب خلال أيام ينص على تشكيل محكمة خاصة على مستوى الجمهورية تتولى محاكمة من تثبت عليهم تهمة الارهاب . وعلمت « المساء » .. أن القانون لن

يمس كيان الديمقراطية والحرية من قريب أو من بعيد .. بل يعمل على دعمه بما يؤدي إلى ازدهارهما . كما علمت .. أن القانون الجديد لن يلغى قانون الطوارئ .. بل سوف يعمل الاثنان معا جنباً إلى جنب .

المصدر: وزير



للتشوي والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥ ربيع ١٩٩٢

سؤال الأسبوع

قانون لمكافحة الإرهاب كيف؟!!

مصطفى علي محمود
صلاح الشيباني
محمود عبد التكتون

لم يمد هناك شك في أننا نحتاج د إجراء ما « لمواجهة هذه الموجة العنيفة والشرسة من الإرهاب والتي كان آخر ضحاياها د . فرج فودة .. ومن المفارقات الغريبة أن د . فودة الذي طالب مرارًا وتكرارًا بضرورة إصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب .. راح ضحية هذا الإرهاب .. ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : ما هي هذا الإجراء .. وهل يكون إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب ..



المصدر : **أكتوبر**

التاريخ : **١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستشار سعيد العثماوى :
**القوانين الحالية قاصرة
عن مواجهة الإرهاب**



سمير سرحان :
**قانون الإرهاب
ليس بدعة**



د. يحيى الجمل :
**نحتاج إلى التفكير
الموضوعي
بعيداً عن الانفعال**

ثروت أباطة :
**حتى لو عدلنا الدستور
فالقانون مطلوب..**



د. محمد حلمي مراد :
**قانون العقوبات
كاف للردع**



لطفي واكد :
**أوافق بشرط ضمان
الحريات السياسية**



وإذا كنا فعلاً في حاجة لإصدار هذا القانون فكيف يمكن .. وما هو شكله الخاص وملائمة العامة .. ثم ما هو موقف المستور من مثل هذا القانون . هذه التساؤلات طرحناها على الكثيرين من مختلف الاتجاهات .. وهذه كانت إجاباتهم ..

وحش كاسر !

□□ الكاتب الكبير ثروت أباظة وكيل مجلس الشورى يرى أننا في أشد الحاجة إلى مثل هذا القانون الآن أكثر من أي وقت مضى حتى يتسنى لنا قمع الإرهاب وردعه قبل أن يتحول إلى وحش كاسر يطرح بأمن مصر واستقرارها . وحول ما يريده البعض من مخالفة هذا القانون للمستور يؤكد ثروت أباظة أن المستور وضع أصلاً للحفاظ على استقرار مصر .. ومن ثم فلا بد من تعديله إذا كان يتعارض مع إصدار قانون مكافحة الإرهاب !

ذات فاعلية !

□□ ويمتدح د . محمد حسني مراد أمين عام حزب العمل أن الإجراءات للتصوير عليها في قانون المعربات كالمية لزود أي حوادث يمكن أن توصف بالإرهاب اللهم إلا إذا أريد تهميم الفكر وليس الفعل الذي يوصف بهذا الإرهاب .. وعندها يكون هذا القانون غير دستوري لأن حرية التفكير والتعبير عنه مباح قانوناً ولا يجوز تقييده .. فضلاً عن أنه من الثابت علمياً أن قانون الطوارئ الذي تحكم به البلاد منذ عام ١٩٨١ وما يعطيه من سلطات واسعة للسلطة العامة قد هجر من منع الإرهاب المسلح عما يؤكد أن مكافحة هذا الإرهاب لا تكون ذات فاعلية بالإجراءات الأمنية وحدها .. بل يجب معالجة الأسباب والذرائع الكامنة وراءه من بلجارت إلى استخدام ما تسببه بالإرهاب السلع .

وإذا كان وزير الداخلية يحترض على أن قانون الطوارئ يعطى المحكمة أمن الدولة صلاحية الرقابة القضائية على أسباب الاعتقال بعد مرور شهر على واقعة الاعتقال ..

وامتكانية الطعن في قرار المحكمة بعد شهر آخر أمام دائرة أخرى .. فإن إهانة الاعتقال دون أسباب جديّة تتحقق منها السلطة القضائية تعتبر تهديداً خطيراً لحرية المواطنين ..

وأعطاه الشرطة سلطة واسعة يمكن أن تتخطى كوسيلة للانتقام في حالات لا علاقة لها بالإرهاب المسلح .. بل قد تكون بسبب منازعات شخصية أو سياسية !

أما ما يقال عن وجود بعض قوانين لمكافحة الإرهاب في الدستور الأخرى .. فإنه لا يجوز أن تنقل عنها إلا في ظل النظم القضائية والأمنية السائدة في كل دولة .. حيث أن القانون الذي يفرض لمعاقبة حالة من الحالات يجب أن تنظر إليه في ظل القواعد العامة المطبقة والتي تكفل الحفاظ على حريات المواطنين وحقوق الإنسان

المعترف بها عالمياً .. وما نحن أولاء لن أن منظمة العفو الدولية توجه النقد إلى الإدارة الأمريكية لأنها اعتقلت عدداً كبيراً من مصريي الشغب في لوس أنجلوس بالرغم من أن ما حدث كان ثورة للسود ضد الشرطة المتحاملة عليهم والمتحيزة إلى السكان البيض .. فضلاً عن أن الذين ارتكبوا هذا الاعتداء على السائق قد استغلوا من وظائفهم - كما جاءت الأنباء أخيراً - رغم تبرئتهم قضائياً .

سطح المجتمع !

□□ أما ياسين سراج الدين رئيس حزب الوفد بالقاهرة فخطاب قبل أن تقرر إصدار هذا القانون من عدمه بضرورة تشكيل لجنة قومية تضم كافة التيارات السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية والأمنية .. وذلك لإعادة تنظيم جميع القوانين الحالية والتأكد من مدى قدرتها على ملازمة الإرهاب وردعه .. فإذا لم تكن هذه القوانين كافية بذلك .. فعلى اللجنة أن تتحرق وتتأفف قانوناً آخر يوجه بحسم هذا الإرهاب الذي ترفضه بنفس القوة التي لود بها حرية المواطن وأمنه واستقراره . كما أن هذه اللجنة القومية مطالبة أيضاً بدراسة أسباب وأصول وطبوع طوائف المصنف التي طغت على سطح المجتمع في الآونة الأخيرة .. حيث إنني لست من أصحاب الرأي الذي يرجع إلى حادث إلى ارتفاع الأسعار والبطالة أو بعض الأزمات المزمنة الأخرى وإن كنت لا أستطيع أن أنكر أنها تعد متاعاً صاعداً للموت بأمن مصر !

ويركز ياسين سراج الدين على أهمية الحوار مع كل الأطراف مؤكداً أنه الفتح على وزير الأوقاف أن تضم قوائم التوعية التي تجوب محافظات مصر بعض رجال السياسة والفكر والأدب والصحافة .. وألا تقتصر فقط على رجال الدين وخاصة الرسميين منهم .. لأن أي شرع حكومي رسمي أصبح مشكوكاً فيه . ورغم ترحيب وزير الأوقاف بالقرار ياسين سراج الدين فإنه لم يعمل به حتى الآن ..

لذا .. هذا هو السؤال ؟



قتيل الإرهاب !

□□ ويقول د . ميلاد حنا : سارت الأمور في مصر مسارا طويلا متعرجا .. وبعد مقابلي مع الرئيس مبارك في ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ عندما خرجت مع آخرين من سجن طرة .. كتبت كثيرا عن أن الرئيس لنزع فتيل الإرهاب والفئدة الطائفية في مصر .. ولكن تراكت الأمور وسارت مسارا طويلا متعرجا .. وكانت النتيجة هي هذا الاستقرار للشوب بالحق .. ولم يعد من سهيل أمام الدولة إلا أن تتخذ ما تقتضيه من إجراءات وأن تصدر ما يستصدره من قوانين .. ولكن جعل كل ذلك هو الجانب السلبي للعمل وما لم يكن مرفوزا بتعديلات جوهرية في سياسات الحكومة لئلا يكون الحل كاملا أو شاملا .. وأرى أنه يجب إتمام الحملات الحالية ومهبط صدور القانون لئلا وأن يتم تشكيل وزارة جديد يتضمن وجهها ذات معدلية لدى كافة الناس وتقدم برنامجا محددا ومواضعا وأقرحه له النقاط الرئيسية الآتية :

- التوازن بين الأجور والأسعار .
- وضع خطة عاجلة لحل مشكلة البطالة على لط ما قام به هتلر عام ١٩٣٣ أو روزفلت في ذات الحقبة باختيار مشاريع هندسية تحتاج إلى كثافة عمالية عالية تقص الشباب بأجور معقولة .
- وضع سياسة جديدة للإسكان توفر السكن بإيجار معقول من خلال خطة متوازنة للتصويل الذاتي .
- وضع تشريع في ذات الوقت يلغى ضرائب على لط القانون الأمريكي ليس على الدخل .. وإنما على الفرة "Capital gain tax" أي على الفرق بين ثمن الشراء و ثمن البيع ونسبة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ ٪ من هذا الفرق .. لأنه لم يأت نتيجة عمل بل نتيجة تضخم . أي الأرباح من تجارة الأرض أو بيع الشقق التملك أو ما أشبه ذلك .. حيث أن مصر شاهدت مؤخرا فروقا رهبة بين الدخل والثروات وخصاج الأمر إلى تعديل سريع يبرر الاستثمارات للمشروعات السريعة التي تستوعب البطالة .
- تعديل مناهج التعليم لكي تكون أكثر عقلانية وتدعو للوحدة الوطنية وحقوق الإنسان .

● رعا يكون العلاج المرفق السريع هو في تعديل برامج التلفزيون لتتبع ثقافية وعظمية عامة .

□□ ويطالب لطفي واكد نائب رئيس حزب التجمع ورئيس مجلس إدارة وتحرير جريدة الأمل بدراسة هذا المشروع جيدا من الناحيتين القانونية والأمنية .. فإذا كان هناك ضرورة ملحة لإصدار قانون جديد ليجب ألا يتجاوز هذا القانون حدود مقاومة الإرهاب إلى مقاومة الحريات السياسية التي يكتفها الدستور .

لا بد إذن - يضيف - أن نتأكد أولاً إذا كانت القوانين الحالية تكفي لمواجهة الإرهاب بشكل جيد أم لا .. هذه المسألة يجب دراستها وبحلها مع الذين يطالبون بهذا القانون للاستماع إلى وجهة نظرهم .. وهل هناك لفرات معينة في القوانين الحالية تحول دون التصدي للإرهاب على الوجه الأكمل !!

متعددة الأذرع !

□□ ويعترف د . سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية بأنها في حاجة ملحة إلى قانون لمكافحة الإرهاب .. ولكنه يشك في أن هذا القانون سيستطيع القضاء على الإرهاب والعف !! - لماذا ؟

لأن هذا يخالف على طبيعة القانون نفسه لفر لم تكن إجراءاته سريعة وبمسة فإن المتهمين أو المشبوهين لن يعدموا هم أو مجموعهم استخدام

الحيل واللاعيب للانتفاف حول القانون والحروب من مضمرته .. وهذا هو المحذور الأول .. أما المحذور الثاني على إصدار هذا القانون فهو أن يكون سهلا وسريعا أكثر من اللازم بحيث يؤدي إلى ملاحقة ومعاقبة بعض الأبرياء .

نحن إذن بصدد معادلة صعبة في صياغة القانون بحيث يكون أفضل من قوانين الطوارئ الحالية وأسرع منها .. ولكن دون أن يخل في نفس الوقت بالإجراءات التي تسقط الحقوق الإنسانية للتعهم أو المشتبه فيه . ولكن حتى في حالة صدور قانون مثالي بهذه المواصفات فإنه لن يكون كافيا .. ومن ثم لابد من التعامل باستراتيجية متعددة الأذرع لحاصرة واحتواء الارهاب تهيدا لتقليصه والقضاء عليه .

وهذه الاستراتيجية المتعددة الأذرع لابد وأن يكون لها ذراع اجتماعية .. ذراع اقتصادية .. ذراع تربية .. ذراع إعلامية .. ذراع روحية .. ثم تكون الذراع القانونية مكملة لهذه الأذرع الخمس .

التلاعب بالدين !

□□ ويسأل السشبان: عبيد . يعيد المشاوي : أتفق مع ضرورة وضع قانون جديد يستعمله بتجارب الدول المتقدمة



دعوة للإرهاب

□ □ ويعتقد كمال خالد : عضو مجلس الشبيبة أن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب هو دعوة للإرهاب وليس هناك من أمل في أن تعود المياه إلى مجاريها إلا إذا عدنا للقانون الطبيعي الذي يعطي كل شخص حقه ، وهو استقلاله الشريف في المقاومة والربحية في الانتماء ، وإذا عرض هذا القانون على مجلس الشعب فسيتكون الفرصة قائمة لدى طلبة هذه البراءة - الدستور للعلن في عدم دستوريته ..

ويضيف : إننا لسنا على حاجة إلى قوانين الطوارئ ، بل إننا بحاجة إلى إرهابية ، والأسلوب الديمقراطي ، وسددهم في كنفهم ، إنهم يعيشون الشعب محتجماً بالوئدة الوطنية والسياسات الاجتماعية ..

□ □ ويختلف الكاتب صالح مرسى مع هذا الرأي حيث يؤكد أن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب أصبح ضرورة ملحة لأنه سيحل محل قانون الطوارئ الذي نقول عنه أنه قانون شاذ ولا معنى له ..

ويضيف : إن ما تطفه الجهات التشريعية ليس سياسة وهم يحتاجون إلى نوع من الرزع سيوري بالتأكد قانون جديد لمكافحة الإرهاب وخاصة أن القوانين الحالية لا تكفي لدليل أن الجهات التشريعية مارست نشاطها قبل اغتيال الشيخ الكلبى وطوال ١٦ عاماً حتى الآن دون أن تتجرب ، والقفل في اللغة التي يتحدث بها هؤلاء والتي وصلت دروتها بأغتيال الدكتور فرج فودة التي لا يمكن يكن سوى رأيه فقط ، فإذا كان عدم الرأي بالقتل فإنه لابد من ولغة مع هؤلاء واستخدام التبع معهم .

ويقترح صالح مرسى أن يتضمن القانون المقترح تشديد العقوبة على جرائم الإرهاب ، وإشادة محكمة خاصة تنظر هذه الجرائم ، كما يمكن الاسترشاد بنود وقوانين مكافحة الإرهاب في الدول الأوروبية ، مع الأخذ في الاعتبار ألا تعطى الشرطة أية سلطات قضائية أو صلاحيات جديدة حتى لا تسيء استعمالها وخاصة أن هناك حركة في العالم تهدف حرية الإنسان .

إبداء الرأي فيها قبل صدوره بالقتل .. والمحكمة الدستورية من قبل ومن بعد محكمة مصرية تراعى ظروف مصر وتستقر ما إذا كانت هناك دواعي تفرض من قانون استثنائي أم لا ..

في هذا المجال !

□ □ أما المستشار مأمون الحضيض فيرى أن الحديث عن قانون لمكافحة الإرهاب هو حديث عن جهول حيث لم يصدر عن أي جهة رسمية شيء يوضح مفهوم هذا القانون . ولا أعتقد أن هناك ما يبرر صدور قانون لمكافحة الإرهاب أخشى أن يكون المقصود منه هروب وزارة الداخلية من رقابة القضاء كما أن لدينا قانون العقوبات الذي تصل أقصى عقوبة فيه إلى الإعدام ، وهو القانون الذي حركم بوجهه سيد قبط ، فهل هناك عقوبة سيقتصر عليها أكثر من الإعدام ؟ أما إذا كان المطلوب صدور قانون للأدلة فليس هناك أحد يطلب محاكمة الناس بغير أدلة .. كما أن القضاء الجنائي عندما ليست عليه ثبوت في هذا المجال .. وإذا كان المطلوب صدور قانون للإجراءات فلا أعتقد أنه قد حدث شيء يعرقل العدالة حيث للمحاكم الجنائية سلطاتها الواسعة .. بل إن لدينا محاكم أمن الدولة والطوارئ أما إذا كان المقصود صدور أحد القوانين الإحترازية فلدينا قانون الطوارئ المطلق منذ ١٢ سنة وإذا كانت الداخلية تؤكد أنها لا تستطيع اعتقال فرد لأكثر من ٤٥ يوماً يمكن بعدها للنيابة أن تفرج عنه .. فإن الرد على ذلك أن المراجعية النيابة عن المختل ليس بسبب عدم فائدة القانون وإنما بسبب عدم تقديم وزارة الداخلية للأدلة الكافية التي تبرز الاعتقال .

لمكافحة الإرهاب كما يدرس هذه الظاهرة وأسبابها والأفكار المكونة لأصاها حتى يكون قانوناً متلائماً مع الظروف الجديدة في مصر . والواقع أن القوانين الثلاثة في مصر قد أصبحت قاصرة عن مواجهة الإرهاب .. القانون الثالث للثقل صدر عام ١٩٤٨ واستطاع أن يعالج كثيراً من المشاكل الحالية والمتوقعة ولكنه أصبح قاصراً عن حل المشكلات الناجمة عن الثورة التكنولوجية التي لم يكن بالوسع توقعها عام ١٩٤٨ . أما قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧ فقد أدرجت عليه تعديلات متعددة غير أنه لم يتفرغ من يحدث إرهاب بالصورة التي نشفت في مصر خلال السنوات الخمس الماضية وأن يكون الإرهاب بهذه الشراسة مع قوى الدولتان يستند إلى تفسير مغلوط للنسب أو مفاهيم خاطئة للشريعة الإسلامية . أما قانون الطوارئ الصادر عام ١٩٤٨ فقد كان يوجه أمراً مبرهنة في واقعها ، ثم أدخلت عليه عدة تعديلات في الثمانينات قللت من شأنه وقللت من أخطاره .. وقد طرأ بالفعل - قصور هذا القانون عن مواجهة الإرهاب الجديد الذي ظهر كالمرض الوبيل في مصر .

ويضيف المستشار العشماوي : إننا لا بد من أن نستفيد من القوانين المقترحة بتجارب دول مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا ، التي رأيت أن القانون العام لا يكفي لمواجهة الإرهاب وأنه

لا بد من صدور قانون خاص لهذا الغرض . كما لا بد أن يتضمن القانون المقترح تدابير إحترازية وإجراءات وقائية لمنع الجريمة الإرهابية وتوقعها . ولا يقتصر على مجرد وضع قواعد لضبط وصعابة الجريمة الإرهابية على أن يكون ذلك بشكل مدروس ومتعمد عليه حتى لا ينتج عنها ما يسمى إلى برهق أو قتال من مواطن ..

وقد نهتبا كثيراً إلى أن التلاعب بالدين سوف يدفع إلى إصدار قوانين تحد من حرية الأفراد أو تهدد بعض الأفراد ولكن المثل أن يصدر القانون بمثابة بحيث يقتصر على مواجهة الإرهاب والإرهابيين فقط .. وغول المستشار العشماوي : إن مسألة دستورية هذا القانون سابقة لأزمانها ولا يمكن



وقول : الذين يتحدون عن عدم دستورية القانون المقترح بإرسون نوحاً من السلطة لأنهم يتجاهلون واقع الإرهاب الذي تعيشه الآن بحيث أصبح هناك جندي مختص حراسة كل صاحب رأي .. فهل هذا معقول ؟ وإذا كان الدستور .. فهل هذا معقول ؟ وإذا كان الدستور يتعارض فعلاً مع نصوص القانون المقترح فلماذا اقترح أن تعدل الدستور نفسه .

محل نقاش ١

□□ أما الكاتب الصحفي كامل زهيري فيؤكد أن هناك احتياجاً شديداً لإصدار قانون لمكافحة الإرهاب يطرط عدم الجمع بينه وبين قانون الطوارئ ، ويشترط أن يكون القانون الجديد عند الخلف .. ويضيف : إن القانون الجديد سيكون استثنائياً أيضاً فلا بد أن تحصر فيما وضع له .. كما لا بد أن نعتبره أيضاً مبرراً لإلغاء قانون الطوارئ لأن الهدف ييسأطه هو مواجهة الإرهاب وتبنيهم الديمقراطية في نفس الوقت وهذا ما حدث في الدول الأوروبية التي أصدرت قوانين مماثلة مثل القانون الذي صدر في إنجلترا وأد على هيئات الجيش الأيرلندي .. والقوانين التي صدرت في إيطاليا وفرنسا وألمانيا ، وكما لم تؤثر في السيرة الديمقراطية .

ويفتد : كامل زهيري « مع الذين يطالبون بتغيير الدستور إذا تعارض مع القانون المقترح ويقول : لا بد أن يكون القانون دستورياً وعمل نقاش واسع في مجلس الشعب ، وأن يكون هدفه الأساسي تشديد العقوبة على أعمال الإرهاب مع تحديد التهمة بدقة بحيث يعاقب الجاني دون أي شخص آخر أما أن تعدل الدستور لكي يتفق مع القانون فهو أمر غير منطقي لأن الهدف الأساسي هو تحقيق الاستقرار السياسي .. فكيف يتأتى ذلك بتغيير الدستور ؟ »

تخليط العقوبة ١

ويتفق . د . عاطف البنا أسئلة القانون

المستوري يحقن القارة مع الرأي القائل بعدم وجود حاجة على الإطلاق لإصدار قانون لمكافحة الإرهاب . ويضيف .. هناك ثلاث حجج يعرضها المؤيدون للقانون هي : ضرورة إطلاق رجال الأمن في التصرف بدون إذن من النيابة وهو أمر يفره قانن الطوارئ الحالي .. والحجة الثانية هي إطلاق يد الشرطة في استعمال السلاح وهو أمر أيضاً يحده القانون ويحصره في حالات محددة - مع العلم بأن بوليس سكونلانديارد الشهير لم يكن يحمل سلاحاً على الإطلاق حتى وقت قريب .. والحجة الثالثة هي ضرورة تخليط العقوبة على عمليات تهديد أو تشجيع الإرهاب وهي عبارة مطاطة يمكن أن تبحر على حرية الرأي والتعبير . ويمكن أن تفسر وفق المرو الشخصي . وبالتالي كل هذه الحجج مردودة عليها بأن لدينا « ترسانة » من القوانين التي تلي بالحاجة .. وبلا من إصدار قانون هذه الصيغة علينا أن ندوس الأسباب الحقيقية للإرهاب سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو فكرية .. إلخ .

أما القول بأن هناك قوانين لمكافحة الإرهاب في أوروبا فمردودة عليه بأن هذه القوانين لا تمنح صلاحيات واسعة أبداً ، ولا تحتوي على فشر ما يحتمله قانون الطوارئ عندنا مثلاً . ويضيف . د . عاطف البنا : إذا أريد مجلس الشعب قانوناً لمكافحة الإرهاب فيسكون من السهل الطعن في دستوريته خاصة إذا تضمن القانون زيادة مدة اعتقال ^{١٢} المراه إلى ستة شهور أو ستة مثلاً دون ظلم وهو أمر يتناقض مع المادة ٦٨ من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز تحصيل أي عمل من أعمال السلطة من الطعن القضائي .. »

مرحلة خطيرة ١

□□ ويطلب . د . صبح مروحان رئيس اللجنة المصرية العامة للكتاب بضرورة صدور مثل هذا القانون وفي هذا الوقت بالذات .. فقد زادت حركات العنف ووصلت إلى احتياط أصحاب الرأي والفكر بعد أن كانت مقتصرة

على احتياط اليساريين وهذا يعني أننا نقفون على مرحلة خطيرة جداً من مراحل ممارسة الإرهاب والتي ستؤثر على المطبات الأساسية التي تقوم عليها التجربة الديمقراطية في مجتمعاتنا الآن . والتي أرى أن هذا القانون يجب أن ينظر إلى موضوع الأسلحة التي انتشرت بكثرة في الفترة الأخيرة وذلك بجمع هذه الأسلحة وإعادة الترخيص لمن يستحق فقط وذلك لتسطيع حصرها ومنع تسريبها لمجموعات الإرهاب . أيضاً لا بد أن ينظر القانون إلى أن القتل بسبب الخلاف في الرأي وتربيع المواطنين ومحاولة الفرار إلى السلطة مهما كانت الوسيلة يعد من أعمال الإرهاب .

لقد سبقتنا العديد من الدول العريقة في الديمقراطية بإصدار قوانين لمكافحة الإرهاب لها من المانع من إصدار هذا القانون عندنا ؛ ولكن يجب أن نعلم جيداً أن هذا القانون ليس العلاج السحري لمشكلة الإرهاب بل لا بد من البحث في جذور المشكلة ومعرفة الأسباب المؤدية إلى التطرف والعنف حتى نستطيع أن نتجنب ذلك .

تجريم الأفكار ١

□□ أما . د . محمد منصور أسئلة القانون

المستوري فيعترض على إصدار مثل هذا القانون وخاصة في الوقت الحالي مؤكداً أن هناك قانوناً للعقوبات بعد من أقس القوانين في العالم وبه من النصوص والإجراءات ما يفي عن قانون خاص بالإرهاب لم علينا أن نوضح أولاً ما هو الإرهاب ، وما هي الجريمة التي سيواجهها هذا القانون ، وهل سيجرم العمل المادي أو الأفكار والمفاهيم ؟ وأحب هنا أن أضع أذهننا إذا انتقلنا من تجريم الأعمال إلى تجريم الأفكار فهذا يعارض مع مبادئ الديمقراطية .

وإذا كان البعض يردد أن هناك دولا متقدمة تتدها قانون خاص بالإرهاب فيجب أن يعرف هؤلاء أن هذه الدول أصدرت هذا القانون كإجابة وتجريم الفعل المادي وليس تجريم الأفكار كذلك يردد البعض أن قانون الإرهاب



المصدر : **الكنة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٥ يوليو ١٩٩٢

إطار شامل !

□□ أما د . يحيى الجمل استاذ القانون
المشغوري فيرى أن صدور مثل هذا القانون في
هذه الظروف قد لا يكون أمراً مرغوباً من حيث
المبدأ ولكنه يحتاج عند وضعه إلى منتهى الدقة
والاحساس بالتوازن من ناحية وحريات
وحقوق الأفراد من ناحية أخرى ، أيضا يجب
تحديد مالملى يعنيه الإرهاب ؟ ومن يحمده ؟
هل نطلق يد رجال الأمن في تحديد الإرهاب أم
نجعل رجال القضاء يشاركون في تحديد من هو
الإرهابي ، الأمر ليس سهلاً ويجب أن ننظر إليه
في إطار شامل فنحن دولة تتطلع للتنمية
وتبحث عن الاستثمار وأكثر شيء يؤثر على
ذلك هو الحديث عن الإرهاب ، أن ظاهرة تقسيم
الأموال بعد كل حادث تهدد ظاهرة متخلقة
فيجب ألا تكون المسألة مجرد رد فعل لحادث
يشع لاهد من التفكير الموضوعي بعيداً عن
الانتقام ، الأمر يحتاج إلى التمهيد والدراسة
المتأنية .

□

سيبقى قانون الطوارئ وإذا أصبح هذا فسيكون
كارتة لأن القانون الجديد بالتالي سيتضمن من
الإجراءات الاستثنائية اللازمة لمواجهة
الإرهاب أكثر من الموجودة في قانون
الطوارئ .

حرب أهلية !

□□ ويقول الكاتب وحيد حامد !
نحن في أمس الحاجة لصدور هذا القانون
لواجهة مشكلات العنف والتطرف التي
انتشرت في الفترة الأخيرة وهذا لا يتعارض مع
الديمقراطية بل يحميها فالدولة مطالبة بحماية
المواطن من أي ظلم أو تعسف يقع عليه من
مواطن آخر كذلك لا تسمح الديمقراطية
بمحاوله بعض أفراد الشعب فرض أفكارهم
بالقوة على بقية المواطنين ، لا يجب التهوين مما
يحدث الآن .

لا بد من قانون يحس الوطن من حرب أهلية
بدأ دعاتها يتصاعد الآن .
أيضا لا بد أن يتضمن هذا القانون تحديد ما هو
الإرهاب وتوحيته حتى لا يكون خاصاً بالإرهاب
الدينى فقط كذلك لا بد أن تكون العقوبة رادعة
وسريعة وأن توجد نوصية من المحاكم التي تنظر
مثل هذه الجرائم ولا بد أن يستند هذا القانون
بنوده من التشريعة الإسلامية التي لها العقاب
الرائع ، والوطن يحتاج الآن بدأ من جديد
لواجهة هذه الأمور .



المصدر : الأمم - رام

التاريخ : 1 تموز 1991

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

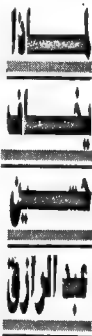
● مقدم شرطة د . محمد الغنم أهدى
مكتبة مجلس الشعب كتبه ، الأرهاف
وتشريعات المحكمة في الدول
الديمقراطية ، ليكون تحت تصرف
الأعضاء أثناء مناقشة مشروع قانون
الأرهاف .



المشاكل والحلول

فلذا نلحظ الدولة وايضا بعض الافراد على التمسك بوسائل تقليدية واساليب عتيقة وعقيمة في محاولة إيجاد حلول للمشاكل المتعددة التي تواجه مجتمعاتنا ، لذا نواجه مشاكل في التعليم بل وبمفهوم نواحي الحياة ... في الاقتصاد والتعليم والصحة والأمن وزيادة عدد السكان ولا يستطيع احد ان ينكر ان هناك جهودا ضخمة تبذل واموال طائلة تنفق للقضاء على تلك المشاكل او على الأقل الحد منها ومنعها من الانتشار . فهذه مثلا مشكلة ازدياد عدد السكان . المستوطنون يحاولون حل المشكلة عن طريق الاعلانات والمضخات ومراكز الرعاية الطبية واحديث البست المكشورة ، كل ذلك بدون جدوى حقيقية لمزاولات الاعداد لتزايد والمشكلة تتفاقم فلماذا لا نتجأ الى ايجاد حل واقعي وعلمي ؟ انه من المعروف ان نسبة الزيادة في المواليد تكون اعلى بين طبقات النساء غير المتعلقات فلذا تشغلت الجهود لعمل مشاريع بسيطة في القرى والاحياء الشعبية لالتقاء المدرسة للمساكن المزودة ببعض الاسفل التي لا تحتاج الى تكنولوجيا متقدمة مثل التصيل والقياسة والاسفل الابرة وبعض الصناعات التقليدية مثل تنظيف وتجميل اللقحية والخرق او رحية الموالدين .. الخ . ومشكلة اخرى تحتاج الى حل علمي وجريء الا وهي مشكلة التعليم والتعليمين لكل وزير ياتي الى عرس الوزارة المختصة بالتعليم يحاول حل مشكلته عن طريق تغيير المناهج وتحصيل البرامج وحذف الصلصات من الكتب وتدريب الطلاب على ملاحق من الاستعمالات وكلها حلول عاجزة لانفس اب المشكلة فلماذا تلك والدوران اما مشكلة للشغل الآن فهي الامن فمن يندم مثالي الرئيس الصلصات فرض قانون المواليد بقلية صلالة المجتمع من اصناف العنف والازدياد فهل تحل تلك ؟ ان مواجهة العنف بالعنف والازدياد بواوالتن اشد والتي لم يأت بنتيجة فلماذا لا نتجأ للسلطات الى موار صريح مع المستوطنين من افعال العنف والازدياد في محاولة لفهم ملبور في انهم وتحويل المفكرهم . ان التغيير هو سمة الحياة وستراها مكان يصلح لحل مشكلة ما ان الناس ليس هو بالمشورة السلوك الامت لكل نفس للمشكلة في الحاضر واعتقد ان لدينا من المؤسسات ومراكز للبحوث المتخصصة فيعلى لتقديم المشورة القائمة على نفس والحية وعلمية لمشاكلنا .

عبد الفتاح نصير



من قانون الإرهاب؟

● عندما يلوى الكاتب عنق الحقيقة لمجرد الاثارة لا يصبح الصمت عليه ممكناً ، خاصة اذا كان يعبر عن فكر شيوعي لفظته الجماهير الى الابد .
● والكاتب الذى نقصده هو حسين عبد الرزاق رئيس تحرير مجلة اليسار ؟ الذى صور له خياله ان الحكومة تستغل جريمة الجماعات الظلامية التى اغتالت فرج لودة وحالة السخط والغضب التى اجتاحت الشارع المصرى لتمرير قوانين وممارسات قمعية جديدة لن تطل الارهاب وحده ولكنها تستهدف الوطن كله والقوى السياسية المعارضة جميعا واى تحرك جماهيرى .

● يقول حسين عبد الرزاق ان تحالف اليسار ونواته المقترضة (حزب التجمع - الحزب الشيوعى المصرى - الحزب الديمقراطى العربى الناصرى) سيقود المعارضة الجماهيرية !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

١٩٩٩

التعليق

● رغم سقوط الشيوعية في كل مكان بالعالم ولخولها إلى متحف التاريخ لا يزال الشيوعيون المعبرون مستعربين في طرقتهم بعد أن صدقوا الاكثوية التي اخترعها بان جاماير المال والفلاحين تلك في انتظارهم للتفاهم بأسورة شيوعية كبرى !!

ورغم أن التجربة الديمقراطية استوعبت الفصل الثاني في الشيوعية في بعض الأحزاب لتصبح لهم فرصة العمل الطنسي في إطار الشرعية والقانون إلا يحاولون استغلال الديمقراطية في نشر أساليب العمل المرو التي يقومون بها وعلى رأسها إثارة الجماهير بقلب الحقائق وإعلان الاكاذيب.

والكتاب حسين عبدالرازق مثال حي على ذلك فقد ابتذل حزب التجمع في امتداد ترخيص رسمي بإصدار مجلة شهرية باسم «السيار» تكون لسان حال الشيوعيين وهي المطبوعة الوحيدة في مصر التي تنشر بيانات وإخبار الحزب الشيوعي المصري بالتفصيل وتعرض على أبرز وجهة نظره في أي

موضوع تشره رغم أنه حزب سرى غير شرعي .
● كما يستلزم حسين عبدالرازق الإثارة الجماهيرية في تحرير هذه المجلة حتى تحوت إلى منشور مرو من منشورات الشيوعيين .
● وقد وجد حسين عبدالرازق في جريمة اغتيال فرج فوده فرصة لنيلد بالأرهاب ويشارك في مكافحة التطرف وأما إيهانم

الحكومة ويتهمها ببيع كل الكورى السياسية حتى ولو كان هذا الاتهام بغير السفرة ، كما أن الربط بين الحكومة والجماعات الارهابية بغير الاستئصال .

● أن حسين عبدالرازق يدعي أن الحكومة تستغل الجريسة لتتوير قوايين كمعية جديدة .. والتعقيد التي يعرفها الجميع أن ممارسات الجماعات المتطرفة في مصر وعلى رأسها أحداث العنف التي شهنتها فرج فوده بدمويوط مؤخرًا وحادث اختراق فرج فوده كنت ما كان يطالب به البعض منذ فترة بإصدار قانون خاص لمكافحة الارهاب .

● هناك دول كثيرة سبكتنا التي من تشريمات خاصة للأرهاب مثل إيطاليا وألمانيا وبريطانيا وألمانيا وهي في هذه الدول عبارة عن تدابير احتياطية تطسى صلاحيات موسعة لرجال الشرطة في مكافحة الارهاب ، فهي تطسى الحق لوزارة الداخلية بوقف نشاط أي جمعية لها صلة بالأرهاب وتحويل أية اجنبي يشتبه في أن له نشاطا ذا صلة بالأرهاب وكذلك حق التفتط على أي شخص لمدة ٧ أيام قبل حريته على النيابة إذا ما توافرت شبهات قوية بأن له صلة بالأرهاب ، والفرض من التفتط هو إعطاء الفرصة لرجال الأمن لأجراء التحريات عن الشخص المحتفل ولم يعترض أحد في تلك السبل طسى هذه التشريعات أو يدعي أنها موجهة إلى كل القوى السياسية .
● أن للجان التي

تدرس قانون مكافحة الارهاب حرصا على أن يتضمن القانون تعريفا جامعا للأرهاب والإصلاص الارهابية ويضع الاجراءات الوقائية اللازمة لتقديم الارهابي وعزل نشاطه عن المجتمع حتى يستقيم أمره .

● وكثرت الارهاب يمكن أن يحلق أهداف :

أولا : قفرة اجرائية سرية لرجال الأمن في مواجهة ظاهرة خطيرة على هذا النحو حيث لا يصف القانون العادي رجل الأمن على ملاحقتها وحماها والوقاية ، خاصة خصوصا أن سره وقهرها يؤد في أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية لا يتحمل المجتمع تكلفتها بين لحظة وأخرى .

ثانيا : يحلق القانون عقوبة رابعة يمكن أن يكون لها تأثيرها في توفير عصر السرد وبالتالي الوقاية من هذه الجريمة .

ثالثا : أنه يرفع درجة المحاكمات من خلال تشكيل محاكم خاصة تتولى نظره مثل هذه القضايا الهاسا ولا يتأخر الفصل فيها طبقا لإجراءات العادية .

رابعا : أن القانون لإتمام العمل بكثوث الطوارئ .

● وأخيرا فإن الوحيد الذي سيخلف إصدار قانون مكافحة الارهاب هو الشخص الذي له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالاتصال الارهابية أو الذي يلعب في الهجوم إلى الارهاب في مرحلة قادمة .. ولذا .. نحن تنصب : لماذا يضاف حسين عبدالرازق ؟



حدث

في

البرلمان

يقدمه :

جمال عبد السميع

الأخوة « الأعداء » في انتظار قانون الإرهاب .. كيف ؟

الأخوة « الأعداء » في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى في انتظار أحالة الرئيس مبارك مشروع قانون الإرهاب لمناقشته والقراره . في مجلس الشورى لم يعلن الدكتور مصطفى كمال حلمي ، رئيس المجلس عن فض الدورة انتظارا لأي مشروع قانون يصيحه الرئيس مبارك إلى المجلس كما وعدهم في اللقاء الذي تم عقب انتخاب الدكتور حلمي وبإتيل انعقاد جلسة الإجراءات التشكيلة الجديدة التي دخلت المجلس « خاصة بالتعيين » ومن أعياد انتخابهم من الأعضاء تعطي دلالة هامة من تسلط وحيوية في أداء مجلس الشورى واستعدادا لمناقشة المزيد من القوانين الهامة .

.. وفي مجلس الشعب وحيث « يملئ » ثوابه وه يضيفون « من مجرد مناقشة مجلس الشورى لأي مشروع قانون قبل أن يناقشونه هم ، يحاول الأعضاء الذين يتمتعون بصلاحيات واختصاصات تشريعية ودقائية أن يثبتوا أنهم ليسوا في حاجة إلى مناقشة إشغاليهم » الأعداء « قبلهم وأنهم وجدهم قانونين على إصدار القوانين « .. هذا الشعور الدفين بدرجه حيثئذ أعضاء الشورى الذين يعلنون أنهم يكفهم أن يسجلوا للتاريخ مستوى عال من المناقشات العلمية الجادة الجيدة من الحزبية والصراعات السياسية ويطلب على مناقشتهم طابع الهدوء وليس فيهم من يحاول ضرب من يعارضه كما ليس فيهم من يحاول التشويش أو إرباب خصمه السياسي كما أن التصديق عندهم بدعة مرغوبة لأنها تلقى « الوفاق » !!

.. وللأسامة ، فإن تشكيلة مجلس الشعب لا تحتاج فيه لرئيس الجمهورية فرصة تعيين أكثر من عشرة أعضاء من الكفالات العلمية الخاصة ، وطبيعة الصراع حول الفوز بمقاعد في انتخابات تسمح « بتسرب » بعض النماذج خاصة من هوة الصراع - ويتسرب في نسبة الـ ٥٠٪ التي ملاقات كاذبة على امتعاش المجتمع رغم انتهاء الاتحاد السوفيتي وتفتت الدنيا ولأزلا « ملكين » !

.. والفارق كبير بين المماناة التفاسية التي يعيشها الدكتور فتحي سرور في شبط إتياع المناقشات التي يشغل فيها للاستماع إلى كلمات منازل الله بها من سلطان بعضها ممن يعرفون ماذا يقولون والبعض الآخر يتحدث في موضوع آخر تماما عن موضوع الجلسات ، وبين الهدوء النفسي والعصبي الذي يتمتع به « مصطفى كمال حلمي وهو يستمع - طويلا - إلى كلمات من صفوة رجال العلم والفكر لكن يا خسارة !!



الوسط

المصدر :

٦ يرم ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القاهرة:

قانون

جديد

للارهاب

للقضاء

على

الجماعات

المتطرفة

القاهرة - الوسط،

استحوذت محافظة اسيوط (مسعد
مصر) على اهتمام وسائل الاعلام
المصرية والعربية والاجنبية في الايام القليلة
الماضية بعدما بدأت السلطات المصرية عمليات
واسعة النطاق يشارك فيها اكثر من الف
شرطي ورجل امن لوضع حد لنشاطات
العناصر الدينية المتطرفة التي تهدد احدث العتف
الطائفي وسقوط عدد من القتلى والجرحى من
مسلمين واقياط. وتحولت اسيوط الى ما يشبه
الشككة العسكرية، وشهدت بعض غراها
ومراكزها مواجهات بين لجهزة الامن والجماعات
الدينية المتطرفة التي تؤكد المصادر الامنية
المصرية انتماءها الى تنظيم الجهاد الديني
المحظور. وعلى رغم المواجهة المستمرة في
اسيوط التي تقع على بعد ٦٠٠ كيلومتر جنوب
للقاهرة، الا ان العاصمة المصرية شهدت اخيرا
مواجهات اخرى بين الشرطة والمتطرفين مما
دفع الحكومة المصرية الى الاعلان عن اعداد
قانون جديد للارهاب سيقدم في وقت لاحق الى
مجلس الشعب لقراره. بعد ان ثبت ان قانون
الطوارئ المعمول به في مصر حاليا اصبح لا
يكفي لمواجهة عتد الجماعات الدينية.
ويؤكد مصدر رسمي مصري ان بعض
المناطق في القاهرة وبعض المحافظات الاخرى
اصبحت مركزا رئيسيا لتدريب الارهاب



للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

المصدر :

الوسط

التاريخ :

٦ ١٩٩٢

الاجتماعي الحدود لكي تضمن الاستقرار
الناثم

ويشير المصدر الى صعوبة حصر هذه
الجماعات التي هاجرت من الريف بسبب
اختلافها اساليب غير شرعية في الاستقرار في
الذين حيث تستخدم غالبا وثائق رسمية مزورة
وتقوم بوضع يد على اراضي الدولة وتشديد
احياء ذات طبيعة عشوائية تتحول في ما بعد
الى مراكز لاستيراد وتصدير التطرف والاسلحة
والارهاب.

ويؤكد المصدر حدوث نزوح «غير رسمي»
بين الجماعات الدينية للطرف الوافدة من
الريف وبين جماعات العنف الجنائي والخارجين
على القانون والهاربين من احكام القضاء ونجار
الخبرات لتتشكل في النهاية «توليفة» تتسلح
بالعنف لتحقيق اهدافها المختلفة.

وعلى رغم جهود الحكومة المصرية واتخاذها
اجراءات للحد من الهجرة المنظمة من الريف
وزيادة نسل الفرد من سكان القرى واحداث
تغيير جوهري في البيئة الاقتصادية الريفية
وتشجيع ونشر الصناعات الريفية، الا ان هذه
المبادرات لم تسفر عن نتيجة مؤثرة نتيجة
لبعض العوامل التي ساعدت على دعم وجود
الجماعات الدينية في بعض المناطق.

ووفقاً لما قاله مصدر امثي فان هذه العوامل

والتطرف الديني، وان الطبيعة الاجتماعية
والجغرافية لهذه المناطق ساعدت على ازدياد
حدة التطرف فيها لدرجة وصلت الى حد الصدام
السلح ضد الاهالي والشرطة بشكل يشبه
يومي، وان وجود هذه المناطق الساخنة بسبب
قللاً بالغا لاجهزة الامن والحكومة على حد
سواء، نتيجة تلاصقها مع احياء هائلة ذات
مستويات اجتماعية مرتفعة، اضافة الى
سيطرة بعض الجماعات للطرف على احياء
كاملة وقبائلياً بتشكيل «حكومات ظل» داخلها
ومجالس للشورى يتولى «الامراء» قبائلياً
واصدار الفتاوى من خلالها. ويضيف المصدر ان
السيطرة على تلك المناطق وصل الى حد تقبير
اسماء الشوارع باسماء تحمل طابعاً اسلامياً او
اسماء ضحايا حوادث العنف من المتطرفين،
اضافة الى معارضة للمتطرفين لكل من يرون انه
خرج على «ميثاق العمل الاسلامي» الذي يمثل
استراتيجيةهم. ويشير المصدر الى ان نزوح
مجموعات من التطرف في هجرة جماعية من
المناطق الساخنة في الريف الى المدن وبعض
اطراف القاهرة ادى الى تمازج وتداخل اللامع
الميزة للمتطرفين في كل مناطق التوتر، كما ان
الجماعات الوافدة من الريف الى المدن ظلت
تحتفظ بالكثير من العادات والتقاليد الريفية،
وتتركز في بعض المناطق ذات المستوى



أجهزة الأمن قبضتها لمنع الإخلال بالنظام العام وسعى بعض الفضائل السرية المسلحة للقيام بأية أعمال إرهابية كخوف من الاعتراض على القانون على طريقها الخاصة. وأوضح أحد كبار اساتذة القانون الدستوري المشاركين في

مناقشة مواد القانون الجديد لـ «الوسط» أهمية هذا القانون الذي يصدر للمرة الأولى في مصر ويخصص لمكافحة التطرف والإرهاب السياسي، مؤكدا أن أهميته تستند إلى محاور أخرى تتمثل في الآتي:

- إصدار هذا القانون يستتبع اجراءات تعديلات عاجلة وسريعة لبعض مواد قانون العقوبات والأجرامات الجنائية ولائحة المسجون وقانون الإدارة المحلية.

- القانون الجديد سيكون أكثر شمولية من قانون الطوارئ، مما يستلزم إصدار قرار الأول برأى إلغاء الثاني لتفادي ازدواجية القوانين التي تحكم للجرم بأكثر من مادة في واحدة ولحده.

- يسعى القانون الجديد في الأصل إلى إعادة سيطرة الأمن ووقف عمليات الإخلال به، وستكون للكافة لأرهاب القموس الذي يصدر في صورة أعمال سلوكية خارجة عن نطاق التفكير وتجاوزها، أما الصراعات الفكرية أو الإيديولوجية فهي مكفولة بنص الدستور ولا عقاب عليها.

- مناقشات اللجان يجب أن تشد إلى ما يسمى البعد النفسي في الأفعال الإرهابية وتضم اللجان أعضاء نفسيين لوضع أسس خاصة بالمخالفين المصابين بأمراض نفسية مثل إيداعهم مصحات نفسية وتطبيق العقوبات عليهم وعزلهم داخل محبسهم.

- الإرهاب الإراد مكافحته ليس إرهابا دينيا فقط وليس ما يقوم به تنظيم الجهاد الإسلامي منفردا بل تمتد لكل زمن وكل اسم أو فعل أو منظمة بصورة عامة دون التفرق إلى الخصوصيات.

وعلمت «الوسط» من مصادر قضائية مصرية أن اللازم الرئيسية لقانون مكافحة العمليات الإرهابية يستكمل في النقاط التالية:

• الاستناد في الأصل إلى مواد الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات مطلقة وإعتماد هذه السلطات إلى المحافظين لمعالجة كل الأعمال الخلة بالأمن، كل حسب ظروفه المحلية، بالتنسيق مع السلطات المركزية بالقاهرة.

• اعتماد الإدارة المركزية للمحافظات إلى العاصمة في معالجة الأزمات وإصدار القرارات مباشرة لتجاوز السلطات الحدودية للمحافظين.

هي - ارتفاع نسبة الاسمية بين سكان الريف وسهولة التأثير عليهم ببعض العبارات والشعارات.

- سيطرة مفهوم القضاء والقدر على السلوك اليومي لسكان الريف.

- ازديادية الثقافة الريفية الناتجة عن الصراع بين الحاضر والماضي واختلاف الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في الريف والتي تتطور بصورة سريعة.

- قيام الجماعات الدينية باستثمار بعض القيم الريفية لصالحها، ومنها مفهوم البر والجاهل والتعاون.

- فلسفة الموت السائدة في الريف المصري والتي ترجع جذورها إلى عصر الفرعون، وهي أدت إلى انتشار سلوك تشاؤمي من الحياة ساعدت الجماعات على دمه بالأساليب والعبارة المثالية.

- رفض المشاركة النسائية في التنمية الريفية أعطى للرجل السلطة المطلقة في إدارة كل أمور الحياة في الريف.

قانون الإرهاب

وعلى رغم اتفاق جميع الأحزاب والتيارات السياسية المصرية على ضرورة إقرار قانون الإرهاب إلا أن الدوائر المصرية تتوقع مناقشات حادة داخل اللجان المتخصصة التي تم تشكيلها لإعداد القانون برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، والتي تضم في عضويتها عددا من أعضاء هيئات التدريس بكلية الحقوق المصرية وخبراء التشريع وأعضاء في أجهزة الأمن وممثلين عن الهيئات القضائية وخبراء في مكافحة الإرهاب.

وقال مصدر مصري مسؤول أن نقاط الخلاف التي لا تزال تحتاج إلى بحث ودراسة حول القانون في الآتي:

تعريف ماهية الإرهابي والمتطرف في ضوء التعددية الحزبية والفكرية وكيفية طرح تعريف جامع لهذه المصطلحات.

مدى ملاءمة هذا القانون الجديد واتساجاه مع الشريعة الإسلامية والدستور.

• أن القانون الجديد سيكون أشد صرامة من قوانين الطوارئ التي من المفوق لغاؤها مع بدايات الدورة البرلمانية الجديدة في تشرين الثاني (نوفمبر) للقول.

وبدا أعضاء هذه اللجان الاستعداد لمناقشة مواد القانون الجديد في الوقت الذي تشدد فيه



الوسط

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ ١٠٤ ٦

• إخضاع عمليات الضبط والتفتيش والحبس الاحتياطي للضمانات القضائية الواردة في الدستور والقائمة على الجدية والمغاب
• تحديد الجهاز التنفيذي المنوط به تنفيذ هذا القانون وتحديد الجهة القضائية المنوط بها اختصاص فض المنازعات الناجمة عن القانون.
• عدم مخالفة القانون الجديد للدستور وعدم النيل من حرية الفكر والتعبير والمبادئ السياسية والدينية وحرية إنشاء الجمعيات

والأحزاب، وهي حريات مضمونة عليها في الدستور.

• القانون الجديد سيحدد للمرة الأولى الجريمة الإرهابية أو السياسية حيث كان قانون العقوبات يفتي حائلاً في هذه التفرقة وتعريفها والمعيار الذي ستطبق عليه، هل هو المعيار الشخصي أو الموضوعي

• في الوقت الذي سيجلب فيه القانون إلى التشديد بهدف الردع والحفاظ على الأمن، سيتم فتح فرصاً لتقليل العودة الصحيحة للمجتمع بعد أو قبل ارتكاب الجرائم.

• سيحدد القانون الطريق لا يسمى ثورة تشريعية لبعض القوانين المعاصرة، بناء على قاعدة البقاء للعقوبة الأشد والاستثناء عن بعض قوانين السبعينات التي شكلت نوعاً من التضخم التشريعي.

وعلى رغم بوادر الأمل بتهيئة المناخ اللائم لحديث هذا القانون على أرضية واضحة لكل أشكال التطرف والإرهاب والعنف الدموي، إلا أن مصدراً أميناً مصرياً قال لـ «الوسط»، «بعض التيارات الأصولية تدرّس لصالحاً لهذا القانون وتستعد لمواجهة قانون الإرهاب بأعمال إرهابية جديدة لإيقاف مفعوله حيث تستشعر هذه التيارات أنه موجه في المقام الأول إليها، وأنه يمثل عقبة تشريعية كبيرة أمام نشاطها ويفتح المجال لزيادة أحكام الإعدام على المخالفين، وهو الأمر الذي كان غير مطبق في

الأحكام القضائية السابقة التي لم تتضمن أي حكم بالإعدام بعد حادث اغتيال الرئيس أنور السادات وحتى اليوم، إذ تصل التشديد بصحور أحكام الأشغال الشاقة المؤبدة فقط».

وعلى الجانب الآخر يرصد بعض كبار المحامين القانون استعداداً للطعن فيه بعدم دستوريته، وعلمت «الوسط» أن بعض الشخصيات الدينية المحتلة تقرر ضمها إلى عضوية هذه اللجان للوقوف على أرائها في مسود هذا القانون من منطلق أن الشريعة الإسلامية ترفض كل أشكال العنف والإرهاب ويقتصر نور رجال الدين في إبداء الملاحظات حول الحفاظ الدالية.

- ملامحة مواد القانون لجانب الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرسمي للتشريع في مصر.

- تشديد العقوبة لكي تصل إلى الإعدام في حالة تعدد الجرائم وامتدادها لنطاق آخر.

- الأسس التشريعية التي يقوم عليها مبدأ التوبة وشرطه، سواء أقيم اللتمم عليه قبل اتمام العملية الإرهابية أو بعدها.

- تصنيف المذنبين داخل السجن حسب ظروفهم الاجتماعية والنفسية وحسب تشديد العقوبة أو تخفيفها والاخذ بمبدأ الإفراج تحت شرط التوبة أو الانخراط في المجتمع أو حسن السلوك وضمانات ذلك.

المصدر : **الأمم المتحدة**



التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الارهاب

المواجهة بالقانون !

○ القانون المقترح لا يتعارض مع الديمقراطية

○ الطوارئ غير قادرة على مواجهة الارهاب !

بعد ان تمتعت حوادث الارهاب في الفترة الاخيرة بتملك صيحات المواطنين والمسؤولين بضرورة اصدار قانون جديد للارهاب يكون اكثر فعالية في مواجهة ظاهرة الارهاب من القوانين الحالية .. ويصبح السؤال كيف تبدو صورة هذا القانون .. وهل سيعالج هذه الظاهرة بتكثيد العقوبات على المتهمين للتنظيمات الارهابية التي لم يعد يكفي قانون العقوبات لمحاربتها .. وهل يبقي قانون الطوارئ بعد صدور القانون الجديد .. ثم لماذا برأت المحاكم سلطة المخابر الذين تلبس عليهم الشرطة وتقدمهم للمحاكمة بتهمة الارهاب ..

تحقيق :

احمد حسين



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢ يونيو ١٩٩١

المصدر: الأهرام

يقول الدكتور حسين عبيد - استاذ القانون الجنائي وتلاب رئيس جمعية القاهرة - ان الإرهاب هو الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يشغل فرضها أو طبيعتها في إشاعة الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص أو لماعة الشعب .. ويمثل الركن المادي في الأعمال الإرهابية . في التهويل الملقن للذات العامة وتحطيم السكة الحديدية والقطار والكهربى وتسميم مياه الشرب ، ونشر الأمراض المعدية والقتل الجماعي والختطف ، وكل ذلك فان معيار الإرهاب ينحصر في موضوع الجريمة أو في الفرض الذي ينفذه الجنائي سواء كان للحصول على مئة مائة أو فرض مذهب سياسي أو تغيير شكل الدولة أو في الحالتين يمكن اعتباره إرهابيا داخليا أو فواليا حسب موضوع الجريمة . فلذا انصب على النظام الاجتماعي أو السياسي الداخلي كان إرهابيا داخليا ، أما ان امتد إلى الممالك الدولية فهو إرهاب دول .

بطء الإجراءات

ويقول الدكتور حسين عبيد : اذا كان الواقع العملي قد كشف عن صور جديدة للسلوك الإجرامي في هذا المجال فيجب تقنين هذا السلوك عن طريق التشريع التشريعي وذلك باستحداث نصوص جديدة في قانون العقوبات (العام) المعدى وليس الاستثنائي سواء أوجهت

هذه النصوص الى تجريم صور جديدة للسلوك الإرهابي الذي نواجهه في هذه الأيام ، أو إضافة بعض الظروف للخدمة للنصوص القائمة ويمتدح على ذلك من تطبيق العطف سواء بتغيير نوع العقوبة أو بالارتقاء بها إلى الحد الأقصى المقرر لها حاليا قبل ظهور الإرهاب .. وإذا كانت النصوص الحالية في القوانين لا تتطابق مع صور الإرهاب وجرائمه فإن الأمر يستدعي القضاء على بعض إجراءات التقاضي في مثل تلك الجرائم سواء في إجراءات الاستدلال أو الخبرة أو التحقيق الابتدائي أو للمعانة وذلك بزيادة عدد العاملين في تلك الأجهزة بحيث يمكن حل وجه السرعة ضبط الجريمة ومركبتها وسرعة الفصل في القضايا بما يحفل باعتبارات الردع العام .

ويقول المستشار محمد سعيد المشموي رئيس محكمة أمن الدولة العليا : بعد أحداث الإرهاب الأخيرة التي

شهدتها البلاد هناك الجاهل أولها يرى ان القوانين العامة أو القوانين الجزائية وقانون الطوارئ كافية لمواجهة الإرهاب . أما الاتجاه الثاني فيرى ان تلك القوانين قد غطت في مواجهة الإرهاب بديل انه استشرى كالسرطان في كل أنحاء مصر واصبح يهدد هبة الدولة ويهدد من استقلالها دون ان تستطيع تلك القوانين استئصال شائنته والقضاء على جذوره .

وفي الدول المتقدمة

وقوانين الإرهاب التي صدرت في بلاد متقدمة مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا نجد انها أما إضافة بعض نصوص في القوانين الجزائية أو استحداث قانون متشابه للإرهاب . وفي قانون الإرهاب يجب ان تحدد أعمال الإرهاب وتغطي السلطات بعضها لوسع للبحث عن الإرهاب وقمعونه . وان يضمن تدابير إحترازية وإجراءات وقائية تساعد على منع الجرائم الإرهابية ولاتقف عند حدود مواجهتها عندما تقع .

قانون الإرهاب ضروري

ويقول المستشار سعيد المشموي - ومن هذا لزاء انتقد موجة الإرهاب العنيفة في مصر وأول مرة في تاريخها

وبهذه الصورة التي نل من هبة الدولة ويهدد كل أمر فإن من يتكلم بعدد قانون للإرهاب قد يتكلم أكثر صوابا والحد لتقنين للظروف الحقيقية والمواجهة الأحداث بصورة تتلاءم مع حركتها ، علما بأن طبيعة القانون التطور ، وأن المشرعين لاي قانون إنما يشعرون على أساس الواقع المتصالح وعلى ما يمكن للتنبؤ به من أحداث .. غير انه قد تقع أحداث لم يكن في وضع المشرع توقعها ولا تتطابق في حصيلتها على اعتبار بركان الإرهاب في مصر

شكلا السنوات القليلة الماضية .. فالقانون العام يواجه حوادث إرهابية متفرقة . أما الإرهاب فلهه بفجر مثلا من الجرائم وطولها من الأحداث التي لا يمكن مواجهتها بالقانون العام .

مواجهة الإرهاب

ويضيف رئيس محكمة أمن الدولة العليا : ان قانون الطوارئ صدر في عام ١٩٥٨ وكان يواجه ظروفًا قلقة في ذلك الوقت . وفي السبعينات تم تعديل



يوما للتفهم من قرار الاعتقال امام محكمة ابن القولة العليا .. ويتضمن على وزارة الداخلية ان تقدم للمحكمة معلومات وبسبب الاعتقال .. ويطلب الواقع ان وزارة الداخلية في اغلب الاحيان لاتقدم هذه المعلومات او ان تقدم معلومات بسبب غير كافية فيعتبر الامر بالمحكمة بان تفرج عن المعتقل .

وسالت المستشار سعيد المشسوى لماذا جرات المحاكم سلطة اغلب الذين ترفض عليهم الشريعة وتقدمهم للمحكمة بتهمة الاذعان ؟ فقال ان الشرطة عندما ترفض على الشخص انما تفعل ذلك لارتكابهم جريمة معينة .. ولكن بكل اسف فان اجرامات الضبط قد يعتريها بعض الاخطاء كما انه قد تكون هناك لغوات في الالة القديمة .. هذا بالإضافة الى محاولات الدفاع واستغلال كل نقاط الضعف في النظام الامر الذي قد يفتح ان الحكم بالبراءة .. لان الأصل في الانسان هو البراءة .. والمحكمة حين ترفض بالبراءة انما ترفض بما هو اصلا .. ولا يمكن للمحكمة ان تحكم بمادة شخص الا بعد ان تجد اسبابا كافية لتتجه بها .. وتكون ذات صلة بموضوعية .. فالتحقيق الاتهام للقبض دائما بل ينبغي ان يكون الدليل مقلدا وموضوعيا اي مقلع للكافة بحيث يفتح على كل من يقرأ الاسباب بيقوت التهمة .. وفيما يتعلق بالاعتقال بعد سبق القول بلن وزارة الداخلية لاتقدم معلومات في كثير من القضايا التي يطلبها المعتقلون .. بل انها احيانا لاتقدم اسبابا المحكمة الى الاوراق عن المعتقل لان ضوابط المحكة في الاعتقال تختلف عن ضوابط الشرطة كما سبق القول .

تشديد العقوبة

ويضيف رئيس محكمة ابن القولة العليا .. انه لابد من ان يتحسن القانون الجديد فرض عقوبة على مجرم الانتهاج لمجمعات ارامية بشرط ان توضع الضمانات المالية لكي يرفع المقلب على من ينتمي للمجمعات ارامية فعلا ولا يوجد به شخص يرى او مشتبه في ابره .. ويجب ان يراعى المشرع في هذا القانون جسامه الفعل وتناسب العقوبة في هذا للتدريج بحيث اذا كان لجناه المشرع ان تطلبه المعلومات في هذا القانون فله لابد من تشديد العقوبة عند الانتهاج ان جماعات ارامية حتى يتحقق الانسجام في التشريع ذاته .

غير كاف

وحول بيان قانون الطوارئ بعد صدور قانون الاذعان الجديد يقول المستشار سعيد المشسوى .. اعتقد ان قانون الطوارئ لم يفتح في القضاء على الارهاب بل يميل لميلوث الاثن من جرائم ارامية .. ويمنح أيضا التفكير في اصدار قانون جديد لكلمة الارهاب .. ويبيى بعد ذلك على المحكمة التشريعية اذا كانت ترى انتهاء العمل بقانون الطوارئ او ترى استمرار العمل به .. فلذا انتهت الى مد العمل به فارجو ان يكون رايها في ذلك واضحا واسيما في ذلك مقدمة حتى لا يشعر الشعب انه محكوم بترساة من القوانين التي لا ضرورة لها .. فالامر بالنسبة لقانون الطوارئ .. وزير الداخلية يصدر امر الاعتقال باعتباره تظنا لتفهم المصطفى وهو رئيس الجمهورية .. ويطلب به المعتقل ويطلب طيه .. ويكون للمعتقل الحق بعد ٣٠

لقت الفقرة وأصدرت لونه واصبح غير قادر على مواجهة الارهاب بدل ان لو كان يستطيع القانون العام والقانون الطوارئ القضاء على الارهاب لما كان هناك حاجة الى التفكير في اصدار قانون خاص للارهاب سبيلنا اليه بعض الدول المتقدمة دون ان يتعارض ذلك مع نظام الديمقراطية .. ومن غير ان يقتضي احد على الشرطة ان تدرك خطر التطرف امر عاجل ولابد له من بعض الاجراءات التي لابد ان يتحملها الشعب حتى يتخلص من الارهاب .

محكمة خاصة للقضايا الارهاب

ويؤكد المستشار المشسوى .. ان قانونا للارهاب في مصر لابد ان يضع تحريفا للارهاب والارهابيين .. ويطلب في تقديره الاستعمال الشاذ للسلطة وبثية مخلوطة .. والتدوير السعي للتحليلات الشرعية وغير عقلية .. كما انه ينبغي ان يتحسن تشكيل محكمة خاصة للارهاب لتتبع بصلاحيات تسمح لها بالتدقيق من بعض الاجراءات التي تتحقق المحاكمات وتطول امداء .. هذا بالإضافة الى ضرورة وضع تدابير احترازية .. واجراءات وقائية على مرافقة الارهابيين واعتقال ذوي الخطورة منهم .. وحظر بعض الانشطة على الخطرين منهم على ان يتم ذلك تحت لشراف قضائي حتى لا يسيء السلطات الادارية استخدام الرخص القانونية .. وحتى لاتتجه جهة واحدة بتقدير المسائل وابرام القرارات .. وانما يكون ذلك كله تحت الراف سلطة قضائية تراجع وتلخص وتقرر .

وحول الاجراءات المبصرة في محكمة الارهاب يقول المستشار سعيد المشسوى : انني اقترح ان يتحسن القانون الجديد للارهاب في هذا الشأن ضمانات تحول دون به او مخصصة فيه للمحكمة التي يستغلها الدفاع لاطلاق امد القضي وهم تحقيق الرفع المطلوب لركنهم على هذه الجرائم البشعة .. وكذلك وضع ضمانات خاصة لضعاف الشهود والخبراء لان الحامين لا يعمدون الى اطلاق امد المحكمة بالتسليم بضعاف شهود يهددهم الارهابيون فلا يحضرون الى المحكمة لادلاء بشهادتهم في القضايا او قد يشيرون من القوائم تحت التهديد .. كما ان طلبات رد القضية قد تتخذ سبيلا لتعطيل الفصل في الدعوى ولائحة هيئة المحكمة ضمانا وضوبلها الى خضم للتلهمين .



المصدر : **الشرق**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٢

قانون الإرهاب لن يوقف التفجرات الشعبية



بقلم :

د. محمد حلمي مراد

لست أجد ما استهل به كلامي عن عدم جدوى إصدار قانون جديد باسم «مكافحة الإرهاب» للتدليل على ذلك خير مما جاء في عدد جريدة الأهرام - وهي ليست من صحف المعارضة، بل الصحيفة التي توصف في الخارج بشبه الرسمية - الصادر يوم ٢٨ / ٦ / ١٩٩٢، من تحقيق صحفي ميداني عن أحداث قرية صنيو بمركز ديروط محافظة أسيوط، حيث انطلقت أحداث عنف سالت فيها الدماء وانتقلت إليها الفرق للدرعة، وقوات العمليات الخاصة للأمن المركزي لإعادة الأمن إليها.

وقد جاء في مقدمة هذا التحقيق وصف على لسان مسئول في الناحية - طلب عدم - ذكر اسمه لأحداث القرية، قال فيه : إنه لا توجد خلافات ثأرية بين أهال القرية، وليس هناك فتنة طائفية. فالمسيحيون الذين حرقت ديارهم يعيشون في بيوت إسماعيليين معاً، والتضيق من فتايا هذا التحقيق المبدائي أن أهل هذه القرية يعانون من غياب الخدمات الحكومية حيث إن هناك نقصاً في وجود رفيف الخبز الذي ينتظره سكان القرية في طوابير طويلة، وإن الوحدة للمحبة أبلة للسقوط منذ عام ١٩٨٩، ولم يتحرك أحد، ولا يوجد بالقرية سوى مركز شباب واحد لا يثأرها، وأغلب أوقاته مخلق لعدم توافر الإمكانيات (بينما تتلق ٦ ملايين من الجنيهات على الاشتراك في الدورة الأولمبية ببرشلونة)، ووجود آلاف من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة العاطلين عن العمل.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٢

المصدر:

١

المعتقلة الجديدة بالإفراج مرة أخرى، وجب تنفيذ قرار المحكمة. ومجموع هذه للدي يبلغ تسعين يوماً.

إلا أن وزارة الداخلية لا تحترم أحكام القضاء الواجبة الثلاثة في جميع الأحوال، إذ كثيراً ما تلجأ إلى إعادة اعتقال المعتقلين للمحك بالإفراج عنهم وإيماجهم في أماكن الحجز بمرآكز الشرطة، ثم تعيد إصدار قرارات جديدة باعتقالهم مرة أخرى دون أن يمارسوا في الحياة عملاً يبرر إعادة اعتقالهم. وقد أطلقت إحدى وحدات منظمات حقوق الإنسان على كشافور وأسماء العديد من المعتقلين الذين تكررت قرارات اعتقالهم ما بين ١٢ و ١٧ مرة بحيث بلغا ربع الاعتقال المتكرر خلال ثلاث سنوات (ولمبدأ في أسماؤهم: خليل فهمي هارون- السيد فتحي السبي- حسن الغريسي- شمس- محمود محمد لعد شبيب- أحمد جابر الرب- واليهود الآخر أضي).

ومن الاعتقال المتكرر أكثر من مائة (ويحتل كشافور على ٢٢ أساً) وقرى ١٢٠٠ مائة مائة على اعتقالهم المتكرر أكثر من ستة أشهر (ويحتل كشافور على ٤٧ أساً).

وكان ذلك المستفاد على حسين رئيس محكمة أمن الدولة العليا في تصريح له نشر بجريدة الأحرار يوم ١٩٩٢/٧/٢٥ - وفقاً لما قد يقرر من مخافة تضلل المحكمة في الإفراج عن المعتقلين - أن ٥٠٪ من حالات التظلم تأتي ملفاتها إلى المحكمة خالية من المذكرات التي توضح أسباب الاعتقال وبالتالي لا تجد المحكمة أمامها ما يبرر استمرار الاعتقال. وإن ٢٥٪ من حالات التظلم تأتي مرفقة بمذكرات غالباً ما تكون متضمنة أسباباً مجيدة أو تتسم بالمعسومية فتأمر فيها بالإفراج. وهذه الحالات تكون أسباباً مجيدة أو أمضى في التفتيش مذكراتها على معلومات جديدة ومحددة من المعتقل مثل بيان وشاهد تصديت أو إبراز أسمة، وهذا توجه المحكمة إلى رفض التظلم من الاعتقال.

فماذا يريد السيد وزير الداخلية الرجل الورع شيخ العرب... له يريد أن يعتقل المواطنين ولا أسباب جديده مما يؤدي إلى وضع الناس في المعتقلات لجهود خلافاً شخصية، أو لإجبار بعض المواطنين على التصرف على شخص معين في بعض المعاملات أو لجرد البطش واستعراض العضلات، كما حدث بالفعل في بعض الحالات؟ أو لكي يمتد إلى المترشحين على أهل الحكم والمناصب لادوى الحظوة والبلوة؟

أم يريد إلغاء الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة بالاعتقال لتكون يد وزارة الداخلية مطلقة في إيداع

قوات الأمن أن تكفي على وجود هذه الجماعات في بعض هذه المناطق فإنها لن تثبت أن تطور في مناطق أخرى، ثمانى من نفس الصرمان والفقر، وسوء الحال.

وإعمال الحكومة. وعلى من المتصور أن يعلن في الصحف عن قيام وزارة الداخلية بملاحقة افراد هذه الجماعات في الجبال الشرقية بالصعيد عن طريق طائرات الهليكوبتر. ككافة عملية إبادة لقوات اجنبية غازية. وأن يعلن مدير أمن بنى سويف في مقال منشور بصحيفة الجمهورية أنه سيعطين عليهم حد الحراية... الأمر الذي أدى إلى جعلهم يتطرون إلى جهاز الشرطة باعتباره عدواً لهم منقاداً خدمهم بدلاً من اعتباره جهازاً محايلاً يلقى واجبه في خدمة الأمن والقانون. وهي صورة خطيرة تثير على الأوسى والقلق؟

وزير الداخلية يكذب على مجلس الشعب لإقناعه بإصدار قانون للإرهاب:

وقد امتنعت أن يثق اللواء محمد حيد المعلوم مرسى - وزير الداخلية - في مجلس الشعب، ويدعى على خلاف الحقيقة أن قانون الطوارئ لا يميز له من معتقل العنصر الإرهابية - من وجهة نظره - أكثر من خمسة وأربعين يوماً. واء. - من حين أن قانون الطوارئ يميز اعتقال دون تحديد مدة له كحد أقصى ولكنى أعطى للمظلل حق التظلم من اعتقاله أمام محكمة أمن الدولة العليا كل ثلاثين يوماً بالنظر الفقرة الأخيرة من المادة ٣ مكرراً المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ من قانون الطوارئ.

ول البداية تستطوع وزارة الداخلية إلقاء المعتقل لمدة تسعين يوماً رغم أنقذاته للخدمة بورغم الحكم لصالحه إذ أنه لا يجوز للمعتقل التقدم بطلبه إلى المحكمة إلا أنقضى ٣٠ يوماً من تاريخ صدور اعتقاله دون أن يفرج عنه، وتفضل المحكمة في التظلم خلال ١٥ يوماً. وأخذت الداخلية الطعن على قرار المحكمة بالإفراج خلال ١٥ يوماً من تاريخ صدور حكمها بالإفراج. ويحال الطعن إلى دائرة أخرى خلال ١٥ يوماً من تاريخ الإصالة بحيث تفصل فيه خلال ١٥ يوماً. فلماذا قضت

وقد قامت الجماعة الإسلامية في القرية - كما جاء في التحقيق المذكور - بملاحقة القروا والمحتالين في مقابل خمسين قرصاً للكشف الواحد والمساعدة في توزيع الخبز، وشراء اللحم من التبرعات وتوزيعها على الأهل المحتاجين في العيد وأما - كان إمرها عرفة درويش - ابن الثلاثين عاماً - كان يقوم بدور المصلح الاجتماعي ويحل مشاكل المحتاجين بإعانات اجتماعية. وكان السبعين يهاجون إليه لحل خلافاتهم رغم علمهم بأنه مدرس للغة العربية. ومن خروجه الأزهر وأسير للجماعة الإسلامية بالقرية. إلى أن قتل في صدام بين المصلح وقوات الأمن أمام مسجد القرية. حيث كان يشار نشطاً، ما كان مشاكراً لأعمال القتل المتبادل بين انصار الجماعة وبين افراد الأمن.

هذه الصورة التي نجدها مكتورة مع اختلاف في التفاصيل في مواقع متعددة من الصعيد. ويضئ الأحياء الشعبية في القاهرة، كالبزورية الحمراء ومن نفس، وفي إسماعيلية بالجيزة إنما تمل أن هذه التغيرات الشعبية إنما ترجع إلى سوء الأحوال المعيشية والاجتماعية للمواطنين في هذه المناطق الفقيرة بالوجه القبلي، والأحياء الشعبية بالقاهرة الكبرى. مع إعمال الحكومة في القيام ببرامجها نحو أهله، وعدم رخصتها في نفس الوقت عن قيام جماعات إسلامية بأداء هذا الدور الذي تقتضيه في القيام به شعبية استطاعتها السيطرة على زمام الأمور بحيث تتمكن من إحداث انقلاب سياسي. وإن ينهي استدلال هذه التغيرات الشعبية إصدار قوانين لمكافحة الإرهاب تمكنها من إبادة هذه الجماعات الإسلامية التي ترمف بالهلف والتعصب، ذلك لأن الإرهاب والمتمسكين إليها يملؤن بما يقومون به كعقيدة دينية، ويعتبرون جهاداً في سبيل الله، وهم يرحمون بالاستعداد في سبيله. ومن هنا فإن يثيهم عن طريقهم صدور قانون يقضى باعتقالهم أو إعدامهم. وهو واقع من قبل. بل إن العنف الأمي الذي يتخذ خدمه يزيد من المخاطف معهم ويصعدهم في نظر مواطنهم من المحتاجين والفقراء في صورة الضحايا في سبيل إنسانهم. والوقوف إلى جانبهم... ولذا استطاعت



للمواطنين المعتقلين بلا رقيب أو حسيب، وهو أمر ممنوع دستورياً وفقاً للقانون ١٩٨٠، يتضمنه القانون الذي يكرهون فيه لكافة الإرهاب أو أي تعديل للقانون ١٩٨٠، إن للفترة الثانية من المادة ٦٨ من الدستور القائم نفس هيأه: يحظر للنسب في القوانين على تجميع أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

القوانين القائمة تفني عن ابتداء الجرائم وتقليظ العقوبات:

ويحاول البعض تزيير إفساداً لقانون جديد للإرهاب إلى ترسانة القوانين الانتدابية المرفوعة باسم القانون السبعة المسموعة، بحجة أنها تفصل العمال جديدة يتم تجريدهم، أو أنها ترفض عقوبات أكثر شدة، في حين أن قانون العقوبات المعمول به حالياً قد اشتمل على كافة أنواع الجرائم التي تصور أن تحصل بالإرهاب والعنف وفرض عليها أقصى العقوبات وهي عقوبة الإعدام. بحيث لا يبقى إلا تجريد الرأي والفكر، وهو ما يتعارض مع حرية الرأي التي نص عليها الدستور والأعلان الدولي لحقوق الإنسان، أو تأليب الضحايا التي تصممها الصدور، ولا اليمتد من عقوبة تجزئ إنفاق روح المتهمم أكثر من مرة في سبيل متروكة.

فقد خصص قانون العقوبات باباً بأكمله، وهو الباب الثاني من الكتاب الثاني من المجلدات والجنح المصرة بالمحكمة من جهة التأجيل، بحيث نص على عقوبة الإعدام على من يؤلف عصاة مسلحة أو يشعل المقياد فيها للحالة قلب نظام الحكم أو دستور الدولة بالقرعة المادة ٨٧، أو لمهاجمة سلطة من السكان، أو مقاومة رجال السلطة بالسلاح في تنفيذ القوانين المادة ٨٩، وعقوبة الإعدام أو الأشغال المؤبدة من جرائم تخريب الأموال ذات الصلة العامة أو احتلالها والمركب ٨٩ وما بعدها، كما تضمن العقاب بالأشغال المؤبدة على كل من أنشأ أو نظم أو أدار منظمة أو جماعة من ضاهيا مخالفة لنظام الحكم، متى كان استعمال القوة أو العنف في الإرهاب، ملحوظاً في ذلك المادة ٨٩ مكرر.. وبعد أن فصل القانون والقاض في كافة الأفعال المجرمة بحيث لم يترك شاردة أو واردة من حيث التشجيع أو التحريض أو المساعدة أو التجهيز أو الإيواء، حتى أورد ما يعاقب عليه، وحمل المادة ٩٨ إلى معاقبة كل من علم بوجود مشرور أو ارتكب جريمة من الجرائم المذكورة ولم يبلغه إلى السلطات المختصة

مع استثناء الزوج والأسول والفرع، وابتدع ما سمي باسم الاشتراك في ارتكاب جرائمه، لا ارتكاب جريمة من هذه الجرائم الواردة بهذا الباب، ولو لم ترتكب فعلاً أو يشرع فيها المادة ٩٦، وهذه عينة موجزة لبعض ما تضمنه هذا الباب من أفعال مجرمة دون دخول في التفاصيل والتفريعات التي لا أول لها ولا آخر، وإنني أطالب كل من يهجم الأمر — وخاصة السياسيين والصحفيين — وأعضاء مجلس الشعب، أن يتطلع لنواد من رقم ٨٧ إلى المادة ١٠٢ والواد المذكورة لها في قانون العقوبات لكي يشعر بالربح والفرح، وأنه من السهل للسلطة الحاكمة أن تجد السبل للبرص لإسفال أي مواطن يسايلة ثمة تحت طائلة مصادمة من هذه النوا، مما يقتضي الأمر التخليص منها وإعادة ضبط نصوصها ومروعة مسانيرها الأحكام الدستورية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وليس محاولة الإضافة إليها وتشديد ما تنطوي عليه من أفعال وتصرفات وتقليص ما تنطوي به من عقوبات!

عقوبات! كما اشتمل قانون العقوبات على باب مستقل لكل مجموعة من الجرائم الأخرى كجرائم الملقحات «بالإضافة إلى قانون الأسلحة والذخائر، وجرائم الحريق، والعمد، وإتلاف الأموال العامة، وتخريب وإتلاف الأموال الخاصة، ولتلك حرية ملك الغير، وتصلب المواصلات، والقتل والجرح والشرب، الذي يقع لأحد الناس، بحيث يحكم بالإعدام على قتل النفس عمداً مع سبق الإصرار أو التمهيد، سواء كان قتلًا سياسياً أم عادياً.

لما السذي يبقى إن تجزئ منه من الأفعال التي يمكن أن ترده مصطلح «الإرهاب» إلا أن يكون هو إرهاب الدولة للمواطنين!

العبرة ليست بنقل مسميات القوانين الأجنبية دون فحواها:

وإذا كانت المحكمة تريد التمسك خلف القوانين التي صدرت في بعض الدول الأوروبية تحت مسمى قوانين مكافحة الإرهاب، لكي تصدر تفرعات جديدة أشد قسوة وسوءاً ورد في قانون العقوبات الذي شغل مراراً وتكراراً هذه وصراصة، ومما أعطاه قانون حالة الطوارئ للطفة منذ عام ١٩٨١ من سلطات واسعة للنظام الحاكم، فلماذا نقول للمعتقلين إن العبرة ليست بالمسميات التي تحملها القوانين ولكن المصرة بمضمونها، وأن من يقولون للناس إن قوانين مكافحة الإرهاب موجودة في الدول الغربية، وهي ليست أقل من الديمقراطية، طابعاً هذه القوانين في ضوء النظام القانوني والقضائي لهذه البلاد لتتنبأ

أنها لنف كتها مما ورد في قوانين العقوبات والأحكام القضائية والطوارئ في مصر، وإذا كانت هذه القوانين القديمة عرطة مجزئة من أيقاف هذه التفريعات الضمنية والمواثب الأرعابية، فإن ذلك لا يرجع إلى نقص في تجريد بعض الأفعال أو تهاون في تقرير العقوبات، وإنما إلى فقدان الوعي لدى المستورين بالأسباب الحقيقية التي تخلق هذه القوانين المقترنة بالعلم، والتي تيسم نشاطها ويزداد لهما، وإغفالهم التسارعة إلى معالجتها والقضاء عليها، ومما حاول الأحكام تشديد الرقابة على المواطنين، ومواجهة الأفعالات الضمنية الماردين من العنف للسلطة، مستترين تحت اسم وقانون مكافحة الإرهاب، — سواء مع إلقاء حال الطوارئ وإيقاف قانونها وهو أمر مستبعد — لأنهم يؤمنون بأنهم لا يستطيعون الحكم إلا في ظلالة برزانه حالة الطوارئ إكتفاء بما يتضمنه القانون الجديد، أي بإصداره من أصداد هذا القانون كما يشاء حالياً لأنه لا يحقق لهم المطلوب إذا ما التزموا بقوانين مكافحة الإرهاب في الدول الغربية، والاتجاه إلى إدخال تعديلات على القوانين والعقوبات والإجراءات الجنائية والطوارئ، إنزادتها بشدا وقسوة، فإن إصلاح الحال في يتم إلا بإعادة النظر في سياسات الحكم بما يحقق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد وإقامة الديمقراطية والحرية العقابية وإحترام حقوق الإنسان، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات وإطلاق حرية الصحافة والتعبير وليس بفرض حكومة عاجزة لسنرات طويلة رغم ألف الشعب تحت شعار الاستقرار غير المجرود، وتزييف مجلس تشريعي يحمل اسم الشعب ذروا وبعثنا ما يوافق على ما تعده السلطة الحاكمة من قوانين، بينما يكن المواطنين تحت ضغط الانصياع للتمتد للامسار، وقيام خدمات الحياة الأساسية التي ما وجدت الحكومات إلا للعمل على تقديمها للناس في أفضل صورة وبأقل الأثمان.



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعديلات القانونية الجديدة لمواجهة الإرهاب

علمت ، الأمانة العامة ، أن عدول الحكومة عن فكرة اعداد قانون جديد للإرهاب والاعتناء بوضع التصوص المقررة بقانون الإرهاب في إحدى مواد قانون العقوبات ، قد تم بعد عقد عدة لقاءات على مستوى عال حضرها الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ومحمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ومسدير إدارة التشريع بوزارة العدل وعدد من المستشارين ورجال القانون .

التوسع في تطبيق قانون الطوارئ خلال السنوات الماضية قد انعقد القانون فاعليته والهدف منه مما أدى الى صدور احكام قضائية عديدة بغلاء قرارات الاعتقال ورفض الاستئنافات المقدمة من وزارة الداخلية

وعلمت ، الأمانة العامة ، أن التعديلات الجديدة في القانون سوف تضع عقوبات جديدة على اسلوب اساءة استخدام الدين وتجريم كل عمليات التدريب العسكرية التي يتم دون إذن من الدولة سواء في الداخل أو الخارج وأن التعديلات تستهدف - كما صرح - للأمانة العامة - مصدر قانوني مشارك في اعداد التشريع - مقاومة كل اساليب الإثارة أو التحريض على كل ما من شأنه استخدام الايديان في فرض السراى بالقوة .

وكانت تقارير السلطات المصرية بالخارج قد حذرت من احتمال أية إجراءات أمنية عنيفة تثير الرأي العام العالمي خشية أن تؤدي تلك الإجراءات الى خفض المساعدات المالية والاقتصادية التي تحصل عليها مصر وخاصة أن الاتجاه الدولي في دول أوروبا يربط تقديم المساعدات الى الدول النامية بحدوث انقراج في قضايا حقوق الإنسان والتعددية السياسية .

وقد حذر الدكتور سرور عن اصدار قانون جديد للإرهاب يمكن أن يضاف الى القوانين الاستثنائية الأخرى وحسب يصبح القانون بمثابة عن الطعن عليه وكانت مناقشات مستفيضة قد دارت في هذه اللقاءات حول اصدار هذه التعديلات في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ الذي يرمي لمطبات استثنائية لرجال الأمن خاصة فيما يتعلق بالاعتقال وقد كشفت المناقشات عن أن



فتحي سرور

فاروق سيف النصر



مشروع قانون الإرهاب : بين ورطة الحكومة ورغبة المعارضة وهيرة الأغلبية الصامتة



د. ماهر عسل

يتعاطف اصحاب الراى العام المصرى بمخاطر الإرهاب ، ويتنوع زوايا الإحساس بالخطر ، فالقوى السياسية لا سيما المستنيرة والديمقراطية تستشعر خطراً حقيقياً على الوحدة الوطنية التي ميزت المجتمع المصرى منذ الفتح العربى ، والأغلبية الشعبية الصامتة التي تقف حتى الآن خارج الملعب السياسى تستشعر الخطر على حياتها وأموالها وحريةاتها الشخصية ، فالإرهاب يهدمها والمواجهة الأمنية للإرهاب تضيق عليها لحرص السعى للرزق ، وفي بعض قرى المواجهة المباشرة لا يفلح الرجل متنازله إلا لطمخات ملحة : الأراج موجهة وحتى المصولات تدم في أميق الحدود ، والأعمال موكولة

للشباب ، أما الدولة فهي تستشعر الخطر على ميولها وتضمن على استعداد زمام السلطة بأى حال ... وهي قلقة من ردود فعل مواطنيها والى الأمام ، لا سيما المؤسسات الأجنبية للتحويل والاستثمارات ، خاصة في قطاع السياحة .

وهذا يتنوع الطوح والمضمون الاجتماعى والسياسى لمشروعات مكافحة الإرهاب ، وبلا مواربة ، أرى أن أزمة الثقة بين الحكومة والمعارضة تحول احتمالات التوصل إلى صيغة قانونية مقبولة للحلقة الإرهابى أمراً بعيد الاحتمال ، ولأنه أن الحكومة هي المسئول الأول عن فقدان الحكومة لحدائقها لدى المعارضة ومن باب أولى لدى الأغلبية الشعبية الصامتة .

للمعارضة السياسية من القى اليمين إلى القى اليسار تشرف بحكم خبيرتها أن تستلث القوانين السبيلة السبعة المهيبة للحريات أكثر من حاجة أية حكومة إلى ضبط أفعال المجتمع ونحو لحساب الحكومة ، ولكن بفقدان الذى يجعله مشروعاً ومقبولاً ولو على مضطرب !

والأغلبية الصامتة ترى الحكومة مزورة بالتمسك بها وانجازاتها بلغة أرقام غير مخلومة للدلالة غير موقوفة بصحتها ... فلذلك بالقبضة لهذه

● كذلك فقد تراجعت الحكومة في يونيو من وعدتها بتقديم مشروع قانون لانتخابات الحريات على الأسس الفردى وليس على أسس القلابة المظلمة التي أدت إلى الفساد المطلق في هذه الأجهزة التي تحكم تحكما مبالغاً في الحياة اليومية للأغلبية الصامتة المسبوبة الإرادة .

من هذه الأمثلة الثلاثة للممارسات المتخلفة للحزب الحاكم خلال شهر واحد يبين أن القوى المعارضة قد تنفلق مع الحكومة في التلق لتتوسع نطاق الإرهاب لكنها تختلف معها في دواهي المطلق وفي أهداف ونوايا وأساليب التحكم محاصرة الطرف والأرهاب .

لنا شخصيات أهم أن تتسع أصوات الطرف في مجتمع ملحق بصحيح من الضروى إعلان حالة الطوارئ ، لكننى لا أهتم مطلقاً كيف نعيش في حالة طوارئ دائمة لأحد على عا ما لم نتكلم عن حاجة المجتمع لقانون ! وهذا الطرح الشلل من جانب حكومتنا يجعلها المضمكة ومشفة بين الصكومات !

الراى العام مهوم ومحاصرة بؤر الإرهاب والحبولة دون تلحقها وانتشارها في طول البلاد وعرضها . لكن الإرهاب ظاهرة معقدة ومركبة ... وليس هناك أسلوب للمواجهة عاجل ، لنجح ، نهائى ...

والقى يقولون إن تفكر في أساليب العلاج المتعددة المحاور والأولويات ، ولأنى اعتقد أن خطوة واحدة جيدة ، مثل إعادة تشكيل مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون على أسس ديمقراطية تجعله ممثلاً لكافة الاتجاهات الوطنية يمكن أن تؤدى إلى توسيع الممارسة الديمقراطية ومحاصرة الممارسة الإرهابية المثل مما يمكن أن يؤدى إليه الفضل لقانون للحلقة الإرهابية .

الأغلبية أن أموالها تتشوه أكثر فائتر ، وإلياس والإحداث وشيبة الأولى هي مشاعرها الأصيلة التي تجعلها تصم الإذعان عن كل ما تترده ابواق الحكومة ... ولذلك فهي في القلب والأعم تبتو غير معنية بورقة الحكم ... وقد تفتت فيه أيضاً ، إذا كانت الضربات التي يوجهها الإرهابيون للحكم بعيدة عن التأثير المباشر في حياة الناس .

والذا تتلوننا ممرسات الحكومة فط خلال شهر يونيو الأخير نجد مقل :

● تراجع الحزب الحاكم عن إتفائه مع أمزاب المعارضة على الوصول بشكل رضائى مشترك إلى تشريع مؤانين لإعادة صياغة اللائحة الإجارية الزراعية .

● وفي شهر يونيو اجريت الحكومة انتخابات مجلس الشورى فإذا الناس يكتشفون أن حكومتنا قد امتعت التزوير أملاً يستصمى على العلاج ويعز معه الأول في الشفاء ويلتساق أى عقال ماهمية مجلس الشورى حتى ترع الحكومة من أجله سمعتها مرة أخرى في وحل التزوير الفاضح ١٩



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٢

ان طرق مكافحة الإرهاب لا حصر لها ، ولا شريعة - هنا - للتوفيق
منها تفصيلا وعلى أية حال - وبإبرام
التي است قانونياً - لإنني من
مكتفي لما يجري من أحداث اعتكف
انه قد يكون ضروريا لئلا بعض
للعمليات على القوانين ولا سيما
قانون الاجراءات لضمان تحقيق
مواجهة جادة لبركني جرائم العنف
السيفي المسلح ، ولتأمين محاكمات
تتسم بالسرعة والحسم كسبيل لردع
دعاة الفتنة وأتوات الإرهاب. هؤلاء ،
ليسوا سجناء راي وإنما هم بمثابة
خطر دائم يهدد سلامة الوطن وأمنه
وحرية الفكر فيه ، ولذا هم أيضا
خطر يهدد وحدة الوطن ووحدة
المواطنين .

وبالتصميم فإن الحكومة بسلوكها
اليومي تتلخ في تزيان الشرط
والعنف والإرهاب حتى اذا ما طالت
النار صلت بقضاياهم الشعبية :
لا بد من التضحية ببعض ما تبقى
لديكم من حريات لكي يولج الشرط
والإرهاب .

والتي ان تترك الحكومة بأسرع
ممكن الأبعاد الحقيقية للخطر
الإرهاب . ويوم تقرب الحكومة من
المفهوم الشعبي لهذا الخطر ان تكون
هنا مشكلة أو حساسية - في مكافحة
اي قانون أو مشروع يكل جديد
ونزاهة من جانب القوى الوطنية
للمعارضة ... ويومها ان تتمسك
الاحزاب برؤى ذاتية قصيرة النظر ...
ويوملا تخرج الحكومة من وسطها
وتتخل المعارضة عن ربيبتها وتتخلص
الإقليمية الصامتة من حيزها ...
والقرة الآن في ملعب الحزب
الحكم وحكومته ...



المصدر : ١١ وقد

التاريخ : ٩ ربيع الأول ١٤١٢ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغلب .. الذي ليس يرضى بنا !!

بقلم : عبدالعزيز محمد المحاسي

ارتفعت درجة الحرارة وانتشرت للسفوة ، حتى كانت تصبح حي ١١ وتصاعد الحديث من قانون جديد للأرهاب ، يصيب أصحابه أنه طرق التجاذب لواجهة ظاهرة العنف المتصاعد ١١ حتى إن أحد المتكلم قد أخذ المجلس فقل أنه إذا كان الدستور ذاته ، قد يفل أو يضع ضوابط أو موانع أمام هذا الاتجاه . فلن الدستور يجب أن يعمل . ونحمد الله أنه لم يفل يجب أن يفل ١١ وإذا كان الحديث من وضع قانون جديد للأرهاب ، قد أحدث ذعرا له أسيفه ، خوفا على الحد الأدنى العالي من الضمانات علينا ، قد اتخذت الحكومة بتوصية ذكية من البعض ، فاعتلت أنها حللنا أنه إن تضع قانونا جديدا للأرهاب ، أننا ستقوم فقط بعملية بسيطة . وهي إجراء بعض التعديلات في قانون العقوبات وقانون الإجراءات والقوانين المتعلقة لهما . وتعلن الحكومة بهذا أن العملية يمكن أن تسهل ١١ ومن يحل القول عنها بأنها لاكتتب ولكنها لم تكتتب ، حيث تثنى أن خطورة الأمور تكمن في الضمور ذاته وليس في مجرد المتكلمين ١١ فله كان الترس الأول لنا في القانون - ومزال - هو أن قانون العقوبات وقانون الإجراءات ومصلحتها في أي دولة ، هو مرآة حضارتها ، ومقياس مدى احترام المواطن وكرامته وحقوقه فيها . وأنه إذا أريد أن تحرف طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي دولة ، فالتنقل إلى قانون عقوباتها وقانون إجراءاتها ، ولا تنظري فقط بل بسطورها ١١ قول هذا لكلماتي على أني التذرع عندما في مجلس الشعب ، قد درسوه وسعوه معنا ١١ بل إن أهم الزوار لرئيس مجلس الشعب هو توفقه في هذا الكلام . فلهذا بين واقع وخلفه عن المظلم في قانون الإجراءات ، وعن التشريعية الإجرائية أيضا ، حيث أرسى وأصل المصير التي تحلق تحمي لهذا الترس الأول الذي كلفناه وحيثه ١١١١ إن لشدة الضيق في هذا الاتجاه ، أن التجربة قد دلت على أن التصدي للأرهاب والعنف بالتشريع وحده ليس يكفي . فلا يمكن علاج الظواهر الإجتماعية والتشريعية فقط . بل أن التشريع وحده في مثل هذه الحالة يجعل خطورة التصعيد غير المطلوب ، كما أنه يجعل خطورة كل علاج تقاضي أداء معين ١١ والسؤال الملح الذي يفرس نفسه في هذا الشأن هو : هل إن ترسنة قانون العقوبات وقانون الإجراءات وتوابعها ومصلحتها من تشريعات ، مثل قانون الطوارئ وقانون العيب وقانون ضرائب أمن الدولة والأسلحة والذخائر والتجمهر والاجتماعات والأحزاب وغيرها وغيرها .. هل هي ليست كافية ، أو أنها تفل يد السلطة بأي قيد عن التصدي للعنف والأرهاب ١١

الحق نقول : إن الترسنة الضعيفة ، أكثر من كل حيلة ، بل أنها ذاتي صورة مجسمة للتخلف التشريعي البالغ السوء ١١ فهي تفل على فعل ، بل تفل حتى مجرد التفكير . فهي تعاقب على التجديد والتشريع ، كما أنها تعاقب على تكذيب الأمن العام وبت الشكليات ، وهي هناك تعاقب على سجن الشروع . بل على بعض حالات الأعمال التخريبية ، وتعاقب على الاشتراك بكل صورة ، وتعاقب على الإغلاقات الجذائية العامة والخاصة ، كما أنها تعاقب على طيف على استملاك القوة والمسلح . بل أنها تعاقب أيضا متى كان استملاك القوة مملوكة لخصم . وهي تعاقب كذلك على



المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ يونيو ١٩٩٢

التجبر ولا تسمح بالإجتماع للعلم إلا بترخيص وشروط، وتطلب على امتياز السلاح حتى ولو كان نعل سكين !! ولا يسمح للملك لمرءه مختلف صور التجبر والعقاب الشديد !! وقلوب الاجرامات ، الذي هو قانون الضمانات ، والذي هو القانون الأول للمتهم ، كانت فيه الضمانات ، حتى أصبح قانوننا خطيا ، بل ان غالبا هذه الضمانات يجري انتهاكها دون رقيب !! وقانون الطوارئ الذي يفرط في السلطات والصلاحيات والذي يسمح للسلطة القائمة عليه بإصدار أوامر تنفيذية أو شطوية يجري تنفيذها والحلب على مخالفتها ، بدما من وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والأقامة والحركة في أماكن معينة أو أوكلت معينة والأشخاص على الحبس فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقلهم وتخرجهم في تنفيذ الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات ،

والأمر بمراقبة المرسلة أيا كان نوعها إلى آخر هذه السلطات التي لم تمنح للقيصر من قبل بل أن هذا التشريع جعل لرئيس الجمهورية توسيع دائرة هذه الحقوق والصلاحيات بملفارة شطوية منه ، وقانون العيب ، لا يتطلب أبدا الدليل ، إنما يكفي بمجرد الدلائل ، ويسبق للملك من تعداد صور هذه السلطات المفرطة والتي تشمل مخالب وأنها حدة ولفظة للدولة عندما تريد !! أن هذه الترسلة للدمجة ، مع تاكل الضمانات كما رأينا ثاني نملجها مجسما للدولة البوليسية ، والتي أصبح فيها رجل الشرطة في أي مجال هو القانون والمالك المهرج !! ومن هنا كان الانتهاك المريع الذي جاء به على حديث وزير الداخلية الذي وقف يتسكن ويقول أن قانون الطوارئ لا يمنحه إلا رخصة القبض والاعتقال لمدة خمسة وأربعين يوما فقط ، فإذا أخرج القضاء من المعتقل ، فإنه لا يملك إلا أن يمتثل !! في حين أن هذا القانون يمحبه ، ببعض التلاعب ضعف هذه لفظة ، لكنه لا يكفي ، وإذا كان يشكو من

القضاء الذي يفرج من المعتقل ، فاصبب أن مراجعة المنظمات كلها تكلف عن أن تسعة وتسعين في المائة منها ، لا تملك فيها الداخلية مجرد شريات لهذا الاعتقال ، لماذا يقلل القضية !! بل أن مراجعة المنظمات تكلف عن نسبة عالية من أوامر الاعتقال ثاني على بعض !! وأصبح العوبة بين يدي صفاق ضباط المباحث !! وفي الأفراد من ذلك ماء كثير !! ومرة أخرى ، هل نحن في حيلة أو المزيه من النصوص والتشريعات !! الحق والصبر ، يؤكد أن فيما هو قلم الكثير والشل والغريب !! وأن الدعوة إلى المزيه لها خبير ليس يقضي ، وإنما تأتي سكرًا للمزج والفرعل الصمدي والغيباء وخيق الألق ، الذي يرى أنه ملجأها الخليفة بل وبالأند

ظلفة ، يمكن إجتناظ ظفورة هي ثاني عرضة لداء دفين ، وعلم يقابل من الأساس وفي الحق ، فإن داء سيال يسرى وينتقل حتى يقضي على المزيه !! أن طبيب السرطان الذي يقضي بالجراحة وحدها لإيشي المزيه ، إنما هو الجراحة والأنفة والتكديبات ، وتغيير نمط حياة المزيه دائما يصل به إلى بر السلامة الخطاء !! قبل نحن نضطج ذلك !! ثم أننا قد رضينا بالعقاب ، فإن الغلب المخطوب علينا أبدا ليس يرضي !! لقدحان من اللعب بغير السموم ، والعيب بكيفية الخبيثة من الضمانات !!



التمديدات القانونية الشاملة لمواجهة « الإرهاب »

لمجلس الرئيس حسني مبارك إلى مجلس الشعب
والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٨
في قوانين العقوبات، والإجراءات الجنائية، وسرية
الحسابات، والاستخبارات، والأمن،
والإجراءات الجنائية كإحدى الأدوات التي تساهم في
مواجهة الإرهاب من خلال عقوبات رادعة وإجراءات
سريعة حاسمة لتقزم باعتدال الدستور وسيادة
القانون.
وتنقل التجريم إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة
أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة تدعو إلى تعطيل

الحكم الدستور أو الاعتداء على الحرية الشخصية
للمواطن، أو الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام
الاجتماعي،
وأخرج القانون صور التجريم المستحقة أو الجرائم
التي ترتكب تنفيذاً للأغراض الإرهابية من نطاق تقادم
الدعوى بحساباتها جرائم تقع على الحريات.
ولقد حول القانون للنيابة العام أو من يفوضه سلطة
الامر بالكشف عن الحسابات السرية للمتهمين في مثل
هذه الجرائم ومن تشير إليه أصبح الاتهام يتمويلها.
كما اتجهت للتعديلات إلى تشديد العقوبة المقررة على
الاجل والصنع أو الاستيراد للأسلحة النارية والذخيرة

والبيضاء، وتجريم حيازة أجزاء الأسلحة الرئيسية
وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والأدوات التي أشهر
استخدام هذه التجهيزات لها في تنفيذ اغراضها.
ولقد نص مشروع القانون على عدم الإخلال بأحكام
قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٨
بشأن حالة الطوارئ أو بآلية عقوبة أشد ينص عليها
قانون العقوبات أو أي قانون آخر وإلى المشروع كل
حكم يتعارض مع أحكامه.
وفيما يلي النص الكامل للتعديلات الشاملة للقوانين
التي قدمت في مشروع واحد.
يضاف إلى قانون العقوبات المواد التالية:



الاعدام والأطفال الشاة المؤبدة لانتقام

النف والسلاح ضد الوحدة الوطنية

استحداث عقوبات رادعة للترويج للارهاب

بدور العبادة والقوات المسلحة والشرطة

قواعد جديدة للاعفاء من العقاب وتخفيف
العقوبة في حالة إبلاغ الجاني أو اعترافه

الأسلحة والذخائر محل التجريم

بمالية يشمل الجسم المعنى
والأجزاء (السلسلة)
وبالتنسبة للمدايح
والرشاشات والبنائى الآلية
الدافع والرشاشات: الجسم
المعنى والمسدرة والبنائى
الآلية: الجسم المعنى والمسدرة
والتريس ومجموعة.

وبقتنية للبنائى الملتصقة
والنصل أية تشمل: الجسم
المعنى (الطرف) والمسدرة
والتريس ومجموعته وبقتنية
للمسدرة بكافة أنواعها تشمل
مسددا وخزينة: الجسم المعنى
والنتراف والمسدرة ومسددا

تضمن الجمول الملقى
بمعدلات اللقنر الأسلحة
والذخائر بعض الأجزاء الرئيسية
للأسلحة الكثرية محل التجريم

وهي: بقتنية للبنائى ذات
المسدرة المصنولة من الداخل
تشمل للجسم المعنى والمسدرة



التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والإعلانية

في هذه الفقرة - ويعلق بذات الطوية كل من
أحدنا بأسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو
مهمات أو آلات أو أموال أو ممتلكات أو أي
شيء آخر مع علمه بما تدعو إليه ويوصيها في
تحقيق وتبليغ ذلك .

وتكون العقوبة الإعدام الشافعة المؤقتة والنسبة للجريمة المخصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة إذا كان الإتهام من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي قصد إليها الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في هذه الفقرة أو إذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على
عشر سنوات بالنسبة للجريمة المنصوص
عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة إذا
كانت الجسيمة أو الهيات أو المنتهات أو
المعامات أو المصلمات المذكورة في هذه
الفترة تستخدم الإرهاب لتسليط الاضرار
التي تدور فيها أو كان الترويع أو التهديد
دخل عبر القيادة أو الإمكانات الخاصة
بالقوات المسلحة أو الشرطة أو أمن
البلاد.

**لإعدام في حالة وفاة
المجنى عليه**

تتصلب المفاصل المذكورة في المادة ٨٦ مكرراً
تتصلب المفاصل المذكورة في المادة ٨٦ مكرراً
تتصلب المفاصل المذكورة في المادة ٨٦ مكرراً

وتكون العقوبة الاحدام اذا تراثى على فعل

بمقابل بالاضحال الشفاعة المزمدة كل من
يأتي لدى دولة اقليمية او احدى جمعيات او
نظام او جماعة او عصابة يكون مقرها
بأرج البلاد او بأحد من ممتلكات احدى
منها . وكذلك كل من تغاير معها او معه
قيام بوقوع عمل من افعال الارهاب داخل
مصر او ضد ممتلكاتها او من ممتلكاتها او

یافتن آنها از محتاجان ادب و ماسیه ای
یا طنپها اثناء صلوات و وجودهم یا خارج از
الاستراک فی ارمکاب شیء مما ذکر.

وتكون العقوبة الاعدام اذا وقعت للجرمة
بشروع السعى او التظاهر او شروع في
تكميلها.

٨٦ مكره (د) :

يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة كل
مصري تظلم أو التهم - بطر أنثى أو
سروج كتابي من الجهة الحكومية
مفتصة - بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو
جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا

المادة ٨٦: وهما، بالنسبة لكل من
أشخاص أو إيسس في تنظيم أو في خلاف
القوانين، جميعاً إيمية إية منظمة أو
جامعة أو صمائية أو إفرشي منها الدورية
إية وسيلة أو إتحاط إيفري السطوي أو
القانوني أو منع إحدى مؤسسات إولية أو
إحدى السلطات العامة من ممارسة إفعالها
أو الإبتداء أو إية الحرية الإقتصادية أو إفران
أو إفرها من إةحرار وإطلق إمامة إتي
كلها الدستور والقانون، أو الإبتداء
بالقوة الوطنية أو السلم الإجتماعي.
وهما، بالإضافة إةالة إةا كل من قول
إمامة أو إةالة ما إفرها أو إةا إةصرت
إدوية أو إةالة من إةله وإفرشي إةا إةص
إةا.

أو شارك فيها بأية صورة .

ويطالب بالعودة المنصوص عليها بالقانون السابقة كل من درج بالقول في الكتلة أو بأية طريقة أخرى للأشخاص أو المادية أو تدعى إليها الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجامعات أو المصالحات الفكرية أو الفرق الأولى أو حسن أمرنا من أمريكا. وكذلك من كان بالذات والجامعة أو أحرز صورات أو مطبوعات أو تسجيلات أيًا كان نوعها تتضمن تبرعًا أو تسجيلًا لغيره ما تقدم إذا كانت معقدة التوزيع أو لإغلاص الغير عليها. وكل من كان أو أحرز أي وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو الإعلانية

مفصّلہ وار بصلة وثنیہ لطیع اور تسجیل
اور اذاعہ شریعہ معاً ہوگی۔

المادة ٨٦ مكرراً ١: « تكون العقوبة
الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة
للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من
المادة السابقة إذا كان الأرباب من الرعايا
التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ أو إغراض
التي كرس إليها الجماعات أو الهيئات أو
المنظمات أو الجماعات أو المنظمات المذكورة.



محمود معوض

موت شہداء

المادة ٨٨ مكرراً (١) :

مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد يعطب
بالاقتلاع الشجرة الموقوفة كل من تعدي على
أحد القائمين على تنفيذ احكام هذا الفصل
وكان ذلك بسبب هذا التنزيل ، أو قاربه
بالقوة أو العنف أو التهديد باستعمالها معه
الثناء تامة وظلمة أو سببها .

وتكون العقوبة الأشغال المقتضية الإقامة
إذا نشأ عن التصدىء أو المخالفة عامة
مستديمة يستعمل بردها ، أو كان للجاني
سهم سلاحاً أو قام بخلط أو احتجاز أى
من الناس على تنفيذ أحكام هذا الفصل أو
أو زوجه أو أحد من أصوله أو قرويه ؛
وتكون العقوبة الأشغال المستديمة إذا نجم عن
التصدىء أو المخالفة موت الجاني عليه .

تسوية الجوانب

١٠٠. ٩٥. ٩٦. ٩٧. ٩٨. ٩٨ (هـ)
ن هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها
هذا الفصل.

ويرأى عند الحكم بالمصارفة عدم
الخلل بطرق الخير حسن الدنيا
وتخصيص الاشياء المحكوم قضائيا
صانعتها للجهة التي قامت بالقبض على
الوزير المختص انها لازمة لمصارفة
بها في مكافحة الادوية

تلف: ۸۸۸۸۸۸۸۸ (۲۴ ساعه)

لا يجوز تطبيق أحكام المادة (١٧) من القانون عند الحكم بالإفالة في حرية من عرائم المصوص عليها في هذا الفصل عدا مزال التي ينص فيها القانون على الحكم بـ "عدم" يجوز التزول بالمقوية الى

تدابیر مع العقوبة

(1) 1.50 AA 30

يبرز في الأحوال المخصوص عليها في هذا
مصل فضلا عن الحكم بالمعوية المقررة
مكم بتدبير او أكثر من التدابير الآتية :
مطر الإقامة في مكان معين او في منطقة

• الالتزام بالاقامة في مكان معين
• حظر التردد على أماكن أو محال معينة .
• رد جميع الأحوال لايحوز أن تزيد مدة

ويعاقب كل من يخالف التبع المحكوم به
بس مدة لا تقل عن ستة أشهر.

المادة الثالثة

تستبدل عذوبة السجن الذي لا مزيد منه

على خمس سنوات بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠ و٢٣١ من قانون العقوبات. ويستبدل بالعقوبة الحبسية أيضا بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣ و٢٤٤ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة إلكترونية أو انتهكت الحرية الشخصية. ويضاف للعقوبة الأصلية المنصوص عليها في المواد ١٨٠، ١٩٢، ٢٢٦ و٢٢٧ من قانون العقوبات، كما يضاف الحد الأدنى للعقوبات المقررة للمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة إلكترونية أو انتهكت الحرية الشخصية. وإلا،

المادة الرابعة

نصاف الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الواردة في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية.

المادة الخامسة

تتصلب لفترة ثمانية الى الحادة الثالثة ، ومدة
عديدة برقم ٧ مكررا الى القانون رقم ١٠٥
سنة ١٩٨٠ بانتشاء محاكم امن الدولة
سهما كالآتي :-

عوائق خاصة بالحدث

(2.54 2.56) 2.55 2.51

وتقتضى إحدى مبادئ أمن الدولة العمل
بتفكاك الدولة بأكملها كمنظمة استبدادية وتتم
الانتقال للنمطية عليها في الفصل الأول من
بابي الثاني من الكتاب، بل إن القوانين
مطبوعة من قبله، بل إن القانون الاستبدادي
مختص به في المادة ٢١٧ من قانون
أجراءات المحاكمة، كما تقتضى أيضا
الفصل الأول من بابي من الأحكام من هذه
الجزء، ويوضح في الفصل من أحكامه
في هذه الجزئية أحكام القانون رقم ٢١
من سنة ١٩٧٦ بشأن الأحكام من المادة ٤٠
من سنة ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢،

[illegible]

لغة الصليبية مكررا :

استثناء من أحكام المادة السابقة يكون بإجازة العامة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من قانون العقوبات - إضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - مكلفات لأضي التحقيق، وسلطة محكمة متابع المسائل منقذة في غيرة المشورة بموجب عليها في المادة 142 من قانون إجراءات الجنائية.

التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة بقيدى الطلب أو الاتن المنصوص عليهم في المادة ٩ من القانون الاجراءات الجنائية، والمادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من

ويكون المأمور الضبط القضائي إذا توافرت لديه دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الطوارئ، أن يتخذ الإجراءات التمهيدية المناسبة وأن يطلب من

التي تلبية العامة خلال الاثنتي عشر ساعه على الاكثر ان ثلاث له بالقبض على اثمهم .
التي تلبية العامة في هذه الحالة والامر تستلزمه
سيرة التسليق وصيانة امن المجتمع ان
الذين بالقبض على اثمهم لمدة سبعة ايام يجوز
دها لمدة واحدة مضافة .

كما يجب على مأمور الضبط القضائي ان
يسمع اقول المتهم المضيوط ، واذا لم يات
ما يبرره يرسله بعد انتهاء المدة المشار اليها
الفقرة السابقة الى النهاية الطامة
المتصلة .

ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في
رف التتبع وتسمع ساعة من عرضه عليها
تأمر بحمله احتياطيا أو إطلاق سراحه .

المادة السادسة

يستلزم من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن حماية الاستثمارات بالبنوك، يكون المالك المقيم أو أن يوفيه من الضمان للتعويض في حال الإخلال أو يأسر مقيترة من لشقاء نفسه

بأنه على طلب جهة رسمية بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالعمليات أو الأوداع أو الائتمانات (الخزائن) المضمون عليها في الحسابات الأولى والثانية من القانون المشار إليه أو معاملات المتعلقة بها ١٢) التفتيش ذلك

بأنه لتطبيقه في جميع من الجرائم

مضمون عليها في الفصل الأول من الجرائم

تفتيش من الكتاب الأول من قانون

معامات

المادة السابعة

يستبدل بنص المادة ٢٨، والفقرة الأخيرة
المادة ٢٥ مكرراً من القانون رقم ٢٩٤
من ١٩٥٤، والبدء بالاعلان للجدول رقم
١) ببيان الاسلحة البيضاء المراقب ٤ -
يضاف جدول رابع الى الجدول المرفق
الذين نصها كالآتي:

288

يملك بالحبس مدة لا تقل عن شهر
فرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات : **التاريخ : ١٠ آذار ١٩٩٢**

خمس مئة جنيهه كل من الحجر أو اسلوقه او
صنع بغير ترخيص الاسلحة البيضاء
التيهه بالجنود. رقم (١)
ويصلي به - جن وبطراية لائق من
خمس مئة جنيهه والاقاوي الف جنيهه كل
من الحجر او اسلوقه او صنع او اصليح
بغير ترخيص صلاها نقويا من الاسلحة
المقصود عليها في الجنود رقم (٢)
وتكون العقوبة الاشغال الشاقة
المؤقتة اذا كان السلاح مما نص عليه
البند (١) - من القسم الأول من الجنود
ورقم (٣) وتكون العقوبة الاشغال الشاقة
المؤبدة اذا كان السلاح مما نص عليه في
البند (ب) - من القسم الأول او في القسم
الثاني من الجنود رقم (٣)
مادة ٣٥ مكررا (فقرة الأخيرة) :

- يصرى حكم الفقرة السابقة على حيازة او
احراز الاجزاء الرئيسية للانشطة النارية
المحرمة بالجنود رقم (٤) المرافق او كائنات
او ممتلكات القوات والتسكيات التي
تركب على الاسلحة المذكورة .

الفصل الثاني من الجنود رقم (١)
البلط والسككين والجنائز والسني واي
اداة اخرى تستخدم في الاكراه على
الاشخاص دون ان يجهد لاحرازها او حملها
مسوغ من الضرورة الشخصية او الحماية .

بقاء قانون الطوارئ

المادة الثامنة

مع عدم الاختلال بالحكم قرار رئيس
الجمهورية والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
بشأن حالة الطوارئ وبأي عقوبة اخذ
ينص عليها قانون الطوارئ او أي قانون اخر
يشي كل حكم يتعارض مع الحكم هذا
القانون .

المادة التاسعة

ينظر هذا القانون في الجريدة الرسمية
ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ
نشره .



المصدر: **الجريدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٠ يونيو ١٩٩٢**

في المذكرة التفسيرية للتعديلات الجديدة:

الشرعية تواجه العنف والإرهاب والتطرف مقمة أمن الدولة العليا تنظر قضايا الإرهاب

حريم الحرة تستقبل أحكام الدستور

أما الأمر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

فيما يلي نص المذكرة التفسيرية التي أعدها المستشار فاروق سيف للوزير
ووزير العدل من مشروع قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض نصوص قانوني
المطبوعات والأجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى:

الإنسانية التي هدئت أمن الأفراد واستقرار الجماعة ونظام الدولة واثرت بالسلب على حركة النمو والتطور. وقد ولجئت العديد من الدول الديمقراطية كإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والملكة المتحدة هذه الظاهرة وأثرها المدمر من خلال الآلة التشريعية المناسبة بما أدى إلى الأمن في مكافحة هذه الظاهرة مع تحقيق التوازن بين مكافحة التطرف والإرهاب وحماية حقوق المواطنين وحريةهم ذلك أن قبل الغاية لايفي عن شرعية الوسيلة وكان منهج بعض هذه الدول إصدار قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب ومنهج البعض الأخر منها لفضال تعديلات في قوانين المطبوعات والأجراءات الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة وذلك كله ولما لأحكام دستورها.

وتعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وقطع الطريق على الحركة الحضارية المصور لبناء الدولة المصرية المصرية فراح بيت فجيحه بين الشباب ليندفع به إلى طريق التطرف والتخريب والإرهاب. ليعرله من دوره الطبيعي في أن يكون عدو مصر وأقوتها في مشوارها الحضاري. إلى أن يكون قاطع الطريق عليها في هذا المشوار.

سلاح الشرعية

وهكذا شهدت مصر في السنوات الأخيرة تلك الصور من العنف والإرهاب والتطرف تنفيذا لمشروعات إجرامية جماعية أو فردية لم تكن تعرفها من قبل. ولم يكن شئ بد من مواجهتها تشريعا بكل الحسم وبسيف القانون وسلاح الشرعية الذي ماقتت تواجه به مصر كل خروج على قيمها الأساسية ونقائدها الخالقة وعزمها الأكيد على البناء والحلحاح بركب الإنسانية الحضاري.

وإذا كان المجتمع الدولي قد عانى في العامين الأخيرين من ذات الظاهرة

لقد كانت قوة الخير والسماحة. وأعلام قيم المودة والتراحم. وإيثار البناء وصنع الحضارة. هو زاد مصر. وأقوتها. عبر رحلتها الرائدة في تاريخها الإنساني العريق. وعظمتها انتاب العنف والإرهاب أرجاء شتى من المعمورة ظلت مصر واحدة للأمن والأمان حتى إنها لم تكن بحاجة إلى تجريم الفعل ليس لها وجوده في فروع القانون المصري.

على أنه وقد كانت مصر أن تفرغ من مشاكل شتى كانت تعزل مسيرتها في البناء وترجعت بكل طاقاتها في الحفلة الأخيرة لتصلع مشروعاتها الحضارية القومية في بناء دولة عصرية لها مكانها ومكانتها في عالم الرخاء والسلام والعلم. لا وقد خرج عليها من الظلام أرباب أسود ليس له من زاد وقاتت به لا التئيل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية فيها وليس له من خذل إلا الإخلال بالنظام العام



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

إجراءات حاسمة

ولا كشف الواقع في مصر عن وجوب التدخل للتشريعي - لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية ، فقد أثر المشروع المرفق - تأسيساً بمنهج الكثير من التشريعات المقارنة التي اشغال بعض التعديلات على هذه القوانين في مجال التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية كأحد الأدوات التي تسهم في مواجهة الإرهاب من خلال عقوبات رادعة وإجراءات سريعة حاسمة تتلزم باحترام الدستور وسيادة القانون .

وعلى قاعدة من هذا النظر أعد مشروع القانونين المرفق متتسلاً

القوانين التالية :

أولاً : قانون العقوبات :

وهكذا ورد التصديق في الشق الموضوعي منه تعديلاً بالإضافة على الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، حيث قسم هذا الباب إلى فصلين يخص الفصل الأول منه للجرائم الإرهابية ، فأتجهت أولى مواده وهي المادة ٨٦ عقوبات التي تحدد مفهوم الإرهاب والوسائل التي يلجأ إليها والغاية التي يسعى لبلوغها ، والآثر المترتب عليه

فأرقي سيف للتصير

ثم نصت المواد التالية على تجريم إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتماد على الحرية الشخصية للمواطنين أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي (م ٨٦ مكرراً) . باعتبار أن مثل التنظيمات هي لقوة الأولى للعنف والإرهاب . كما عاقبت كل من انضم إليها أو شارك فيها بأية صورة ، وكل من روج للاغراض والمبادئ التي تدعو إليها ، وشدد العقوبات إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تخليق أو تنفيذ اغراضها

كما عاقب المشروع على استعانة الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إليها أو منعه من الانفصال عنها . وعلى التعاون أو الاتحاق بغير إذن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة بحولة اجنية أو باى جمعية أو منظمة أو جماعة يكون مفرها بالخارج وتتخذ من

الأرهاب أو التهرب العسكري وسائل لتحقيق اغراضها

الاختطاف والرهائن

عكس عاقب المشروع كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معرضاً سلامة من بها للطير وقبض العطفة إذا استخدم للجاني الإرهاب أو نشأ عن الفعل المتصور جروح لاي شخص كان داخل الوسيلة أو خربها أو إذا أقدم الجاني بالقوة . أو العنف السلطات العامة إنشاء تالية وظلعتها في استعادة الوسيلة من سيطرته

كما تناول المشروع عطف كل من فُرض على أي شخص أو اجتهد أو حبسه كرهينة وبذلك بقية التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع . أو مكن أو فرغ في سكين مقبوض عليه من الهرب وكذلك حالج المشروع حالة التحدى على أحد اللقمين على تنفيذ أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من قانون العقوبات

الاعفاء من العقاب

هذا وقد لزل المشروع على صور التجريم المستحثة تلك الأحكام المستتر تطبيقها في قانون العقوبات بالنسبة لما يشابهها من جرائم ، وهي الأحكام المتعلقة بالتحريض والاتفاق والمساعدة وتخطيط العقوبة على من يودي دوراً قديماً في هذه التنظيمات الإرهابية وقواعد الاعفاء من العقاب وتخفيف العقوبة في حالات إبلاغ الجاني أو اعترافه ومد نطاق التجريم والعقاب إلى الأفعال التي تقع في الخارج استهدفاً لتنفيذ اغراض هذه التنظيمات داخل البلاد

كما حظر تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند الحكم بالإفدية في هذه الجرائم عدا الأحوال

البقية ص ١٣



في المذاكرة التفسيرية.. بقية من ٩

ماتستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع من سلطات ملزما في ذلك أحكام المادة ٤١ من الدستور .
رابعا - قانون سرية الحسابات :
ولما كان الواقع قد كشف عن أن هذه التنظيمات الإرهابية تعتمد في ممارسة نشاطها على تمويل في وقت خارج البلاد ، ولا تستطيع السلطات العامة والقانونيين على التحقيق - بالنظر إلى القيود التي يضعها القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن سرية الحسابات - أن تلقى على وجه الحقيقة في الوقت المناسب إلا بالإطلاع على حركة حسابات المتهمين في هذه الجرائم ومن تشير إليه أصابع الاتهام بتمويلها ، فقد حوّل المشروع للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين سلطة الأمر بالتكليف عن مثل هذه الحسابات .
خاصا - قانون الأسلحة والذخائر :
ولما كانت طبيعة للنشاط الإرهابي ترتبط ارتباطا وثيقا بحيازة وأعمال المتفجرات والأسلحة النارية والبيضاء ، كانت الطويات المقررة في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٨٤ لم تعد رادعة في بعض صور التجريم الواردة بهذا القانون ، وكانت بعض الأسلحة وما يتصل باستيرادها وصنعها المعلن تكتف من نطاق التجريم ، فقد أُنجز المشروع في تشديد الطويات المقررة على الاتجار أو الصنع أو الاستيراد أو الاصلاح المتصلة بالأسلحة النارية وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والآليات التي أُنجز استخدامها هذه التنظيمات لها في تلبية اأوضاعها .

التي ينص فيها القانون على الحكم بالأعدام لجهوز التزول بالطوبة التي الاشتغال الشاقة المديدة ، وأجّر فضلا عن الحكم بالطوبة الحكم ببعض التدابير على النحو المبين بالمادة ٨٨ مكررا (ب) ..
ثانيا - ولما يتعلق بقانون الاجراءات الجنائية :
أخرج المشروع صور التجريم المستحقة أو الجرائم التي ترتب تنفيذها للأغراض الإرهابية من نطاق تلقيم الدعوى بصيغتها جرم تلغ على التعريبات إحصاءا للمادة ٥٧ من الدستور .
ثالثا - ولما يتعلق بالإختصاص القضائي وسلطات الضبط والتحقيق :
ترتب على إيراد صور التجريم المستحقة في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الطويات أن خفضت هذه الصور لما تضعف له الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة فصار الاختصاص بنظرها موقودا لمحاكم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
كما نص المشروع على أن تفصل إحدى محاكم أمن الدولة العليا المنشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة بنظر هذه الجرائم دون التقييد بأوصاف الاختصاص المكاني المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بظهور أن لترويج فهنا لا يقتصر على المكان الذي وقعت فيه الجريمة وإنما يتم الوكان بأكمله وهو ماتحت إليه بعض التشريعات المقارنة في هذا الشأن .
كما نص المشروع أيضا على اختصاص هذه المحكمة بالفصل أيضا فيما يقع من الأحداث من هذه الجرائم .
ولما كانت اجراءات التعريبات والاستدلاآت والضبط في مثل هذه الجرائم التي تتصف في الأغلب الاعمال الجماعية والتنظيم وتعد الجناة ، لها طبيعة خاصة تستلزم مزيدا من الوقت مختلفة في ذلك عن الجرائم العادية ، فقد توجه المشروع إلى تناول هذه الاجراءات على النحو الوارد بالمادة ٧ مكررا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المستحقة مستهدلا توثير



المصدر : **الأسبوع**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين : تأكيد وحدة الرد العملي على الإرهاب تشديد العقوبات .. استجابة لإرادة الأمة تعديلات القوانين .. لاختصار الإجراءات وسرعة المعالجة

مصطفى كامل مراد :
نحن معكم .. قلبا وقالباً
أحمد عمر هاشم :
الإسلام .. ضد ترديد الأمنيين

قال صلى الله عليه وسلم : « من أصبح معكم أنا في سربه معالي في بيته عهده قوت يومه فقامت حيزت له الدنيا بهذا غيرها » .

مسئولية إمامته

لهذا كله فإن الدعوة إلى الأمن وثقوبة المجتمع من اللسن والأرهاب والاضطراب يستوجب على الجميع حكومة وشعباً أن يكون عند مستوى المسؤولية الأيمانية وأن يقيموا ميزان العدل الإلهي في الأرض فلا ظلم ولا حيل ولا اعتداء على نفس الإنسان فإن الطغوان على اللسن الاتصالية يخرج صاحبه من حظيرة الإيمان « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً » .

وإذا عبد المال الجارح وكل منسج الشورى أن مشروعات القوانين الجديدة جاءت في توجيه مناسب لكي تتاح الفرصة كاملة للتخضاء على ظاهرة الإرهاب والاضطراب ومحاربة أوكاره تأمينا وسلاماً للمجتمع .

[البنية ص ١٢]

تأمين المجتمع وحماية استقراره .. وأشار إلى أن هذه التعديلات يجب أن تأخذ معها في المناقشات قبل إقرارها حتى تأتي مناسبة لاختصار جهود الإرهاب .

قواعد الأمن

أما الدكتور أحمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر فقال إن الإسلام يؤكد على الأمن والاستقرار ويرفض ترديد الأمنيين ويدعو اتعاضه أن ينشروا أسس الأمن في الأرض .. ولا لغصها القرآن الكريم في أميين الأول الأيمان والثاني العدالة وعدم الظلم لقوله تعالى : « الذين آمنوا ولم

يلبسوا إيمانهم وظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون » .

أضاف وأذا تنكح الأيمان يضع الأيمان من الأرض وينشتر اضطراب والأرهاب ومن أجل هذا فإن مقاومة العنف والإرهاب والعمل على نشر الأيمان في الأرض بأسلوب يتجدد وفقاً للقانون السماوي الذي نادى بأمن الإنسان في الأرض ودعاه أن يكون في حياة أمة وهو بذلك يصيح أمد الناس

أكد رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين أن تعديلات بعض أحكام قوانين العقوبات لمواجهة العنف والإرهاب .. بداية مرحلة الرد العملي على كل من يحاول الإخلال بأمن المجتمع واستقراره ..

قالوا : إن تشديد العقوبات على ارتكاب الجرائم التي تستهدف النيل من إنجازات الشعب جاءت استجابة لإرادة الأمة التي تشجب الإرهاب والتطرف واستغلال الملاح الديمقراطية في الإقدام على مساعدة العنف بأي وسيلة من الوسائل سواء الأعداد للأعمال الإرهابية أو ترديد الأشخاص بالأسلحة والتخالف .

أضافوا إن التعديلات تستهدف اختصار إجراءات التقاضي لضمان مرحلة محكمة مرتكبي الجرائم التي تصعب بأمن المجتمع .

في البداية قال مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار نحن مع تشديد العقوبات على مرتكبي الأعمال الإرهابية التي تهدد المجتمع في أمنه واستقراره .. قال نحن مع هذه التعديلات قلباً وقلوباً كوسيلة للتخضاء عليها مع الأخذ في الاعتبار أن تكون تلك مساهمة لخطوات أخرى تستهدف



رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين (بقية ص ١) باديسر : التعديلات لحماية الوحدة الوطنية الهواري : لنقرنا بالسرعة الفاسيين الجارحي : جاءت في توقيت مناسب

تحقيق :
مجدي عبد الرحمن
أحمد سليمان
أشرف أبو سيف
هشام أبو الوفا

يقول فهمي لاشد المحامي ونائب رئيس اتحاد المحامين الإفريقية : كنا في أمس الحاجة لصور هذه التعديلات خاصة أن صناعة الإرهاب صناعة عصرية لم تكن موجودة عند وضع قانون العقوبات والإجراءات الجنائية : من حق الدولة ومن واجبها أن تتخذ عن نفسها ومواطنيها هذه التهمة كما فعلت المجتمعات في البلاد الديمقراطية مثل ألمانيا وأمريكا وفرنسا وغيرها من الدول حامية وتأمين لشعوبها .

ويرى أن هذه التعديلات من الناحية القانونية سليمة لأن واجب التشريع الأساس أن يتطور مع تطور احتياجات ومطالب المجتمع .. واغتصارا لإجراءات محاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب والتطرف .

أما شوقي خالد المحامي وعضو اللجنة التقنية العليا لحزب العمل «الجبهة الاشتراكية» فيؤكد أن هذه التعديلات تعتبر أفضل علاج لمحاولات ضرب الصنيع الوطني من جماعات التطرف

قال أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة إن حزبه مع مكافحة الإرهاب والتطرف بكل صوره وأشكاله .
أضاف أن حزب الأمة هو أول حزب أعد مشروعا لمكافحة الإرهاب بنهج علمية التطرف والإرهاب بمصر .
وقال الشيخ منصور الرفاعي صيدان المنطريين مفسدون في الأرض ، وحكم هؤلاء حده الله في أية العقوبة عندما قال تعالى فلما جاء هؤلاء الذين يحاربون الله ورسوله ..

أكد أن الإسلام أعطى للحاكم أن يضع من التشريعات ما يتواءم مع ظروف المجتمع وما تتطلبه الحالة ، وما دام الحاكم قد أقر هذا القانون وارتضاه فالتنا نرجو أن يكون رادعا لكل من تسول له نفسه للخروج على مقتضى العرف السائد والتقاليد الاجتماعية

اقتلاع جنود الإرهاب

أشار د. ماهر عسل أمين الاعلام بحزب التجمع : إلى أن الحزب لا يمانع إطلاقا في تشديد العقوبة وتوصيف تهمة الإرهاب لأنها تنفي تماما عن أي تشريع يمثل خطوة جادة وحقيقية في سبيل اقتلاع جنود الإرهاب .

وقال عصمت الهواري وكيل نقابة المحامين أن الإرهاب اطل بوجهه الفحيح على مصر وأشد على الأمنين حياتهم وبالتالي يجب على الجميع حكومة ، ومحكومين التصدي لهذه الظاهرة المدمرة وهو ما ورد فعلا في التعديلات التي شملت قوانين العقوبات والتي استقر عليها طويلا لردع المستعدين .

أكد أنه متفق تماما مع ما ورد من تعديلات ولا يعتقد أن هناك أي وطني غيور على وطنه ومصطلح برافضها لأنها السبيل للخروج من مأزق ترؤيع الأمنين وإراقة دماء الأبرياء .

أضاف أن هذه القوانين من خلال ما تضمنته من نصوص يمكنها أن تعالج أولئك الذين يحاولون أن يصنعوا بأن المجتمع ويهدموا مقراته خاصة أن هؤلاء يحاولون ارتكاب أعمالهم العدوانية على الأبرياء وأصحاب الرأي تحت ستار الدين والدين منهم براء وأن التعديلات هي بداية لمرحلة الرد العملي على الإرهاب والتطرف الثقيل على مجتمعا .

قال كمال هنري باوير رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشعب أن مصر شهدت خلال السنوات الأخيرة أحداثا من العنف والإرهاب فريبة عليها في ظل الوحدة الوطنية التي يتسم بها الشعب بكل طوائفه وهجناته ، ومن هنا كان لابد من إصدار قوانين تحسم المواقف مع هؤلاء في ظل الشرعية الدستورية وسيادة القانون تحسم هذا الشعب ضد كل من يحاول النيل منه ومن الاجازات التي يحفظها على المدى القريب والبعيد .. وأهم هذه الاجازات ونحننا الوطنية التي تتمتع بها .

أشار إلى أن مصر بما تتمتع به من ديمقراطية وحرية دائما مبنية على الداخل والخارج وأن الحزم والتصميم من خلال قوانين رادعة هي السلا لكي يحافظ الشعب على وحدته الوطنية وعلى أمنه من الخطر الذي يواجهه من هؤلاء المجرمين .



المصدر : الجريدة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٢

تعديلات القوانين لمواجهة الارهاب .. أمام مجلس الشعب

الاعمال : مقبولة الارهاب

الاشغال الشاقة .. لاحتراز السلاح دون ترخيص

تقرير النيابة العامة من قيود الطب والادب

النائب العام موقوف في كشف المخابرات السرية



المصدر : ١٩٩٢

التاريخ : ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب - محمود نفاذ :

يبدأ مجلس الشعب يوم الأربعاء القادم مناقشة مشروع قانون تعديل بعض أحكام قوانين العقوبات والأجراءات الجنائية ومحاكم أمن الدولة والأشهاد والحسابات المرمية والأسلحة والذخائر ، بهدف مواجهة الإرهاب تنص التعديلات على :

وصرح د. أنس مرشد رئيس المجلس بأنه أحال التعديلات فور تلقيها من مجلس الوزراء إلى اللجان المختصة التي تبدأ مناقشتها غدا . وقال إن هذه التعديلات تهدف إلى مواجهة العنف والإرهاب وتأمين الوطن والمواطن وصيانة المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية الاقتصادية في ضوء ماكتشفت عليه أحداث الملف الأخيرة .

النص الكامل للتعديلات (٩)

- الأشغال الشاقة لأختطاف وسفل لتفليق العام ولعن وساعد متهما على الهرب .
- الأشغال الشاقة لاحتجاز الأسلحة النارية وأجزائها الأساسية بدون ترخيص .
- تحرير النهائية للعامة من قعود الطلب والأذن .
- استثناء النخب العام من قانون مرمية الحسابات بالبلوك بهدف تخفيف عن الحقيبة .

- تجريم استخدام القوة أو التهديد بها لأبذام الأشخاص أو القيام بترعب بولهم .
- الأعدام لكل عمل إرهابي أو تزويده بالأسلحة أو التخابر مع الدول الأجنبية بهدف الإخلال بالأمن .
- تسهيل لعضوية الجمعيات والمنظمات التي تسمى للأفلال بالوصلة الوطنية والسلام الاجتماعي .. والأشغال الشاقة لقيادتها .

المصدر: الجمهورية



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩١

النص الكامل لتعديلات قوانين العقوبات لمواجهة الإرهاب

تجريم القوة أو التهديد بها لإيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم

السجل لعضوية

الجمعيات المخلة

بالوحدة الوطنية



المصدر: الجزيرة

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

والخيار مع الفسوى الاجمى
الاعداء لكل عمل ارباسى والتزويد بالاطمحة



قرار رئيس الجمهورية

بمشرور قانون

بتعديل بعض نصوص

قانونى العقوبات

والاجراءات الجنائية

وبعض القوانين الاخرى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى قانون العقوبات ، وعلى
قانون الاجراءات الجنائية ، وعلى
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى
شان الاسلحة والذخائر ، وعلى
القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
الاحداث ، وعلى القانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن
الدولة وعلى القانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٩٠ فى شان سرية
الجماعات بالبنوك .
وبعد مواءمة مجلس الوزراء

قرر

مشرور القانون الاتى نصه يكتم
الى مجلسى الشعب والشورى .

المادة الاولى

يقسم الباب الثانى من الكتاب الثانى من
قانون العقوبات الى فصلين الاول ويضم
المواد من ٨٦ الى ٨٩ والثانى يضم المواد من
٨٩ مكررا حتى نهاية مواد هذا الباب

للمادة الثانية

يضاف الى الفصل الاول من الباب الثانى
من الكتاب الثانى من قانون العقوبات المواد
التالية :

● المادة ٨٦ :

يأخذ بالارهاب فى تعليق احكام هذا
القانون كل وسيلة يُلجأ اليها الجانى لتفجير
لمشروع لجراسى فردى أو جماعى بهدف اى
الاختلال بالنظام العام أو تعريض سلامة
الجمهور وأمنه للخطر من خلال استعمال
القوة أو العنف أو التهديد بها اذا كان من شأن
ذلك ايقاظ للاشخاص أو ايقاظ الرعب بينهم أو
تعريض حياتهم أو اأمنهم للخطر أو الحق
للضرر بالهئية أو بالانتماءات أو المؤسسات
أو بالانوار أو بالمبنى أو بالاملاك العامة أو
الخاصة أو لاحتلالها أو الاستيلاء عليها أو
ملح أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو
دور العبادة أو معاقبة العلم لاصطفا أو تعطيل
تطبيق الدستور أو القوانين أو للفرار

● المادة ٨٦ مكررا :

ويعاقب بالسجون كل من تشاأ أو اسس أو
نظم أو اثار على خلاف احكام القانون جمعية
أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو صصابة يكون
الغرض منها الدعوة بأية وسيلة الى تعليق
احكام الدستور أو القوانين أو ملح لخص
مؤسسات الدولة أو لحدى السلطات العامة من
ممارسة اصنافها أو الاعتداء على الحرية
الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات
والحقوق العامة التى كفلها الدستور والقانون
أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام

الاجتماعى ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة
كل من كوى لزعامة أو قيادة ما فيها أو لمدحا
بمعنى ماغية مالية مع عمله بالفرض الذى
تدعو اليه .

ويعاقب بالسجون مدة لا تزيد على خمس
سنوات كل من انضم الى لحدى الجماعات أو
الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو
الجماعات المتخصص عليها فى الفترة
السابقة أو شارك فيها بأية صورة .

ويعاقب بالعقوبة المتخصص عليها
بالفترة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة
أو بأية طريقة اخرى للافراض أو المواقف
التي تدعو اليها الجماعات أو الهيئات أو
المنظمات أو الجماعات أو الجماعات
المذكورة فى الفقرة الاولى أو حسن امرا من
امورها وكذلك كل من حاز بالسلاح أو
بالقنصة أو لحدس محررات أو مطبوعات أو
تسجيلات ليا كان نوعها تتضمن ترويجا أو
تحبيلا لشخص مما تقدم اذا كانت معدة للتوزيع
أو لاطلاق لغير عليها . وكل من حاز أو حرز
ليه وسيلة من وسائل الطبع أو للتسجيل أو
للتأطية مخصصة ولو وسيلة مؤقتة لطبع أو
تسجيل أو لأغاية اخرى مما ذكر

● المادة ٨٦ مكررا جاء :

تكون العقوبة الاصل من الاشغال الشاقة
المؤقتة بالنسبة للجريمة المتخصص عليها
فى الفقرة الاولى من المادة السابقة اذا كان
الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق
الاهداف أو المنظمات أو الهيئات أو الجماعات
أو الهياكل أو المنظمات أو الهيئات أو الجماعات
بذلك الخطوة كل من امدحا بالسلاح أو لحدس
أو موقوفات أو مهمات أو آلات أو اموال أو
مطومات أو أى شيء آخر مع عمله بما تدعو
اليه وبوسائلها فى تحقيق وتطبيق تلك .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة
بالنسبة للجريمة المتخصص عليها فى الفقرة
الثانية من المادة السابقة اذا كان الارهاب من
الوسائل التى تستخدم فى تحقيق أو تنفيذ
الافراض التى تدعو اليها الجماعات أو
الهيئات أو المنظمات أو الهيئات أو الجماعات
أو الهياكل أو المنظمات أو الهيئات أو الجماعات
التي تدعو اليها فى هذه الفترة أو اذا كان
الاجتناب من المراكز للسلطات المسلحة أو
للشرطة .

وتكون العقوبة السجون مدة لا تزيد على
عشر سنوات بالنسبة للجريمة المتخصص
عليها فى الفقرة الثالثة من المادة السابقة اذا
كانت الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو
الجماعات أو الصصابات المذكورة فى هذه
الفترة تستخدم الارهاب لتحقيق الافراض
التي تدعو اليها أو كان الترويج أو التحريض
للغرض من المبادئ أو الامكان الخاصة بالقوات
المسلحة أو للشرطة أو بين افرادها

● المادة ٨٦ مكررا جاء :

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل عضو
باحدى الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو
الجماعات أو الصصابات المذكورة فى المادة
٨٦ مكررا استعمل الارهاب لاجل شخص
على الانضمام الى اى منها أو ملحقا مع
خارج البلاد أو بأحد من عضوين لمصلحة اى
مها وكذلك كل من تخابر معها أو معه لتكليم
أو حمل من اصحاب الارهاب داخل مصر أو
فى ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موقوفاتها



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ يونيو ١٩٩٢

ممثلها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء
مصلهم أو وجودهم بالخارج أو الاشتراك في
ارتكاب شيء مما ذكر . وتكون العقوبة الاعدام
إذا وقعت الجريمة موضوع المصروف أو التخابر
أو فرغ في ارتكابها .

● المادة ٨٧ مكرراً ٤ :

وعقاب بالاضطلاع الشائفة المملوكة على مصر
تعاون أو التلقا بغير إذن أو تصريح كتابي من
الجهة الحكومية المختصة - بالسلوات
المسلحة لثبوت اذنية أو بأي جمعية أو هيئة
أو منظمة أو جماعة ايا كانت تسميتها ويكون
مقرها خارج البلاد وتتخذ من الإرهاب أو
التدريب العسكري وسائل لتفريق اغراضها
حتى ولو كانت اغراضها غير موجبة على
مصر . وتكون العقوبة الاضطلاع الشائفة
المملوكة إذا تلقى الجاني تكريبات عسكرية
لها أو شارك في صلواتها غير الموجبة على
مصر .

● المادة ٨٨ :

وعقاب بالاضطلاع الشائفة المملوكة كل من
لخبط مملوكة من وسائل النقل الجوية أو
البرية أو المائية ممرضا سلامة من بها
للنظر وتكون العقوبة الاضطلاع الشائفة
المملوكة إذا استغفم الجاني الاضطلاع أو قضا
من اقل المملوكة جرح من المملوكة
عليها في المقتل ٢٤١، ٢٤٢ من هذا القانون
إذا شخص كان دافق الوسيلة أو خارجها أو
إذا قام الجاني بالقوة أو العنف لسلطات
العامة لتتألم تادية وقبيلتها في استعادة
الوسيلة من سيطرته .

وتكون العقوبة الاعدام إذا نشأ عن الفعل
موت لشخص داخل الوسيلة أو خارجها

● المادة ٨٨ مكرراً :

وعقاب بالاضطلاع الشائفة المملوكة كل من
يعرض على أي شخص في غير الاحوال
المصرح بها في القوانين واللوائح أو احذره
أو حمله كرهلة وذلك بغية التثوير عن
السلطات العامة في اجابتها لاصلاحها أو
المصروف منها على مصلحة أو مزية من أي
نوع .

وعقاب بذات العقوبة كل من مكن أو فرغ
في تمكين مكرهين عليه في الجرائم
المقصود عليها في هذا الفصل من الهرب

وتكون العقوبة الاضطلاع الشائفة المملوكة إذا
استغفم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو
الارهاب أو أي بغير وجه حق على موظفي
حكومية أو نصف مملوكة تأتية أو ابرأ سرا
مؤزرا مديحا مسدوره عليها . أو إذا نشأ عن
الفعل لاصلاح شخص أو إذا قام السلطات
تتألم أثناء تادية وقبيلتها في لخلال مسيل
الفرية أو اعادة المكرهين عليه . وتكون
العقوبة الاعدام إذا نجم عن الفعل موت
شخص .

● المادة ٨٨ مكرراً ٥ :

مع عدم الاخلال بأي عقوبة ألد يعاقب
بالاضطلاع الشائفة المملوكة كل من تصدى على
احد القاتنين على تنفيذ احكام هذا الفصل
وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قومه بالقوة
أو العنف أو بالتهديد باستصلاحها معه لتتألم
تأدية وقبيلته أو بسببها
وتكون العقوبة الاضطلاع الشائفة المملوكة إذا
نشأ عن التتدب أو المقاومة عامة مستديرة
ويستعمل بولها أو كان الجاني يحمل سلاحاً أو
قام بخطف أو احتجاز أي من القاتنين على
تنفيذ احكام هذا الفصل هو أو زوجة أو احد
من اسوله أو فروعه .

وتكون العقوبة الاعدام إذا نجم عن التتدب
أو المقاومة موت الشخصي عليه

● المادة ٨٨ مكرراً (ب) :

تسرى احكام المواد ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٥ ،
٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ (أ) من هذا القانون
على الجرائم المستحصص عليها في هذا
الفصل .

ويراعى عند الحكم بالمصاهرة عدم الاخلال
بمطابق الغير حسن التوبة

وتخصص الاتهام المصروف كضابطاً
بمصادرها للجهة التي قامت بالتفتيش وتدرأ
الزواجر المصنف لها لآلية لمباشرة نشاطها
في مكافحة الارهاب

● المادة ٨٨ مكرراً (ج) :

لا يجوز تطبيق احكام المادة (١٧) من هذا
القانون عند الحكم بالادانة في جريمة من
الجرائم المقصود عليها في هذا الفصل هذا
الاحوال التي يرض فيها القانون على الحكم
بالاعدام ، فحجوز النزول بالعقوبة إلى الاضطلاع
الشائفة المملوكة

● المادة ٨٨ مكرراً (د) :

يجوز في الاحوال المقصود عليها في هذا
الفصل فصلاً عن الحكم بالعقوبة المقررة الحكم
بقتير أو أكثر من التتابير الآتية :

١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة
محددة .

٢ - الايام بالإقامة في مكان معين
٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة

وأي جميع الاحوال لا يجوز أن تزيد مدة
التدابير على خمس سنوات .

وعقاب كل من يخالف التدابير المستحكم به
بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر .

المادة الثالثة

تستعمل عقوبة السجن التي لا تزيد مثله
على خمس سنوات بالعقوبات المقصود
عليها في المواد ١٦٠ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،
٢٢٠ من قانون العقوبات . ويستعمل
هذه العقوبة أيضاً بالعقوبات المقصود عليها
في المواد ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ من قانون
العقوبات إذا ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة
قوية أو تلبذاً لغرض ارهابي .

ويضاعف لحد الاقصى للعقوبات المقررة في
المواد ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ من قانون
العقوبات ، كما يضاعف الحد الاقصى للعقوبات
المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذا
ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة ارهابية أو
لتنفيذ لغرض ارهابي .

المادة الرابعة

تخصف الجرائم المستحصص عليها في
الفصل الاول من الباب الثاني من كتاب الثاني
من قانون العقوبات الوردي في الفقرة الثالثة
من المادة (١٥) من قانون الاجراءات
الجناحية

المادة الخامسة

تخصف لفرقة ثالثة إلى المادة الثالثة ، ومادة
جديدة رقم ١٠٥ مكرراً في القانون رقم ١٠٥
لسنة ١٩٨٠ بتتألم مستحكم لمن تلبذاً نصها
كآلاتي :

● المادة الثالثة (فرقة ثالثة) :

وتخصص لحدى مستحكم لمن تلبذاً نصها
المشادة بفرقة محكمة تستلثب القاهرة وبقر
الجرائم المقصود عليها في الفصل الاول من
الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون
العقوبات دون التقيد بقواعد الاختصاص
المقصود عليها في المواد ٢١٧ من قانون
الاجراءات الجناحية . كما تخصص أيضاً للفصل
لها ما يقع من الاحداث من هذه الجرائم ، ويعلق
الامة عند ذلك نصها لحدى هذه الجرائم
لحكم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن

الاحداث هذا المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ،
٣٠ ، ٣٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ منه . ويكون للباب
الامة على الاختصاصات المملوكة للارباب

الاخصاص المقصود عليها فيه

● المادة الخامسة مكرراً :

استثناء من احكام المادة السابقة يكون
للثبوت العامة في تطبيق الجرائم المقصود
عليها في الفصل الاول من الباب الثاني من
الكتاب الثاني من قانون العقوبات - بالإضافة
إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطات
قاضي التحقيق ، وسلطة محكمة الجنيح
المستأنفة بمقتضى في حرية الاستمارة
المقصود عليها في المادة ١٤٣ من قانون
الاجراءات الجناحية ..



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

الاجزاء الرئيسية للاسلحة النارية

- اولاً : بالنسبة للذخائر ذات المسبورة
المسبورة من الدخان
١ - الجسم المعنى
٢ - المسبورة

- ثانياً : بالنسبة للذخائر المشظفة
والمنصف اليه
١ - الجسم المعنى : القرب
٢ - المسبورة
٣ - القرب ومجموعة

- ثالثاً : بالنسبة للمسبورات كالة النواها
١ - مسنن بخزلة
٢ - الجسم المعنى
٣ - المنزلق
٤ - المسبورة
ب - مسنن مساقية
١ - الجسم المعنى
٢ - القرب (المساقية)

- رابعاً : بالنسبة للذخائر والسرقات
والذخائر الآلية
١ - المنزلق والفرشاة
٢ - الجسم المعنى
٣ - المسبورة
ب - المسبورة الآلية
١ - الجسم المعنى
٢ - المسبورة
٣ - القرب ومجموعة

ومعاليه بالشؤون وبمراجعة لاسلح من
خمس عشرة جنه ولتجاوز الف جنيه كل من
تجر او استورد او صنع او صنع بغير
ترخيص سلاحاً للرأى من الاسلحة المنصوص
عليها في الجدول رقم (٢)
وتكون العقوبة الاضطرار للشاة المؤقتة اذا
كان السلاح ممان من غيره البند (١) من القسم
الاول من الجدول رقم (٣) وتكون العقوبة
الاضطرار للشاة المؤقتة اذا كان السلاح مما
نص عليه في البند (ب) من القسم الاول او
في القسم الثاني من الجدول رقم ١٣ /
مادة ٣٥ مكرر (فقرة اخيرة) :

يمرر حكم الفقرة السابقة على جناية او
احراز الاجزاء الرئيسية للاسلحة النارية
المبيدة بالجدول رقم (٤) المراد في كانتات او
مخضبات الصوت والفتاويكات التي تتركب
على الاسلحة المذكورة
البند العاشر من الجدول رقم (١)

(البلط والسكين والفتاوي والصنح والى
لذا لافرض تشخيص في الاعتداء على
الانسان دون ان يوجد لاجزائها او حملها
مسلحاً من الضرورة الشخصية او الحربية)

المادة الثامنة

مع عدم الاعتلال بأحكام قرار راجع
لجمهورية بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨
بأن حالة الفجاءة وبأن عقوبة تشخيص
عليها لقانون العقوبات او أي قانون اخر على
كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون

المادة التاسعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية
ويجمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ
نشره

ولاكتفد النيابة العامة في مباشرتها
التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المشار
اليها في الفقرة السابقة بقيد الطلب او الاذن
المنصوص عليها في المادة ٩ من قانون
الاجراءات الجنائية ، والمادة ١٦ من قانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية النظم من
العبث .

ويكون لمأمور الضبط القضائي اذا اوفرت
اليه دلائل كافية على اتهام شخص بالارتكاب
احدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل
الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من
قانون العقوبات ، ان يفرض الاجراءات
التحقيقية المتخذة وان يطلب من النيابة العامة
خلال التتبع ومهمين مساعده على الاثر ان تأذن
له بالقبض على المتهم . وللنيابة العامة في
هذا الشأن والى استلامه ضرورة التحقيق
وصيلة ان المجتمع ان تأذن بالقبض على
المتهم لمدة سبعة ايام يجوز مدتها لمدة واحدة
مماثلة

كما يجب على مأمور الضبط القضائي ان
يسمع في اقل الميعاد المنصوص ، والذاتيات بما
يراه يوصيه بعد انتهاء لمدة كشاف اليها في
الفترة السابقة الى النيابة العامة لتفحصه
ويجب على النيابة العامة ان تستجوب في
طرف التتبع ومهمين مساعده من عرضه عليها
ثم تأمر بحبسه احتياطياً او إطلاق سراحه

المادة المسبورة

استبقاء من أحكام المادة الثالثة من القانون
رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سيرة
الاصابات والبلوك ، يكون للكتاب العام او لمن
يؤمونه من الصالحين لعمالين على الاذن ان
يأمر مباشرة من تقام لفسه او بناء على طلب
جهة رسمية بالاطلاع في الحصول على أية
بيانات او معلومات تتعلق بالاصابات او
الذخائر او الامتلاكات او الخزان للمنصوص
عليها في الفصول الاولى والثانية من القانون
لشعار اليه او المصاحبات المتعلقة بها اذا
التفتي لك كشف تحقيق في جرمية من
الجرائم المنصوص عليها في الفصل الاول من
الكتاب الثاني من الكتاب الاول من القانون
لعقوبات

المادة السابعة

يستكمل بنص المادة ٧٨ ، والفقرة الاخيرة
من المادة ٣٥ مكرر من القانون رقم ٣٩٩ لسنة
١٩٥٤ ، والبند العاشر من الجدول رقم (١)
ببيان الاسلحة البيضاء المراد في كما يضاف
جدول رابع الى الجداول السابقة للقانون
نصها كالآتي :

مادة ٧٨ :

ومعاليه بالجسم مدة لا تقل عن شهر وبخزلة
لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة
جنيه كل من تجر او استورد او صنع بغير
ترخيص الاسلحة البيضاء المبيدة بالجدول
رقم (١)



المصدر: الجريدة (الأردنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٢

مجلس الشعب المصري يناقش السبت تعديلات قانونية لمكافحة الارهاب



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٠ - يوليو ١٩٩٢

المصدر:

□ القاهرة - «الحياة»

■ تعرض امام مجلس الشعب المصري غدا السبت تعديلات لاجازات مجلس الوزراء على قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية والحسابات المصرفية السرية والأسلحة والذخائر تركز على منح السلطات صلاحيات اوسع لمواجهة موجة العنف التي تشهدها البلاد، وقد صنف لفضائي ان تخلي الحكومة عن تقديم قانون خاص بالارهاب وجوئها الى طرح هذه التعديلات هدف الى تقويض فرصة الطعن في دستورية القانون الجديد.

وقال رئيس البرلمان المصري الدكتور احمد فتحي سرور لـ «الحياة» ان هذه التعديلات تستهدف بالدرجة الاولى مواجهة جرائم العنف والارهاب وتأمين الوطن والوطنية وحماية المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية الاقتصادية في ضوء ما كتلت عنه أحداث العنف التي وقعت لخير.

ويبدأ مجلسا الشعب والشورى ويبدأ السبت مناقشة هذه التعديلات وفقا لما تقتضيه أحكام الدستور. ويلى وزير الداخلية والعمل بيانات امام لجان المجلس تتناول الاسباب التي عدت الى اجراء هذه التعديلات. وضمت التعديلات على تجريم اثناء او تأسيس او تنظيم او ادارة اي جمعية او هيئة او منظمة او جماعة يكون الغرض منها الدعوة باي وسيلة الى تعريض احكام الدستور او القوانين او منح احدى مؤسسات الدولة او احدى السلطات العامة من ممارسة اعمالها او الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن او غيرها من الحريات والحقوق العامة التي تكفلها الدستور والقانون او الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. باعتبار ان مثل هذه التعديلات هي النواة الاولى للعنف والارهاب، كما تقضي بمعايكة كل من انضم الى هذه المنظمات او ضارها سجنها باي صورة، وكل من روج

للاغراض والمبادئ التي يدعو اليها، وتتمديد العقوبة اذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق او تنفيذ اغراض هذه المنظمات.

ويخصي المشروع بمعايكة من يستخدم الارهاب لاجبار شخص على الانضمام الى هذه الجماعات او منعه من الانفصال عنها، وعلى التماثل او الانحياز بغير اذن او تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لدولة اجنبية وباي جمعية او منظمة او جماعة يكون مقرها خارج مصر وتتخذ من الارهاب وسائل لتحقيق اغراضها.

كل ذلك يدعو المشروع لمعالجة كل من اختطف وسيلة من وسائل اطلاق الجوية او البرية او المائية ممرضا سلامة من فيها لنظر ويشدد العقوبة اذا استخدم الجنائي الارهاب او اذا نشأت من فعله جرح ابي شخص كان داخل الوسيلة او خارجها او اذا قاوم

الجنائي بالقوة او العنف السلطات المختصة اثناء تاييد وتطبيقها في استعادة الوسيلة من سيطرته.

كما تناول المشروع عقاب كل من قبض على اي شخص او احتجزه او حيمسه كرهية بغية التأثير في أداء السلطات العامة لاعمالها او الحصول منها على منفعة او مزية من اي نوع او من او شرع في تعين مقيوس عليه من الهرب.

وعلمت «الحياة» ان السلطات المصرية فضلت بالاراء الداعي الى اجراء تعديلات بدلا من اصدار قانون الارهاب لاسباب عدة هي:

اولا: اصدار قانون لمكافحة الارهاب كان سيخضع المجال امام المعارضة للطعن بعدم دستوريته باعتباره قانونا استثنائيا يدعم سلطات رجال الأمن في الاستئصال والاستجواب، الامر الذي ترفضه كل فصائل المعارضة.

ثانيا: ان قانون الارهاب كان سيكلف على قدم المساواة مع قوانين الطوارئ حيث طالبت بعض القوى السياسية ان يرحل احدها بعد اقرار الثاني وان بعض الاجهزة الامنية طالبت بإبقاء قوانين الطوارئ التي اثبتت فاعليتها خلال المرحلة الماضية واذا اتجه الى التخلي عن مشروع قانون الارهاب

ثالثا: ان القرار القانوني الارهاب يفتح مجالا امام المعارضة لتوسيع مجالات هجومها على النظام ويتيح لفرض لجمعيات حقوق الانسان في الداخل والخارج للعطالة بإسقاطه.

رابعا: ان قانون الارهاب في رغم الفاعل السياسي للامم حاليا لاقراره اثر مضاويف الاقتصاديين ورجال الاتصال الذين ايدوا تسليطا من القانون شديدة لسيده في هروب رؤوس الاموال خاسما: ان الظروف في الدول الديموقراطية التي اشرت قوانين خاصة لمكافحة التعذيب والارهاب مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ويطالبوا والماتيا تختلف تماما عن ظروف مصر الداخلية وان العمليات الأخيرة التي اتسمت بالعنف بالبلاد لم تصل في حدتها وخطورتها الى مستوى تلك التي حدثت في الدول التي اشرت مثل هذه القوانين

سادسا: ان التقارير الواردة من الديبلوماسيين المصريين في الخارج حملت قلق المستثمرين عن استمرار الوضع ومطالبة المعارضين ما يمثل عقبة امام تدفق تحويلات المصريين في الخارج التي تشكل موزة مهما في الموازنة ويبلغ لتخيرا ١٠١ بليون دولار.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان القرار مجلس الوزراء المصري تعديلات في قانون العقوبات هي في نفسها مواد قانون الارهاب المقترح، فبوت على المعارضة مخططا كانت اعته بالتشكيك بين فعاليتها لتشكيل لجان عمل كل للمعارضين لرفض القانون الجديد، وان جماعة الاخوان المسلمين كانت ستقود هذه المعارضة.



المصدر : **الدعائم**

التاريخ : **١٩٩٢ / ٧ / ١٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتياح الشارع السياسي

يبدأ مجلسا الشعب والشورى عدا الأحد مناقشتها حول تعديلات القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب... وهي تعديلات تشمل سبعة قوانين هي قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الأسلحة وقانون الحصانات السرية وقانون الأحداث وقانون معكم أمن الدولة العليا وقانون حماية المقيم من العيب... وقد تم تجميع هذه التعديلات كلها في مشروع قانون واحد هدفه دعم قدرة الدولة وأجهزة الأمن على مواجهة الجماعات الإرهابية من خلال القانون العادي ودون حاجة إلى إصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب.

لقد كان البعض يتخوف من أن يكون إصدار قانون خاص بمكافحة الإرهاب فرصة لتشديد قبضة أجهزة الأمن على الحياة السياسية وتقليص مساحة الديمقراطية المتاحة للجماعات والأحزاب والتيارات السياسية المختلفة... ولم يكن هذا التخوف بطبيعة الحال في محله لأن الحكومة أعلنت منذ أول لحظة أن الهدف هو مكافحة الإرهاب وليس أي شيء آخر ولكن بعض الطابع التي جعلت على الشك والتشكيك ظلت تجعل تخوفاتها التي لا أساس لها... ولذلك فإننا نتصور أن يؤدي هذا الحل الذي استبعد إصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب ولقر الاعتماد على نصوص القوانين العادية في تشديدها وإحكام قبضتها حول علق الإرهاب والأرهابيين - إلى حدوث حالة ارتياح عام في الشارع السياسي.

المصري وإلى هدوء الشك لدى جماعات الشكوكين على نحو يمكنهم من المشاركة الإيجابية في مناقشة التعديلات المطروحة في مجلسي الشعب والشورى بطريقة موضوعية وخلاقية.

لقد أصبح واضحا أن الإرهاب ظاهرة معزولة وبخيلة على الطبيعة المسألة لوطننا وإبناء شعبنا... وقد عرى الإرهاب نفسه بنفسه بقدر ما عرته جماعاته شعبنا بالاضطهاد من حوله.

عرى الإرهاب نفسه حينما قرر أن يلجأ إلى محاولة أحداث فتنة طائفية بين الأغلبية المسلمة والأقلية المسيحية متجاهلا التاريخ الوطني الطويل للتعيش والتعايش بين المسلمين والأقباط وانهما معا كفا ولا يزالان وسيعيقان أيد الدهر جزءا من تسيج اجتماعي وطني واحد... وسواء كان هذا الإرهاب مستورا بالاسلام أو متمسكا بالمسيحية فإنه فشل في أن يصنع لنفسه مركزات قوية وسط الجمهور المسلم أو جمهور الأقباط.

عرى الإرهاب نفسه حينما لجأ إلى الجريمة بكل أنواعها وخاصة جرائم السرقة والسطو المسلح للذاتة قانونا وأخلاقا في أن واحد فقد اكتشف الأمر عن مجرمين عالميين يرتكبون مروج الدين ليستروا به أجرامهم... عرى الإرهاب نفسه حينما لجأ إلى التآمر والتخلف مع الجهات الأجنبية أيا كان اسمها أو وصفها ضد مصلحة الوطن وضد أمنه وأمانه ابتلاء... عرى الإرهاب نفسه حينما واجه الفكرة بالرصاصة والكلمة باختنجر وأسل الدم بدلا من الاعتماد على لغة الحوار وبهذا استبعد الإرهابيون أنفسهم من دائرة النقاش الديمقراطي الواسعة التي تسود مجتمعنا كله بأحزابها وجماعاته وتياراته السياسية المتعددة.

وحينما عرى الإرهاب نفسه وظهرت صورته القبيحة ووجهه الكئيب لفظته الجمالير وأدانتته وانقضت من حوله واعتبرته مرضا يستوجب العلاج أو ويا تفرض المصلحة العامة عزل المصلين عن الأصحاء... إن جوهر التعديلات الجديدة يقضي بتجريم التنظيمات الإرهابية التي تدعو إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الإطاعة على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو التسلم الاجتماعي.



المصدر : الصحف المصرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

ولحمية المجتمع والفرادى من هذا العدوان الإرهابي المحتمل تقرر تشديد بعض المعلومات وأحكام بعض الإجراءات وتمكين سلطات التحقيق من رؤية أوسع للظروف الإرهابي والإرهابيين وما ينفذونه من مخططات . وسوف يتابع الشعب المصري بكل الحرص والاهتمام ما سيحدث من منقطبات حول هذا الظنون الجديد سواء في مجلس الشورى أو في مجلس الشعب .. كما نرجو أن ينعكس الأرتياح المتوقع لدى الشارع السيسى على ما ستؤوله المعارضة بشأن هذه التلميحات لعلنا وإياها نوضح ومدود وموضوعية وبدون تقصيدات حتى نستطيع أن نحمى أمن ووطننا المشترك .. وعن الديمقراطية والسلام والتنمية .

المحرر



المصدر: الصحف

التاريخ: ١٩٨٤/٧/١٤ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هجوم عنيف من نواب الشورى على

تعديلات القوانين لمكافحة الارهاب التعديلات الجديدة مخالفة للمادتين ٤١ و ٩٨ من الدستور

العضائي بشيخ المياث، في سلب حرية المتهم ٧٢ ساعة . مما يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٤١ من الدستور . وكلف الدكتور نجيب حسني عن التناقض العنيف بين التعديلات والمادة ٩٨ من الدستور . وأشار إلى أن التعديلات تنتهك ضوابط الميثاق سلطة القبط على أعضاء مجلس الشعب والشورى تبن استئذان لرفع الحصانة . وأكد الأستاذ لخصي مرس رئيس اللجنة . أن تجديد حبس المتهم لمدة ٧ أيام ، وزيادتها إلى مدة أخرى تصل إلى ٢١ يوماً تعد انتهاكاً على الحريات العامة . وعلى الأستاذ فروق سيل النصر وزير العدل ، تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة الإرهاب . وأشار إلى تخصيص دائرة محددة لهذه الجرائم .

من أعضاء اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشورى ، هجومًا عنيفًا على تعديلات القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب . أكد أعضاء اللجنة ، مخالفة التعديلات الجديدة نواة الدستور ، ووصفوها بأنها قيد على حرية المواطنين . كما طالب الأعضاء بشريعة استخدام المواجهة السياسية مع المواجهة الأمنية للمعتقلين . وابتدء في حوار فكري معهم . أكد الدكتور نجيب حسني استناد القانون الجنائي وعضو المجلس ، تعرض التعديلات مع المادتين ٤١ و ٩٨ من الدستور . واعرب عن تخوفه من تعرض التعديلات لنظن بعدم الدستورية . وأوضح أن التعديلات تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الحواري . وأشار إلى أن هذه المبادئ تجسد الصفات العقلية لصيانة الحريات . وأوضح أن التعديلات منحت مأموري الضبط



المصدر : **الرئيس**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ** : ١٢ يوم ١٩٩١

نواب الشورى يوجهون انتقادات مادة للحكومة

التعديلات الجديدة لمكافحة الارهاب .. مخالفة للدستور

لأول مرة.. من حق ضباط المباحث القبض على أعضاء مجلس الشعب والشورى

الدكتور نجيب حسن استاذ القانون الجنائي :

التعديلات تخالف المادتين ٤١ و ٨٩ من الدستور

فعلًا من أن يمحى هذه التشريعات
تصبح بتفويض أخيه سكرية بالكامل
وجه أعضاء اللجنة انتقادات لمجموعة
مشروع القانون . أكد المستشار فاضل
مروى رئيس اللجنة أن أس القبض الذي
تصدره النيابة يمدد سبعة أيام بعد
أخرى مغلقة . تصل إلى ٢١ يومًا . ويحل
تقييدًا على حريات المواطنين . وأشار
المعني ممنوع قانون أن المواجهة
اللقائمية والإستة ليست كافية . ولا بد
من مواجهة سياسية شاملة . ولعل أن
مصر عليها أن تعقد هذا اجتماعاً جديداً
من خلال التحاور الفكري مع المواطنين
حرصاً على استقرار الأوضاع بالبلاد ..
وطالب بمراجعة وفيرة جرائم أمن
الموتة لازالة الاضطرابات والتكرار بين
القوانين . وأكد الدكتور نجيب حسن أن

كتب - جمال يونس وعلى خميس :

على المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل تشكيل محكمة
خاصة للقضايا الارهابية . ولعل أن تفويض بفترة محددة لنظر
القضايا المتعلقة بالمعنية الارهابية . أكد وزير العدل أن مشروع
التعديلات الخاصة بمكافحة الارهاب يتعارض مع الدستور .
وإن القبض والحبس لفترات اليوما في التعديلات لا يتعارض مع
نص المادة ١١ من الدستور . وتوقع أن زيادة مدة الاحتجاز على
التهمة إلى ٧٢ ساعة بدلاً من ٢٤ ساعة مدة اجرائية . أوضح وزير
العدل في بيانه أمام لجنة الشؤون الدستورية بمجلس
الشورى . أن التعديل لا يعد قبضاً على الشخص . وأن تعديلات
مكافحة الارهاب ممتدة الضرورية الاجرائية . يرى وزير العدل
زيادة مدة الاحتجاز والاحتجاز إلى ثلاثة أيام بأن التشريعات
الارهابية والامريكية تزيد فترة الاحتجاز والاحتجاز إلى أكثر من
ذلك . وأن نصوص التشريعات الاجنبية توسع من سلطات
الشرطة في تفتيش الاماكن . بحثاً عن مرتكبي جرائم الارهاب .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا ينطبق على قضايا الإرهاب، وأن المادة ٥٧ من الدستور والتي جاءت في أغلب النظم الدول وفي أغلب مصفوفة التجريمات حدث الجرائم التي لا تتقدم بالمراتب والأعدادات المبشرة على الحرية الشخصية، والإرهاب إذا كان به صلب بالحريات - إلا أنها جرائم غير مباشرة، وأشكال من مشروع القانون أخل بمبدأ أسس وهو الثقة في القاضي، الذي منح القانون سلطة تقديرية وفق المادة ٩٧، فإذا ثبت القاضي من أن المتهم قد نف وسوف يكون مواطناً مسلحاً، يحل له اللجوء إلى المادة ٩ التي منحته سلطات تقديرية في هذا الشأن، وهو ما يحويه مشروع القانون على القاضي في قضايا الإرهاب. أوضح المستشار فلوري سيف النصر وزير العدل أن الدستور لم يحدد فترة أو مدة بالتمسك للقاضي أو الحبس أو الاحتجاز، وإنما هي مسألة ملامسة بالمرما المشروع، وإذا كانت الضرورة الإجرائية سبق أن أقرت مدة الاحتفاظ والاحتجاز بـ ٧٤ ساعة، فله لا يخرج من زيادة المدة أو ٧٢ ساعة لمواجهة الجرائم الخطيرة. وأشار امس أعضاء اللجنة الجيد إلى أن القبض من ضابط المباحث دون استهواب أو تحقيق أو سماع أقوال للمتهم مسألة تتعارض مع الدستور، ووجه عليه قروت ابلاغة وكيل المجلس بأن التشريع ليس بدعة وهناك خطورة كبيرة على استقرار المجتمع، ويبدو أن الزميل العضو لا يقدر حجم هذه الخطورة. ومن المقرر أن ينقل مجلس الشورى التعديلات في جلسة صباح اليوم، تمهيداً لاعتائه لجلس الشعب مناقشته وإقراره بصيغة نهائية يوم الأربعاء المقبل.

تخصص القانون تتعارض مع الدستور، وإعرب عن تخوفه من تعرض التعديلات للظن بعدم الدستورية. وأشار إلى أن النصوص الواردة للقانون لا تتسق مع الجدية الأساسية التي استقرت في قانون العقوبات والتي صارت تجسيدا للضمانات والحريات أوضح الدكتور نجيب حسن أن التعديلات أعطت مأمور الضبط القضائي الحق في سلب حرية المتهم ٧٢ ساعة، مما يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٤١ من الدستور خصوصاً وأن مأمور الضبط ليس قاضياً، أو عضواً بالقانونية. وأشار إلى وجود مزج في مشروع القانون بين القبض والحبس يمنع التمييز للجنة صلاحيات إصدار أمر بالقبض على المتهم ٧ أيام جديد لحد الفرى. وأوضح أن القبض لصنع لمدة لا يتجاوز بضع ساعات، على خلاف الحبس الاحتياطي الذي يطول أكثر من ٢٤ ساعة، وتكافئ ضمانات ومبررات حدما الدستور.

ذكر الدكتور نجيب حسني أن إعطاء النيابة سلطة الحبس الاحتياطي باسم القبض مع تجديف ضمانات الحبس الاحتياطي، أمر فيه شبه مخالفة للدستور. وطالب بإلا تزيد مدة القبض والاحتجاز على ٢٤ ساعة يحل بعدها اللجوء إلى النيابة لغير سلطاتها. وعكف نجيب حسني يستأثر القانون الجنائي عن استخدام عتيف بين تعدلات مخالفة للإرهاب، والمادة ٩٨ من الدستور. وقال أن مشروع القانون يبيّن للنيابة أن تباين إجراءات التحقيق دون التقيد بالمعالي أو الإذن، وأوضح أن الإذن لابد به رفع الحصانة ويصدر من مجلس الشعب

والشورى، ولا يجوز للنيابة المعاملة أن ترفع الدعوى على عضو بمجلس الشعب أو الشورى دون إذن من المجلس وانتقد ما ورد بمشروع القانون من أن الدعوى الجنائية الناشئة عن أصاب الإرهاب لا تتقدم، وأشار إلى أنه من الصعب على القاضي أن يصدر حكماً سليماً في هذه القضايا بعد مرور ١٠ سنوات أو أكثر.

وقال، أنه من الصعب أن يتذكر الشاهد الواقع بعد مرور هذه الفترة، وأن هذا الأمر ينطبق على قضايا التشذيب



١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشريعات مواجهة جرائم العنف والإرهاب أمام مجلس الشعب اللجان المختصة بدأت أمس مناقشة مشروعات القوانين الجديدة

دخلت التشريعات الجديدة لمواجهة جرائم العنف والإرهاب إلى مجلس الشعب لإصدارها من أجل تلمين الوطن والمواطنين وحماية المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية ، في ضوء ما كشفت عنه أحداث العنف التي وقعت مؤخرا .



ضبط التصوير الخارجي

وأوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا المشروع بالنسبة لشروعية الحسابات أنه أتاح الفرصة للناخب العام أو من يفوضه من الحامين العاميين سلطة الأمر بالكشف عن مثل هذه الحسابات خاصة إذا تم الكشف عن أن هذه التنظيمات الإرهابية تعتمد في ممارستها نشاطها على تمويل قد يأتي من خارج البلاد

وحول قانون الأسلحة والذخائر وأرباب النشاط الإرهابي بحيازة وإحضار الطغرات والأسلحة انتارية والبيضاء فقد أدخلت تعديلات على هذا القانون بهدف تشديد العقوبات المقررة على الاتجار أو الصنع أو التوفير أو الإصلاح التمهيلة بالأسلحة النارية والذخيرة والبيضاء والاتوات التي أشهر استخدامها والتنظيمات لها في تنفيذ أغراضها

تدعو لها - - كما شددت العقوبات إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ أغراضها

عقوبات

وقد فرض مشروع القانون عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة على كل مصري تعاون أو التحق بغير إذن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لنواة اجنبية أو لأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا كان تسميتها يكون مقرها خارج البلاد - - وتتخذ من الإرهاب أو التوريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر -

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا تلقى الجاني تشريعات عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الموجهة إلى مصر -

وبعالم بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قيس على أي شخص من غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو احتجزه كرهينة بهدف التأثير على السلطات العامة على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب أو ارتدى بدون وجه رأى موظفي الحكومة وأن تكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص -

وقد بدأت لجسان التشؤون الدستورية والأمن القومي والشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب أمس مناقشة مشروعات القوانين الجديدة التي أحالتها الحكومة إلى المجلس في هذا الشأن ، والتي تتضمن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ومحاكم أمن الدولة والاشتباء والحسابات الصرية ، والإسطة والذخائر

وفي حالة انجاز اللجان مناقشة هذه التشريعات ، سيتم عرضها على المجلس يوم الأربعاء القادم

الإرهاب وتنظيماته ..

ومن أبرز التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات تحديد مفهوم الإرهاب والوسائل التي يلجأ إليها والغاية التي يسعى لبلوغها وجرمت المواد الضاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو منظمة أو جماعة تكون الغرض منها الدعوة بأى وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن واعتبار أن مثل هذه التنظيمات هي النواة الأولى للعنف والإرهاب -

كما عاينت مواد قانون العقوبات كل من انضم إليها أو شارك فيها بأى صورة أو دج للأغراض التي



المصدر : الأمن العام

التاريخ : ١٢ كانون الأول ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير العدل أمام اللجنة التشريعية بمجلس الشورى :
● التدخل التشريعي لمواجهة الإرهاب أصبح ضرورة لا نفس منها
● التعديلات روتني فيها احترام خصوص الدستور
● بل الفاية لا يغنى عن شرعية الواسطة



النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ صفر ١٤١١

المصدر :

المراسل

يبدأ مجلس الشورى في جلسته التي يعقدها صباح اليوم برئاسة الدكتور مصطفى كحل حلي مناقشته حول المشروع لطلب من الحكومة عن تعديلات قانون العقوبات وسرية التحقيقات .

وكانت لجنة الحقوق الدستورية ومجلس الدولة في اجتماعها أمس على المشروع . واعان المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ان المشروع الذي تقدم به لوجب على نفسه احترام خصوص الدستور والمسلكت في إعداده هذه التعديلات للامة على ان نيل الغاية لا يخلو من شرعية الوسيلة .

وقال الوزير : ان التفتيش التشريعي يواجهه الازدحام اصبح ضرورة لاغنى عنها وفي نفس الوقت ان قانون العقوبات المحصر الحالي لا يتضمن في مواده تعاملاً مبركاً مع الجرائم الارهابية بما اوجب التقدم بهذه التعديلات واجهاد قواعد كبرائية خالصة .

تابع الجلسة

شريف الحيد

ويضيف انما يجب ألا نخطئ بين الحبس الاحتياطي وبين اللقيض . فوما يوجد اذلة كاذبة لفتنهم احتياطياً او اذلة غير كاذبة ليدفع عنهم .

وكذا نعلم ان الحبس الاحتياطي له شروط وأولاً وجود اذلة كاذبة وسلطة النيابة والا لتكون هناك شبهة المخالفة الدستورية .

إننا جميعاً نحرصون على خصص للارهاب ولكن شرعية الغاية لا تمنع من الالتزام بشرعية الوسيلة . وهذا بدوره يتطلب ان تبقى مدة الـ ٢٤ ساعة كما هي وإذا تدارك ذلك جعل المتهم للنيابة تلماس سلطتها . ويجب ألا يذهب من اذهاننا ان التفتيش مساهم لوجبة لهذا لستشركة رئيسة يتحمل في نوع من الاحتجاز وتوقيف الجرمية .

لا مخالفة للدستور

ويؤكد المستشار احمد قاضي مرس قاتلاً وبدة الـ ٢٤ ساعة قد لا يتسع لها المراساة في حال هذه الجرائم فكيف التصور مثلاً تنظيم ارهابياً يضم ٥٠٠ فرد ويتم لوجبة من الخارج وتامسك بها الـ ٢٤ ساعة لا بد من اطلاق اللقطة الزمنية حتى يتسنى لرجل الضبط القضائي ان يجمع الاستدلالات .

فلقية هنا المراساة وفقاً لنوع الجرمية .

ويؤكد وزير العدل قاتلاً ان يكون هناك مخالفة دستورية لابد ان يكون هناك تصادم بين النص المقترح بالنص الدستور . وهو ما لم يحدث . وعليه ما ان تلقى بين مخالفة قانون لقانون ومخالفة قانون الدستور .

والاستدوار في المادة ٤١ لم يتشبه مدة حبسها . ولم يقل اكثر من ان أي تعذيب للجرميه يجب ان يصدر من القاضي المختص او النيابة العامة وهذا الامر بالطبع مشروط بضرورة التحقيق وسلامة امن المجتمع .

فالمستدور لم يحدد مدة بالنيابة للحبس الاحتياطي لمسألة اذلة هذه مسألة ملازمة أولاً وأخيراً بقدرها الشارع . وأما في النيابة بالضرورة الاجرائية لرفع التفتيش مثل هذه الجرائم الخطيرة .

وقال ان مدة ٧٢ ساعة في هذه الجرائم الخطيرة لا غنى عنها وتأخذ بالطبع في اعتبارها انه إذا انتهت النيابة بالتفتيش على الفرد فهذا وعلى بداية التفتيش .

وقال قاضي مرس : ان بعض الدول اتجهت الى وضع قوانين مستقلة لمكافحة الارهاب واتجهت الحكومة الى ابداء جرائم الارهاب ضمن قانون العقوبات حيث انه القانون العام للجرميه وبالتالى فلا داعي لتدوير جوده .

والسؤال الذي يطرح هل التشريع بمصره التي اتممتها بخلاف الدستور باعتباره القانون الاعلى الذي تخضع له كل القوانين ؟ ان الدستور يلغي بعدم القبض على أي مواطن او لقيده حربه الا بناء على امر من النيابة العامة قبل ان هذا المشروع ما يمكن ان يفرج من هذا النص . وأيضاً لم يغفل احد عن ان قانون العقوبات او الاجراءات الجنائية هو واجب لمواجهة هذه الجرائم الخطيرة التي تؤذي امن المجتمع .

إن المشروع بدأ يبرس تعريف محدد للارهاب ثم جرم كل التنظيمات التي تتشكّل على خلاف القانون وتعمل على قلب دستور الدولة والتعرض لسلامتها . كما انه شديد التعلق على كل ملوم بدور رئيسي وقادري لمصالحات الارهابية فعمل الجرائم ارهاباً . وهذه الجرائم ملزمة بالتعديلات مهما طال عليها العهد . لا تتقدم ولا تسقط ويمكن محاكمة مرتكبها .

وكان الوزير ان الحل التشريعي لا يضمن القضاء بمصره كاملة على الارهاب بحيث لا يبقى له اثر ولكي يمشي فيما من الاسام في جميع وقتل هذه الجرائم ليكون الشر الازدحام في حذونه الدنيا .

وقال الوزير ان التعديلات التي صدرت في الدول الديمقراطية لمواجهة الارهاب خلقت نجاحاً ملموساً ونحن على يقين بان حوادث الارهاب في مصر ليست في ضلالتها ما يحدث في الخارج حيث ابرقت الجريمة الارهابية في إيطاليا الى ٨٠٠٠ جريمة في بداية الثمانينات ثم انخفضت في منتصفها الى ٢٨٠٠ جريمة بعد الاستثناء والتشريع .

واضاف ان دولة كاتالانكا المتحدة اتجهت الى التشديد للارهاب باصدار تشريع خاص لومل هذا الى جنب مع مواد القوانين الاخرى ولكننا رأينا ان المواجهة يمكن ان تتم من خلال التقدم بالتعديلات على قانون العقوبات والاجراءات الجنائية وهي تشريعات حذرة شديدة ونحن نعلم ان هذه التعديلات ان تلقى على العطف الذي يرفقه للتعلم بين يوم وليلة .

وكانت المناقشات قد انتهت على المادة ٧ والتشريع الخاصة بحق مأمور الضبط القضائي في التفتيش على المتهمين في قضايا الارهاب وعلى اتفاقها مع مواد الدستور .

وطرح الدكتور نجيب حسني لمخاطبة بجان التمدد وأشار الى ان التشريع يجب ان يكون متصفاً مع الدستور وهو امر لاغنى عنه ولا يرضى للظن باليهائن وهو ما تنادي بمجلس الشعب والشورى ان يعا فيه .

وقال ان المادة الخاصة بالتوقيع في سلطة مأمور الضبط القضائي جمعته يملح له ان يصدر حربة لاتهم ويشتغل عليه ٧٢ ساعة وهو ما يتعارض مع الدستور . فهذا المأمور ليس قاضياً وليس عضو نيابة . وبالتالي المخالفة هنا واضحة للمادة ٤١ من الدستور .

وانت اري ان الضميمة الاجرائية تقضي السرعة في سماح القوال المتهم لمرأه لاعتقال النيابة او الافراج عنه . اما الاحتجاز بهذه السرعة غير مقبول .



المصدر : الأمر رقم ١٠٠٠

التاريخ : ١٢ محرم ١٤١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الجريدة (اللمنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

مجلس الشورى وافق على قوانين مواجهة الارهاب ويحيلها الى البرلمان اليوم

القاهرة: التحقيقات مع امير الجهاد في ديروط تكشف خطة التنظيم لتصعيد العنف



□ أسبوعيات القاهرة - «الجبهة»

■ شهدت مدينتا القاهرة واسيوط امس لاجراءات أمنية مشددة عقب الاعلان عن اعتقال جمال فرغلي هريدي أحد كبار قادة تنظيم «الجبهة الإسلامية» والمجهز الأول في لحدات ديروط الأخيرة خضبة قيام العناصر الدينية المتطرفة بأعمال إرهابية أو محاولات لإتلاف سراسله. ووافق مجلس الشورى المصري امس على تصديقات على قوانين العقوبات والجزاءات الجنائية لمواجهة التطرف وسط انتقادات حادة من زعيم المعارضة في المجلس السيد مصطفى كامل مراد.

وبوشرت التحقيقات امس في حي مصر الجديدة في القاهرة مع هريدي وسط اجراءات امن مشددة. وعلقت «الجبهة» ان هريدي اثير امام النيابة اية علاقة له بتنظيم «الجبهة» واتهم الخسوية البية، وأنشأ انه ينتمي الى أحد المنظمات السلفية المسلحة جماعة التبليغ، التي لا تعتمد العنف وسيلة لتحقيق افكارها.

كما استمعت النيابة الى القول ان اثنين من ابرز عناصر تنظيم «الجبهة» المتطرف اعتقلا مع هريدي وهما عماد زكي علم الدين وشريف محمود محمد سور ودين اتهم هاربين من تنفيذ احكام بالسجن في بعض قضايا التطرف الديني واحداث عن شمس امبابية والقبو، واتكر المتهمان التهم التي وجهنها اليهما النيابة العامة، او مشاركتهما في اي احداث العنف.

الطائف في اية محاولة دموية. وطالب المتهمون الثلاثة بخسوة وفد من نقابة المحامين التحقيقات معهم ووافقت النيابة على طلبهم وقررت حبسهم ١٥ يوما على لمدة التحقيقات التي تستكمل اليوم واحالة شريف لدمى الى القلبي الشرعي لتقصيد اعبائه الشاء الاتصاات مع الشرطة.

ووجهت النيابة الى المتهمين الثلاثة تهم «القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد» والاتصاات الى تنظيم ديني مستغلون يدعوا الى مناضة السلطات وقتل نظام الحكم ومقاومة السلطات والاتلاف العمد للممتلكات العامة والخاصة وحيازة اسلحة ونشتر من بون ترخيص والتزوير في أوراق رسمية.

وقال مصدر امسي لـ «الجبهة» ان هريدي تراجع في تعليقات انتقائية عن اعتزالاته امام أجهزة الأمن بعد القبض عليه مباشرة وان هذا هو الأسلوب الذي يتبعه أعضاء التنظيمات الدينية المتطرفة بعد القبض عليهم.

واضاف ان عملية ضبط فرغلي فجر الجمعة الماضي في ضاحية الحيرة كشفت عن مخطط التنظيم لنقل احداث العنف والشغب من بعض محافظات الصعيد وتضمينها وترعيمها في القاهرة، خصوصا في المناطق التي يسيطر عليها بعض أعضاء الجماعات الإسلامية وفي مقدمها عن شمس وشبرا ومدينة السلام واليسااتين.

وقال المصدر الأمسي «ان قائد الجناح العسكري للجبهة» بنحسب الرأس الجبر لاصات الفتنة الطائفية الذي راح ضحيته ١٢ مسيحيا في ديروط منذ نحو ثلاثة أشهر وفي سيق اتهامه في قضايا عدة لقتل العمد والقتلور فيه وأنه سيق ايضا سفره الى السلستان حيث تلقى تدريبات ويصون ترسانة مستقلة من الأسلحة والمتحجرات وأن مخطط نقل الاضطرابات الى القاهرة بهدف كسر الحواجز الأمني على مصالفة أسبوعيات واجبار السلطات على اخلائها وفرصول منهاها بافستال عدة حوات في القاهرة. وفي الوقت نفسه وأصل مؤثر «الحزب الواسي الديموقراطي» الحاكم اجتماعاته في أسبوعيات وانتقد جميع اللجان من وضع توصياتها لعرضها على لجنة المصياغة التي ستمهدا لاجلائها اليوم الاثنين.

قضية المحجوب ولولة من جهة اخرى اخرى هيئة محكمة امن الدولة العليا في قضية اغتيال المكتور المحجوب معاينة تصويرية كاملة للموقع ومكان التهمين وعطرية تنفيذ الجريمة. وامرت المحكمة للمرة الأولى بالقبض على بعض شهود القضية الذين تخفوا عن حضور جلسات أكثر من مرة. وشهدت قضية اغتيال فيكتور عرج فودة تطورات جديدة حيث تم امس التحقيق مع ٦ متهمين جدد في القضية هم مصطفى علي سيد الخطيب واحمد شلبي زكي والشرف

محمد عبدالرحيم وحسين السيد اسماعيل ومحمد أحمد حسن ومحمود عبدالفتاح محمود، ووجهت الى هؤلاء تهم «القصور على المتهمين الهاربين ومساعدتهم ومدهم بالأسلحة لتفكيك الجريمة» وقررت حبسهم على لمدة التحقيقات.

مجلس الشورى الى ذلك وافق مجلس الشورى المصري امس بعد مناقشات ساخنة على مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون العقوبات والجزاءات وبعض القوانين الأخرى اوصية

الارهاب والتطرف على ان يحال ولها لآحكام المستدرة الى مجلس الشعب (البرلمان) لمناقشته والاراءه في جلساته التي تبدأ غدا الثلاثاء.

وانتقد مصطفى كامل مراد رئيس «حزب الاصر» المعارض مشروع القانون ووصفه بأنه «بركة حليفه من حرية الفكر والرأي ويضع كيوفا على حرية المواطنين». وحذر من أن تعديل القانون الخاص بسيرة الصحابات في البنوك سوف يؤدي الى الخساف خطير في الشفرات خلال فترة وجيزة وفروب اصحاب الصحابات الى الشوارع مرة اخرى مما سيشكل خطرا جديدا على الاقتصاد المصري.

ورفض وزير العدل المصري الاستمرار فاروق سيف النصر ما يده مراد الذي اصعب من القاعة قائلا «ان وعظمتي مسجلة في تاريخ مصر» مشيرا الى ان الحكومة تدرس هذه التعديلات منذ أكثر من سنتين كما ان استمرار العمل بقانون الطوارئ الى جانب قوانين اخرى ليس بدعة وانكسرا لديميا قانون طوارئ الى جانب قانون مكافحة الارهاب وان استمره لا يخشون من كشف الصحابات السرية وهم من ترحب بهم اما الآخرون فلا حاجة لنا بهم او باسوالهم.



.. وحوار عاصف في اللجنة الدستورية يحلش الشعب الأنليبية توافق على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب

محمود معوض

يسمى لتفكيك هذا الإصرار ومشروع القانون دليل على ذلك وأثبت التجربة العملية أن تشديد العقوبات ليس حلاً كما حدث بالنسبة للقانون المخدوعات ومنى تغلب مزيد من الضمانات للقاضي بينما أشار المستشار أحمد السليبي إلى أن مشكلة الإرهاب لها عدة وجوه سياسية واقتصادية واجتماعية والمشروع انصب على الوجه القضائي فقط دون معالجة باقي الوجوه الأخرى وبهذا صغر شأنه ولم يترك جامعة التفكير والتجربة تبحث داخل السجن ولابد من علاج جميع الأوجه حتى لا يكون القانون مجرد سد خاتمة وأوائل عليه من حيث المبدأ.

وتساؤل العظم الاستقلال توافيق داخل من عدم عريض المشروع على مجلس الدولة وكل من شيخ الأزهر والمفتي لفرقة مدى تطابق المشروع مع الدستور والشريعة الإسلامية واخترع على تجميع النظر والرأي في التعديلات الجديدة خاصة وأن التعديل جاء نتيجة اتفعل بهامش اغتيال التفكير فرج فودة وتعليقاً لوصفه ولابد من تكبير يود من جديد على الإرهاب ولكن إذا كان هذا القانون ليس حلاً لانه سيحلل من هم ليسوا إرهابيين.

وأبدى الدكتور إبراهيم خليلي تشوهد من هذه التعديلات التي قد تشد العقوبات الواردة بالمخروع إلى رجال الفكر منهم أساتذة الجامعات ومنهم لا تميز إلى التوسع في منح سلطات استثنائية لرجال الشرطة وفق احتجاز أي مواطن لمدة ٧٢ ساعة خاصة أننا نذكر من الشكوى حالياً من الاحتجاز لمدة ٢٤ ساعة فقط ولكن تلك السلطات للنيابة العامة.

وقال سعد بنساري وكيل اللجنة أن المشروع جاء متأخراً لأننا طلبنا به منذ فترة طويلة ولكني اخترع على التدابير العقابية التي وردت به بشأن منع إقامة التجمعات بعد قضاء فترة العقوبة في مكان معين وتعديد إقامة في فترة العقوبة في مكان معين أو تعديد إقامة في منطقة محددة.

على مدى ٨ ساعات كاملة في اجتماعين ساهن في اللجنة الدستورية والتشريعية ومجلس الشعب تحت المرافعة على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب التي لاقت تأييداً من غالب النواب الوطنيين والنائب المستقل أمير الفضل الجيزاني الذي أعلن تأييده لكل كلمة وردت في هذه التعديلات .. لكن النواب المستقلين انقسموا إلى مجموعتين تحفظت على القانون في مداخلتهم تكري للجزائر شيخ المستقلين .. محمد العباسي .. ومجموعة واسعة تضم كمال خالدي وأصيل زحلول .. وبر كمال الشاذل زعيم الأنليبية موالفة على التعديلات استخلاف من مبدأ محاربة الإرهاب بكل صوره ومحاربة كل من يحول الإصرار بصغر وصعها وأيدت الحكومة وحداً واستطرد فقال أن الألمان كانوا يحارب العنف والإرهاب والتطرف .. وانتمى زعيم الأنليبية إلى أنه لا يوجد - إذن - خلاف على هدف المشروع ... من هنا فأننا لابد أن نلف جميعاً وبالمشهاد لمخاطرة الإرهاب وقد ركزت الكثيره لوزية عبد الستار رئيسة اللجنة على أنها كانت أول من رفض التقدم بالقانون مستقل لمكافحة الإرهاب .. وأن مسئوليتها هي ألا توجد منحوس للديمقراطية ويؤيد دةةة نواب الأنليبية يؤيد الحل وتصديق النواب الرافضين أعطت الحكومة لوزية عبد الستار تحفظها على أن مبادرية ضبط القضاء مثالية بأن ثلبي من انخضاض التباية وأوسع لوزية أن التعديلات لا تنظره محاكم خاصة للإرهاب .. وإننا نذكر الحريات على أساس أنها تعميم الجماعات التي تتعدى على العربية الشخصية.

وختم كلمته بقوله : أن ثنائنا سيظل رافداً للضمان رأيات الحق وللحل وحريه الرأي.

وبدا كمال خالدي كلمته .. بالإعلان من كلاء الحكومة في مداخلها عن إصدار قانون مستقل للإرهاب حتى لا يصبح قانوناً استثنائياً قد يلغى في يوم من الأيام لكنه ختم كلمته برفض القانون لأن مواده تجميع الحوار وتعين المحققين الذين يتصادفون أو يتصادفون مع الإرهابيين وإذا كان مشروياً من تجميع الإرهاب فأنه من الملائم تجميع الإرهاب السلطة أيضاً.

وفي الشغال جاء الخطب شيخ المستقلين فكري الجيزاني ليقول أننا نطرد على أسرار الرئيس مبارك على الديمقراطية ولكن الجيش



المصدر : **الأمم المتحدة**

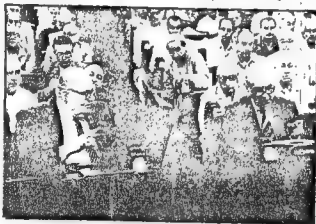
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٢

□ مجلس الشورى يوافق بصفة نهائية على تعديلات قانون الإرهاب

وزير العدل : الشرفاء لا يخشون من قانون يواجه

جرائم الإرهاب فقط

أول لوم للحكومة يواجه من نائب معارض بمجلس الشورى



أعضاء مجلس الشورى يناقشون تعديلات القوانين لمواجهة الإرهاب

وانما مجموعة أرمينية تقوم بمهمات تنميرية ، فالتطرف في الدين قد يكون مثالا أو تصورا ولكن التطرف لا يعني أبدا التمييز والعنق .
الامر يتعلق بمجموعة من الأرمانيين مستقلين سذاجة شهابيا وايضا الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها .. لا بد ان ننظر للطائفة على انها اتجاه إجرامي غير عادي يتعين مواجهته بأسلوب غير عادي أيضا ..

وقال الدكتور نجيب حسني : ان المشروع اتجه كاتسمة الإرهاب الذي يهدف وطننا في مؤسساته وفيه ويعوق عمليات التنمية .

الشروع وضع احكاما مشروعية فانها جرائم لم تكن موجودة من قبل وشهد عقوبات على جرائم قاتلة .
وانتي أريد المشروع من حيث لنبدأ ولكنني اضيف ان الكاتسمة الفعالة لا تجيء عن طريق التشريع فقط ، ولكن علينا ان ندرس اسباب هذه الظاهرة .

تتبع الجلسة تشریف العبد

اكثر أهمية وبطبيعة الحال ليس معقولا ان نواجه مواجهة حادة دون إعادة النظر في حيازة الاسلحة او سرية المصالحات .

شرعية المواجهة

وقال الدكتور مفيد شهاب : هذه الظاهرة خطيرة على شعبتنا وفي نفس الوقت تعيق التنمية والتقدم . والموضوع بالفعل عالم وحظير .
لا يجب ان نغيب عن الأذهان حلول بعيدة الاجل منها دور المدرسة والاعلام واثار الأزمة الاقتصادية .
والمشكلة ترتبط بمستقبل وطن كله مما يحتم علينا ان ننأى بأي خلاف فكري وان تكون نظرتنا مشروعية .
الظاهرة ليست معزلة بين الأرمانيين وجبال الأمن لتنضم الي هذا أو ذاك فالامر لا يتعلق بهجمات اسلامية .

يبدأ مجلس الشورى - في جلسته التي عقدها أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلي - مناقشته حول تعديلات قانون العقوبات والإجراءات الجنائية .. أعلن المستشار لؤي سيف الشري وزير العدل ان قانون العقوبات لم يفسد الجريمة الإرهابية بوضوح ولحكم مميزة رغم خطورتها ليلفت على أمن المجتمع .
وبقائه للفضل التشريعي وجوب مواجهة وروح كل عمل إرهابي .
وقال وزير العدل : ان التمييز بين جرائم الإرهاب والجرائم العامة انصى ضرورة لا غنى عنها لأن الإرهاب والتطرف اس برهنة كل مواطن . ويقتال كفن أريد من ايحاء القواعد الموضوعية الخاصة بكافة هذا النوع من الجرائم .
وكان المستشار أحمد علي مري - رئيس اللجنة التشريعية - قد استعرض التقرير الخاص بتعديل نصيب للنسب الطوائف والإجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى .

تخالفون ١٢

ثم بدأت المناقشة وكان أول المتحدثين ثروت بياضة الذي قال : ان وزير العدل تقدم بهذا القانون بغير عطف ولا ضعف فناء متوازنا .. والشعب المصري كله ينتظر هذا القانون .
وانتي ارفض القول بان نحاو هؤلاء . نحاو من . الشباح يتخلفون وراء الدين .. لابد من تجميع أفضال هؤلاء يمثل هذه القوانين الرادعة .

وانتي أرحم ان نساخر بألوانه على الجدا .

وقال عبد المال الجارسي : قد تكون متحمسين لهذا القانون . والاكتر حماسا الذي رأى رأي لثمين تصرفات هؤلاء الأرمانيين وقلة الذين يتبن منهم في كل مكان . هؤلاء الفتنة يمانسون كل اثر الهدم ..
فهم الفرقة بالفتنة بين افراد المجتمع الواحد . وانتي من هنا انشاد الدول التي تحولت الى مصحات لتدريج هؤلاء . انهم ان معلوم هذا سلاح جدي . فلماذا يمكن ان يمشوا في بلادهم .

واشار ليس الرأي عليه الى انه كان لابد من التمسك للإرهاب في امال الشريعة . فجات هذه التعديلات بما يجلل العقوبات اكثر دما . والإجراءات



ويطلق ثروت ابتغاة ليس عجيباً من الأستاذ مصطفى مراد أن يطلق هذا المؤلف .. هل عطفه على من أمضى على أرواح كريمة .. هل عطفه على من أضرحت له القس ودفعها كات الصور أن يكون له مؤلف وشي أن طال هذه الشراف أن جعفر النقي مراد يفتن الزميل ويرد مصطفى مراد ليرفض أن يحس الزميل وقته من أن لا تفرغ لوطيني؟ ويرد ثروت ابتغاة على المراد ليرفض كما تريد.

ويعلق وزير العدل لقول الزميل مصطفى مراد صادق الله بعد أن قضيت كل هذا الوقت وبذلك هذا الجهد يتوكل هذا هو رأي مع الأسف .. والقول له أن أنجلترا حتى الآن لقول الخوازيه يعمل وقتون معه للزهاب يعمل كل يعمل في سجنه .. وحسب صلاحياته وليس هذا بدعة.

والقول له الشرفاء ياسيدي ليشكون هذا القتلون ولكن من يقشاه هم الذين ملجوب أن يكون لهم مكان في هذا البلد .. وقال الدكتور اسماعيل سلام الذي يتحدث باسم الأغلبية في الشورى كذا بتشد الحرية ومن جيل يعني من عدم وجودها واليوم من نأمر الحرية ليس السياسية فقط .. ولكن الاجتماعية والاقتصادية أيضا والديمقراطية التي تعيشها هي التي جعلت الزميل مصطفى مراد يتحدث بهذه الحرية ولكن الحرية لا تأتي المظلمة ولها أيضا أبعادها .. المشروع لا يضع قيوداً على حرية المواطنين بل هو جاء من أجل حماية الحرية فالزهاب سيف مسلط على حرية الكرامة من يقل هذا ويقل مقاربا هل أخطأت الحكومة حين تتكلم بتدريج لتسحق هذا الوفاء قبل أن يستشري؟ حيا الله الديمقراطية وحيا الله حسني مبارك الذي أتاح لنا هذا النظر من الديمقراطية وهي تعميم للشعوب ونزل الحكام ولكن راجست حرص على تدعيمها دائما وأتت أن هذه الديمقراطية أصبحت مستغيلة في بلادنا .. ليس من جماعت فقط ولكن قول أيضا

وعلى الدكتور مصطفى كمال حلي أن معالجة الأمر .. كما قال البعض .. ليست بالتدريج وحده .. والشبح أن مذكرة وزير العدل تناولت هذا المعنى وهذا المجلس قد استلهم أهمية وخطورة هذه الظاهرة وقام بقتل برأسه موضوع السلام الاجتماعي والمناسر المؤثرة عليه ويمكن أن يتوجه لتحسين طبقة البطالة والفرار السياسي والديني والتربية الاجتماعية والثقافية المجتمع المصري والديت والحسية والأخبار وهو الحصة .. ولكن أيضا هنا ما الذي تم؟ هل مجرد دراسات نظرية الشقة؟ الخمسة الشقة ماذا حصلت بقتل طبقة بما أمثوله من أعداد؟ وموازنة الدولة هل البعد الاجتماعي لهذا كله وقصر العمل الذي لتجها الطبقة الشخصية الثالثة وأيضا دور الصندوق الاجتماعي على هذه جوانب مفرغ من أن تشارك طريقها لتحقيق السلام الاجتماعي ..

ويعلق صوت مصطفى مراد يعقب الكلمة .. ويحصل عليها ليواصل ما هو وجه المعالجة لإقرار التشريع على هذا النحو؟ قبل أن تشروع أولوجه الأثر على أن تلقى حلة الخوازيه فلا يصحالة الخوازيه بغيره كما هي ..

أي طوازيه؟ ثم جاء القوانين وعليا فصح ليبدأ في المواطنين والكمات ليست محددة والتطبيق يمكن أن ينتج عنه القبض على أرباب .. ثم كيف تسرع بقتون سرية حسابات ثم تدمر بانفسا وهل تقصير الحكومة أن الجماعات الإرهابية يمكن أن تضع أموالها في بئونه .. أنني أظن أن هذا القتلون لو صدر ستوبر الأموال مرة أخرى للشراح .. ثم لقول الأستاذ كل من معه آلة حادة مسطرة يستخدمها لأغراض سلبية ويطلع عليه من هذه العنوايات المخدنة .. أن التشديد أن يؤدي إلى تراجع الجريمة الإرهابية أو أية جريمة .. فللتشديد كزيمع الجريمة .. وإنما نضعها بتدخل إجراءات الاقتصادية واجتماعية لتغيير فكر هؤلاء الشباب .. لرى أن هذا القتلون كان مفرغاً من أن يكون بديلاً لحلة الطوازيه وإنما جاء لشفقة لها ثم توسع بمكافحة في تشديد العنوية بحيث يمكن أن يقبض على أي شخص دون حيز .. أنني وألفق القتلون وأوجه اللوم للحكومة أنها ولقت عليه ..



المصدر : الأجنبيــــــــــــــــار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

وزير العدل :

قانون الطوارئ مؤقت .. والتشريع الجديد دائم

كتب زايد على سعد :

والق مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس على التعديلات الجديدة في قانون المفوقات الخامسة بمكافحة الإرهاب وشهدت الجلسة مناقشات ساخنة مثيرة بين الأعضاء حول هذه التعديلات .

وأعلن د . مصطفى حلمي رئيس المجلس أن معالجة الإرهاب ليست بهذا التشريع وحده ولكن للمعالجة لابد وأن تكون معالجة كاملة وأن هذه التشريعات هي أحد هذه الطرق وأن هذا المجلس استشرع خطورة هذه الظاهرة لذلك تقرر أعداد دراسة علمية لمعالجة الإرهاب تتضمن الشياطين والفراغ السياسي والدعوى ومشكلة البطالة والتكثيف التكاليف والأعلام .

وإعلان المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن قانون الطوارئ قانون مؤقت بينما التشريع الجديد دائم وهو مائل إلى أن إنجلترا حاليا حيث أن قانون الطوارئ يعمل جنبا إلى جنب مع قانون مكافحة الإرهاب ..

وبما أثاره مصطفى كمال مراد حول ملء التعديلات الجديدة من عدم الحفاظ على حرية المساءلات في

أن فلسفة هذه التعديلات ينبغي أن يركزها المزيد من الجهود الأخرى .. في مختلف المجالات وأن تتكاتف القوى السياسية والديمقراطية ووسائل الإعلام والقطاعات ورجال الدين والدعوة والهيئات والمدارس وكل المؤسسات الوطنية ..

واكد الأعضاء خلال المناقشات أن الإرهاب يتسع ويتشعب بصورة لم تشهدها مصر من قبل ولابد من مواجهة حاسمة وقاسية .. وتلشد الأعضاء الدليل التي تقوم بتشريب وتحويل هؤلاء الإرهابيين وتصديروهم بالكف عن هذه الأعمال لأنهم سوف يقومون بعمل هذه الأعمال داخل هذه البلاد .

الإرهاب يحوق التنمية

وقالوا أن هذه التعديلات جاءت استجابة لشاعر أبناء هذا الوطن كما أن الإرهاب نوع من التعويق لشخط التنمية وهذه التعديلات لاتحتج التاجيل وأن الإرهاب ظاهرة عالمية .. وبدأت سخونة الجلسة تزداد

عندما قال مصطفى مراد أن الحكومة تعجلت في إصدار هذه التعديلات واكد على ضرورة إلغاء قانون الطوارئ في حالة إقرار هذه التعديلات وقال أن الحكومة تشددت في هذه التعديلات كما أنها هضمت قانون حرية

المساواة .. وتسائل قائلا ماذا حدث بعد تشديد عقوبة جلب المخدرات .. ورفض مصطفى مراد القانون وقال متوكفا أن هذا القانون صعب وأو أن فيه مواطن شعب ليس سكيته يمسكوه .. طيب أنا معنيا مطرة في سلسلة مفتاتي !!

إباضة يرد

ووقف ثروت إباضة موجهما مصطفى مراد قائلا أرجو أن يكون مصطفى

مراد أكثر وطنية وهل قانون الطوارئ كان كاتيا لمعالجة الاعتداء على أدواح الأبرياء أما حكاية المطرة التي لا جيبه لهذه لكافة غير مقبولة منه !! وأن جماهير الناس ترفض مايقوله . ورد مصطفى مراد بصوت عال قائلا لاتس وطنيتي .. أطلب حذف هذه الجملة من المخطبة .. وقال موجهها كلامه لثروت إباضة أنت

مين أنت .. ان وطنيتي مسجلة في تاريخ مصر !!

يصدى د . اسماعيل سلام ممثل الحزب الوطني للرد على مطالبه مصطفى مراد بقوله نحن نفخر بالديمقراطية التي تعيشها مصر حاليا ..

وقال د . مفيد شهاب أننا يجب ألا ننالق الإرهاب على أنه يتعلق بمجموعة أفراد ولكن بالمجتمع كله .. وهذه التعديلات ليست مواجهة أو مباراة بين رجال الأمن والمتمردين واكتفى معركة لكل الشراة العريصين على الديمقراطية وبين مجموعة من الإرهابيين ولا يمكن أن نطلق عليهم جماعات إسلامية ..

أن الأمر يتعلق بمجموعة من الإرهابيين الذين يستغلون بعض الشباب الطيب والفضالة الاقتصادية وتغافرة الإرهاب ليست مقصورة على

مصر وحدها بل أصبحت تسع عن الإرهاب الدولي وأيس عينا أن يوجد إرهاب وهي ظاهرة شأن الجرائم من طبيعة البشر وسيستمر ولكن الحيب هو ألا نواجهه ..



المصدر : الجريدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

تعديلات مواجهة الارهاب

امام مجلس الشعب غدا

اللجنة التشريعية بمجلس

الشعب توافق على المشروع

د. فوزية: ننتظر من الحكومة

برنامجاً سريعاً لحل المشكلة

البحارضة تحذر من اسناد سلطات

استثنائية لرجال الشرطة

وزير العدل: التعديلات تؤكد الحرب

وتسوى الحريات



المصدر :

الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ يوليو ١٩٩٢

كتب - محمود لطفي :

وافقت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في اجتماعها أمس برئاسة الدكتور فوزية عبد الستار على مشروع قانون بتعديل بعض نصوص قانوني العقوبات والأجرامات الجنائية وبعض القوانين الأخرى لمواجهة جرائم الإرهاب والعنف .

شهد الاجتماع حورا ديمرطيا وكاتونيا على مدار ١٠ ساعات شارك فيه المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والمستشار أحمد رضوان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وأعضاء اللواء محمد عبد الحليم موسى ووزير الداخلية من الحضور .. قائد كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني فريق المندوبين للمشروع من نواب الحزب وتكبيب نواب حزب التجمع المعارض من الحضور وتقدم النواب التمسك إلى فريق متعلق على المشروع ضم فكرة الجزار ومحمد الحباس وفريق رافض ضم كمال خالد وتكريا زخارف .

في بداية الاجتماع أعلنت د. فوزية أننا نريد اتجاه الحكومة لاختلال تعديلات على قانون العقوبات حيث أننا كنا أول من يرفض التكميد بالقانون مستقل لمكافحة الإرهاب ، وأن اللجنة يهمها بالدرجة الأولى عدم وجود نصوص ضمن الديمقراطية التي نطمح بها حاليا وضروية حماية الحقوق والحريات الفردية ..

وأكدت : أن التدخل التشريعي لمواجهة الإرهاب ليس لهية المتعلق ونحن ننظر من الحكومة حولا لفرق ووضع برنامج سريع لعلاج المشكلة من جذورها بدلا من علاج أعراضها فقط ، وتشكيل لجان من جميع الكفاءات المتخصصين في كافة المجالات لدراسة تلك المشكلة .

وقال المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن مواجهة التشريعية للإرهاب هي هدفنا في أغلب الدول التي نجحت لذلك ، كما حدث في إيطاليا حيث ساهم قانون الإرهاب في تخفيف حدس الجرائم .

وأضاف : أننا نطمح تماما أن هناك وسائل أخرى لابد أن تسهم مع التشريع في مواجهة الإرهاب وهي وسائل دينية واجتماعية واقتصادية وعلمية وقانونية .. وقد فتحنا ملف الإرهاب المصري قبل إعداد تلك التعديلات لندرسه ومعرفة أبعاد وحدوده حتى واتى التشريع ملتبسا لاحتياجات المجتمع ومشاهدته مصر من جرائم إرهاب في السنوات الأخيرة برفض وجود هذه التعديلات التي راعينا فيها أحكام الدستور وسيادة القانون .

وناش إلى أن التعديلات لا تشهده محاكم خاصة لجرائم الإرهاب وإنما على النص على تخصيص إحدى فئات

محكمة أمن الدولة العليا بدائرة استئناف المناهضة للنظر تلك الجرائم واستثناء الأشخاص المحظي لوقوع جرائم الإرهاب نظرا لأنها ترفع المجتمع بأكمله وليس متعلقة بهيئة ، ويمكن تلك المحكمة بذات التشكيل الوارد وقرار الجمعية التسمية للقضاء .

وأضاف وزير العدل في رده على تساؤلات الأعضاء أن القانون جاء لتأكيد الحريات وتقوية الحوار البناء وتزويد الجهات التي تتفق على الحريات الشخصية ومنها حرية الفكر والرأي .

وأعلن كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني النيمراطي

فوزية عبد الستار

أن التشريع لابد أن يوثق بمتطلبات المجتمع وقانون العقوبات العالي صدر ملاذ عام ١٩٣٧ وهناك متغيرات ظهرت على الساحة والتعديلات المقترحة تهدف إلى مراجعة لجرائم التفاف في جرائم الإرهاب وردعها ولابد أن ننظر إليها نظرة قومية وليس نظرة حزبية . وأضاف : لابد أن نحارب الإرهاب بكل صوره وكل من يحاول الإضرار بمصر والتشريع وحده ليس كافيا والتسولية تقع على شعب مصر كله وليس الحكومة وحدها .

أرهاب المسألة :

وقال العضو كمال خالد (مستقل) أن فكرة إعداد هذا المشروع بالقانون وتلك التعديلات تعد بالغة التكامل باعتباره قانونا عابدا وليس استثنائيا ولكن الملاحظ أن المادة الأولى الخاصة بتعريف الإرهاب تعد في حد ذاتها جميع المواد الأخرى في ذات الأمر .. ولذلك ، أعترض على مشروع القانون لأن مواد تحرم الحوار وتبين كل صحتي دور حورا أو حديثا مع أي شخص إرهابي ولابد من ترميم إرهاب المسألة أيضا .

وقال العضو المستقل فيري الجزار : أننا نطمح على إصرار الرئيس مبارك على الديمقراطية وكان البعض يسعى لتقليل هذا الأمر ، ومشروع القانون دليل على ذلك والثابت التجريبية الصلبة أن تطبيق العقوبات ليس حلا كما حدث بالنسبة للقانون المنقولات .. ونحن نطالب بمزيد من الضمانات للتفاهي ولنا شخصيا أفضى على نفس من هذا القانون .

وقال العضو أحمد الحظي أن مشكلة الإرهاب لها عدة وجوه سياسية واقتصادية واجتماعية والمشروع الصب على الوجه القضائي فقط دون معالجة باقي الوجوه الأخرى وشباب مصر ضائع وفكرة جماعة التكفير والهجرة نبت داخل السجن ولابد من علاج جميع الأوجه حتى لا يكون القانون مجرد سد خلة أو يوافق عليه من حيث المبدأ .

وأبدى الدكتور إبراهيم شفيق تخوفه من هذه التعديلات التي قد تسد بتعديلات الواردة بالمشروع إلى رجال الفكر ومنهم مساهمة الجامعات . وانضم إليه في نفس الرأي العضو إبراهيم التمسك حيث قال إن خطورة التعديلات التي التوسع في سلطات رجال الشرطة .



المصدر : **الجريدة**

التاريخ : **١٢ / ٢ / ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشورى وافق على تعديلات مواجهة الارهاب كمال حلمي: اعداد دراسة علمية كاملة لمواجهة الارهاب

كتب - عبدالوهاب عيس :

وافق مجلس الشورى امس على التعديلات الجديدة في قانون المعلومات والاعراضات الجنائية الخاصة بمكافحة الارهاب .. وكانت جلسة الامس ساخنة ومشيرة حيث اشكك النقاش بين الاعضاء حول هذه التعديلات ..

أكد الاعضاء خلال المناقشات ان الارهاب ينتشر بصورة لم تشهدها مصر من قبل ولابد من مواجهة قاسية بهذه التشريعات .. وناشد الاعضاء الدول لقمي تقوم بتخريب وتسويق الارهابيين وتصدرهم لمختلف الدول بالكف عن هذه الاصول .. وقالوا ان هذه التعديلات جاءت استجابة لمطالب ابناء الوطن .. وان الارهاب نوع من التحريك للتنمية وهذه التعديلات الجديدة لاحتلج التأجيل وان الارهاب قاهرة علمية وجري تمويهه من الخارج ..

بدأت سفيرة الجلسة عندما قال مصطفى كامل مراد ان الحكومة تعجت في اصدار هذه التعديلات مطالباً بضرورة الغاء قانون الطوارئ في حالة اقرار هذه التعديلات .. وانشاد ان الحكومة تعجبت وبالحق كما انها هضمت قانون سرية الصحابات .

وقال ان هذه التعديلات لن تمنح الارهاب لساناً حدث بعد تشديد عقوبة جلب المتطرفات ؟؟ قلبي ارضخ هذا

وهنا اثاره مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاصرار حول ما جاء بالتعديلات الجديدة من عدم الحفاظ على سرية الصحابات بالبلوك كال وزير العدل ان هذه التعديلات اصحت النائب العام الحق في القطع عن الصحابات بالبلوك مباشرة وهي مسألة سرية وشراء بلوشون من سيف القانون ولا من سيف القضاء ولا يريد ان يكون

من يشكون من القانون ان يكون لهم مكاناً او حوالاً في هذا البلد .. وقال مصطفى كامل مراد هو للعضو الوحيد الذي اعلن رفضه لهذه التعديلات ..

وأعلن د. مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس ان معالجة الارهاب ليست بهذا الشرح وهذه ولكن المعالجة لابد وان تكون معالجة كاملة وان هذه التشريعات هي احد انواع هذه المعالجات وان هذا المجلس استثمر خطورة هذه الظاهرة لذلك اقرنا اعداد دراسة علمية لمواجهة الارهاب تتضمن الشباب والفراغ السياسي والديني ومشكلة البطالة والتركيبية الثقافية ووسائل الاعلام ..

وأعلن المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل تعجباً حتى مناقشات الاعضاء ان قانون الطوارئ قانوناً ملقاً بينما التشريع الجديد لمواجهة الارهاب هو تشريع ديمقراطي ولدت لتجسراً بهذا المفهوم حيث يطبق حالياً بها قانون الطوارئ جنباً الى جنب مع قانون مكافحة الارهاب ..



المصدر : **الجمهورية**

النشر و الخد مات الصحفية والمعلومات : **12 يوم 1967** التاريخ

اسماعيل سلام



د. اسماعيل سلام

الشيخ
الشيخ
الشيخ
الشيخ
الشيخ

القانون

لصدي د. اسماعيل سلام مسائل
الحزب الوطني للرد على مصطلح كامل
مراد بقوله نحن للفر بالديمقراطية
التي جعلت ليمنى مصطفى مراد
بشخصه بعدد الف... ١٠٠٠... ١٠٠٠...
جاء لحنه الحزبي... ١٠٠٠... ١٠٠٠...
واحد فقط هو القشري... ١٠٠٠...
لنرس حالاً في الحزب الوطني... ١٠٠٠...
الرعاية الاجتماعية الشاملة... ١٠٠٠...
لنرس ابل دولة تضع هذا القانون... ١٠٠٠...
وضعه سوياً منذ ٣ سنوات... ١٠٠٠...
سمحت بالاطلاق على الصيحات... ١٠٠٠...
التي هي حالة وجود عمل اجرامى...

ويجب ألا تواجه الأتراك بحلف مماثل
أو باجراءات حليفة لا تتلزم بالفرعية
حتى لا تصبح لومى ..

واضاف د. مريد بأنه يجب مواجهة
الأتراك من خلال الفرعية التطبيقي
الاستقرار ان مصر تكتسب سمعة
كبيرة في الخارج لانها تتلزم بالفرعية
وسيادة القانون والتشريع كسمة
للضياء ..

وتسائل مريد شهاب من اين يأتي
هذا السلاح لهؤلاء واملا هو الذي
للخض سره ومن الذي يحمل ويدير
من داخل وخارج مصر ..

● وقال د. مريد ليجيب على ان
هذه التتبعات مكملة لظاهرة هذه
الجزء .. وان هذه المضاعفات التي
تقوم بمراسم منظمة لها صلات
بصناعات خارج الوطن وما ترتبها
يهدد أمن المواطن ويهدد الى المجتمع
باسره .. كما يهدد خطط التنمية ..

واضاف ان المكافأة للظاهرة
للأتراك ليست من طريق التتبع فقط
لما يجب ان تعالج مسبب الأتراك
والحرى والتفكير معالجة الأتراك عن
طريق الانضمام للثروة الفنية في
المدارس والجامعات والحرص على
الفرعية للتأمين الاجتماعية وهذه
للقراع لدى الشباب ..

● وقالت د. سميرة القليوبي ان هذه
الجزئية الاجتماعية مستوحاة من
المجتمع ..

ورفعت الجلسة ، وبعد المجلس
للتفكير اليوم ..

● وقال د. مريد شهاب لنا يجب ان
لننظر الى هذه التتبعات على انها
تتعلق بمجموعة افراد ولكن بالمجتمع
كله ، وهذه التتبعات ليست مباراة او
مواجهة بين رجال الأمن والمتطرفين
وكلها معركة للفرقاء الحريصين على
الديمقراطية وبين مجموعة من
الارهابيين الذين ان يطلق عليهم
الجماعات الاسلامية .. ان الامر يتعلق
بمجموعة اراهابيين يستغلون بعض
الشباب والضائقة الاقتصادية والظاهرة
الأتراك ليست قاصرة على مصر
وحدها بل اصبحنا نسمع عن الأتراك
الدولى حيث تكال المجتمع الدولى
بقرائن جديدة لمكافحة الأتراك ..



المصدر: **الموسم**

12 يوليو 1992

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصادرة حادثة في مجلس الشعب أثناء: نظر قانون الارهاب

[illegible]



١٣ يونيو ١٩٩٢

للشعر والخدشات الحفوية والمعلومات التاريخ :

سيف الشعر وزير العدل الذي عقب قللاً : ان قانون الطوارئ، قانون مؤات ، والقانون الحال قانون اناثم . وكثر عبارته الشهيرة بالعدل الاوربي . لديها أكثر من قانون لمخافة الارهاب ، ومصر لم تات بيده .

وعن قانون سيرة الحسابات والاسحة والتدابير الاحترازية ، اوضح وزير العدل ان التدبير الاحترازي امر معرف لقانونا ، والفرع يستعمل مستحلبات منضبة بصورة سيئة . اما الاسحة البيضاء التي تضمنها مشروع القانون فهي الجترابي والسبع التي تستخدم في ارباب الامواتين ، واسلم بان الاجراء في جرائم منع التائب بقضي السرعة الامر الذي يدعو ومن لم كان لابد من تعديل قانون سيرة الحسابات . ويوسف موجه التواتر التي عت القاعة لفترة من الوقت .

توجه الدكتور اسماعيل سلام ، يسؤال الى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار قللاً : ماهي القيود التي يضعها قانون مكافحة الارهاب على حرية المواطنين ؟ وقال : اعتقد ان الحكومة وفقت عندما قررت ان حماية الديمقراطية ، واسلم الى ان الحرية في مصر أصبحت مستهتة . وقال : نحن ندرس في الحزب الوطني معلوما جديدا عن الرعية الاجتماعية وحق العمل .

لانه بان تشديد العقوبة عبرة لربح المتطرفين ، وان مصر ليست اول دولة تنتهج نهج الاطلاق على حرية الحسابات . اذا كان هناك اي اجرامي

وتحدث صلاح منصور قللاً : ان القانون ليس قانون متخلفة الارهاب ، وانما هو قانون حماية الحريات ، وان القانون لا يجيب انتشارا للجرائم

اوضح الدكتور جيب حسني ، ان جرائم الارهاب نوع حديث من الاجرام يسمى الجريمة المنظمة . ولقوم عليها عمليات لها نظامها الداخلي . ولها صلات بمصالحات خارج الوان ، ولزورها للوطن مشوب . واين مشروع القانون من حيث البعد . غير انه أكد في الوقت نفسه على ضرورة تحري اسباب الارهاب . والقرح ان يعد دراسة عن اسباب تنافس المافرة في ارباب على المستويين الداخلي والخارجي ، وطالب بالتركيز على التولعي الاقتصادية والميدية للمافرة . مشيراً الى ان الارهاب يرتكز على مشروع المافرة المنظمة وضفت المستوى الاقتصادي لبعض فئات المجتمع . فضلاً عن ضعف التوعية الدينية . واشار رئيس المجلس الى ان المجلس قد

استثمر أهمية وخشورة قضية الارهاب .. وانه بدأ منذ العام الماضي في دراسة القضية من خلال لجنتي الخدمات والظنون غريبة تحت عنوان السلام الاجتماعي .. شرح فيها كافة ابعاد المافرة .

وقال مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان الحكومة جاءت بمشروع القانون في حيلة غريبة . واكد ان القانون في حيلة ان دراسة ثنائية . وانتقد استمرار حالة الطوارئ ، والنمط القانوني في ذات الوقت . وقال : هذا الوضع يمثل عبدا حفا على حرية المواطنين . والتطبيق سوف يكون سيئاً للغاية .

واشار الى كيفية سياسات الحكومة ، بدليل عنوانها عن قانون حماية سيرة الحسابات بابلوك تحت دعوى الكشف . وهو ادعاء مبرود عليه بان المتطرفين لا يسمعون اوامهم بابتوك . فقلنا عن ان هذا الاجراء سيتركب عليه هروب الاموال الى خارج البلاد .

واوضح ان تشديد الجريمة قد يعد منها ، وانما لا يمتنعها ، وان القانون لا يمكن المواجهة عليه ، ووجه لو ما للحكومة لتدبيرها هذا مثل القانون .

وقال فروت ابنة وكيل المجلس ، ليس عجيباً ان يلف مصطفى كامل مراد مثل هذا المؤلف . وتحت ارجو ان يكون اكثر وضوحاً من ذلك . واصناف بان الجماهير ترفض ما يقولو وانتم مصطفى كامل مراد قللاً ان وطني فوق كل شيء . واراض ان يمسها أحد . ووجه كلامه قللاً الى وكيل المجلس . قلت .. عين .. انت .. وكيف تجرؤ على الحديث بهذا الاسلوب . واثر لروت ابنة بدوره وتحدث عن الاعضاء المحيرون به لكهنته واحكام المؤلف . وحاول رئيس المجلس فلي الاشويق بين المتطرفين فاعان القصة الى المستشار طارق

ومع من تحاور ، هل تتحاور مع الشيخ تكتلي وراء الدين ، واقرح أخذ المواجهة على القانون ومنها قللاً لتخفيف الوقت مشيراً الى ان المجلس سوف يوافق بالاجماع على مشروع القانون . واصفاً عبد العال الجارحي وكيل المجلس ايضا ، ان ردة الارهاب اتسع وانتشر بسرعة كبيرة ووصف المتطرفين بانهم يمسرون اربابا غير مشروع . وبيّن الفرق والفئة بين طوائف المجتمع . وتلقاه الدول التي أصبحت مصحات لتزويج وتحويل المتطرفين وتصبرهم لحد ، لتخدمهم بعمول من هذه السياسة التي قد تصبح سلاحاً ذا حدين يضر بسلامتها ايضا . كما اعن الاستنار عبد الرحمن فرج محسن مؤلفة على مشروع القانون . وطالب المجلس بالمواجهة القوية عليه حفاظاً على اسرار الاوضاع بالبلاد .

وصد . محمد يحي ابو غني اربابا يانه انتكاسة كبرى لبلاد . واسلم الى ان القانون ضرورة لم تعد تحتل اربابا ، خصوصاً في ظل الارهاب الذي دخول الى ظاهرة عالمية . وقال ان معظم الناس من مستحضر الناس ، مشيراً الى استغلال ظاهرة الارهاب في الدول الحديثة مصر بسبب تجاهله وعدم التصديق له منذ بدايات الالوي والتي على مشروع القانون مؤكداً انه جاء لتجسي الحريات الشخصية وانه قانون وضع لاشترار ويلقى مع الدستور ولا يتناقض معه . اكد الدكتور طيب شهاب رئيس لجنة الظنون العربية والخارجية والامن القومي ان هناك ظاهرة غريبة على المجتمع المصري ، يمكن ان تحرق مسيرة التقدم والتنمية ، وان مفاقمتا للمافرة الارهاب لابد ان تنطلق من مفهوم الانسجام والفصل وسبلات حاسمة ، بعضها يحتاج الى حلول عاجلة اهمها الزواج التشريعية ، وبعضها طويل الاجل كالاعلام والتعليم والتكليف . وطالب بمعالجة القضية من منظور واقعي ، مشيراً الى ان المافرة ليست مبراة بين الازميين ورجال الامن . وانما هي فطر من كل ذلك . ومن كل لالاس لا يملكو مجموعة مبدية . وانما مجموعة ارضية ترضب المجتمع . وهذه المجموعة تسخر المافرة الاقتصادية التي شرها بين البلاد ، ولعل ليس عيباً ان يوجد ارباب وانشاء هي فافرة من طبيعة البشر كاي جريمة ، ولكن العيب هو الا تواجبه البشرية وتسامح . كيف تواجبه ؟ واجب بانه يعنى ان تواجبه يعنى معال من جماعات اخرى في المجتمع . وهنا تكمن الغرض في السلطة ، البلاء ، وممن ان تواجبه في خلا اجراءات تتخذها وهذا ايضا يدخل في دوماة الخروج عن الشرعية . ولذلك للغاية الخلل في مواجبه الارهاب لا تنافي الا من خلال التشريع والقانون . وتسامح : من اين يأتي كل هذا السلاح ؟ ومن الذي يمول المتطرفين ؟

اتهام حركة يوليو بزرع العنف في المجتمع وتفريخ المتطرفين

والمتطرفين ، وانه يشجع على الانتماء الى مختلفات الارهابية . وطالب الحكومة باضفاء مهلة زمنية لتسهيل الذي تورط في عمليات ارضية . للارتداد عن هذه العمليات ، وان يفسلخوا عن هذه الجماعات .



المصدر : **الرفوف**

١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

واكد مراد السيطلي ان مصر قبل الثورة كان شغلها الشاغل هو التخلص من المستعمرين . وما ان جاءت الثورة حتى ظهر العنف بالبلاد ، ومن شيعي تربي في احضان الثورة وغرب من لينها ، وطلب بدراسة هذه الجزئية بالتحديد ودورها في انتشار الارهاب . وتواصل

للثلا اين كانت الحكومة منذ ١٩٦١ حينما ظهر انتفاضات بالجمع ؟ وما هو

الدعاة في هذه الفترة بين وزارة العدل والمختولين ، واهي سميت الاجازة الفلسطينية التي تمت ؟ اشهر ؟ هل تتوقف

الجزيرة في فترات الاجازة ؟ ولما ليست الحكمة في اصدار القوانين وانما الحكمة في تطبيق القوانين وسرعة الاجراءات .

واضاف للثلا اسنا في عهد الظاهرة ارفع ولكن ما حدث من أحداث قواك ولم يسعد الوقت المظنون بالهجرة الامن هو الذي اثار في نفوسنا انها ظاهرة واربع تنسب للظاهرة الى تجاهل الدولة لاسباب الظاهرة الحقيقية . مشيراً الى ان الارهابيين ينتهون الى ٤٨ جمعية ولا تربطهم صلات ، وانما تربطهم اسباب وظروف اجتماعية قائمة . وطلب بارخيل بعض التخليقات احاسل الاسلحة البيضاء والبنشق الآلية .

اوضح وزير العدل ان قضية مصر يتناولون جيداً كثيراً في عملهم ، وانهم فوضوا على التسميم اختيار العمل في الصب في الحكم لمدة شهرين دون قيد عليهم . تديرها منهم للمسؤولية .

وعقب ثروت ابلا للثلا : اننا لم نلهم حديث مراد السيطلي جيداً ، واعرب عن دهشة من وجود ٤٨ جمعية اريابية ولا يعرف اعضاء هذه الجمعيات بعضهم البعض .

واعلن فهمي ثائد موافقة على مشروع القانون ، وطلب باعفاء المرشد والمبلغ عن الجماعات الارهابية من العقوبة اذا كان عضوا بهذه الجماعات . ودعا المجلس الى

تخصيص مكافآت الاعضاء من الشهر الجاري الى مساندة مسلمي البوسنة والهرسك . والترح مد فترة خدمة القضاة الى سن ٦٥ للاستفادة بفترة القضاء ولتسد النقص في القضاء .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤ ربيع الثاني ١٩٩٧

المصدر: الأمر

التجريم للمسحقة أو الجرائم التي ترتكب تنفيذاً للأغراض الإرهابية من نطاق تقديم الدعوى بمسبباتها جرائم تقع على الحريات أصلاً المادة ٥٧ من الدستور .
ورأى اللجنة على أن تختص إحدى محاكم أمن الدولة العليا ، فضلاً عن أثرها محكمة استئناف القاهرة ، بظفر هذه الجرائم دون التقيد بقواعد الاختصاص المكاني المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بتقدير أن التوزيع فيها لا يتنصر على المكان الذي وقعت فيه الجريمة وإنما يتم البين بأكمله .
ورأى اللجنة على اختصاص هذه المحكمة بالفصل أيضاً فيما يقع من الأحداث من هذه الجرائم .
ورأى اللجنة على تخويل النائب العام أو من يوفيه سلطة الأمر بالتحلف من المسببات السرية للمتهمين في مثل هذه الجرائم .
ورأى اللجنة على تشديد العقوبات المقررة على الإتهار أو السب أو الاستهزاء أو الإضرار المصفاً بالأسلحة النارية والآلية والبيضاء ، وتجريم حيازة أجزاء الأسلحة الرئيسية وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والآليات التي تستخدم هذه التجهيزات لها في تنفيذ أغراضها .
كما وألقت على النص على عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية والقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ أو بأي عقوبة أشد يفرض عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر ، وإلى المشور كل حكم يتعارض مع أحكامه ..

أو ملحه من الاتصال علناً ، وعلى المتعاون أو الاتحاق - باهر أن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة - بالقاتل المسلحة لدولة الجنبية أو بأي جمعية أو منظمة أو جماعة يمكن مفرها بالفارح وتخلد من الإرهاب أو التدريب العسكري ومثل لتطبيق أغراضها .
وكل من اختلص رسالة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية ، معرضاً سلامة من بها للفطر وشدة العقوبة إذا استخدم الجاني الإرهاب أو نبأ عن الفعل المذكور جودح لأي شخص كان داخل الرسالة أو خارجها أو إذا قام الجاني بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تادية وفيلتها ل استعمال الرسالة من سيطرته .
كما وألقت اللجنة على صير التجريم المستمدة تلك الأحكام المستقر فيهاها في قانون العقوبات والنسبة لما يشاهاها من جرائم ، وعلى الأحكام المتعلقة والتعريض والاتكال والمساعدة وتطبيق العقوبة على من يؤدي دوراً أساسياً في هذه التنظيمات الإرهابية وقواعد الإطعام من العقاب وتخفيف العقوبة في حالات الإبلاغ الجاني أو اعتزاله بعد لطاق التجريم والعقاب إلى الاعمال التي تقع في الفارح استعمالها لتنفيذ أغراض هذه التنظيمات داخل البلاد .
كما وألقت اللجنة على الفراج صير



المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس نقابة المهندسين

يدين العنف بكل أشكاله

أعرب المجلس الأعلى للمهندسين
مؤيداً من رغبته الشديدة للعنف بكافة
صوره وأشكاله أيما كانت مصادره .
ويطالب المجلس في بيان أصدره أمس
بضرورة طرح التعديلات المقترحة على قوانين
الطبقات والأجرامات الجنائية بهدف معالجة
الازدواج المعاشية على مستوى الأحزاب
السياسية ومختلف المؤسسات الاجتماعية
والقانونية أسوة بما حدث في قوانين الإسكان
والعقلاء بين الملك والمستأجر حتى يمكن
الوصول للقرار السليم .



الإرهاب والمواجهة التشريعية

لشبهة الجماعات الإرهابية من خلال استخدام العنف أو التلويح به بغية تحقيق أهداف محددة ضد صميم مصالح الدولة ونظامها.

يعرف الإرهاب بأنه ممارسات خارجة عن القانون بوسائل الإكراه بغرض إخضاع أو إجبار طرف آخر - سواء كان فرداً أو مؤسسة أو جماعة أو دولة - قسراً

يتم :

المتصور تحت تيجيب لري

الإرهابية ولا تلتف عند حدود مواجهتها وأجرام الانتماء لقطي للجماعات الإرهابية مع ترديد التمهيدات كالتالية للحيلولة دون الأذى بشخص بروع ، وأن تتلصب لقطرية مع جماعة الفطن ، ويأمر سرعة إجراءات الاستدلال والقبضة والتطويق الأولي والمعتقة بحيث يمكن ضبط الجريمة والظلم في القضاء في أسرع وقت لتحقيق الردع العام . والانتزام بمسلمات عقابية متصلة للراغبين بمسلمات عقابية متصلة تتضمن برامج متخصصة لمعادتهم عقابيا . إن إرادة الشعب ضد الإرهاب وضد العنف وضد التطرف وضد تعريض أمن المجتمع وأمن البلاد للخطر إلا فقد أن الأمان لتشديد العقوبة ضد الإرهاب متماثل مواجهة التشريعية عقابية وعملية على أسس علمية وعضوية من منطق المرحى على الديمقراطية والديرات الشفعية إذ أنه حين يسود منطق العنف وتراجع لغة الحوار لتتسكن الديمقراطية وبذلك الإنسان حصنة فرجيد وقد أثبت لتطبيق التشريعي للقوانين مكافحة الإرهاب جنوى وقاطعة في القوانين هذه الغرام الاجرامية في البلاد التي لفت بهذا الأسلوب ، وهي المسئلة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا . من هنا كان طلب التشبي كل تشبي سرعة إصدار لقتن جديد لمعالجة الإرهاب يعطى الأمان والأمان ويعمى الإنسان على أرض مصر من العنف والإرهاب .

دون أن يستطيع استئصال شأبه للعنف وتجليات روافد التطرف والقضاء على جلود الإرهاب حيث لا يفرق القانون الحالي بين جريمة الإرهاب والجريمة العادية ، سواء من الناحية الإجرائية أو العقابية ، كذلك فإن قانون الطوارئ رغم شروقاته هو في النهاية قانون مؤقت لا بد أن يجرى التوفيق لإنهاء فصل في نصوص المجتمع المصري حيلة طبيعية في ظل قوانين مستورصة وشماعات ديمقراطية بعيداً عن التشريعات الاستثنائية . وقد أثبت الواقع أن صور القانون الطوارئ في الحصد لقواعد العنف والإرهاب كما أن القوانين التقليدية لاتصلح لمحاصرة العنف أو حله حيث لم تكن مكافحة جرائم الإرهاب محل اعتبار عند صجوها سواء بالنسبة للقوانين العادية أو لقون الطوارئ الصادر عام ١٩٤٨ .

تتطلب مواجهة الإرهاب التكامل التشريعي بإصدار قانون جديد متكامل يضع تعريفاً موضوعياً واضحاً للإرهاب ويحدد الأصول الإجرائية (الرقن المادي للجريمة) ويجرم صور السلوك الإرهابي ويعطى أجهزة الأمن حرية أكبر وسرعة أكثر الحصد لقواعد العنف والإرهاب ويضاهى لوسع البحث عن الإرهاب ومقاومته . وإجراءات وقائية تساعد على منع الجرائم

وتتسم الجماعات الإرهابية بأنها فرقى ذات الحمار لاصرة وسلوكيات متطرفة ولا تقبل التمايز المسمى مع المجتمعات الإنسانية القائمة وترفض أساليب الحوار عبر القنوات الشرعية المتفق عليها مجتمعياً ، وتعمل على تفويض النظام وهرب الاستمرار وإزاحة الأمن وإشاعة الفوضى لهدم الديمقراطية وإنهاء اللقن ، وتهدف إلى الاستيلاء على السلطة ، وتقوم استراتيجيتها الإرهاب على إجتاج أساليب الانفجالات والتسلطات الجديدة ضد خصوم الرأي والمصالح مع التركيز على توجيه ضربات مباشرة ضد رموز وأهبال معينة ولعمل على إقامة سلطات عربية مؤلوية لسلطات الدولة المركزية ومحاولة لها وبدد لغشاء صراع الانطولوجيات من المصمخ السياسي على المستوى العالمي والاقليمي أصبحت ساحة الإرهاب غلبة تماماً إلا من الجماعات العربية والعالية والتفيلية بالرغم من أن المجتمع الدولي يتجه إلى لقام « القرية الكونية » واحترام حقوق الإنسان دون النظر إلى جنس أو لون أو دين ، كما أن الدين باباً للإرهاب والعنف ويدعو إلى الحب والخيال والتمايز والتأليل . بعد أسلوب المواجهة التشريعية أحد المحاور للقتال في مواجهة ظاهرة الإرهاب ولا يلائق للقوانين المعمول بها حالياً عاجزة عن مواجهة الظواهر المتشرفة والتسلط والارهاب وما أدى إلى كراهة حجم هذه الجرائم وتعدد صورها وتشابرها كإتسار لقن في كل اتجاه بما يهدد حياة الدولة ويقال من سلطاتها

**لا.. لارهاب القانون !!**

ألقى مجلس الوزراء بعد اجتماع طويل ، مشروع قانون الإرهاب والذي جاء في صورة تعديلات لأحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ، ولقانون محاكم أمن الدولة ولقانون الأسلحة والذخائر ، ولقانون سرية الحسابات في البنوك !! ورابع إلى رئيس الجمهورية كخارج كبير للمعونة لدى أحالة إلى مجلس الشعب والنسوي . حتى يكون مشروعاً رئيسياً . فلا يجرى أحد على الإقرار منه أو مناقشة أسسه وتفاصيله أو تعديل بعض أحكام هذا المشروع !! ولقد طلت الصحف الحكومية وهل تغيرت فيها لهذا المشروع ، كشأنهم تماماً ، بل فتح البعض مزاًداً ، اشترت أن يحضر في ملقاة الصليب يوم الخميس ، وجاء آخر ليطلب بأن تحل قضية هذا القانون إلى المحكم العسكرية !!

وهكذا [ألقى مغيرش يقول كحك] ، ونشرت الإبرام في يوم الجمعة خصوص هذا المشروع ، ونشرت معه مذكرة وزير العدل ، التي جاءت ملغمة من البيان الصحيح والرفع ، دون مضمون قانوني ، يبين فيه مفهوم هذا القانون ، أو حتى مفهوم بعض الإغلاط والإصطلاحات المستحثة في هذا المشروع . وإذا كان قد اشترى من قبل أن أن قانون العقوبات لدينا يمثل قسفة ضخمة من خصوص التجريم التي تحيط بكل شاردة وواردة ، ولا يترك فعلاً أو ذاك ، إلا وجعل لها عقاباً غليظاً ، حتى أنه يأتي شمولاً لقانون التجريم ، فقد جاء المشروع الأخير ليؤكد ذلك ، فقد أكد تكرار كل الأحكام الواردة في الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وجاء هذا التكرار معيباً من كل جانب ، وبشكل فيه صاحب كل المبادئ العامة لقانون جنائي رئيسي ، حتى الصياغة ذاتها جاءت ركيكة وكثير من البلبلة الكثير !!

وكم كان غريباً ، أن تكون الفقرة الأولى ، ما أورده صلبه في المادة ٨٦ المضافة إلى قانون العقوبات ، من تعريف للإرهاب ، حاول به أن يحدّد بلفظة الإرهاب وقوع في ارتكاب لغوي قليل ، وينتد بهك من الدقة والضبط الواجب والمطلوب في مثل هذه الأمور . وبدلاً من ذلك أيراد التعريفات للأفعال المؤثرة ، هو مذهب شلّ كل الشلوك . إذ يقلّ التعريف في كل الأمور تصوراً واجتهاداً لصاحبها وحده ، والأصل في مثل هذه القوانين أن تشرح بمقابل على العمل محددة ، ولا يعالج على تصورات ، أو اجتهادات ، هي بطبيعتها يرد عليها الخلاف . وفي ذات الوقت فإن إيراد التعريف على هذا النحو يحدّد السلب ويقلل الاجتهاد أمام القضاء والمفسرين والشراح بل يرفع القضاء ذاته عن التحقيق . ولقد وقع صلب هذا التعريف في الخطأ بلفظه ، خلف فيها التفسير من جانب ، وخلف المبادئ العامة في التجريم من ناحية لغوي . وحسبي أن اشير إلى بعضها الآن ، فقد ذهب صاحب المشروع إلى أن الموضوع بالإرهاب .. هو كل وسيلة يلجأ إليها الجاني إلى آخر طمأنينة في هذه الملة ، ونسب أن ينسب من أن يكون ، كل وسيلة غير مشروعة ، خلا !! كلفه هذه يحدث عن ، لمشروع الاجرائي الذي أو الجماعي ، ونسب أن المشروع الاجرائي ، هو حدة العمل الإجرائي متبعية لكل منها ذاتيتها وبربطها فرض اجرائي واحد . قبل يقرى ، يذهب صاحب المشروع إلى أن العمل الإرهابي لا يقع إلا بعدة أفعال إجرائية متكررة ، وأنه لا يمكن بلفظ الواحد !! ولا يحل القول بأنه قد فشل إلى المشروع فربما كان لم جماعياً ، فإن ذلك الوصف لا يميزه على لفظة أو الفاعلين ، ولا يرد على العمل ذاته ، كذلك فإن صاحب المشروع وقد أعجبه بلفظه وصاحبه ، قد وقع في الخطأ يجب أن تنتزه عنه تشريعات المقلب !! لقد نشر أن تعديرات مثل [الحق الخضر بلفظه أو بالاتصالات أو المواصلات] فعلاً تعني هذه الإغلاط والمترادفات .. اتصالات ومواصلات !! ولقد جاء كل هذا الإطراء من جانب والتفريط من جانب آخر ، لأن صلب المشروع خدم على مشروعه وتقدم وضع خريف ، هو تصور واجتهاد غير محمود بأي حال . حتى أن فقهائنا القانونيين المختلي في الخارج ، بل وفي الداخل ، يأتي كل واحد منهم بتعريف وتفسير ، بل أن مؤشرات القانون يجلس فيها الجميع ، وكل له تعريفه وتصوره الخاص به !! ومن هنا تأتي هذه الملة شونجاً لسوء السياسة التشريعية . وتكوناً لسوء الصياغة فيها . ولصاحب أن حذفها كلية بعد كثيراً ولا يشر أبداً !! ومن بعد يأتي المشروع ، بعد جرائم كثيرة ، لكنها كلها مكررة . وكلها مضمون عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات !! واتحدى أن يظهر صاحب المشروع أن جريمة لم يرد بشأنها نص من قبل في قانون العقوبات . وكل الخلاف بين المشروع وبين النص ، هو الإطراء والطمأنينة والترسل في التعديرات ، والخلاف في استعمال مصطلحات القانون المستقرة . وبناء الجريمة بناء عامة فتأثر لها إركانها المادية والمعنوية على ما هو معروف ومستقر . والتعديلات المبررة والبسيطة دون موشة أو أجهاد !! لكن الأمر فيما يبدو أن صاحب المشروع أراد التهور على من طلب إليه أن يقوم بالتعديلات ، لجاء ليحذفها شعاعاً تماماً !! ويجب هذا الأسلوب ليس في مجرد التهور ، إنما العيب أن تكرار النصوص على هذا النحو المريب ، يوقع الجميع في بلبة شديدة . بل أن النصوص المتباعدة



المصدر : الرافد

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٠٢ ربيع الأول ١٤٠٢

والتي جاء صاحب المشروع ليبيدها من جديد ، كانت أفكار أحكامها في الفهم الصحيح ليدرك القانون الجنائي ، وأثار أحكامها في صياغتها ، وزادها التطبيق القضائي لها وأحكامها وأصابعها !!

وثاني بعض النصوص في هذا المشروع غريبة في بياها ، فلم يأت صاحبها بين مراحل الجريمة ، فبين الأعمال التمهيدية والتحضيرية ، ومرحلة الشروع ومرحلة الجريمة الكاملة ، سواء المشروع في العقوبة المعلقة بل وذات الحد الواحد ، مع أن السببية الجنائية الرئيسية هي التي تفرق بين مختلف هذه المراحل وتدرج في العقاب ، حتى لا تند البلب أمام العمل للتراجع عن العلم لعله ، بل تكون تشجيعا للمتهم على التمادي في الفعل حتى يسهل ، ويكون الأمر في هذه الحالة [مثارة ..] وأما على عقوبة واحدة [. بل أنه حتى في جريمة الانضمام إلى تنظيم ، لا يفرق المشروع بين من يشم وهو علم ومشارك بالفراش التنظيم ، وبين العضو الذي يشم ولا يعلم أو يخدم ويتشكك !! وهو الأمر الذي يحسم صورة من العقاب الجماعي الذي لا يعرفه بل ويرفضه للتشريع الحديث كله ، بل وتستلزمها وتدينها على التشريعات والمواثيق الدولية !! على أن الأمر الغريب والجدير بالوقوف ، هو الإقرار والتجويل في استعمال المادة في الرب إلى الدفعة السياسية والإعلامية والتكلمات الصحفية ، والتي مثل هذا في الشفرة صاحب المشروع إلى [الأضرار

بوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي] !! وفي مرحلة ، كان قانون الإصلاح الزراعي والعلاقة بين الملك والمستاجر ، حسيما وصلت في عام ١٩٩٩ ، تمثل سلباً اجتماعياً !! وفي عام ١٩٩٩ يعني تحرير هذه العلاقة ليتم أيضا سلباً اجتماعياً !! أن تستعمل مثل هذه الأنظمة في التشريع يحتاج إلى محدثات وشواهد صريحة ، ولا تترك هكذا ترسلاً في استرسال ، ويشير معناها مع كل حكم وكنت مختلف الظروف !! فهي يطبقها وعلى ضوء ما جاء به صاحب المشروع كتمسك لتظل حتى اصحاب الرأي الذين يجبرون بأرائهم بطريقة سطحية ومشروعة . فضلاً إذا دعا أحد المواطنين إلى إلغاء التخصص في المجلس الانتخابية ، وطالب بإلغاء ضريبة الخمسين في المائة للعمل والطلاب !! هل يجد أرحاميا ويمس من السلام الاجتماعي !!

فذلك فإن صاحب المشروع قد أتى بغيره وطرف ، فقد جعل جرائم هذا المشروع لا تسقط بالتقادم ، مع أن التظلم من مواد الجنائيات بطريقته طويل . ومن الممكن أن يقع المتهم من العمل ويخرج ملا من التنظيم أو الجمعية التي انضم أو انضم إليها !! هنا يذهب صاحب المشروع إلى ملاحظته ولم مرور السنوات الخوال . إن التشريع الجنائي الحديث والمثلين ، يأتي لتقليل للعقاب في بعض الأحيان ، لكنه أيضا يأتي ليضيق على القوية ، حرصاً على فتح الباب أمام المتهم للرجوع إلى الجودة السوية والعودة إلى المجتمع ، ولم يعرف صاحب المشروع من صور التوبة بمعناها التشريعي والقضائي ، إلا صورة الأرشاء عن باقي المتهمين ، مع أن هذه الصورة ، في مثل هذه التخفيفات لقب أسماء عقوبات الخلقاء معروفة !! كذلك فإن من غرائب هذا المشروع وصلحته أنه حظر على القضاء وعلى يده من اللامعة القضائية في توقيع حظر صاحب المشروع هكذا وتحتما ، على القضية استعمال المادة السابعة عشرة من قانون العقوبات ، وذلك أنه من آيات التشجيع على ضمان القضاة في العمل ، حيث لا يكون لمامهم إلا الحكم بالمعقوبة القصوى أو الحكم بعقوبة حتى لا يندى ضميره من تلك القسوة التشريعية .

وأذا كانت هذه أمثلة ، فهي أمثلة صريحة ، وتكشف عن سوء فهم وسوء صياغة وإفالة وتكافؤ من تخبط وتخرج على المبادئ العامة المحكمة لكل تشريع عقلي نزيه . فبدا من القسوة البائسة التي ليست هي السبيل الوحيد للتصديق الفعلي للأزواج ، والحق أن السرعة والتسرع والرهبة في تطهير القادة والقررة على القضاة ، هي التي أدت إلى هذه المعيوب البائسة الخطر ، وهي معيوب سبيل لنا أن حذرنا منها في أكثر من مقال وحديث !! وأشرنا إلى أن قانون العقوبات عندما هو قانون من جديد ، وهو قانون يحيط بكل الجرائم والأفعال المصنوعة وغير المصنوعة ، وإن تكرار النصوص خطأ أياها ، وإن تلك الدعوة إلى وضع تشريع جديد ، هي محاولة قسرة المحرز والقصور والترهل في أداء الواجب في كل الحالات .

عبد العزيز محمد المحامي



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م

يجب أن يشعر كل مواطن
بهيبة الدولة متمثلة في جهاز
الأمن الذي يجب أن يكون
حصن كل مواطن والإعطاء
كل إنسان لدفاع عن حقه إلى
استعمال الجوان القسوة
المشروعة وغير المشروعة
ويترتب على ذلك أن يتحول
الجميع لحوب أهلية إليها
للاقوى وليس لصاحب الحق

وعلم يجد من يوقفه ويرهقه
وطعنا جبه وراء كل حقوق
الغير لمن أن يصير بالقانون
الأرهاب

العروبة

قانون الإرهاب

الإرهاب لا يعني فقط تلك
الدائرة التي ينحصر فيها
التطرف الديني وماتبعه من
حالات اغتيالات عرديه
للاإرهاب أيضا موجود
ومنشئ في السيف بكلمات
حيث يتم السطو على أموال
الغير بالقوة والأرهاب كل يوم
نسمع عن حالات سرقة
واعتداء على حقوق الأراضي
ولتجريف الأرض الزراعية كل
ذلك يتم اعتمادا على القوة
الجبروتية من مراكز الشرطة
والقذرة على الهروب من
الاستعداد لها داخل الكتل
السكانية الكبير وتشكيل
العلاقات الاجتماعية التي
تعطي الفرصة للتسلل على
المجرم الهارب الذي سرعان
ما يعود لأجرامه بعد اختفاء
رجال الشرطة يجب أن يمنع
القانون أجهزة الشرطة حتى
اعتقال كل من يثبت أنه تسبب
في أي نوع من أنواع الإرهاب
أو استخدام القوة لاعتداء
على حقوق الغير .. ولاعتلى
بمجرد استدعائه لأخذ أمواله
وأعطاه فرصة العودة مرة
أخرى لأجرامه . الشرطة في
حاجة للتعاقل مع المجرم
أكثر قوة بأسلوب أكثر قوة
لأن المجرم خرج بإجرامه على
الإنسان السوي الذي يجب
أن ندافع جميعا عن كرامته



المصدر : العروبة

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اهدات برلمانية النص الكامل لتعديل

قوانين مكافحة الارهاب

الاشغال الشاقة المؤبدة لزعماء

الجماعات والمنضمين اليها

حصلت العروبة على نص تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى بشأن مشروع القانون الخاص بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والاجراءات الجنائية وبعض القوانين الاخرى لمكافحة الارهاب والتي ناقشها مجلس الشورى والشعب .. وتضمنت التعديلات عدة نصوص هامة ادخلت على قوانين العقوبات الحالية لتتواءم مع ظاهرة الارهاب التي تفشت في الآونة الاخيرة !

الافرار بالبيت

والواصلات والمباني

الغاية من الارهاب



العربية

المصدر :

١٩٩٢ ١٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويبدأ هذه التعديلات بتغيير مفهوم الإرهاب بحيث يهدف به في تطبيق أحكام هذا القانون على وسيلة يلجأ إليها الجاني تنفيذاً لمفروع اجرامي فردي أو جماعي بهدف إلى الإخلال بالنظام العام ، أو تعريض حريتهم للخطر والحال الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو للمواصلات أو الأحوال أو المباني أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة .

وفي المادة ٨٦ مكرر يعاقب بالسجن كل من اشغى أو أسس أو نظم أو ادار على خلاف أحكام الدستور أو القوانين أو منح إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من قوّل قيادة أو زعامة ما فيها أو أمدّها بمعلومات مغيبة أو مغالية مع علمه بالغرض الذي تدعو إليه ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو المصالحات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بآية صورة .

ويعاقب بالمطوية المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بآية طريقة أخرى للأفراض أو الخديء التي تدعو إليها الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو المصالحات المذكورة في الفقرة الأولى أو احسن امن من أمورها . وكذلك كل من حاز بالثراء أو بالواسطة أو أحرز مجهودات أو مطبوعات أو تسجيلات آيا كان نوعها تخدشن ثرويجا أو يحدّد الشرع مما تقدم إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاق النار عليها . وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل التلعب أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء يلجى .

والمادة ٨٦ مكرر ١ - تنص على أن تكون العقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الافراض التي تدعو إليها الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو المصالحات المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بذات العقوبة كل من أمدّها بسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو أموال



العربية

المصدر :

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أو معلومات أو أي شيء آخر مع علمه بما تدعوا اليه وبوسائلها في تحقيق وتنفيذ ذلك .
وتكون العقوبة الأشغال المؤقتة بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابعة إذا كانت الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في هذه الفقرة تستخدم لأهداف الإغراض التي تدعو اليها أو كان الترويج داخل دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالفلوات المسلحة أو للشرطة أو بين أفرادها .

الانضمام للجماعات

وفي المادة ٨٦ مكر د - يعاقب بالأشغال المؤقتة كل عضو بلحدي الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة ٦ مكر أ تستعمل الإرهاب لأجبار شخص على الانضمام إلى أي منهما أو منعه من الانسحاب منها . وتكون العقوبة من الأعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت للجاني عليه .
وفي المادة ٨٦ مكر ج - يعاقب بالأشغال المؤقتة كل من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد من يعملون لحصتها أي منها . وكذلك كل من تخبر عنها أو ممة لتقيام بأي عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممتلكاتها الدبلوماسية أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج أو الاشتراك في ارتكاب شيء مما ذكر .

وتكون العقوبة الأعدام إذا وقعت الجريمة موضع السعي أو التخبر أو شرع في ارتكابها .
وفي المادة ٨٦ مكر د - يعاقب بالأشغال المؤقتة كل مصري يعمل أو التحق بغير أن أو تصريح كتابي من الهيئة الحكومية المختصة - بالفلوات المسلحة لدولة أجنبية أو بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا كان تسميتها يكون مقرها خارج البلاد ويصنع الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أصليا غير موجة إلى مصر .
وتكون العقوبة الأشغال المؤقتة .
وفي المادة ٨٦ مكر د - يعاقب بالأشغال المؤقتة إذا تلقى الجاني تدريبات



العربي

المصدر :

١٤ شعبان ١٩٩٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الوجه إل مصر .
والمادة ٨٨ مكرر يعاقب بالانضلال الشاقة المؤقتة كل من اختطف
وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو البحرية معرقها السلامة
للخطر . وتكون العقوبة الانضلال الشاقة المؤقتة إذا استخدم الجنائي
الارهاب أو نشأ عن الفعل المذکور جروح من المخصوص عليها في المقتنين
٢١٠ و ٢٤١ من هذا القانون لأي شخص كان داخل الوسيلة أو
خارجها ، أو إذا قام الجنائي بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء
تأدية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته .
وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل
الوسيلة أو خارجها .

وفي المادة ٨٨ مكرر يعاقب بالانضلال الشاقة المؤقتة كل من يقبض على
أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو احتجزه
أو حبسه كرهية وذلك بغية التلذذ على السلطات العامة في ادائها
لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو فدية من أي نوع .

ويعاقب بذات العقوبة كل من مكن أو شرع في تكبيك مقبوض عليه في
الجرائد المخصوص عليها في هذا الفصل من التهرب . وتكون العقوبة
الانضلال الشاقة المؤقتة إذا استخدم الجنائي القوة أو العنف أو التهديد
أو الارهاب أو العنف بصرف كاذبة أو ابتز أمراً موزراً قديماً صوره
عنها . أو إذا نشأ عن الفعل إصابة شخص أو إذا قاوم السلطات العامة
أثناء تأدية وظيفتها في إخلاء سبيل الرهينة أو إعادة المقبوض عليه
وتكون العقوبة لأعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص والمادة ٨٨ مكرر
(١) مع عدم الإحتلال بأي عقوبة أشد يعاقب بالانضلال الشاقة المؤقتة
كل من كُدى على أحد القائلين على تنفيذ أحكام هذا الفصل . وكان ذلك
سبب هذا التنفيذ أو قاوم بالقوة أو العنف أو بالتهديد يستمتعها معه
أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الانضلال الشاقة المؤقتة إذا نشأ عن التعدي أو
المخالفة عامة مستتمة يستحيل بدلها . أو كان الجنائي يحمل سلاحاً أو
قام بخطف أو احتجاز أي من القائلين على تنفيذ أحكام هذا الفصل هو
أو زوجة أو أحد من أصوله أو فروعه .
وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن التعدي أو المخالفة موت المجني
عليه .



المصدر :

١٤٤٢ هـ ١٩٢٢

للشع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

المعاقب عليه، ولو لم يستعن بوسائل إرهابية أو يقوم بأي أعمال تنفيذية... وكان لسان حال واضعي القانون، يقول إن أي تفكير يجري بين عدد من المواطنين في شئون البلاد، من شأنه أن يؤدي بهم إلى الإرهاب!! وتنادى مشروع القانون في شأن هذه التهميمات الفكرية التي لا تستخدم أي وسائل إرهابية، فنص على المعاقبة بغرامة الأشغال الشاقة والسجن على كل من روج دوافع أو الكتابة أو بابتاع طريقة أخرى لأغراض هذه التهميمات، أو حسن أمرا من أمورها، دون وصف هذا الأمر بالسوء، على أي وجه من الوجوه، وهو ما يؤدي إلى المعاقب على تصحيح أي أمر من أمورها، ولو كان حسنا في حد ذاته... الأمر الذي يدل على التصف الشديد، والرشية في أفعال العرب على كل من يتناول هذه الأمور... مما يتسالم مع الحرية والديمقراطية، ويتصادم مع حرية التعبير عن السراى التي كلها الدستور في المادة ٤٧ منه، ويتعارض مع رسالة الصحافة التي لقد لها الدستور لصلا دائما بذاته باعتبارها سلطة شعبية مستقلة.

والجيش والشرطة فرغا مهددا، أن المظرب هو تكيم الأعداء، وعدم التلقب بأي نقد أو اعتراض للتمام الحاكم، والامتناع عن المطالبة بأي تعديل للدستور أو القوانين أو الأغراض العامة، فهل يتفق ذلك مع حرية السراى، ومع الحرية والديمقراطية، ومع الحواد المزعوم الذي يدعون أنه ظاهريا ويرفضونه موضوعيا!!

الأنزام بعدم مقاومة رجال السلطة يجب أن يقابله التزامهم باحترام القانون؛

وإذا كان مشروع القانون قد أشتد إلى درجة النص على عقوبة الأشغال الشاقة، إن يهدد أحد القائلين بتنفيذ أحكامه باستعمال القوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو سببها، فإنه كان يجب أن يقابله التشديد على وجوب مراعاة رجال السلطة العامة حكم القانون في تنفيذ واجباتهم، بحيث يثبتون أن يتسبون لهم صفاتهم ووظيفتهم، ويسعون محاكمة المظربين، ولا يتعمدون على أثارهم أو يتفنون أثاث منازلهم، أو يمتدون على حرمان منازلهم، ولا يقبضون على رهاق من أفرادها. حقا إن قانون العقوبات يتضمن النصوس الكفيلة بمجازاة من يخرجون من رجال السلطة العامة على أصول واجباتهم، مما يعتبر استملاا للقوة وتجاوزا لحدود وظائفهم، ولكن ما يقع من بعضه رجال السلطة العامة يخلق جوا غير طبيعي ويولد الشعور بالانتهاب أو العنف... ومن الواجب على المشرع، كما يشتد مع من يخرج من الحكوميين على ما يقضى به القانون، أن ينبه ويحفظ العقاب على رجال السلطة العامة الذين يخرجون على مقتضيات وظائفهم، مما يخلق الشعور بالعداء نحوهم، ويؤدي إلى العنف المضاد... حتى تدعم الدور الحيادي والشرعي لرجال الأمن في نفوس المواطنين كافة، ولا يتصور لحد أن المشرع مخاز لعمال السلطة العامة على حساب كرامة المواطن العادي وحقوقه، وهو يرى حتى تثبت إدانتته، ولا يجوز تعذيبه أو الاعتداء عليه ولو كان مدانا، وإن أية عقوبة توقع عليه يجب أن تكون صادرة من محكمة قضائية بعد الاستماع إلى دفاعه.

بذلك نمهد الجو الطبيعي بين رجال الأمن العام - الذين يجب أن يكونوا محل التقدير العلم باعتبارهم حماة وملتزمين بالقانون ويؤدون واجبهم مصلحة للبلاد - وبين المواطنين من أبناء هذا الشعب مصدر السلطات جميعا بنص الدستور.

لماذا تخصيص دائرة قضائية بالذات للحكم في القضايا المتعلقة بالإرهاب؟

وقد جاء في التعديل الذي رأى أخفاله على قانون محاكم أمن الدولة،

النص على تخصيص دائرة معنية - بإحدى محاكم أمن الدولة في القاهرة - بنظر الجرائم الواردة بالفصل المضاف إلى قانون العقوبات الخاصة بالإرهاب، دون التلبد بالاختصاص الكلي للمصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية المادة ٢١٧.

وهذا النص لا مبرر له، إذ يعمل المتهمين لا يماضون أمام قاضيه الطبيعي، وفق ما نصت عليه المادة ٦٨ من الدستور... مما يؤدي إلى إمكانية الطعن بعدم دستورية هذا النص... فضلا عن أنه يشكل في استقلال القضاء وحيداه، بتخصيص دائرة معينة للفصل في قضايا الإرهاب على مقتضى القاعدة القانونية العامة.

إعطاء الشرطة سلطة حجز ١٧ يوما بدلا من ٢٤ ساعة؛

وخلافا لما يقضى به لقانون الإجراءات الجنائية المادة ٦٣، من وجوب قيام الشرطة بتحويل المتهم للضبط خلال ٢٤ ساعة إلى النيابة العامة إذا لم يأت بما يبرره، تتصرف في شأنه بالقبض عليه أو إطلاق سراحه، نص مشروع القانون الجديد في تعديل لقانون محاكم أمن الدولة على إعطاء الشرطة سلطة التلطف على المتهم في قضايا الإرهاب لمدة ثلاثة أيام كإجراء تمهيلي، ثم لا أن طلب من النيابة العامة بعد ذلك الإذن بالقبض عليه مع أنه مقبوض عليه فعلا لمدة سبعة أيام، ويجوز معها لسبعة أيام أسرى لضرورات التحقيق... وبذلك تمتد سلطة الشرطة في احتجاز المشتبه فيهم أو تعريضهم للشرطة كذلك مدة ١٧ يوما بدلا من ادة العادية المقررة قانونا - سعى ٢٤ ساعة - دون دليل.

وهي سلطة خطيرة تهدد حياة المواطن العادي لجرم الاشتباه، وقد تستخدم من باب التأديب والإذلال لسبب أو لآخر لا علاقة له بالإرهاب... ولا بد أن يوضع له من الضمانات بحيث لا يكون المقصود منها قهر الشعب، أو تقويض عليا إلى هذه النتيجة، مما يثير تأثره للمواطنين إذا تم التوسع في استخدامها في غير ما يبدو من غرض ظاهر موضوع لها، فضلا عن تعارض هذا النوع مع ما تقتضى



بـه المادة ٤١ من الدستور من عدم جواز حبس المواطن أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر يصدر من القاضي المختص أو النيابة العامة، مما يجعل هذا النص مؤشراً للطمأنينة فيه بعدم الدستورية.

المعاقبة بعقوبة إحرار سلاح دون ترخيص على من يعوز سكيناً أو جنزيراً أو جزءاً من سلاح؛

وقد شهد القانون الجديد العقوبات المقررة بقانون الأسلحة والذخائر بالنسبة للتاجر في الأسلحة النارية والقيساف واستعمالها وتسييرها وإصلاحها دون ترخيص، غير أنه تجاوز المقتضى إذ اعتبر من الأسلحة التي يعاقب على حيازتها والباطل والسكاكين والجنزير، وهي وإن كانت ذكرت بصيغة بالجمع إلا أن العقوبة تنطبق ولولم يوجد منها سوى قطعة واحدة..

وأضاف إليها مواد أداة أخرى تستخدم في الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لإحرازها أو حملها مسوغة من الضرورة الشخصية أو الحرفية،

وهو توسع غير منطقي لا يتصور أن يخضع قانون جنائي ضد العصابة، إذ أنه يعرض من يختلف لديه في منزله أو بعضاً أو قارب أو سكين مطبخ للمسائلة والحبس بالشرطة بل ويمكن أن يعال للحاكم.. وهكذا يرى الرأي ويتحمل المتابع ويعتدى على حريته ويضطر لإنفاق المال لترثة نفسه من هذه التهمة والذكراء، التي تعتبر في الواقع بمثابة «تكتة» تشريعية ينبغي عدم إقرارها في مجال الوجد من الأمور.

ومن هذا القبيل أيضاً توقيع العقوبات المقررة على إحراز الأسلحة دون ترخيص على من يعوز ما سمي بالأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية التي وردت في الجداول والأسلحة والفرقعة واشتملت على المسدس وساقية المسدس وما شاكل ذلك!!.. بالإضافة إلى كذايات أو متفجسات العود، والتسكوبات التي تعربك على الأسلحة.

وما أسهل أن تدس قطعة من هذه القطع الصغيرة الحجم في منزل من المنازل لكي ينتقل صاحبه من الدار إلى النار بالرغم من أن هذه القطعة بمفردها لا ضرر منها ولا خطر.. وبهذا المنطق الغريب يمكن أن تتحول أشياء أخرى كثيرة، مما توجد في كل بيت إلى مصدر للخطر كالسكين والكبريت والبنزين وغيرها. فهل نجرم كل من يحوّز مثل هذه الأشياء كالمكافحة الإرهاب.. وهل وصل الهلع مما وقع من بعض الأحداث إلى هذا الحد الذي لا يصدق عقل أو يقبل منطق؟

توسيع سلطات النيابة العامة دون استكمال ضمانات استقلالها؛

وقد توسع القانون الجديد في السلطات المخولة للنيابة العامة، فأجاز لها كما ذكرنا أن تتولى الشرطة الحق في احتجاز المواطنين للشبهة في اتهامهم بالإرهاب أسبوعاً بعد أسبوع.. كما منح النيابة مهلة ٧٢ ساعة «أي ثلاثة أيام» قبل قبضها باستجواب المتهم الحال إليه، وهو أمر لا محل له وغير معمول به، إلا إذا كان المقصود به «مرمطة» عياد الله ممن يوجه إليهم الإشتياء في جرائم الإرهاب، وقد يكونون منه براء!!

وأعطيت النيابة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة - السلطات الممنوحة للقاضي التحقيق وللمحكمة الجنح المستقلة منعقدة في

غرفة المشورة في مدة الحبس الاحتياطي للمتهم لسنة أشهر، دون إحالة إلى المحكمة المختصة لمحاكمته.. وهو ما يعتبر حرماناً للمتهمين للحبوسين احتياطياً عن عرض حبسهم على القضاء إلا لأن يصد حبسهم احتياطياً على فترات متتالية بعد الاستماع إلى آراء النيابة عن سير التحقيق.. فهل المقصود حرمان المواطنين من الضمانات القضائية المقررة بحيث يفرجون إلى الحياة بعد فترة الحبس الاحتياطي تائبين على المجتمع، مستظنين على الأوضعاغ لقائمة بلدهم؟

كما أعطيت للنيابة العامة من القيد الزائد في المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية بموجب تقديم طلب أو الحصول على إذن من الجيش عليه أو

غيره لاتخاذ إجراءات التحقيق، وهو ما يمتد إلى إعطاء النيابة من الحصول على إذن من مجلسي الشعب والشورى للقبض على أعضاءهما والتحقيق معهم دون حاجة إلى رفع الحصانة البرلمانية عنهم، فيما يتعلق بالاتهام بجرائم الإرهاب.. وهو أمر خطير يهدد الأعضاء المعارضين أو الخارجين عن الخط المرسم.. ويتعارض مع المادتين ٥٨ و ٥٩ من الدستور، مما يجعل القانون الجديد محلاً للطمأنينة بعدم الدستورية.

وأعطى النائب العام وإن يوحى من المحامين العاملين الحق في أن يأمر من تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أخرى، بالإطلاع أو الحصول على بيانات تتعلق بالمحادثات والودائع والخزائن في البنوك، استثناء من قانون سرية المحادثات بالبنوك، وذلك بقصد كشف الحقائق في جرائم الإرهاب.

وهذه السلطات الاستثنائية الواسعة التي يمنحها القانون الصامد يقصد مكافئة الإرهاب، كان يجب أن يقابلها دعم استقلال منصب النائب العام حتى يكون في هذا الاستقلال عن السلطة الحاكمة ما يضمن للمواطن ويعضهم عن الضمانات القضائية التي إقفاها القانون للمقترح.. ذلك أن النائب العام - رغم خطورة منصبه باعتباره المهيم على سلطات التحقيق والالتزام، وأن جميع رجال النيابة العامة وكلاء عنه ياتعمرون بأمره ويفضضون لرقابته - يتم تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية دون عرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى للحصول على موافقة - أو حتى أخذ رأي - من خلاف الوضع والنسبة لجميع رجال القضاء والنيابة والمادة ١١٩ من قانون السلطة القضائية.

ولأن أن يتم هذا التعديل الأساسي، لا يجوز التوسع في اختصاصات وسلطات النيابة العامة على حساب الضمانات القضائية المقررة، حتى لا يشغل ميزان العدل في البلاد.



المصدر : **الشعب**

١٤ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه هي اهم التاكيد التي توجه
إلى القاصون الجديد الموضوع
للمكافحة الإرهاب، تضعها إبراء
للخدمة تحت الأنظار، وإن كنا لا
نتوقع أن يوصي مجلس الشورى
أو يقرر مجلس الشعب إدخال أي
تعديلات جوهرية عليه.. مؤكداً
أن هذه التشريعات الجزئية ليست
هي السبيل لوقف التفجيرات
الشعبية، كما أوضحنا ذلك في
مقالين سابقين، وإنما يتم ذلك
بمعالجة الأسباب الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية الكامنة
وراءها.. والله أهدى إلى سواء
السبيل.



قانون الارهاب .. ماذا وراءه؟

بقلم: عبد المنعم سليم جبارة

١٩٩٢ يونيو ١٤

والحكومة - كما يبدو ومن خلال منطلق التفكير - لا تريد أن تكون هناك فرصة من الوقت أو مجال أو شئيل أمام أي جهة تتناول هذه التعديلات ومن ثم كانت أحالتها السريعة لمجلس الشعب - سيد قراره - لضمان مروءة وفي العجلة المطلوبة. رغم خطورتها وجسامتها ما في تفاصيلها، ومن أمثلة ذلك:

١- تجريم قيام أي مواطن مصري بخرده الاسلامي ازاء قضايا المسلمين ومهمته وإزاحتهم في شتى الديار وذلك تحت نص الانضمام للجماعات في الخارج، ولي لم تكن تعمل منذ مصر أو ضد مصالحها. ويعني هذا أن دعم الشعب الفلسطيني وداوئره في محنته من خلال مساعدة منظمات ومؤسسات غير انضمام للجماعات في الخارج تعمل عقوبتها إلى الاشغال الشاقة.. ومنه في ذلك مثل مساعدة المسلمين في البوسنة والهرسك ضد طغيان العرب أو مساعدة المسلمين في بومرا أو الزوف ضد حركة جارانج وتهديتها لجنوب السودان ومنايع النيل والتي تمثل شريانا من شرايين الحياة بالنسبة لمصر.

٢- ما جاء في هذه التعديلات خاصة بتجريم الاستحسان بالنسبة لجماعات الارهاب وهو تجريم يتسع مداه ليشمل كل تناول أو ذكر للنسبة هذه الجماعات اللهم إلا إذا كان في إطار الرؤية الحكومية وتوجهاتها وعلى حساب الحق والوقفة المنصفة التي توجب وراء جسدور القضائيا وتسمى لصحيح العلاج والدواء.

٣- ما جاء في نصوص هذه التعديلات خاصة بالإعانة على غيباط الشرطة - ورغم أنه ليس هناك منصف يقر الاعتداء على غيباط الشرطة أو أي فرد من أبناء هذا الشعب إلا أن النص قد صيغ كما يفهم منه ليشمل تجريم كل فرد يطالب بحق له أو يحج من خلال القانون على ظلم أو اعتداء وقع عليه من قبل الشرطة.

٤- ما جاء في هذه التعديلات من تجريم يتسع مداه ليشمل الفكر والتفكير وتمتد عقوباته لتشمل إلى الاشغال الشاقة. انما أمثلة من كثير تضمنتها التعديلات التي تضمنتها بمذوره مشروع القانون الجديد. تزييد من تطبيق الشقاق حول رقب وعقول العباد.

إن الحكومة تأتي إلى الناس في أسلوف - السلق - سلق القوانين رغم خطورة هذه القوانين وخطورة القضائيا والأحداث التي تعرض لها من اعتبار سابق التجارب التي مزالت موارثها في

في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة وخاصة من خلال مصطلح القوميين أن هناك بعض جهات أو جماعات تسمى لفرض وصايتها على الشعب وتوجيه الوجهة التي تتلقق وأرامها والفكرها ومفاهيمها. لا تتوزع الحكومة نفسها عن فرض وصايتها بشتى السبل، ولي شتى الاشكال على الشعب وتهميش دوره والنساء وجوده. ومع إصرار عجيب على رفع لافتات الديمقراطية والشرعية والالتزام بالقانون والدستور.

ويبدو أن الحكومة وهي تقضي في فرض هذه الوصاية على الشعب والداه كل دور له وغير معترف بوجود أي قوى شعبية ذات تاريخ وفاعلية، وانتشار يتوارى بجوار أي وجود شعبي للحزب الوطني - إذا كان له شئ وجود - تعتقد في مخالطة مع نفسها أو مع الناس أن العزف من خلال الإعلام الحكومي بكافة أجهزته على أوار الديمقراطية والشرعية والقانون والدستور والأغلبية المزعومة للحزب الحاكم - كغلبة بمواراة الحقائق وتجميل المسار وضمان الحقبة للشرعية.

ومن منطلق الوصاية الحكومية والداه أي وجود للآخرين، خرجت المصنف الحكومية وبلا مقدمات تقول - صباح الخميس الثامن من المحرم - التاسع من يوليو الحالي: إن مجلس الوزراء وافق أسس الاربعة بعد سبع ساعات من المناقشات على مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قوانين العقوبات والإجراءات والمصايات السرية والذين الأسلمة والذخائر وهي تعديلات تستهدف مواجهة الارهاب والعنف وأن هذه اللوائح جاءت بعد مناقشة مستفيضة لبرامج الارهاب وتطورها في مصر. وأن - عاظم صدقي - على حد قول السيد صلتو الشريف رئيس الإعلام - قال إن المسرفية الوطنية التي تشملها الحكومة أمام المجتمع تقدر ضرورة مواجهة أعمال العنف والارهاب التي تهدف لترويع المجتمع وأرهابه وفرض الوصاية واستخدام العنف. وأن ما تركبه اللغة الخارجة على القانون من أعمال العنف والتي تمثل تمارضا مع الديمقراطية وتناقضا مع الحرية التي تترجم على احترام الآخرين وحرية الرأي والعقيدة والحفاظ على الوحدة الوطنية وأمن المجتمع واستقراره يستوجب التصريح لحماية المصالح.

ملاحظات هامة

إن ثمة ملاحظات عامة تستحق التسجيل - خاصة واتها تصب في محصلة واحدة وتتلقي عند نتيجة واحدة وهي أن الحكومة ماضية في سياسة الانفراد والتفرد وحدها بقضايا هذا البلد والبلد فيها. وتقرير أمر حاشره ومستقبله دون شريك أو مشاركة من أهله وأصحابه، من هذه الملاحظات:

١- الحكومة خرجت على الناس بمشروع قانون يفصل تعديلات على مجموعة من القوانين لها أهميتها وخطورتها فحاجة وريلا مقدمات وفردون أن تلحق القضية على بساط البحث والرأي إمام أهل الرأي والفكر ولدى مختلف القوى الشعبية والأحزاب وعند الجهات العلمية المتخصصة في القانون وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع ليؤروا رأي وموقف. إذ قدسية من أعظم القضايا يكون بدوره أساسا لبلورة سياسة واضحة الأهداف وإضاعة السبل، كما أن الحكومة تجاهلت لقابلية الحاشين بذكر وعلم رجالها وخبراتهم وتجاربهم وفردهم وإهمهم والضمهم.



المصدر :

۱۴ یولیو ۱۹۹۲

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلق الآلاف من أبناء هذا البلد وما زالت بعمارتها والمراقاتها وتناجها كثيفة على مسلسل حياتهم اليومي ومن ذلك قانون تنظيم الأموال وقانون الطوارئ.

الواقع والممارسات

ان النهج الديمقراطي الصحيح في معالجة الازمات والمشاكل والقضايا القومية يعني فتح الابواب والتوافد امام كل الارام الحرة الشريفة، بما يؤكد الأضد بنهج الحوار الصحيح بين كل الشركاء والاطراف أصحاب القضية والمصلحة والمرتبطة مصرهم بما يهل بالبلاد من أسباب ومظاهر الخير أو أسباب مناهة الشر.

ولمجانها.

لقد درس العبدون من الجبال العالية، ومنها انما
الفراريين وبثقت ادم انا لثوبه انا عبات في اهل النصار
والفيلسوفين وبممارسه الفقه والتميز، ووصل انا الى حد
العلماء انما الرصاص في غلب الفهم من فريتي من الناس وممارسه
العلماء انما انما افساسه انا وباستدنا من انما انما انما انما
والحال انما الرصاص من انما انما انما انما انما انما انما انما
مصارف عبات عبادته انما انما انما انما انما انما انما انما
والحال انما الرصاص من انما انما انما انما انما انما انما انما
مزيد من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
تلك انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
تلك انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
السلام والامن والامن والامن والامن والامن والامن والامن
كله انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

إن امتداد قانوني خاص بالأعمال قد تدعى إجراءات
التجديلات عن القوانين العميات والاحراجات وإجراءات
والأعمال، حسب أن يقع من الواقع شيء، أن لم ينفذه إلى
مزيد من التطوير بل والتأجيل والتأجيل، ومن بعد ذلك وصف
الردود الثلاثين المرفوعة عن طلب التأميم بالآلة من أحد
الردود - الثامن - من «بولي» - أن توصلة أقنعت القبول
والاحراجات والتأمينات وأنها، مثلها من تشريعات من قانون
الطوارئ، وأنهم يجب أن يتحكم من الدولة والأمانة
والضمان والتأمينات والاحراجات وغيرها، في
نوع صيغة للتفسير البليغ الراسخ لتقول كل فعل
من قبله ليس مجرد التفكير وتعاليم في التجهيز والتجديلات
من تعاقب كل تذكير الأمن العام وبتألفات، وكذلك في
نوع الشرع، بل في بعض الحالات الأعمال التجارية،
وتعاقب على الأثر كل من صوره في التقانات العامة
والخاصة، كما أن تعاقب على أعمال القوة المطلق، بل في
استعمال القوة ملحق حسب حسب، وتعاليم في التجهيز والاحراجات
بالأشياء العامة والتأمينات وغيرها، ومن أمثلة الأعمال
كأن ملحق معكم، وتاريخ الإجراءات الذي هو إجراءات

للمتم تاركه فيه الضمانات التي أصبح نحيولاً، بل أن بعضاً
الضمانات غير انتهكتها بل وقبض - قاله الخواري، الذي
يقول إن السلطات والسلطات وسلطة القضاة على
بأساس أمور كالتبعية أو غيرها غير تقييدية والعقاب بل
باعتبارها، بل ومن وضع غيره من حرية الانضمام إلى
الائتلاف والإقامة والمرد أو المكان معينة وارتقاء معينة
والقبض على الشخص منهم أو الضمان على الإنشاء والضم
والاعتقال والمقتضى يقتضي الضمان والأماكن من التقييد
ياحكام ثابتة أو الإجماع، لأن المكان يضل عن حدود
فيه السلطة العامة التي تمثل مطالب وأيدياً وأيدياً وخاصة
للزود على هناك جهة الميزانية. الحق والصريح يؤكد أن فيها
وقد قامت القوت والحق والعرب. بل والدعوى أن لا يملك
أي شخص، إن السلطة لا يدرى ولا يعرف. بل كل ذلك يقع
الصل والتبعية على سلطة مسؤولة في الأمر. بل هو هدف من
إسداد قانون جديد هو العلم بالملي من قدره في الضمانات
للاذات لتشكل الأجوات كالتأجير، وليس على جهة الضمان
ومسؤولية الحقوق القانونية وحسن ترتيب كل شيء، بل أساس
والقانون والمختصين بين الأمانة للأمر، وليس على جهة الضمان
الضمان والمختصين على مصالح ومسائل هذه الأمور يتكثرون في
نمط من الصل والصل والإتقان أي كان صمد، ويتكثرون في
صالح الأمور بل أجود الوتراني في حرية القول والتعبير أم
الجميع ليسم كل شخص في وجهه كل واجب في مدرسة عامة
أجنبية، لذلك هو السبيل الصحيح لأوجهة المال والوسائل
بإرفاقه وفاته، وظواهره الفنية، وكله الدولية، تمهيداً لـ
الفرقة الدولية ذات الأثر والتأثير، وتكميل الأثر في لامتد
بواجبه وأوجهه، هذه الضمانات فإن من المستوفى من الخطورة
والجسامية، ومن مزيداً من التيقن والصل في قول البلاد أحر
ممكنة إلى أن توحيد الجهود في درها الصحيح لإعرج الضمانات
الصحيحة، لنعم الضمان بالمأن والأستقام.

الجميع لنعم الحكومة من نهجه. ولتصيح من مساهمها، فدرو
للتفاهير والجميع. ليس على جهة الضمان؟
ليعلم الجميع بالجميع. ليس على جهة الضمان؟

الصحيحة: لننعم الجميع بالأمن والاستقرار،
 لعل تحدث الحكومة من نهجها.. وتسمح من مساهمها، دورا
 للمخاطر وجلبا للصالح.. وحتى لا يقع الانفجار والإنهيار..
 فليطمح بالجميع ويضع في ثناياه الجميع!!



المصدر :

التاريخ : ١٤٠٢ هـ / ١٩٩٢ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمكة المكرمة - ١٤٠٢ هـ

إهدار الحريات واغتتيال الحقوق التي أقرها ديننا

د. عبد الرشيد صقر : دكتور

بجامعة الأزهر والداعية
الإسلامي المسروق

إن هذا التمديل إهدار للحريات واغتتيال للحقوق والمقصود به الإسلام وحده أولاً والباقيين من ديار وزماننا ثمناً. والدولة أخطأت خطأ فادحاً في وسيلة العنف التي تستعملها مع الشباب المسلم في غياب المقتدرات وسبل دمايتهم في عرض الطريق تمت أشعة الشمس في وقت الظهيرة.

ولو أن الدولة اتصلت وأرادت تثبيت أركانها للحيات إلى لغة الحوار بين الجماعات الإسلامية وولفت على البوارج والأسباب وخففت العلة ثم قدمت بعد ذلك بالنسبة النتائج، أما إن تعطل القوانين راسمة لأنها تتكاتف الإرهاب لهذا جرم ارتكبه الدولة في حق الإسلام وأهله ولا تخشع إلا أن السران التي تفتقت من تعديل القوانين سكنين سبياً في حفر أبار سميت فيها العبيد والآلهة التي تعبد من دون الله.

إن الحكم يتشدق بالديمقراطية ويقول نحن لم نقصف قلماً ولم نصنادر رأياً، وتعديل قانون العقوبات بهذا الوضع القصر هو ذات للصريات في مقبرة أن القصر، وسحق للديمقراطية التي يزعمون الآن أنها في أرض مصر وهما. وحل كل حال فالإسلام قائم رغم تلك هذا النظام الحاكم وغيره في البلاد العربية وفي العالم الإسلامي قاطبة.

الشيخ المصلاوي -

الداعية الإسلامية:

هذه التعديلات ليست محاربة للتنظيم بل إن التنترف في جزء كبير منه وقد فعل لما

تطلع الحكومة، فلأبد من الحوار الحقيقي الذي يكرم به علماء موقوف بهم من جانب الشعب. وعندما توضع القوانين الحاربية للإرهاب يجب أن يكون هناك في الجانب الآخر قوانين لمحاربة الفساد والانتحار. وأرفض هذا القانون جعل وتقسيم وأدعو الحكام العرب لتطبيق الشريعة الإسلامية، أو عدم الهجوم عليها من الأهل.

د. عبد الصبور مرزوق -
أمين عام المجلس الأعلى
الشئون الإسلامية:

دعونا من الكلام عن ظاهرة الإرهاب. هناك ترسانة ضخمة وقوانين الإرهاب. هناك ترسانة ضخمة من القوانين فيها من الأحكام ما يعالج أي ظاهرة منها كانت خطورتها. فهل تمت دراسة هذه التعديلات وإزالة التناقض بينها واقتصاصها. بدلاً من التصرع في إصدار إجراءات جديدة.

إنني أدعو المسؤولين لدراسة أسباب الظاهرة ومعالجتها بعيداً عن القوانين - فقانون الطوارئ وهو من القوانين سيئة السمعة لم يعالج الظاهرة رغم تطبيقه منذ ما يقرب من ١٠ سنوات.

د. عبد الجليل شلبى -

من علماء الأزهر:

ظاهرة الإرهاب أصبحت تهدد حياة الكثيرين وليس كل متطرف متنبهاً إلى جماعة إسلامية. فالإسلام لا يقر القتل ولا يبيع الإرهاب، ولما جاء هذه الظاهرة لا تحتاج إلى قوانين الإرهاب أو تعديلات للقوانين ولكن نحن في حاجة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية والقوانين الإسلامية. لأننا نخطأنا لهذه التشريعات معنى هبة الإسلام من قلوب الناس، لدرجة أنهم يخافون القانون ولا يخافون الله.

المصدر : **الشرق**



التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٦٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ردا على اخطر تعديلات قانونية
مخالفة للدستور:

مصر بكل قياداتها

وفئاتها ترفض

الإرهاب الحكومي

وتحويلها إلى

دولة بوليسية



المصدر : **الشرق الأوسط**

التاريخ : **١٢ ربيع الأول ١٩٩٢** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هيئات التدريس والنقابات المهنية واللجان العمالية: الهدف كبت الحريات وضرب

التيار الإسلامي

ماذا بقي لهذه النظام أن يفعلته يشعب مصر.. وماذا يريد بالضبط؟.. كرايخ الأسرار تواصل جلدها للظهور للناس بلا رحمة.. القبور وعشش الصفيح ضافت على المشردين.. لفحة العيش وزجاجة الدواء صارت من المستحيلات.. ومع ذلك فالنظام لا يرجح ويواصل افاعيله للباغثة للناس وكائنهم جزء من أملاك أجداده التي ورثها عنهم..

لقد فاجأونا منذ أيام بما هو اغرب من الخيال.. تهديدات هوجاء وهستيرية ومفاجئة، لقوانين العقوبات والاجرامات الجنائية تكاد تحرم الناس من تنسم الهواء ومن السلام على بعضهم البعض إلا بإذن كتابي من الحكومة.. وأي حكومة؟ فاجأونا بقوانين جديدة لم نسمع عن يشاعتها منذ نصف قرن من الزمان.. تحرم الكلام في كل شيء إلا مدح السلطات والتسبيح بحمدها.. وتحرم على أي شخص أن

يستحسن أي فعل إلا لفعل هذه الحكومة العاجزة الفاشلة.. الاتصال بأي شخص أو هيئة ممنوع.. والخروج للدفاع عن فلسطين والفلسطين واليوستة والهرسة، أو تقديم المساعدات الإنسانية لشعوبها للطحوثة جريمة.. نعم جريمة طالما إنه ضد مصالح اليهود والأمريكان؟

هكذا تستخدم الحكومة نكاهها ومهارتها الفريدة على مستوى العالم فلنأجثنا من خلال كوادرها وجيشها الجاهز دائما من ترزية القوانين، وخلال أيام معدودات بكل هذه الترسانة من القوانين الإرهابية، وكأنه لا يوجد في مصر قضاة وفقهاء قانون ونقابة محامين وأحزاب سياسية وقوى نقابية تمثل كل قطاعات الشعب.. فقط لم تر الحكومة إلا نفسها ورجالها الجاهزين دائما لخدمتها، وهذه هي خصلتها السيئة التي لا تتوب عنها وأن تتوب إلا بعد فوات الأوان وخراب مالملة؟.. ولكن هل ترهبنا

هذه القوانين الظلمة.. أو تهز من إيماننا شعرة بشمايا الحق والعمل.. والعمل للإسلام والسعي لكي يسود مشروعه الحضاري ربوع البلاد.. لا والله.. إن تقلق قيد شبر.. لقد علمنا أن لكل السبيء لا يحق إلا ياهله، وأن مكرهم زائل أمام تدبير الله وأن كان مكرهم لتزول منه الجبال.. ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين

والعجيب أن هذه القوانين الإرهابية الخطيرة لم تحفظ حتى الآن من الصحافة الحكومية بشيء من الاهتمام اللهم إلا نثر نصوصها مشاركة منها في ممارسة التثويم الشعبي واستغفال الناس.. وأن كنا لم نر أيضا للثاقفة المنتظرة لهذه القوانين على صفحات الزميلة «الوهد» فإن ظهور كراء قيادات الوهد على صفحات «الشعب» اليوم يجعلنا لا نشك في ظهور نفس هذه الآراء وغيرها على صفحات للوهد وهي لها.. وإلى ما فإنه قادة الفكر والرأى في مصر.



المصدر :

١٤ محرم ١٤٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣. صلاح عبد الكريم

وكيل نقابة المهندسين:
أرسل هذا القانون وتمديداته، القانون
أن يحل مشكلة الإرهاب ولا يترك الناس
تعارض حياتنا الطبيعية. والأرهابي
الغالب لا يتركنا نحن صنفًا. وهو
رجل نشر نفسه للناس فلا يفكر
في الإعدام أو السجن المؤبد. لأنه عندما
في القتل كان يعلم تمامًا أن هذا مصيره.
ولمادة الأول من القانون لمناقشة
وتعطي فرصة أكبر لممارسة إرهابي
الأجهزة الحكومية. والتي لم تقم بواجب
في البطش والتضييق وقتل من شري قتل
استقام إلى قانون الطوارئ. ولم تكن
أبدا في حاجة إلى إنشاء قانون جديد.
وأرى أن هذا القانون جزء من التضييق.
ولم يترك على الإرهاب. ولما ركز على
ماتكنيات التصوير والطباعة والتسجيل
وكذا إنشاء لا تساهل الإرهابي ويقتل
منه. ونعمت الله كان علينا شريك صوف
انتبهت ولا كان علينا شريك صوف
يفعلون السجن لأنهم يتبعوا بهجور
أقواتهم المقاتلين. إلا إذا كان القصور
ب حاسب للتحرك بجانب المسلمين في
أوروبا والهولندي.

وأرى أن أحيانا أو الاتصال غير علمي
لدي برفق أحيانا أو الاتصال غير علمي
تعب. فحين لا نرى صورة الأعمال.
ولقد باتنا بشخصيات أجنية وكبار
الكتاب لهم اتصالات خارجية. فهل هذا
يمس أمن المجتمع بحيث يصدر قانون
بجرمه. ٢٢.

عصمت الهواري

وكيل نقابة المحامين
الإرهاب مفروض من كافة الشرائح
السياسية والقانونية السخيفة. ويجب أن
يراجع بمنزلة نظرنا لما له من آثار مدمرة
وخيرية على المجتمع.
ولكن إذا كانت الحكومة تصدق
لإرهاب بالتضييق في الحرية فإنها يجب
قبل ذلك أن توفر وتكفل في الضمانات
التي توفرها الدستور وتضمنها لجان
الإجراءات القضائية المتكفلة لاحتوائها

يجب أن يقدم على أسس موضوعية في
محكمة عادلة يتجسد فيها القاضي من
الحيادية ولا يخضع لمعاملات
الوطن ويقع توقيع هذه الضمانات
التي تضمنها بمقتضى الدستور وليست
جزءًا.

وبالنسبة لمادة الخاصة بمقوعة من
يرغم شخصًا على الانضمام إلى جماعة
والتي يقرر أن تكون الأفعال الشاذة.
تعد أنها جعلت الاتهام يمس من شخص
يكون موثوقه الإقرار بما يقضي معه أن
يعرفه فرد ويضد بغير الحق لتوقع
المقوعة على المفهوم مجرد هذه الضمانات.

مؤيد الفصل صدر

مختار نوح - المحامي ومقرر لجنة
الشرطة الإسلامية بنقابة المحامين.

إن مزيدًا من التضييق والتقييد على
الحريات والاستبداد والديكتاتورية
سيؤدي إلى علف وأرهاب جديد وأن تحل
التشريعات مشكلة الإرهاب. أن العلاج
الوحيد هو إلغاء كافة القوانين سيئة
السمة واحترام أحكام القضاء وإقامة
حوار حقيقي بين الحكم والضعف. أما ما
عدا ذلك فلننظره الإرهاب والتخريب.

د. أحمد الدين - ممثل نادي تدريس

جامعة قناة السويس:
غالبية التعديلات لها دلالات خطيرة
وسوف تستغل لحرب التيار الإسلامي
بجميع فصائله المعتدل منها والتشدد
وسوف تكون سبيلًا مسلمات على رهاب
الإسلاميين. إننا نعلم من حالة عدم
استقرار وعلاجها الوحيد هو تعزيز من
الديمقراطية. ولتفتح أبواب الحرية واتاحة
الفرصة لتبني التيار الإسلامي المعتدل. أما
سابق القوانين والتعديلات الإرهابية سيئة
السمة وكبت الحريات والفكر
بالإسلاميين لأن وضع مثل هذا اللطافة كما
حدث في الجزائر.

د. أحمد عيسى - ممثل نادي تدريس

جامعة الزقازيق:
إننا نجد عند الإرهاب بكل صوره

وأشكاله. ما يحدث عندنا حوادث فردية
بسيطة تلعب فيها أجهزة الأمن والحكمة
دورا كبيرا. إننا بحاجة لدراسة عميقة
للظاهرة المنكبة. ولننظم أن مشاكلنا
تحل بصيغيات أو تعديلات قانونية
إرهابية هدفها الأول تكبير الفكر وتقييد
الحريات. إننا نؤكد أن التعديلات
القانونية لن تحل قضايا الفكر بل لابد من
حوار حقيقي لنفهم بعضنا البعض. ولابد
من حل مشكلات شبابنا بتقديم القدوة
الصحة له. وقبل أن ندرس التشريعات
علينا أن ننظر مستقبل بلدنا حتى لا تكون
كل حياتنا قوانين استثنائية سيئة السمة

د. ربيع حبيب

مفكر قطري

إن التعديلات الاستثنائية للجمعية
تستخدم تعبيرات لمناقشة تسع بأن
تجوز التكرير في ركابها خاصة أنه من
السهل تعريف أي كاتب أو حزب أو جهة
بالمشغولات الشاذة والاضطرابات
السياسية الحكومية. إن تلك التعديلات
لن تقل مشاكلنا بل ساهمنا. وإننا نلجأ
الدولة لوقف الفساد لمعالجة الإرهاب
فإننا نرى إفساد المجتمع ولابد من
معالجة أسباب وظروف مشكلة الإرهاب
علاجًا شاملاً.

ويبدو من الوهلة الأولى أن التعديلات
الجديدة تقطن القواعد البرلمانية للدولة
وهي عبوة الحكم الشوري وعزل
الضوابط. خاصة أن كل كاتب صيحات
الرفيق حتى لا يقع في بنسود تلك
التعديلات.

د. شافعي بشير الأستاذ القانون الدولي

بجامعة المنصورة:
التعديلات الجديدة ليست إلا تقنيا
جديدا لإرهاب السلطة. ومع أننا لا نوافق
إطلاقا على تعديل أحكام الدستور أو
القوانين أو منع أحد مؤسسات الدولة، أو
السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو
الاعتماد على الحرية الشخصية للمواطن
أو غيرها من الحريات العامة فالواقع
يقول إن الحكومة تعطل الدستور
والقوانين وتعدى على الحريات كل يوم.
أشك إلى ذلك أن معاملة كل من دمج
بالقوى أو الكتابة لأحدى الجهات أو
حسن إمره. بالأشغال الشاقة بعد إعداده
مراجعا على حرية الصحافة والفكر
وسكنون الضعيف. إلى الصف
مصادره. وهذا الكلام سيكون من
السهل الخلق بدسائير الحكومات
حوادث أساسية كلها الدستور.
إن حكومتنا لا تستطيع أن تعيش
بدون إرهاب أو طوارئ. لأنها تترك
تماما أن الرأي العام في مصر مناضل لها
وهذا فهي لا تستطيع أن تحصل حياة
ديمقراطية حقيقية.

د. بدر الدين غازي

رئيس نادي تدريس جامعة القاهرة:
أخجل من في هذه التعديلات أنها أدت
بتعبيرات مطلقة تؤدي إلى تجريم الفكر
والفكر. وتترك تعبير ذلك إلى الشرطة
أساسا ثم إلى النيابة والتي أعطتها
مسلحيات قاضية التحقيق وهذا يعد
مخالفة شريفة للمفهوم الدستوري.

كيف يجوز بأن مسروق أو سبب
أن تعدد إقامة المواطن لمدة ٥ سنوات أو
أن يمنع من الإقامة في بيته مدة مائة
حين أن ذلك يتناقض مع جميع الاعراف
والقوانين والفرائض ولا يرتكب ذلك إلا
السلطات العمومية.

إن الروح السلبية وروح التشكيك في
التواقي والمأمود والتي تترك من تلك
التعديلات تعد من أسوأ صور الفكر الشاذ
والاستبداد. كما أن هذه التعديلات
الإرهابية سوف تستغل على مصر
أخطارا هائلة يستحيل التنبؤ بجمعها.
ولكنها سوف تستغل على الجميع
الاقتصادي المصري والاستقرار السياسي
ولن نتجلى النكبة بل ستقع في الأجيال
على مر أجيالها.

د. محمد حبيب

رئيس نادي تدريس جامعة أسيوط:
الإرهاب والنكبة مرتبط بأرهاب
وممارسة الدولة وبخاصة أجهزة
الأمن تجاه المفكرين والمثقفين بدءا من
الاعتقالات والتضييق وحرور الاعتصام
الكبرى وهناك الأعراض وانتهت
بالتصلي السبيل. إن النكبة الحالية بين
خسبة لولا العنف والإرهاب خاصة بعد
أن أغفلت الفاسد الأمصار والاضطرابات
واستبعدت الشريعة الإسلامية وأمتلت
أجهزة الإعلام بكل ما يخالف عقيدتنا
وقنينا وتمكنت قننا سلطة غاشمة
مستبدة.



التعديلات إضافة إلى سلم التشديد في سياسة الدولة وعودة إلى تجريم الرأي والفكر بصورة مستمرة والحكم بالثأر، وإذا كانت الدولة تنفي هذا الوجه، العبري تحت ستار مقاومة الإرهاب فإن الذين تفتروا فرج فوده عن سبق إصرار وترصد كانوا يعلمون أن عقوبة القتل العمد هي الإعدام ومع ذلك تفلتوا بالتشهير لا بدفع ظاهراً.

وبالنسبة للنصوص المقترحة نجد أن الدولة تريد أن يرواها تجريم فكر معين، كما أن تجريم الأسلحة الإسلامية ليسهأه أو الأسلحة بصورة عامة لا يمنع من بيعه في حمل السلاح بغرض القتل لأنه يعلم أن المقربة هي الإعدام فلا يمنع أن يقوم ببيع موطي (وهو حمل السلاح) عتوبية الجهل معينه بتهدي لرئيس الجمهورية هذه الاحتمالات فإلّا بعد الرئيس السادات وقعت جريمة اغتيال لعبد الأول على أحد الشيوخ والأشياء على السادات نفسه وكانت النتيجة بقاء أمة السادات من ثمرة ما إرهابية، حينما بدأ الرئيس مایل إلى الحكم وفرض القوانين العنصرية في ظل خلال التشهير سترات الأولى وقتت في اغتال أكثر من ٥٠ قضية متعلقة سياسات وول السادات الشمس الأخيرة الأكثر تشديداً وصفاً - والتي شهدت التصفية الجمية من قبل الدولة للأفراد والإعتقال الممتد للذين وصل إلى حد اعتقال مشعبي فريق فكرة بالسجون - وقعت ٤٠ حالة ما بين محاولة اغتيال وولوج الاغتيال بالطل.

سامح عاشور مقرر لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين:

هذه التعديلات في منتهى المشورة فكلمة الإرهاب مهمة وعمومية أكثر من اللازم وتتمتع بأحد الضيق القانوني سلطات واسعة في تكيف القوانين كما يضاء، وحسب المتمع ٧٢ ساعة وتم أنها ٢٤ ساعة في القانون العادي وجعلت من حق أن يستعمل إسرائيل النية بصبه ١٠ أيام أخرى، وبالتالي يظل المتهم لمدة ١٠ أيام تحت يد مأمور الضبط القضائي دون عرضة على النيابة فيما يعني إمكانية الضبط على من يشاء من اغتالاف منتهية بغير من الرقابة القضائية. وأيضاً أن يكون هذا القانون إرهاب العوام من حيث قانون الطوارئ أن يحد من أي تشديد للقضايا لا يتسهم بالمعنى الموضوعية.

أحمد عبد القادر - نقيب الصحفيين:

هذه التعديلات المقترحة في تحمل مشكلة الإرهاب. وكان للردود قبل عرض القانون على مجلس الشيوخ أن يعرض عن النقابات والتنظيمات الصحفية معرفة وإدوم لجهة. والمواد المقترحة تصل في طياتها سامية غير معقولة. وهذا يمثل خطراً كبيراً إذ أنها لا تنصب مباشرة على الجرائم التي تهدد الدولة وإنما تركز على تجنيد حرية الرأي والفكر وأحوال

تسجيلات ومطبوعات. وكل هذه المواد المقترحة تزيد من سلطات جهاز الضيق وتقلع بياها وأسما لتصفية المسبات الشخصية. وأرى أن المواد الجديدة غير محدودة وبالتالي فهي لا تمكن القاضي من الحكم الحاسم وهذه طبيعة القوانين عتداً وتلك التعديلات الجديدة تعطي قرصة واسعة لأي جهة وأن تليس أي واحد قضائية، إذا اتصلت بجميعها أو مؤسسا خارج مصر. دون أن تحدد هدف تلك الجمعية.

ليلى عبد العزيز - رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية:

الإرهاب قد يمارسه فرد أو بعض أجهزة السلطة. وتجاوزاً كان يمكن الاكتفاء بقانون الطوارئ، رغم أن رفضت تماماً. وكان يكفي قانون العقوبات. دون هذه القوانين إلى قوانين جديدة. ونحن ضد هذا القانون إذا كان للقصور به غرض بل أن إتهامه مع.

د. أبو الفتوح عبد الطيف:

أرفض التخلي عن مواد القانون الجديد لأنني لا أتكلم في مثل تلك الموضوعات!!

عبد الصبور عبد المنعم - نائب رئيس النقابة العامة لعمال القزل والنسيج:

الإرهاب قد يقع من بعض الأجهزة المسبوبة على الدولة وهذا يولد عتداً مضاداً لسدى الآخرين. وكل طرف يمارسه بشكل نسبي وفق قدراته ومصلحه.

والعنف في المجتمع يتولد من مشاكل اجتماعية واقتصادية ويساعد في تسوية الفناح الصائد. ونحن لسنا في حاجة لهذه التعديلات لمكافحة الإرهاب لأن قانون العقوبات يكفي، وكل جريمة لها حجمها ويجب أن تكون العقوبة بسجم الجريمة. ومنها ابتدئنا قوانين جديدة فلن تكفي لمقاربة العنف وأصل غير أن نأخذ كل القوى الوطنية حريتها كاملة وأن نشارك في صنع مستقبلها. وعندها أن يظهر ما يسمونه إرهاباً.

صلاح السنين زكي - وليس اللجنة:

انقياية بشرية كالتصير للسيارات: عتف الدولة واضمح في تعاملها مع المواطن ومن الطبيعي أن يترتب عليه رد فعل عنيف. ومن أسباب العنف عدم تطبيق الشريعة الإسلامية والاتجاه نحو الغرب. وحالة «الترهات» التي يعيشها الشباب. ولو أننا أضيقنا ل هؤلاء حرية

التصير والأصل في مستقبل الفضل فلن يحدث أي عتد. ويظهر صلاح الدين زكي في ضروة البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وثقافة وسائل الإعلام من الأساليب بدلاً من السعي وراء أساليب تعديلات جديدة في القوانين لمكافحة الإرهاب.

علي فتح الباب - أمين عام مساهم اللجنة:

الجنة النقابية بشرية كالحديد والصلب: التعديلات المقترحة على قانون العقوبات تركز على جرائم النشر والفكر والتعبير. وكلها جرائم لا تدخل ضمن الإرهاب. إنما الإرهاب العقلي، هو الاعتماد البدني على الناس أو السيطرة على تعريض حياة الآخرين لخطر واستفاد الأسلحة المعركة وغيره. ما كل هذا لم يرد بشكل أساسي في القوانين. وكان للقصور منه محاربة لغة معينة رغم للفقرون والكتئاب ورجال الدولة. ومؤلامه الأم الأكثر اعتيالا في المجتمع. لأن التفرقات الفكرية يمكن تسويقها بالأكبر إنما أصبح من العنف وإن تضارعت على الإربابيين الحقيقيين.

سيد حنفي - أمين عام اللجنة:

النقابة بشرية كالتصير للسيارات:

أرفض تلك التعديلات لأنها تعتوي على كلام معايير وفهائش. وعلينا أن ورد بها من الممكن أن أدخل السجن في أعمال شائقة مؤبدة إذا جلست مع بعض استشاري نقاشي في أمور الشركة. خاصة إذا كان أحد منا على خلاف مع أحد من رجال الشرطة. وهذا القانون يحد حرية الرواطن في الحركة داخل مصر وخارجها ويتعارض مع روح الدستور في تكثيد حرية الفكر والعقيدة. فإذا تصادف وشاهدني أحد ضباط الشرطة وأنا أسمع غريها تسجيلات لاجماعي إسلامي لا يعطي بتأييد السلطة. سوف يكون معي الأضالاف الشاة.

وإذا حامت شعيات حول أي مصري كان في البراق أثناء أزمة الخليج واضطر لاشتراك في الحركة بصورة الجيش المصري. فسوف يصاب بالأضالاف الشاة المؤقتة إلى أن تلت الدولة ذلك. ويصيف قاتلاً. هذا القانون لا يكون مغيراً إذ كان في دولة تحكم فيها حرية الاقراء. أما دولة لا احترام للأشخاص فيها. فلا يصلح فيها تطبيق مثل هذا القانون.



المصدر : **الشرق الأوسط**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ جمادى الأولى ١٩٩٢

علماء الاجتماع: جاءت هلامية وستودى لإرباك حياة الناس

قانون العقوبات قد احاط بكل أشكال السلوك المفساد لأمن الدولة في الداخل والخارج، وهي تؤكد أن تربية الفوائد وما زالوا أصحاب الكفالة العليا في عالم التشريع، وإن السجين وضعت هذه التعديلات ضمانا للسلطة، لأن الانتماء التي انهارت من قبل لم تضمن الفوائد، وهذه التعديلات تكشف ضعف النظام وتعميره، لأنه ليس بالقوانين تدار الأمور.

د. سيد عبيد المولى - الأستاذ بكلية الحقوق ومدير مركز الدراسات والبحوث القانونية بجامعة القاهرة:

أية تعديلات في القوانين يتم طرحها لا بد أن يراعى فيها القوانين بين المصلحة العامة والحريات الشخصية، وبالنسبة للتعديلات الخاصة بقانون العقوبات، يجب أن تحقق أسرتين: الأولى من تحقيق الاستقرار والأمن لعملية التنمية وحماية النشاط الاقتصادي، لأنه إذا كانت أهداف حريات العنف، فإن تأثيرها يكون مدمرا على هذا النشاط. والامر الثاني، أنه يجب أن تتكلم هذه التعديلات مع حقوق الإنسان، لأن تطبيق المصلحة العامة بصورة مطلقة على المصلحة الفردية ليس مرفوعا لغيره، وأنه يجب على المخططين في المجالات الأمنية بهذه التعديلات أن يعلقوا الضمانات الخاصة بالثمن سواء في التنمية مع أو في الدفاع عن نفسه ودفع التهم عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم
ولا تحسبن الله غافلاً عما
يعمل الظالمون، إنما يخرمهم
ليوم تفتضح فيه الأيماهم
عنهذين مقعني رؤوسهم لا يرتد
اليهم طرفهم والمشدتهم سواء،
واتخذ الناس يوم ياتيهم العذاب
فيقول الذين ظلموا ربنا أخرنا إلى
أجل قريب.

د. أحمد المجذوب - المستشار بالمرکز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية:

هذه التعديلات تعبر عن تصرف متحول يفتقد للرؤية ويعد النظر، وإن تؤدي إلى نتيجة لانها لم تدرس الدراسة الأولية، ولم تصرخ على المختصين ولم يستطع بشأنها رأي الخبراء ولذلك جاءت هلامية غير محددة بالمرء، ومن شأنها أن تؤدي إلى إرباك الحياة العادية للناس، لأنه لا يتصور ألا يحوز مواطن بلطية أو سكن للاستعمال الشخصي أو أن يضطر إلى الحصول على ترخيص للأسلحة البيضاء التي توجد في كل بيت.

وإن الحكومات القوية التي ستمتد إلى تأييد شعبي حقيقي لا تخفيها أية توترات أو أحداث عنف، لأنها تفسر دائما بأنها من الشعب والشعب ولا يهزم وجود أفراد أو مجموعات ترتكب أفعال عنف لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، ترجع في جهرتها إلى طبيعة نظام الحكم وليس لأحد آخر.

إن هذه التصوص بالطروحة موزلة ووصمة عار في جبين القانون المصري، لأن

عنف السلطة ادى الى تفاقم المشكلة



أحمد رشدي

التي يأن الإرهاب لا يعالج بالقانون فقط، فهو علاج ناقص، فالعروض على كل الجهات المختلفة، أن تقوم بدورها في التمييز والتوجيه بحيث لا تلال مسببات الإرهاب.

ويجب أن يكون هناك إطار محدد لتطبيقه، فالرأي مثلا لا يدخل في إطار الإرهاب - التعديلات القانونية لتضمن تجريم الرأي - كما يجب أن تكون المظاهرات الطلابية بعيدة تماما عن مفهوم الإرهاب.

وعلى كل فالإرهاب لم يصبح ظاهرة في المجتمع المصري لتطلب أصمداي قوانين أو تعديل القوانين؟

أحمد جلال عز الدين - مساعد وزير الداخلية السابق وخبير الإرهاب:

إن عنف السلطة في تاريخ مصر هو الذي أدى إلى تفاقم المشكلة، فالانتخابات المتطرفة في مصر تشكلت كلها - بلا استثناء - داخل المعتلات واتحدى من يقول غير ذلك.

إن الاعتقالات والإجراءات العنيفة ترحل المشكلة وتؤجلها فقط لتصبح بعد مرحلة معينة مستحيلة العلاج. الدراسات الأمنية تطور من رد الفعل الزائد عن الحد، ويعبر مثلا بالقانون العالي، حيث إن تنفيذ العقوبة إلى الأشغال الشاقة والإعدام يستغل تنفيذ القانون لأن الناس من يشعرون أن تكون هناك ذرة شك واحدة، وحكم بهذه العقوبات المظلمة. فالمشكلة ليست في القانون بل في القائمين على تنفيذه، لقائمين العقوبات كاف جنا لهم يعمل لدرجة تجريم المباح في الشوارع!



المصدر : **الشرق**

١٤٤٠ هـ ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قادة القوى السياسية والفكرية:

إرهاب لا مثيل له ووصمة عار..

ودليل على إفلاس النظام

المستشار مأمون الهضيبي - المتحدث الرسمي بلسان الإخوان المسلمين:

التعديلات الجديدة هي أسوأ وأخطر ما يمكن أن يصيبنا ك شعب، فهي تعارب الفكر من يتناول إلى عمل أي كلام، وهناك عبارات في التعديلات تدعو للسخرية مثل معاقبة الجمعيات منظمات علمياً دقيقاً ومتعمقة بعقيدتها الدينية وأدبيها حماس وحاجة إلى تصحيح وتصويب، تكون قد استعصمتها وأصابها بالأشغال الشاقة المزدبذبة وإذا انضمت لسلبي البرسة في جهادهم ضد العرب أن قدمت معرفة لإبطال الانتفاضة الفلسطينية أن تطوعت للسلطان عن الشعب الليبي في حالة اعتداء أمريكا عليه فانت بمقتضى التعديلات مجرم يعاقب أمام محكمة الجنايات وإذا فاجأ أي ضابط بكسر باب بيتك فسمعت منك علامة اندفاس فانت بمقتضى التعديلات اعتبرت عليه وتعاقب بالأشغال الشاقة!!

إن هتافاً للذات منظمة خامسة تتميز بجهلها الديني على الحركات الإسلامية والوطنية، تحكم ليبيا وتناجها بدعوان الأمم على طغفاناً وتجاهل بل تحرق نقابة المحامين وعلماء القانون والشرطة والشرطة والأحزاب السياسية وجميع المفكرين بل وجميع أفراد الشعب.

أن الدولة في حالة الإفلاس كامل بعد أن فشلت في إقناع الشعب بمبدأ أي برنامج يحقق أهدافه وطموحاته ويخفف من وطأة البطالة السميكة بيننا وبين الشعب فلم تعد إلا إرهاب تخفيف به الشعب، ولكن ههنا مبهات فلو كانت الحكومات تعيش بهذه الأساليب البرأوسية لما زالت الشهيرة والنازية والفاشية وما زال نظام منجس!!

ياسمين سراج الدين - القيادة الوطنية البارزة

لحن ضد الإرهاب والتطرف بكل أشكاله وإنزاعه، ولكننا نرفض الإضافات القانونية الأخيرة لأنها استهدفت كبت الحريات وخلقت الدستور.

وأدعو أعضاء مجلس الشورى والشعب لمشاركتنا في رفض هذه التعديلات التي تتخالف الدستور والتي ستكون موضع طعن من المحكمة الدستورية العليا إذا تمت الموافقة عليها، بالإضافة إلى أنها ستؤثر تأثيراً بالدا على حرية الرأي والتعبير وخاصة في مادة ٨٨ مكرر من القانون.

وهناك مسأله جدي بالذات وهو لماذا لم تأخذ الحكومة رأي الأحزاب في تعديل قانون العقوبات كما فعلت في القوانين الأخرى!!

ووجب على الأحزاب والهيئات والجمعيات والمصنفين والمفكرين وعلماء الاجتماع دراسة أصول هذه المشكلة ومعرفة الأسباب ومحاولة علاجها عن طريق الحوار.

د. محمد عصفور - عضو اللجنة العليا لحزب الوفد:

التعديلات الجديدة إرهاب مخيف وهي مغرقة لا مثيل له بالرة في تاريخنا، وهي مسورة مكررة من قرارات سبتمبر ١٩٨١ السوداء غير أنها تمأاز بأشددة القسوة وأخطر ما فيها أنها تعرض أحكاماً عرفية غليظة وحالة طوارئ دائماً، إن تلك التعديلات مدفها إثارة الفتنة واستقرار حالة الترتير وعدم الاستقرار القائمة حالياً، وليس لها أي نفع لجمعتنا ومدفها التفتت بقرة لنظام حكما البرأوسية بالقوة والأرهاب.

إن نظامنا برأوسية ينتهج يومياً الدستور ويعطل أحكام القضاء ويعطل مجلس الشعب عن ممارسة دوره الرقابي وهو أراعي لا مثيل له.

علي الدين صالح - رئيس حزب مصر الفتاة:

أرفض هذا القانون لعدة أسباب فمن الناحية السياسية هذا التشريع يناقض في العقوبات ومعنى هذا أنه يواجه الإرهاب المأسي بالإرهاب التشريعي، وأعتقد أن هذا الاتجاه



المصدر : **الجزيرة**

التاريخ : **١٤ ١٢ ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قام بالاستطلاع

عبد الحى محمد
هاني عمارة
علاء البحار
عادل البهنساوي
أحمد عبد المنعم
خالد يونس
ليلى عبد الحميد

إشراف:

شعبان عبد الرحمن

سياسات الموجة الإرهابية.
وكل ما في الأمر أن هذا التشريع متاخرة سياسياً فلا يرقى على قانون الطوارئ بمصلحة دائمة.

ضياء الدين داوود - رئيس الحزب الناصري:

إن اعتقادي أن هذه التعديلات سوف تزيد المسألة اشتعالاً وقد يسكن العنف قليلاً لكن سوف تبرز أساليب جديدة، ففي ظل قانون الطوارئ ومحاكم أمن الدولة وقعت أكثر من حادثة للإرهاب وحتى البلاد التي نقل عنها قانون الطوارئ لم تسلم من العنف، ففي إنجلترا رغم العنف الذي نقل إلى لندن ولندن الانجليزية الآن قانون الإرهاب أوقف العمل به وكان يتحدد كل ٦ شهور.. ولأيطاليا التي يقال إن القانون نقل عنها لم يستطع هذا القانون أن يقضى على الإرهاب طالما إن المشكلة قائمة.

مصطفى كامل مراد - رئيس حزب الأحرار:

تشديد العقوبات ليس هو العلاج السليم ولكن العلاج هو محاربة الفقر وإيجاد حلول لمشاكل الشباب وتصحيح بعض المفاهيم الإسلامية لدى الشباب عن طريق الحوار الفكري بين الأحزاب السياسية والكتبات الإسلامية والوطنية.
وأهم ما نفت نظري هو تطبيق العقوبات لدرجة الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من شارك في التنظيمات السرية، مما يحد من الحريات ولا يحد من الإرهاب.

جمال ربيع - رئيس الحزب المصري العربي الاشتراكي:

والفزع بالانحلال والقتل والتفويض وإمداد حصانة للوأمين تجعله يهدم بالخوف [١٥]

اختلف خبر مع أحمد رجال الأمن، وبالتالي سيصبح نفساً للسلامة وإن تسليم في هذا الوقت المرائين الذي سرود على من يهاجمه بالذم عن نفسه.
وإن لاحظت الخشافة التشريعية والدستورية في المادة ٨٦ التي منحت بكت الحريات والتأنييد بالأشغال المؤبدة للمعتقلين والكتائب.
ولا اعتقد أن هذه التشريعات ستعيش في ظل هذه القوانين الظالمة.

أحمد الصياحبي - رئيس حزب الأمة.
نحن نؤيد هذه التشريعات التي تضمنت قسراً في غاية، فإن الديمقراطية، والتمسك على هذه التعديلات غير العقلانية، وخاصة الجزء المتعلق بكت حريات الرأي والتعبير.



المصدر :

١٤٠٢ هـ ١٩٨٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسم الله الرحمن الرحيم
وقد مكروا مكروهم وعنده الله مكروهم وإن كان مكروهم لتزول منه
الجبال، فلا تحسبن الله مكلف وعده رسله، إن الله عزيز ذو انتقام.

هدم لقانون سرية الحسابات

الدكتور محمد سليم العوا - الفقيه القانوني:

اعتقد أن هذه التعديلات تضيق قويدا على حرية المواطنين، وتزيد من تمتع السلطة بـ
مراجعة المعارضين
وأخطر ما في هذه التعديلات ليس تشديد العقوبات وإنما المسائل المتعلقة بالإجراءات
الجنائية، التي تشكل في الأصل ضمانات حقوق المتهمين فيردى إصدار هذه التعديلات
إلى التأثير السلبي على هذه الضمانات.
يضاف إلى هذا، التعديل المتعلق بسرية حسابات البنوك، والذي يجيز للنائب العام أن
أي معام عام الاخلال على الحسابات السرية لأي شخص في أي بنك بدوى استخدام
هذه الحسابات في تمويل الإرهاب، وهو ما يهدم لهذا الذي أمامه قانون سرية
الحسابات من الأصل، وهو ألا يكشف الحساب إلا بأمر قضائي، وقد استهدف هذا الباب

طماننة رجال الأعمال والمستثمرين، لتبنيته للنزاع الحرية الاقتصادية الذي تتجه الدولة
لتوسيع نطاقه، وباتى هذا التعديل المقترح ليهدم تماما هذا النظام الاقتصادي كله بإبادة
إعلام كئيابة... وهي ليست الاغصاء... على حسابات الناس بمجرد اصداله استغفاهوا في
تمويل الإرهاب...
ولذلك فإننا أمام عرض بشدة مطروح التعديلات المقدم ولكن ما سبق أن قلته في
مناسبات عديدة من كفاية القانون القائم حاليا لمواجهة كل حالات الإرهاب.

د. محمد عمارة - المفكر الإسلامي المعروف:

شبه خطر لاحظته في التعديلات المقترحة وهو تهديم الاتحاق بجماعات خارج مصر
تعارض أو تتدرب على العمل المسلح دون إذن من الحكومة، فهذا النهي لا يميز بين
الاتحاق بجماعات إرهابية تمارس العنف وحركات جهادية تمارس تهديم التظيم القديم الوطن
الإسلامي، إن هناك اعتبارات دبلوماسية كثيرة... قد تحول بين الحكومة وبين الإذن
لبعض المواطنين في الانتماء بالجهاد الأفغانى أو الفلسطيني، أو الجهاد في البوسنة
والهرسك، ولو أن هذا النهي قائم في قانون الملبوعات لحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على
صالح حرب بغشا وعبد الرحمن عزلم باشا وكل المجاهدين الصريح، الذين التحقوا
بالجهاد في فلسطين أو طرابلس.
إن معالجة ظاهرة العنف بواسطة تشديد العقوبات وتقيد الحريات هو لون من صلب
الزيت على النار، فالمعنف كظاهرة قد تلوذ لدى تيار الطيف الإسلامي في ظل الفقر والبطنة
التي عايشها التيار الإسلامي، والعلاج الحقيقي هو القضاء أسباب العنف الحقيقية ول
مطبقها إزالة ألحجر المفروض على حركات الإصلاح الإسلامي ذات النهج الوسطى
المتقبل.

الدكتور سعد الدين إبراهيم - استاذ على الاجتماع السياسي والجامعة الامريكية:
القوانين العنصرية والاستثنائية المماثلة حاليا فيها ما يكفي إضاعة وصلاصة أعتى
المجرمين، ولكن لا أعارض من حيث المبدأ صدور هذه التعديلات لمكافحة الإرهاب، على
شرط أن تشمل مثل قانون الطوارئ، ودون أن تظل بالمعنى الأساسية للمواطنين
وملاحقتهم لجورد الشبهات.

● قلت له: وهل القانون هو الحل؟
- قال: لا بد من التماسك مع الظاهرة من الجذور... فهناك إبعاد أخرى مهمة يجب
طرقها بشدة كالتفسيق على الحريات والأزمات السياسية والفكرية والاجتماعية التي
نعيش فيها.

● قلت له: إذن ما هو الإرهابي في نظرك الذي تريد صدور القانون ضده؟
قال: الذي يرتكب أعمال العنف ضد المواطنين الأبرياء لأغراض أو أهداف سياسية؟
● قلت له: وماذا تسمى الذين يقتسمون الفتنيات؟ والذين يروجون للفتنات لقتل
الديناي؟ والمسابقات المسلحة التي تنظم على المجال والمؤسسات والأفراد؟ والذين
يقتسمون أموال وأماكن الدولة؟ ليس كل هؤلاء إرهابيين ويخربون أمن المجتمع؟
- قال: لقد سألته عن رأيي في القانون وقد قلته...!!
العلاج ليس أمينا



المصدر : **الشرق**

التاريخ : ١٤ جمادى الأولى ١٩٩٢

النشر و الخدمات الصحفية والمعلومات

محمد فايق - رئيس منظمة حقوق الإنسان المصرية:

مكافحة العنف لا تحتاج إلى المزيد من الإجراءات لتلك التعديلات التي اتخذتها الحكومة
للإرهاب ناتج من مشكلة اجتماعية وسياسية، ويجب أن تتضافر الجهود لعلاجها.
فلنأخذ العنف بولك علقاً، ونحن ضد العنف من أي جهة يصدر عنها.
وأرى أننا مسؤولون بمسئولية عتق لا مبر لها سواء من طرف الدولة أو الأفراد أو
الهيئات، ولكن العنف والإرهاب لا يمكن معالجته بإجراءات بوليسية بل لابد من علاج
أسباب العنف، والتي تبدأ من الجذور حيث تبدأ بمراجعة برامج التعليم والإعلام
والترفيه، أما أن ننظر إلى المشكلة باعتبارها مشكلة بوليسية، فهذا غير صحيح، كما لابد
أن تسفر الدولة كافة إمكانياتها لهذه حوار واسع للوصول إلى المشاكل والأسباب التي
تولد العنف.

بهي الدين حسن - الأمين العام

للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان :

ليست هناك أية ضمانات في أن تطبق هذه التعديلات ضد قوى المعارضة السياسية،
التي لا تؤمن بالعنف لقد سبق أن كانت هناك وعود بأن قانون الطوارئ موجه فقط
ضد الإرهاب، ولكن حقيقة الأمر أن طال هذا القانون كثيراً من الأبرياء، وعناصر حركة
المعارضة السياسية السلمية.
وواقع الأمر أن قضية الإرهاب تحتاج تصوراً سياسياً استراتيجياً مختلفاً، خاصة أن
القضية متعددة الأوجه، منها ما هو أممي، وإعلامي واقتصادي واجتماعي.
والذي أضعه أخيراً هو حجب الفصح لأجهزة الأمن، تجعل هذه التعديلات، ما هي إلا
عملية تويه، لعدم التوصل لبرتكبي أعمال العنف.

د. يحيى الجمل - الفقيه الدستوري

هنا ادعى للثقل في كل ما يتعد حربة الإنسان ومع ذلك فالعنف الذي ساد آخر ما
المجتمع المصري لا يمكن أن يحل عن طريق التشريع فقط، وإنما هو أحد صور الحل وقد
يكون آخرها وألها تأثيراً لأن الذي يقدم على مثل هذه التصرفات يكون في ذهنه أنه شهيد
والذي يتصور أنه شهيد بالوهم لا يفعله أنه سيحكم عليه بثلاث أو عشر سنوات.
ولا بد لنا أن نضع بولساس الفاضل لأنه كلما شدنا العقوبة كلما احسن الفاضل
بقل الفهم واتجاهه إلى التردد في تنفيذ العقوبة، وقد يكون التعديل أمراً وارداً وقد
يكون ضرورياً لكن ليس هو الحل الذي نواجه به التطرف في التصارم المصري، لأنه في
تصورى أن العنف يرجع إلى أسباب نفسية عند البعض وأسباب عقلية، بما يعنى أن
الخصم ضيق في العقل سواء أكان مذهبياً أو تعصب دينياً، وهؤلاء أن تجدى معهم
التشريعات وأرى أن غير الحلول هو أن نتركهم يطولون للناس ما يريدون.
وأضاف: «دراي أيضاً أنه لابد من تعديل الكثير من الأوضاع الاقتصادية والقانونية
والإعلامية والثقافية وهذه هي الأمور الحقيقية التي يجب أن نلقت إليها». والدفاع عن
الإرهاب هو أمر خطير وتجريمه جائز، أما الدفاع عن مجموعة من الناس فمتفق فكراً
وتتعلق عنه لهذا أمر لا يمكن تجريمه وإذا جرم فهو في نظري مفتقن الغباء.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤٠٢ هـ

المصدر :

الصحفيون والكتاب

تجورم الفكر.. وتزريد من قمع المهار ضامين



كامل زهيرى

فهمى هويدى

د. لطفي تاضف

نحن في حاجة إلى تحقيق المهار - سواء كانت أدبية أو فنية أو الفكرية - لكي نتمكن من مواجهة التحديات التي تواجهنا في هذا العالم المتغير. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة.

د. لطفي تاضف - نائب رئيس تحرير الجمهورية

لا يمكن تجاهل الأهمية البالغة التي تلعبها المهارات في حياتنا اليومية. فالمهارات هي تلك القدرات التي تمكننا من القيام بأشياء معينة، سواء كانت بسيطة أو معقدة. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة.

الجميع يولد الفيلسوف. فهو قد ولدته الطبيعة بذكاءها. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة.

د. حسن رجب - نائب رئيس تحرير الأخبار

الجميع يولد الفيلسوف. فهو قد ولدته الطبيعة بذكاءها. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة.

كامل زهيرى - كاتب صحفي

الجميع يولد الفيلسوف. فهو قد ولدته الطبيعة بذكاءها. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة.

وجيه أبو ذكري - نائب رئيس تحرير الأمل

الجميع يولد الفيلسوف. فهو قد ولدته الطبيعة بذكاءها. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة. ولذا فإننا نحتاج إلى تطوير مهاراتنا في التفكير النقدي، والابتكار، والتواصل، والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات التي تعتبر أساسية للنجاح في الحياة.



المصدر :

١٤ جمادى الأولى ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كبار المستشارين: مطالب أولى الأمر بالالتزام بالدستور

المستشار شريف كامل
بمحكمة أسبوط:

التعديلات المزمع صدورها لن تؤدي إلا إلى مزيد من حالات الاضطرابات الاجتماعية والفكرية على الساحة في مصر. وإثني لغطاء كثيرا مع تسمية هذه التعديلات بأنها لمكافحة الإرهاب لأن ما هو مطروح - بتشخيصه الدقيق سواء من الناحية الفكرية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية - لا يعتبر إرهابيا وإنما لابد أن يكون التشخيص موضوعيا للحالة التي تمر بها مصر في هذه السنوات.

وإنني أرى أن الحالة المطروحة هي في الأساس أزمة بحث عن الهوية الحضارية أو إعادة صياغتها من شكل إلى آخر وأن اقترحت هذه الحالة ببعض مظاهر العنف والتطرف فإنه من المؤكد أنها لا تدخل ضمن حالات الأجرام الجنائية التي تستدعي التدخل التشريعي العسافي لمواجهةها. وإذا كان الأمر كذلك فإن علاج هذه الأزمة يكون أصعب وأخطر كثيرا من تعديل أي قانون لأنه لا يصح أن تطالع مسائل فكرية بمقتضى قوانين عقابية وهو مما يستلزم منهى الحديث مع الحفاظ واستقلال مصر.

ومع لفتلالي مع بعض توجهات بعض الجماعات الإسلامية ذات اللون السياسي الخاص، فإنني أؤكد أنهم ليسوا مجرد من يلعبون القانوني للكلمة، ومن ثم فإن صوابهم بتطبيق عقابهم هو جهل وهشور لا تشخيص حقيقية للأزمة وبطبيعتها فساسا الفكر لا ترواجع بخصوص القانون وإنما ترواجع بفكر أكثر مثالية وأكثر انشاعا.

المستشار محمد عزت الدمهورى
بمحكمة استئناف طنطا:

تعميد العقوبة في تعديل النصوص الخاصة بمكافحة الإرهاب ليس هو السبيل الوحيد لمواجهة الظاهرة ولكن يجب النظر إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والظروف العامة في المجتمع والحدث من جذور المشكلة ومناقشة الحقبة بالحقبة ومواجهة الحوار بالحوار. كما أن كثيرا من العبارات الواردة في التعديلات المقترحة تحتاج إلى تعديل وتوضيح أكثر.

المستشار رفعت السيد

رئيس محكمة استئناف القاهرة:

النص المقترح للتعديل المادة ٨٦ من قانون العقوبات جاء فيه محدد لمفهوم الإرهاب كما هو في لغة القانون الجنائي وإنما جاء في صيغة عبارات عامة تحتاج إلى تفسير وشرح للقاصدين ومعاييرها وحذا لو كان التعديل بمسورة واضحة جلية.

أي تعديل أو قانون جديد يجب أن يهدف إلى تحقيق الأمان والاستقرار في المجتمع وأن يعد ترحيبا من مجموع المواطنين لأنه لا يوجد من يساند أو يدعم أي عمل من شأنه الإخلال بالأمن والسكنة في المجتمع فإلّا في ذوق واحد يهدف الوصول إلى بر الأمان، ولا يقلل أي خلل، والعمرة بالما ليست بالنصوص وإنما في صحة وسلامة التطبيق وأن يكون منسجما على من يستحله دون سواء.

المستشار عبد المجيد الشاذلي

نائب رئيس مجلس الدولة سابقا:

كثرة التعديلات القانونية لا تحل أية مشكلة ويجب على أول الأمر أن يلتزموا بالدستور الذي ينص على أن التشريعات الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وإذا كانوا يصعد مواجهة ظاهرة العنف أو الإرهاب فليقبلوا حد «العراق» على الذين يستحقونه ومصحاحا لقوله تعالى: «وإنما جزء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن ينفقوا من الأرض ذلك لهم جزئ في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم».



المصدر :

١٤ محرم ١٤١٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا تقنين للقهر وتعبير عن العجز في مواجهة المشكلات

المستشار

يحيى

الرفاعي

شيخ

القضاة

أما الذي يحدث الآن فهو عكس ما كان يتبادى به الدكتور محمود مصطفى.

إن هذه النصوص المقترحة تتضاد إلى جوارها نصوص قانون العيب الذي رفضته جميع الهيئات القانونية والإنسانية في مصر، وليس العيب في النصوص المقترحة حالاً وإنما العيب في التضييق في دراسة الأسباب التي أدت إلى ما نحن فيه وعلاجها. وإن تتحقق لمصرية الاستقرار والطمأنينة إلا بالديمقراطية الحقيقية التي تبدأ بإصلاح نظام الانتخابات وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف وإطلاق جميع الحريات وليس كبشر، اللهم إلا إذا كان الهدف من هذه التعديلات إنقاذ الأرواح وإعداد المسرح لكارثة أخرى.

وإنني أتساءل من مرة أخرى هل كلما وقع تضيق من الخطة يكون رد الفعل هو من قانون جديد أو تعديل في الدستور؟ إنني أخشى أن نصل إلى اليوم الذي عندما يحدث فيه تضيق في أجهزة ومراكز الدولة، فنتساقق التهمة بالجماعات المتطرفة ونصمم هي المستولة من عدم وصول المياه إلى الأحياء العليا وهي المستولة عن إنشطار اختيار الكوربشيا!

إن التعلق بالديمقراطية التتبع هو تعبير عن أسلوب المجهز في مواجهة المشكلات واليتم من أسبابها وضع الحلول لها فعندنا من القوانين ما هو كليل بتكوين الحريات وتكريم الأفراد والتي إن أخذت بها أمريكا فسوف تحول حقوق الإنسان والحريات بها إلى خراب وهباء وهم. فهناك في مصر معاناة من التضخم التضريسي واللامعظم طيه.

المصدر من وراء هذه التعديلات ليس مقاومة الإرهاب ولكن دعم أرباب الدولة للناس رغم أن أجهزة الشرطة لم تعد تعترف بأية قوانين أو قضاء وأصبحت هي التي تحكم وتتفاد حكم الأعدام في أي إنسان ترى أنه يلحق.

وإن الهدف هو التوسع في السلطات الاستثنائية للدولة والتي ترفضها كل المجتمعات المتحضرة وهذه التعديلات هي تكثيف للقهر وفتح الباب لمزيد من الضغط والكبت الذي يولد الانهيار وهو ليس في مصلحة مصر أبداً.

وإن التوسع في سلطات الأمن على حساب ضمانات العدل

و ضمانات الحرية هو تلويح بانتقال مصر إلى مرحلة جديدة السمة الأساسية فيها هي تضليل الرأي العام وإدعاء وجود ظفيرة ما من أجل سن قانون لها أو إجراء تعديل تعريفي.

والتي أتساءل لماذا هذه التعديلات التي من أجل فرج سوده لماذا لم تصدر مثل هذه التعديلات عقب قتل السادات؟

والتي للذكر هنا ما كان يطالب به الدكتور محمود مصطفى - عميد كلية الحقوق الأسبق واستاذ أساتذة القانون الجنائي الحاليين - من إلغاء لكل التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية في مصر منذ سنة ١٩٥٠ لأنها تصادر حقوق الإنسان وتكبل الحريات، وهذا حق





المصدر : الشـبـح

التاريخ : ١٤ ربيع الثاني ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شكري: التعديلات الجديدة تعصف بالديمقراطية وتزيد العنف

أكد الأستاذ إبراهيم شكري رئيس حزب العمل أن التعديلات الجديدة في قانون العقوبات تعصف بالديمقراطية وتجسد حكم الفرد وتنتهي كل ادعاء للنظام الحاكم باحترام حقوق الإنسان، كما أن هذه التعديلات - والتي تزعم الحكومة أنها لمحاربة الإرهاب - ستكون نتيجتها مزيداً من الأرهاب لأن من لا يجد وسيلة سلمية للتعبير عن رأيه سيضطر إلى طرق أخرى.

وقال شكري إن هذه التعديلات تصمد منها محاربة الاتهامات الإسلامية التي سارلت معروضة من حقها في التعبير عن رأيها بطرق سلمية كما أن هذه التعديلات تخالف الدستور وتنتهك حقوق الإنسان، فهي تجعل الحدث يحاكم أمام محاكم أمن الدولة وتحرمة من قاضيه الطبيعي.. كما أنها تجرد القاضي من سلطته في تقدير العقوبة المناسبة، وهي تكيل حرية الصحافة في نقل الأخبار من مصادرها.. كما أن تقييد المقروءة على حمل كافة أنواع الأسلحة (حتى البيضا منها) لا معنى له لأن الذي اختار الخروج على القانون لن يوقفه تقييد المقروءة.

وأوضح شكري أن الحل سيقتل في إجراء انتخايبات حرة بها كل الضمانات حتى تقرر حكومة يقبلها الشعب، وعندها يمكنها الاعتماد على هذا الشعب في مقاومة أي شذوذ أو خروج على القانون، أما غير ذلك فهو اغتصاب للسلطة وشكل زائف للديمقراطية لن يقبله الشعب، لأن امتنا تعرف طريق الديمقراطية قبل غيرها من الأمم، وبالتالي فإن سكوتها على الظلم والظفر لن يستمر طويلاً وعلى حكائنا أن يلتصوا بالواقع حتى لا يحدث الانفجار، وإن يمشوا الحرية للشعب حتى يقدم الفضل ما هذه بعيداً عن الظفر والسيطرة.



المصدر :

١٤ محرم ١٤٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القانون:

القانون الطبيعي دون اللجوء إلى تعديلات
سيئة السمعة.

القانون لصلحة السلطة

محمد سلاموني - ناقد مصري؛

القانون أداة من أدوات السلطة قد تكون خيراً أو شراً تبعاً لإرادة السلطة.. وقد يساء استخدام القانون، فأمريكا تستخدم قانون الإرهاب وفق مصالحها. فإذا أرادت ضرب قوة معينة تظهر القانون.. في الوقت الذي تغني فيه الطرف عن إسرائيل.

وقانونون الإرهاب -أو تفهيفها كما يفرلون التعديلات الجديدة- أن يستخدم إلا مع السياسيين والمعارضين، والنتيجة غياب الفكر الحر والوعي الوطني، ولا يوجد ضمان لذلك إلا بالديمقراطية، وهي غير متوافرة، وأرى بدلاً من الاجتهاد في إصدار تعديلات تقيد حريات الناس ضرورة البحث عن أسباب العنف وأزدياد المظلة وفتح أبواب الأمل لدى الشباب.

محمد فاضل - مصر:

إن القوانين موجودة في بلدنا ومشكلتنا أن كل واحد يقضي هل خير ما نطمح، وأرى أن تشديد العقوبة ليس هو الحل الوحيد لمواجهة العنف، وأما فخر عنصر من العناصر الموجودة.



محسنة توفيق

محمد فاضل

الحقبة محسنة توفيق:

أرى أن تعديلات قانون الإرهاب سوف تزيد العنف ولن تقلله.. لأن الفكر لا يواجه إلا بالفكر وحق التعبير مكفول في الدستور.. وإذا اعتبرنا أن الاتصال بجمعية أو مؤسسة أجنبية يعد من الإرهاب الذي يهدد أمن المجتمع.. فهل الاتصال بالأمم المتحدة.. مثلاً.. ومنظمات حقوق الإنسان مما يدعو للإرهاب؟ ونحن نعيش في عالم يشبه القرية الصغيرة.. نظراً لسهولة الاتصال.

وإذا اعتبرنا أيضاً أن الاتصال بأي دولة أخرى يعد خيانة، فمعنى هذا أن نزيل من العالم الخارجي.. وتضييق الأفق فتح باب المصارحة وأن يبدي كل واحد رايه دون خوف أو إزدراء يترتب عليه الفجار.. ونتمسك.. هل من يوجه شكوى أو تظلم إلى منظمة عالمية كالأمم المتحدة يعد إرهاباً أو تشجيعاً على الإرهاب؟

تعديلات سيئة السمعة

الفتان حمدي أحمد

الإرهاب يعني الاستيلاء على البنيان، وفتح الطرق والطفلة، وقد مرت مصر بتجربة اغتيال ٤ شخصيات سياسية

كبرى منذ عام ١٩٤٥، وحتى عام ١٩٤٩.. ولم يصدّر وقتها قانون لمكافحة الإرهاب.. وفي رأيي أن حادثة اغتيال فرج فودة لا تحتاج لإدخال هذه التعديلات، هل القوانين، وإنما يكفى قانون العقوبات لمواجهة.. لأن لدينا مجموعة قوانين استثنائية تقيد الشعب.. وقد كان عدو أمل كبير في إلقاء قانون الطوارئ وليس في إصدار تعديلات أكثر تشدداً.

والحقبة هي أن المجتمع المصري لا يعاني من الإرهاب، فلا عنف جماعي الأولية الحمراء، ولا ليد السوداء، ولكنها حوادث فردية يمكن تشديد عقوبتها في



المصدر : **الجزيرة**

١٤ جمادى الأولى ١٩٩١

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة التشريعية وافقت

على القانون في جلسة واحدة!



عبد مدجدي



كمال خالد



فكري الجزائري

موقف تاريخي لبعض

النواب في مواجهة

القوانين الاجرامية

من داخل المجلس: عبد الفتاح فايد

ومن حقني أن يسجل في المضيبة بسراة اتفقت تحت مسمى أو لم تتفق. وثارت خجلة كبيرة في القاعة تزايد توفيق زغلول. مما جعل الشاذلي يتراجع ويقول إنه لا يطلب حذف رأي توفيق زغلول من المضيبة وإنما يطلب حذف مايتعلق به فقط.

التعريف بفضاض

وأعلن توفيق زغلول أن تعسيف الإرهاب - كما جاء بمشروع القانون - تعريف لفضاض جند ويمكن أن يعتبر محاكمة لكل صاحب رأي وبهذا الشكل لايمكن أن تكون كتابة في جريدة. وأعترض علي أن يحيل للمشروع إلى قانون الطوارئ، ولكنه أصبح قانوناً دائماً وليس قانوناً استثنائياً. كما أعترض على أن تقدم الحكومة بمشروع يتضمن تعديلات في سبعة قوانين مرة واحدة هي: العقوبات، والإجراءات الجنائية، والأسلحة والذخائر، والأحداث، والمهيب، ومحاكم أمن الدولة، وصرة المخابرات في البنوك. وقال إن هذا يجعله مشروعا وسكاً. لين. ثم هدد: مشروعا غير متجاسس.

في ختام اجتماع موقر استمر أكثر من أربع ساعات متواصلة وبحضور أثل من نصف أعضاء لجنة الشئون الدستورية والتشريعية تمت الموافقة في ساعة مفاوضات من مساء أمس الأول الأحد على مشروع القانون الخاص بمواجهة مایسمی الإرهاب. ول حين نسبت التعديلات الجديدة - التي من المقرر لمحوها بصيغة نهائية هذا الأسبوع - للضائق لكل صاحب رأي، طالب النواب اللجنة التشريعية بالمجلس بأزيد من التقديرات. وبرغم أن القانون المطروح يمنع سلطات واسعة لرجال الأمن - أي من أسماهم رجال الضميمة القضائية - وعلى كل الضمانات الواردة بقانون الإجراءات الجنائية لحماية المتهمين، وأعلن عن محكمة خاصة لهم. برغم كل ذلك طالبت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بعدم الطعن في أحكام هذه الدائرة الخاصة أو تخصيص دائرة بمحكمة التقض لنظر طعون هذه القضايا في ساعات قليلة! من ناحية أخرى، اتخذ اثنان من أعضاء اللجنة موقفاً تاريخياً برفض القانون من حيث المبدأ وهذا توفيق زغلول نائب الغربية، وكمال خالد نائب سيماط.

كما أعلن المستشار عبد صغلي - وكيل اللجنة التشريعية وشقيق الدكتور عاطف صغلي رئيس الوزراء - أن مشروع القانون كما قدمته الحكومة يدخل بمصر إلى عصر الدولة الليبرالية، بما يجعله من سلطات واسعة ومطلقة أرجال البوليس.

«الشهب» إرهابية

النائب توفيق زغلول أعلن رفضه المقاطع لمشروع القانون رغم علمه أنه سيسند مبادات الحكومة تريد ذلك. لأنها لا تريد شيئا ويستطيع أحد أن يوقله!

قال النائب: إن هذا القانون القطر جاء نتيجة لاعتلاء. طالب به فرج العودة قبل اغتاله. والحكومة بصرامة شديدة تنفذ وصية الرجل. ولايمكن أن نمانع إمرأ خطراً بهذا الانفعال وهذه المعلة.

وأضاف قائلاً: إن جريدة الضميب تقول: إن هناك إرهابيا ولكن هناك إرهاباً حكومياً أيضاً. ولابد من وقف الإرهاب الحكومي حتى نستطيع وقف مآسيه. الحكومة بإلإرهاب، فهل يعني هذا أن تصبح جريدة «الشهب» بنص القانون مساندة للإرهاب وبالتالي تصبح إرهابية؟ وهل أي مقال ينشر يتطرق على النص القائل بكل من حسن عملاً من أعمال الإرهاب بالتأثير أو الكتابة، ويصعب كتابته أو مايليك أن يثني شخصياً خاتمة من أن يطعن هذا القانون على شخصي لأن النص يقول: «أو حسن أمر» من أموره يعني لو أنني شخصياً قرأت مقالاً في جريدة «الشهب» وقلت: الله، الله، أصبح منها بالإرهاب!

الشاذلي يقاطع!

وعند هذه النقطة قاطع كمال الشاذلي الأي لم يفرع اجتماعات لجنة الشئون الدستورية إلا للضرورة القصوى رغم أنه عضو بها. - فرد توفيق زغلول صاخراً وموجه كلامه إلى الشاذلي: أنت شخصياً يمكن أن يطارلك هذا القانون... للنامسب لالتزوم. ولاتظن أنك ستظل زعيماً للثانية. - فرد الشاذلي أنني أرفض كلام توفيق زغلول وأطلب حذفه. - توفيق زغلول: هذا إرهاب حكومي. أنا من حقني أن أقول رأيي.



المصدر :

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدولة الأخرى؛ وقال إن المادة من أولها إلى آخرها جرمية.

معامك تفقيش

تلك الغربية فكروا الجزاء جرم هدا من النقاط الخطرة وان كان
كتلي بالتحفظ على مشروع القانون، قال النائب: إن قانون الإجراءات
الجنائية يعرف باسم قانون الضمانات، وأي اختصار في إجراءات
التقاضي منعه إلقاء لهذه الضمانات.

وأكد أن مشروع القانون المروض على كل ضمانات المحاكمة
العامة. وهذا يعني لنا في انتظار محاكم التفقيش. وأضاف النائب: إنني
هضوباً. أخاف من نفسي من هذا القانون.
أضاف النائب: أنا ضمني الكلام، وهذا القانون يتم الكلام، أي
واحد سيكتب في جريدة وجهة نظر يمكن إنباله تحت بطاقة للأنباء
نحن وصلنا - والكلام سبال النائب - إلى مرحلة تجريم الفكر. وهذا
سوف يزيد الإرهاب وإن يفرض عليه.

وتساءل: لماذا لم يجرس هذا القانون على مجلس الدولة؟ ولماذا لم
تشارك في إعداده كل الجهات التي لها صلة بهذه القضية الشجيرة من
الزعم إلى الإعلام إلى الاقتصاد إلى التعليم؟

وأضاف: أنا مع أي إجراء سوف يوقف العنف والإرهاب. لكن من يوقف
إرهاب الأمن؟ إن هناك دلائل كثيرة على وجود إرهاب من جانب الأمن.
فمن يوقفه؟

وختم النائب بالإشارة إلى أن القانون لفصاح، ويمكن أنشأ في
أحد تحت سلطته. ومع سبيل المثال فإنه يضاف بالسجون وكل من روج
بالقول إلى الكتابة أو بأية طريقة أخرى؛ وتساءل النائب: سامعني أيا
طريقة أخرى؟

دولة بوليسية

للمستشار عادل صفدي في كل البنية يرمع أن طالب بسرعة إصدار
القانون ويخصص دائرة في محكمة التقاضي سرعة الفصل في القضايا،
إلا أنه اعترف بأن القانون يطعن صلاحيات مسئلة لرجال البوليس. وقال
أن القانون بهذه الصورة يجعل مصر دولة بوليسية. وقال النائب: إنني
عندما أطلب سرعة الفصل في قضايا الإرهاب، فليس معنى ذلك أن نجور
على العدالة نجسب مسلمات تقاضي التحقيق ونعطوها لأمور الضميمة
القضائية. وأطالب بإصدار هذه السلطات لتفادي العامة. وأيد رجال
الضريبة القضائية (البوليس) لأننا نعلم كيف تكتب التقارير وتتزعج
الاعتراقات باستفهام التعذيب.

وناق مع هذا الرأي د. إبراهيم رشدي الذي رفض التوسع في
صلاحيات رجال الأمن مع علمنا بعمليات الضحايا المستمرة للمتعمين
والتي لكنها كل تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية.
وقال: إن القانون يجرم الفكر، لأنه يجرم الوسائل. والوسائل
لا يمكن أن تجرم وإنما الأفعال فقط.

وأضاف إن المادة ٨٦ التي تصرف الإرهاب تضع استناد الجامعة
تحت مظلة القانون لأنه عندما يحاضر تلاميذه فإنه يستحسن بعض
الأمر ويرفض بعض الأمور؛ مما يجعله رأيي يفسد المادة التي تجعل
استحسان أمر ما عملاً إرهابياً.

هجوم على التحالف

أما النائب أبو الفضل الجيزاوي فقد هاجم بعض قادة التحالف
الإسلامي وحزب العمل والإخوان المسلمين، وقال إنني طليت من وزير
التخليعة انقلاب مقرر مجلة الدعوة التي كان يصدرها الإخوان وإلقاء
القبض على من لا يأن الإخوان هم أصل الإرهاب في مصر. وحاول التهم
على الأستاذ إبراهيم شكري - رئيس حزب العمل - مضجاً إلى جهوده في
سبيل إعادة توحيد الصف العربي على أنها تعاون مع من أسامهم
الإرهابيين في السودان. وقد قاطعه عدد من نواب اللجنة وأطاحوه
بالدخول في بوضوح للنقطة وهو قانون الإرهاب.

ويرغم هذه الاعتراضات والأصوات المطالبة بالتأني، فقد أسرعت
الغلبية للأمر بالمناقشة على مشروع القانون من حيث المبدأ في ساعة
مقارنة من مساء اليوم الأول الأحد وسط محالفة مصورة بتقسيد
الغوية واختصار إجراءات التقاضي وإعطاء صلاحيات واسعة لرجال
البوليس.

وقعت هذه العملية وسط حملة شعواء على كل صاحب رأي وفكر أيا
كان موقفه، وكان المصير قد ضاقت بكل رأي وأي رأي.

وأتمت الحكومة بأنها تحاليل لتقرير تعديلات في قوانين معينة، مثل
الأسلحة والنفط، عجزت في مجالس سبابة عن تعديلها. وقال كيف
تصبح سيطرة المطبخ وسيلة من وسائل الإرهاب التي يحاكم للشخص
إنما ضبطت عنده؟
كما أنه بتعديل قانون سرعة الحسابات بعد إقراره بظهور وعلى يد
نفس المجلس. وقال إن الحكومة لم تستمع لاعتراضاتنا على هذا القانون
بعد إقراره. ولأن تداول ترقيعه.

مصيصة للصحفيين

• كمال خالد أعلن رفضه لمشروع القانون وقال: إن المادة ٨٨
مذكورة التي تجعل كل من روج بالقول أو الكتابة، مثقماً بالإرهاب
بمطالبة مصيصة للصحفيين ولكل صاحب رأي. بل إن هذه المادة لا علاقة
لها بالجماعات الإسلامية أو مايسمونه الإرهاب. فهي إرهاب حكومي
ضد أصحاب الفكر والرأي في مصر.

وقال النائب: إن تعريف الإرهاب في المادة ٨٦، جاء في أوله، وفيه
مواد القانونين في أوله. وهذا أسلوب خطير من الحكومة. وأضاف أن
الحكومة تراجمت من فكرة إصدار قانون مستقل للإرهاب لعلها أنه
سيصبح قانوناً استثنائياً محرضاً للإلحاد في يوم ما. فأرادت أن تصيف
نفس مواد قانون الإرهاب إلى التشريعات العادية للثقة. وهذا أيضاً من
أخطر مايمكن.

وقال إنه يرفض هذا القانون لأنه يحمي الحكومة ولا يحمي الشعب.
فهو يضمن لنا وبشجور عن سيئات وإن إرهاب لك أخرى وهي الحكومة.
وأنشع إن المادة ٨٨، مذكورة تعاقب بالأشغال الشاقة كل من قبض
على أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين والوسائل أو
احتجزه أو حبسه كرمية. ولكنها جعلت العقوبة مقصورة على من
يعتجز بهدف التأثير على السلطات العامة فقط. فإن الذين يحتجزهم
السلطات العامة أنفسهم؟

وقال كمال خالد إن المادة ٨٦، مذكورة (حب) وضعت لمحاكمة
المجاهدين الذين وقتلوا بجاني المجاهدين الأفغان حتى نمرهم للث.
وعد من خطورة هذه المادة مؤكداً أن حصول أي مواطن يريد التطلع
إلى جانب المجاهدين المسلمين في أي مكان على تصريح كتابي من الحكومة
المصرية - كما تقول هذه المادة - معناه دخول مصر رسمياً في حرب مع



المصدر: **الوقف**

١٥ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عطية الإرهابية وقانون الإرهاب !!

كلمة إرهاب كلمة مزعجة ومخيفه.
وما الظن حين يقرأ الإرهاب، كلمة أو لفظة أو معنى يظنون. أفر من الفتحية
الاشكالية وأيضا الفقيه يحتاج إلى مراجعة ونظر
من الناحية على الشكل التشريعي، في مصر المعاصرة لها ٦ تابه كثيرا بالظنون
محوى ومضموها ومعنى، ومن هنا ولقوها بكل صدى الله ضاعبت هيئة الظنون
حيثما استظروا من عرقه وبدلوا مستخدمونه أسوا استخدام للديمقراطية
الحديثة في الحكم بموجب القوانين سيئة السمعة،^{١١}
الظنون منذ فجر الزمن، هو الفصل بين الحق والباطل
الظنون منذ فجر الشرائع، هو الحد بين احترام كيان الإنسان أو إهدان آدميته.
الظنون بدأ في احضان الدين، حيث الجمال، والفضيلة، والحث على فعل
الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
والظنون حسب آخر تدعيم للظنية الإيماني المعاصر جيوندي بيسونديو، هو - أي
الظنون - بأن الشكر والعقل،
إن إن إيفال الظنون بمعرفته، بالذرة «الطوارئ» ترة، أو دائرة «الإرهاب»، ترة
أخرى إنما تفرقه من مضموته التاريخي ولله صدى فعليته، وتضيق عينه، بل
والأمر والأمر إذا كان الناس - وقت الضمومة - يلجأون إلى الظنون لفضيا
ومنتقا، فإنهم في ظل «الانفعالات النفسية الجديدة سوف يفرهون قواعد»
ويترتبون على أحكامه ومبادئه.
لقد أصبح الاسم «مزعما» اسموا ظنون الإرهاب أو ظنون متفحكة الإرهاب، أو
ظنون الأمن والأمان (وكانه لا أمن ولا أمان) - ظنون عملية المجتمع (وكان المجتمع
ينتظر ظنون الربيع ليعود إلى نفسه الهادئة اليومية المفضلة).
معتادا بطور في صياغة التشريعات، في بلد دخل فيه بيت التشريع، تجار
المخدرات،^{١٢}

وهل هذا ينسب ١ وبا لعل ١١
إن ويمنهى الأشخاص في القول والدين، نحن ضد أي ظنون جديد، فيه تهديد
للإنسان أو المجتمع، نحن بمنهى الإرجاء المقيد ضد أي تهديد من جانب الحكومة
بإستخدام العنف الحكومي في صياغة تهديدية قترجم إلى قوانين، وكلها كما تعلمون
سيئة السمعة، هل وزن ظنون التشديد والتفريعين، وظنون الطوارئ،
وبالتسليم، والسؤال إلى طرقي الدولة الجدد، ما موقف ظنون طوارئكم حال
إصدار ظنون الإرهاب ١٢ هل سيكون له مجال ومكان، لم يصبح للتفريع نحو ظنون
كثير رعبا وخوفا وتهديدا.
نحن نرفض تهديداتكم المستمرة باسم القوانين، أيا كان مساهلا ١١
ولما إن التهديد بظنون الإرهاب، والبلد في نظر هؤلاء تمحيص عصر الإزهار في
الأمم والأمان، هم يتحدون بهذه الاحكام
على استغفالها بغيرول والأهم ١٢ على مدارا لبقيا الإنسان.
والحمية الكبرى أن «الزجاج المصري» ولكب هذا الاتجاه الحكومي وهي مسالة
تحتاج إلى «ملاج نفسي»
كف ١٢



المصدر : السيرة

١٥ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إذ في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة السنية رغبتها في حماية القيم من العبث ، أصدرت قانون العيب ١١ وإذ أثبتت أن تعمر المسجون والمعتقلات - باسم منوع الحرية - أصدرت قانون الطوارئ ١١ ثم إذ هي تعالج مالاخفئة من اللغة غريبة وعجيبة ومستحددة ، عن الخلال في الشروع المصري ، في شئون العقيدة والسبيلة ، كل - ومع سبق الإصرار - اشترع قانون اسمه .. قانون العذاب أو قانون الإرهاب ..

واله جاء الفنان المصري لينضم إلى هذا اللون الفكري الجديد ، فكتب سبيلًا في طمس هذه الصورة ، ولقرها في مهدا ، اسمعوا ما أنتج المزاج والفن المصري سريعًا سريعًا :

- فيلم : الإرهاب والكباب ، يا مرجح ١١

- مسرحية : عبثة الإرهابية ، يا صدام ١١

- مسرحية : إرهاف ليلة الفخلة ، أي والله قرأنا اسم المسرحية التي يتم الاستعداد لها ١١ تصوروا ليلة الجولة الكبرى ، أهل ليال العمر ، لوصم بالإرهاب ١١

أنا أرى في الحكومة تريد أن تكون في عداد داليم مع الناس ، نفس بلدى ، وتحاربهم في دنياهم وحياتهم ومزاجهم وأسميهم وحريتهم وديمقراطيتهم ، كل ذلك باسم الفوائد ، واشترع بالمصطلحات التشريعية ، وهي مسرحية هزلية

وإن كل قلبا قلب - كم من الجرائم ترتكب باسم الحرية ، ويبحث المباحثون عن ابعد وأخوار هذا المعنى ، تقول ، وآلم يصير الظلم :

كم من الجرائم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والفكرية ترتكب باسم «الفنون» ..

يا ليتها الحكومة ، يا من أطلق كل مشروع ذلك يوم «ثورية الفوائد» ، نحن - لا يلقى بامرئنا - هذا الأعداء على كرامة الإنسان المصري ، الذي حضنته ، والحقبة أصبحت ، أحاطل انسان ، احتفظوا بقوانينكم لكم ..

إنه إذن - من المستحيل - والاتجاهات الفكرية لتتزوج ذات اليمين وذات اليسار ، والفكر يبحث عن كل خلف الأم للناس في كل المجالات ، ثم يأتي فتفتنكم ، الخليل ، عن الإرهاب ١١

كما تصور لي تكلموا في مجامع الأمن والسلام عن قانون الجبهه عن قانون الانتقام ، عن قانون الصلاء ، عن قانون الأخوة المصرية ، هل تذكرون قانون الثورة الفرنسية : الأخوة - المساواة - العدالة ..

أريد كما قلنا في صدر هذا الحديث المخلص ، أن يكون القانون ، دعوان الحق والخير والعمل ، والحق فضيلة ، والخير فضيلة ، والعدل فداء كل الفضائل ..

أريد القانون - كما أراد شهيد الفكر الإنساني الخليلي ، سرفاط :

مثل همس الموسيقى في أذان المتصلين ..

الدكتور محمود السيد



برلمانيات

القضاء على العنف

يناقش مجلس الشعب تعديلات القوانين التي تكفل مكافحة الإرهاب بعد أن أصبح الظاهرة تهدد المجتمع المصري ويعد أن أقيمت التجارب في قانون الطوارئ بما يكفله من ضمانات لأى منهم لاتباع الفرصة لأجهزة الأمن لمكافحة جرائم الإرهاب قبل حدوثها .. وقد أعلن اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية أمام مجلس الشعب أن الوزارة ألحقت عن مئات من الخطيرين على الأمن وهي تعمل جيدا أنهم يخططون لجرادهم عنف وإرهاب .. ولكن قانون الطوارئ الذى لا يبيح اعتقال أى خطر إلا لمدة ٤٥ يوما يجبر وزارة الداخلية للالتفاف عن المعتقلين لكي يعيدوا مرة أخرى لمخضبتهم التي زالت عن حتما وأصبحت تهدد أمن وأمان مصر .

ويقول بدر الدين خطاب عضو مجلس الشعب السابق أن علاج هذه الظاهرة له أكثر من أسلوب ولكنها لابد أن تتواءم مع بعضها بحيث يكون علاج الظاهرة بأكثر من أسلوب وفي نفس الوقت .. فلا بد من قيام الأب والأم بتوعية الغذاء الروحي والبدني للأسرى والغلبة في السلوك لينشأ الغيتان على المثال والعلم التي عود عليها ليواء .. وأيضا يجب أن ننشئ إلى الدور الكبير الذي يجب أن تلعبه به أجهزة الثقافة والأعلام ورجال الدعوة لأن هذا الدور يعتبر دائما وخطيرا في ترسيخ القيم والمبادئ وإن نبذ كل حوار عنيف وإن يقوم رجال الدين المسيحي والإسلامي بتقديم القواعد الكلية للدين مع ربطه بقضايا المجتمع التي تمسها والأجوبة على الاستفسارات التي تفتقر إلى رجال وأهيات المسئول من خلال مسيرتهم في الحياة بدلا من لجوئهم إلى سؤال من ليست لديهم القدرة على الإجابة .

ويبدو بدر الدين خطاب أن قيام قيادات الدولة بالدعوة إلى تأسيس شركات مساهمة لتسهيل الشبكي وحل مشكلة البطالة إليها في نظري أهم مشكلة تؤدي إلى انحراف الشباب .. وإن تركه الشباب بدون عمل فترات طويلة يؤدي إلى وقوعه في براثن الإرهاب والتفصيل ولكن نبرهن على حجم هذه المشكلة لأننا نعلم أن هناك ثلاثة ملايين عامل في مصر من خيرة الشباب .. ولهذا فإن فتح المجال أمام تشغيل هؤلاء الشباب سيؤدي بدون شك إلى اتحاد هؤلاء الشباب عن التفصيل الخطي .. وأخيرا يدعو بدر الدين خطاب إلى قيام كل الأحزاب بمسؤوليتها فإن كل حزب مسئول عن الانحياز بالجماعة وقيادة حركتها وترشيد هذه الحركة والعمل على حل مشكل الجماهير بالصورة التي تتناسب مع ظروف كل منطقة وواقع كل شريحة من شرائح المجتمع .

وإذا كانت هذه الأساليب سيؤدي فعلا إلى حل مشكلة العنف .. إلا أنني مع وزير الداخلية في ضرورة إصدار تشريع يؤدي فعلا إلى محاربة العنف والإرهاب .. فلا يمكن السكوت عن هذه الظاهرة .. ولا يمكن ترك الأمر يخطو ويتردد عفا يوما بعد يوم .. فإن مناخ الإرهاب ينمو حسب الأسلوب الذي يعمل به .. واعتقد أن رجال التشريع في مصر يقومون على إصدار التشرييع الذي يؤدي ويحسن حماية مصر من أى سوء .. ولا تريد أن تعود إلى الوراء في المسببات حيث كان أى انسان يخشى أن يتحدث مع أخيه لا أن يدير مؤامرة أو يستخدم الرشاشات في اغتيال المسؤولين في الدولة .. صحيح أننا أخذنا الآن بالأسلوب الديمقراطي ولكن الديمقراطية لا تعني الغرض ولا تعني أبدا شيئا مستحيل لولاها وشيئا مستحيل مصر .. مطلوب ولغة جادة لحركة هذا العنف والقضاء على هذه الظاهرة .

جلال السيد



مواجهة للارهاب أم تصفية للعمل السياسي ؟



حسين عبدربه

وإذا كان الإرهابي يقتضي وهو يقتضي حفا - بعض تعديلات في المواد التعسفية والإجرائية بشكل خاص فلتكن التعديلات منفصلة في صياغتها في وضوح ومحددة في تصديق الحدود للأفعال الموصفة للإرهاب والعنف المسلح بوضوح أسد والأصمح بمسألة لأفضلية والألمسية للتفريجات والتبويلات بوضوح التي مررت السلطات والإجهزة الساسية على تنفيذ القانون وبمحد الأخيرة المترتبة في تطويعها لإصافها - وإن تكون هناك - وإن توجد جهة رقيبته فسياسية بمكر اللجوء إليها عند الحاجة وما أصر هذه الحاجة في بلادنا اليوم وغدا

ان السوء والمفسدة لإسحاق متعاسة مقارنة للسوء القابلية العنقر تعديلا او فرائض مثل بطور وببرر ومصادر ومخلف الخلف بها ولكن أصدكم اللول عندما أصد صراغها يصيبني الهلع والربعب المغيث

ان الأسباب التي أدت الى صعود وسلطة جماعات الإرهاب والجذور العميقة لطائفة العنف الذي يمحاص مصر المحروسة في لعنف يثار حروب التجمع - وإن تكن هناك مغبة إصاعة صمخمة علمية وعلمية مخفتره نصول ان فائده العنف والإرهاب هي رد فعل حياتها الإنسانية التي ألقى العنف عندما يسود سلعاسا وأصصاها وبماها الخ عندما تطغى وتدس ألقها الطرق ويعجز عن أمداد الوسيلة لتحل مسألتها والدفاع عن مصالحها المشروعة

والتعديلات القانونية إستعاضتها المتطلبات لسفاح الأيوأب حمير المهيبة ومعنى الفراه التي سفل الوطأ طله ويعرف في حالة إمداد للفرجة السلسلج لتعلمة والمخمس - وأنها مسحور جمعا حكامه ومفرجه سوداء للعنف والإرهاب الأسود وتنفذوا أسد لنس سلمهمهم - وحده صواجه العنف والإرهاب التسليح الدمو

لم تخفقر حتى الآن ينغميه ثقيل الذنب المتفكر في بوب الحمل ولأفضل الحمل ذاته هذا تنهي دراسة للجنة السياسية لحزب التجمع عن أرباب الجماعات الإسلامية بعبارة اللقية الأمريحي شافن - عبارة موجزة ومحددة وسديدة الأيماء ويلمح بالذلات الحدة والواقعية العلمية واللمخلفة فإن هذا الحال يسلطق وأصاع على التعديلات القانونية الساسية التي أكلها الرئيس مشارك على كل من مجلس السعب والسوري لمواجهاة الأرباب لقد أصدت هذه التعديلات بالعمومية في صياغتها المعطايه غير المحددة للأفعال الإجرامية الإرهابية والمفترجة - طلقا لخبرة وسلطارة تشرزيه الفواامن السهيرة - لتتسع لكل التفسيرات ولتسل الماويلات لمواجهاة كل الاحتمالات وليس فقط عمليات وإفعال الأرباب الأسود

ومسلمين طليبا لهذا التهمس الساسه والظالم وحرق تسليح الوحدة الوطنية التي صنعت خمبوطة في داب على سر العصور جهود الأجداد والأبناء الصالحين لأن قوى طلابية استحوذت مخيلتها المرشحة على السلطة فراجحت تنال كره النثار الملتهمه

لا أدع على أرض مصر المحروسة - عدا جماعات الإرهاب وجماعات المصالح من ورائها - يمحز ان يفعل ان تكون لهذه السرحاس والإعتداء الجسدري يمثلا عن الاستفاد والعفل ولغة الحوار وأخلاف البروي من أمداء الواطن الواحد

لكن - أيضا - لا أحد في هذا الوطأ الجريح الملهود يمحز ان يفعل ان يفند أمداعات علفه وان يحلل حسده وان تجدد حيلولة حرقته ومسط سلوكه وطرايق حقيقه بمحد صماغات فلوهمه تسع لكل التفسيرات ولتسل الماويلات منها كان وقاب التصاح السردري - وبرأرائاته الساسه التي صمختها سياسيات الحكرمعد استلجها كل صمخ والحواف والقلو الوحي التي انطلمها جماعات الأرباب والتي لم تدرك بعد مدى خطوبه وبراء موارد الإسلام ولم تسوع بعد بقوله الإمام السباصي رضي الله عنه - جمعا مصالح للجماد فعه سرح الله

ان تحركات سعبه غوية لمسلطاب مسرعه او احتجاجات جماهيرية منتقلة او غوية عملياً او فلاحية او طلابية او ألخ يمحز ان تجسرم وضع في مجال أعمال هذه التعديلات المتخفزة المرشسة وهذا يمحز مصدر الخطر الأعمل على الحقوق الإسلامية للعوامس المصري فسلطام ومسطا والتي أربها ماسوق لحقوق الإنسان بل ان الإرابي والإمر والمير للقلق المخيف ان هذه التعديلات القانونية المفترجة وصياغتها المتكفزة والسرسية ستفطن وطليبا لخبرة استخدام الفواامن سعبه السسبة التي سائرزال تعاني من ضماعاتها الحادة على مومل جياثا الى فقدان الماويلات المصري مسئلة وعلملا للمهايس الضعيف وللمدبر ألقه الى مصفبه كل تسلسل وعل ساسي

لا أحد في هذا الوطأ - عدا جماعات الأرباب وجماعات المصالح من ورائها - يمحز ان يفعل بحث ان مقل او دعوى مجازر العنف الدمو التي يسمعه فيها صواطلون محبريون مسلفون ولا أن تحثي الراس طلقا لوصف العنف الأسود الخلفج لا أحد على أصاص هذا الوطأ - عدا جماعات الأرباب وجماعات المصالح من ورائها - يمحز ان يفعل بنفسهم الماويلات على أسس ديمية وترتنب الحقوق والأوجبات للمحبرين ألقاها



المصدر: **الأمم المتحدة**

١٥ يوليو ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناظر ومعان

القوانين الاستثنائية

تقدم الأمم بالاستفتاء من تجاربها السليمة . وتجربة مصر في القوانين الثلاثة ملوية ترجع في التاريخ الى أيام الاحتلال البريطاني الذي أدخل على التشريع العفائي بدعوتين الأولى منع التجمع حتى ولو كان سلمياً ، وجريمة الاتفاق الجنائي التي تعاقب على النوايا مع ان الأصل الاجرمية بدون فعل حتى لو لم يكن قد حقق القصد الجنائي (مثل جريمة الشروع في قتل) وكان مطلب إلغاء القوانين الاستثنائية دائماً في مقدمة مطلب القوى الوطنية والتقدمية . والحريات التي نأملها اليوم جاءت نتيجة امتناع السلطة عن استخدام النصوص القمعية الصارمة التي تشوه التشريع الجنائي المصري . ولكن النصوص الحالية . وكان التوجه الديمقراطي يفرض تشكيل فريق عمل لتقليد التشريعات من كل عناصر الانتماء الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها مصر . ومن ناحية أخرى لا يؤدي تطبيق العقوبة أو تعاقب النشطاء الاجراميين . وغير ذلك على تلك تشديدها على من يتأخر في المخدرات . واعتقد أننا جميعاً نعرف ان هذا الاجراء لم يفلح شعبنا من تلك العقاب المشددة بهم . كما ان الافراط في تشديد العقوبة والحسد من الهامش التقديري للقضاء ليوازي مايراه من ظروف مختلفة أو مشددة يجعل القضاء يتفادون تطبيق النص المخلف للعقوبة . لقد أصدر المبادئ في أعقاب أحداث يناير ١٩٧٧ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذي كان يقضي بسجن من يحدد أو يشجع على التطاهر السلمي . وفي حدود علمي لم تقدم النيابة العامة للقضاء احداً مطلقاً بتطبيق هذا الظلم الفلاح حتى الآن في القانون في التمييزية . وفي

٦ خصوصية الأعمال المثيرة للفتنة المختلفة هناك قانون آخر صدر في عهد السادات اسمه قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي . من ان سلطة جهاز المدعي الاتحادي وفقاً للقانون . حماية القيم من الغيب . ان يعترض على تعيين أو ترشيح أي مواطن يرى في وجوده في مستقبله معينة من البلاد . وليس في هذا الحديث ميثاقاً مع بوليف . لاصبر برض المتف ولا يغيب في القضاء على الأعمال الاجرامية . ولكنني رأت ضرورة الانتقاد بمستوى أداء أجهزة الأمن بحيث تتأكد من زلزال بالارهابيين من يتكلم الجريمة ولا تقع بموحيه . نعم بعد وقوعه حدث أشد كذا . اربط بين التطرف اليساري . هب يقضي قضية الجشع من التفسيرات المختلفة مدير بشر الفكر السليم ويبقى كغير حقيقة ان الارهاب ويندر برمه اقتصادية اجتماعية حادة . و مواجبه تفرض انصاف لاسمه . وفي مقدمتها بصفة المتعلمين والشعور السائد بينهم ان قراء الاغنياء لا يخلو من المال الحرام ومن ثم تكون المواجهة انصافاً لمصر المسد جراً عاماً في سياسة تعامله مع مجرمي المجتمع من الارهاب والادس . المسجون . اجراء كما يكون منصف . نعم . اتصال الاندوب وسبه من نصرة

استدعي صبري عبد الله



المصدر : الأ إلى

١٥ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعديلات مواجهة الإرهاب : الانتهاء من اصدار التقريرات النفاثي حولها

يبدأ مجلس الشعب مناقشة تعديلات عدد من القوانين تهدف لمواجهة الإرهاب . انتهت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب من مناقشة هذه التعديلات كل مادة بالتفصيل . قالت د . فوزية عبدالمستار رئيس اللجنة ان التقرير النهائي حول هذه التعديلات سيكون معدا للعرض على المجلس ل

سوءه الصلاه خدا
الشمس ، وكانت
اللجنة قد وافقت اواش
هذا الاسبوع على
التعديلات من حيث المبدأ
ويجوز د . ابو زيد
رهنوان - عميد حقوق
عن شمس من التسرع
في الموافقة على
التعديلات « الا بعد
دراسة ظاهرة الارهاب
من كل جوانبها . ويخشى
ان تزداد هذه التعديلات
الى اعداد القديمات التي
يكفلها القانون للمتهم
التاء فترة التحقيق .
ويضيف د . ابو زيد
رهنوان .. لست ضد
التعديلات رغم انها تزداد
ال ترقيعات غير مستحبة
في التشريع القائم اساسا
على فلسفة محددة . واذا
كان لابد منها فيجب ان
يأتي التعديل واعيا
روادعاً لحل المشاكل
الحقيقية وليس لزيادة
قبضة الدولة وتوسيع
سلطات جهاز الامن



المصدر : **الأهرام**

١٥ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التجمع بطلب تعديل مشروع مطالبة الأهرام

تناقشت الأمانة العامة لحزب التجمع في اجتماعها السبت الماضي تحولات الموقف السياسي وخاصة تصاعد أعمال العنف والإرهاب المسلح الذي تمارسه جماعات تنسب بالدين . وتناقشت ايضا التعديلات التشريعية المقدمة من الحكومة ... وتعرض النقاش لأسباب تصاعد هذه الظاهرة بصورة بالغة الخطورة على الوطن والمواطنين . وقد استعرضت الأمانة العامة مظاهر تنامي مناخ عام غير ديمقراطي بطير النزعة الطائفية ووجود ذخرات خطيرة في مناهج التعليم وبرامج الإذاعة والتلفزيون والعديد من الممارسات الرسمية سواء منها المساق للديمقراطية وحقوق الإنسان أو المعرسة للتفرقة الدينية

وأكدت الأمانة العامة على عدة ثوابت يتعين التمسك بها همها : تصعيد المواجهة ضد الإرهاب وجماعته ... وتأكيد التمسك بالدولة والمجتمع المدني الذي يستند إلى الدستور المدني والقانون المدني ويؤكد حق المواطنة والمساواة بين المصريين بصرف النظر عن الدين والعقيدة . ورفض تقسيم المصريين على أسس دينية . ورفض وجود كهنة في الإسلام وأياحة الإجهاد للجميع . وإدانة منهج التكفير من أي جهة كانت . والتمسك بشعار : الدين لله والوطن للجميع - كطوق نجاة بكل وحدة الوطن ووحدة المواطنين

ومن هذه الثوابت ايضا : ضرورة التمسك بالديمقراطية وتوسيع إطارها وتجرديها محولة لمصادرة الرأي والفكر . وفتح باب التداول السلمي للسلطة وكذلك دعوة الأحزاب والقوى الوطنية بما فيها الحزب الحاكم - والتقاتبات والمنطلقات الديمقراطية للعمل المشترك لمواجهة العنف المسلح وللاشتراك معاً في يوم للحداد الوطني على ضحايا الإرهاب . كما ناقشت الأمانة العامة المشروع المقدم من الحكومة بتعديل بعض مواد قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وعدد آخر من القوانين وبعد دراسة هذه النصوص واتضح أن العديد منها مسطاط ويمكن استخدامه في غير مفرغ من أجله بل ويمكن استخدامه الآن أو في المستقبل لتقييد العمل السياسي السلمي وكل أدوات التعبير السلمي . قررت الأمانة العامة مايلي :

يسمى الحزب لتعديل المواد المقترحة بحيث لا يتناول مشروع القانون الامور موضوع الإرهاب المسلح ، ولا يمس العمل السياسي والديمقراطي او ينتهك الحقوق الاساسية للإنسان والحريات العامة والحقوق الديمقراطية

وفي نهاية الامر لفتنا إلى أن تشديد العقوبة وحده لا يكفي . بل الأهم هو اتخاذ الحكومة لإجراءات وممارسات مباشرة لتغيير المناخ العام السائد وخاصة فيما يتعلق بمناهج التعليم وبرامج الإذاعة والتلفزيون . ولما يتعلق بالتصدي الحازم لأخطار المظالمه والغلاء وتدهور الخدمات الأساسية وسائر مظاهر المعاناة التي تصيب الجماهير العريضة بالإحباط والامبالاة . والتصدي لكل مظاهر إشاعة الفُرقة الدينية

(الأمانة العامة)



المصدر :
العدد :
الطبعة :

١٦ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب يوافق من حيث المبدأ

على مشروع تعديل بعض القوانين لمواجهة الارهاب

وافق مجلس الشعب امس من حيث المبدأ ، على مشروع قانون بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والمطبوعات والاجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى لمواجهة الارهاب ..

واعلان المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل امام المجلس - تعقيباً على ما اثاره الاحشاء - ان القانون يتضمن ضمانات تمنح اسامة استخدام الاجراءات ضد حماية الممرات طيقا للممارسة الديمقراطية للممول بها في إطار القانون .

وأشار الوزير الى ان مصر شهدت في الفترة الأخيرة موجاً ارهابية تستهدف زعامة الاستقرار وتقويض الديمقراطية مما أصبح يمثل تهديداً لامن المجتمع واستقراره ، وأكد ان المشروع يتضمن تعديلات تعد ضرورية لمواجهة الارهاب والتطرف والعنف التي يربطها كل مواطن يعيش على ارض هذا الوطن ، ويستهدفنا في هذه المرحلة ان ندافع عن حريتنا وكرامتنا وان نتصدى لاعداء النهار الذين يطمعون التقدم والازدهار . وأشار السيد كمال الشاذلي الى ان العرب الوطني قدم تعديلات للفتح باب التوبة وعدم رفع الدعوى الجنائية ضد من يلوم بالابلاغ عن اى معدات أو مطبوعات خلال شهر من تاريخ تطبيق القانون .

وأعلن ابن الفضل الجيزاوي النائب الخامس تاييده للقانون الذي جاء متأخراً بعد سقوط القتل والجرحى من اكبر قياداتنا وأن الدول الارهابية تتراجع الآن .

ويخش كل من خالف معنى الدين وكفيل خالف القانون على اساس انه يتضمن مخالفات دستورية .



المصدر : الأمانة العامة

١٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للتشريع والخدمات الصحية والتعليمات

رئيس مجلس الشعب يفتح باب الحوار على أوسع نطاق في مناقشات قانون الإرهاب

الأغلبية : يد القانون لتطول الجمعيات الإسلامية الملتزمة بالقانون وأحكام الإسلام

كتب الجلسة :

محمود معوض
عبد الجواد علي
محمود المناوي

حريسون على الحرية والديمقراطية ، ان
الحفاظ على أمن مصر يأتي في قمة العمل
الوطني فلا يخاف بغير أمن . لقد عاشت مصر
منذ فجر التاريخ برفاه طابها الأمن والسلام
والتمسك بالقيم النبيلة . وقد شهدت مصر في
الآونة الأخيرة حورا إرهابيا تهدف إلى
زعزعة الاستقرار وتقويض الديمقراطية ،
سما أصبح هذا يمثل تهديدا لأمن المجتمع
واستقراره وهو ما استلزم اتخاذ تدابير
القمعية والإجراءات الجنائية ، لكن هذا
المشروع المعروض على مجلس الشعب وقد
تضمن المشروع تدابير تمتد بعيدة
للمواجهة الإرهاب والتخلف والعنف الذي
يرافقه كل مواطن يعيش على أرض هذا
الوطن ، ومشتواياتنا أن تلك تدابير من بينها
وكرامتنا ، وأن تصدى لأعداء الأعداء الذين
يرغبون للتفهم والإرهاب والديمقراطية
ويطعنون لحرية الفكر والنظام ، وأن الإرهاب
يحدث على شمول يأتيه من الخارج ، وهو
ما استوجب تعديل النص الخاص بـ

كان مجلس الشعب امس على موعد مع
واحد من أهم التشريعات التي تعالج شارة
اليد على طريق مواجهة جديدة من خلال
نصوص قلعة في مواجهة الإرهاب ...
ولقد أتاح الدكتور الحسي سبور الفرصة
كاملة أمام النواب الرافضين للقانون ، وإن
مقدمتهم كمال خالد ، وخالد محي الدين ،
وغيري الجزائر شيخ النواب المستقلين ،
أسوة بما أتهمت اللجنة مع نواب
الأغلبية ، وإن مقدمتهم زعيمهم كمال
الشاذلي الذي هرب من ملابح التعديلات
التي تقدم بها والتي تقرر فتح باب التوبة
أمام كل أعضاء الجمعيات أو الجماعات
الذين يقومون بالإبلاغ عن المحدثات أو
السلح الذي يحتفظون به .
كما أتاح زعيم الأغلبية آل التفريق بين
الجمعيات الإسلامية التي تلتزم بالقانون
وأحكام الشريعة الإسلامية ، والجماعات
الأخرى الخارجة عن القانون .
وإن بداية النقاش كان هناك اعتراف من
الدكتور فوزية عبد الستار - سبيل في مضايقة
الجلسة - بأنه إن ظل سرعة إصدار التقرير قد
سما على اللجنة أن تسجل في التقرير لميل
فكري الجزائر وليس كمال خالد للقانون ...
وكان استشاري نواب كمال خالد للقانون ...
المحلل له استشاري نواب سيد المرند
التعديلات الجديدة مؤكدا أن التعديلات
تستند على ضمانات أساسية للحريات طبقا
للمبادئ الديمقراطية للحلية في إطار
القانون .
وقال الوزير : إنكم نواب الشعب



المصدر :

١٦ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

وقال محمد ابوالفضل الجيزاوي « مستقل » مصر تروج للأرهاب من الصاعدا إلى الصاعدا ، ويتسلط القتل والجرح من الجانبين كل يوم من الأربابيين والشرطة .. لقد ان الأرباب لخلق هذه الفترة بصفة نهائية من تاريخ مصر ، وزيادة في الإفراط من قتل عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحل بن أبي طالب مطارة أهل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ انهم الأربابيين حتى رحبت بهم مصر .. ان مصر يجب ان تستمر بهذه السياسة العظيمة السبعة .. ان الأرباب ان يستمر في حياة البشرية .. انهم ذلك دخل في مرحلة يتأزم فيها الأرباب ، وبعد ذلك الانقلابات والعالم اليوم منضبط قوى ان يسمح لأي دولة أن تفر من الخروج عن الانحياز الدول .. ان الدول الاربابية تتراجع الآن ..

القانون القديم امامكم لتشكلوا ، ماذهب مأمور سبون طرط الذي هاجمه الأربابيين من النابية حتى الآن لاستطيع استجوابه لاصابت بانجراف مصر .. البعض يقول ان الشرطة تقتل الاربابيين ، والأربابيين يقتلون الشرطة .. هل عندما تقيم الشرطة بواجبها يسمى ذلك اربابيا انه لا يستطيع كائن من كان ان يطلع ان تقيم الشرطة بواجبها في مصر .. ان المسألة ليست عامة ولكنها متضخمة .. اذا كان لا يوجد قصر ارباب فان النابية والقتلاء يستطهران تفكيك القضية وبأخذ المتهم برامة ..

ان مع هذا القانون وأحيى وزير العدل لانه تقدم بهذا التشريع ، وان كان قد تقدم به مثاقرا ..

مخالفة صريحة للدستور

قال جمال خالد : انه لايجب تشديد العقوبة من يدافع عن الأرباب .. اننا لسنا ضد تشديد العقوبة .. اننا نطالب بالاعدام في قضية الشايع من دولة اجنبية .. فالقانون مخالف صراحة افراد الدستور خاصة مايتعلق بحرية الصحافة وحرية التعبير بحق الأرباب عن دولة .. ان هذا القانون صيغ بذلك خطير جعل المخرج بدل من فكرة اصدار قانون خاص .. وصيحي على قوانين اخرى .. كي تسلك في اربابيتا الى يوم الدين .. واضار كمال خالد الى المادة المحصورة وسيتع السبعة التي كانت متعلق بل اعدام من يسب الذات للكلية ..

المادة ٨٦ مكررتتناولي تشديد العقوبة وصولا الى الاعدام ، والتشويخ هنا من ان الاحزاب تتوقف عن العمل السياسي واذ توقف العمل السياسي فسيهدد الأرباب .. مامي ضمانات التزام مأمور الضبط القضائي والتتبع السليم للمصالحات

الحكومة : القانون نص على ضمانات لحماية الحريات والديمقراطية في اطار القانون



خالد محيى الدين

المعارضة : تشديد العقوبة الى الاعدام سيؤدى الى توقف العمل السياسى وزيادة الارهاب

المخاطبة .. نحن نشفي على ابتائنا غير الاربابيين ان حياتهم تنهدم .. وبما لدى تلك في ضابطه البوليصة ولكن في حالة النابية أي قرار تصدوره يمكن التظلم ولكن لايجوز لودا التظلم امام مأمور التضييق .. طبيعة العمل السياسي مع جبهة السليبية لدى الشيع يمكن ان تتزايد في ظل هذا القانون وما يزيد من حمل وبخاطب الأرباب .. ولذا غائلي ارفض القانون رغم كل اعراض الارهاب بشفة ..

المصائب حتى يمكن الإخلال من حسابات أي منهم الارباب ..

وكان أول متهذب كمال الشاذلي زعيم الاغلبية الذي قال : اليوم نتناش مشروع قانون من أهم المشروعات التي ينفذها المجلس .. ان العسكرية احسنت حينما تقدمت بتبديلات ولم تقدم قانونا واحدا .. ولابد ان يأتي التشريع مساهرا للأحداث والتغيرات الأخيرة التي تعتبر لبغلة حل حيثما ..

وليس بالتشريع وحده يعارب الارباب ولكن لابد اذلاء السبيل بعض الاجراءات وسرعة الفصل .. اعتقد انه لايجوز تحت القبة من يوافق على الارباب .. بل انه لايجوز محسرى واحد يوافق عليه .. الارباب يجب عدم الديمقراطية والتشريع التي تثبت الاستقرار ، نريد من الحكومة ان تشجع الاستثمار لتشجيع الأرباب للمطاة وأما الفرس امام الأرباب المصلح .. الارباب ليس مسئوليا الحكومة وحدها او وزارة الداخلية وحدها ، وأما في مسئولية البيت المقدسة والأسلام ، والاحزاب : الاغلبية على المعارضة ، لانه يمكن ان يفرأ آثار الارباب الدمية في حوائط الامة .. والقانون ليس حرية الفكر ان حرية المعيدة .. الجمعيات التي تدخل في نطاق القانون في الجمعيات التي تعمل امامكم المستور .. ولست الجمعيات الاسلامية التي تعمل على أحكام الشريعة الاسلامية .. ويجب حل العسكرية ان تساعد أجهزة الداخلية في تقديم الدعم والمعنوية لتأدية واجيبا على الوجه الأمثل .. ولم يأت زعيم الاغلبية ان يشير الى الاقتراح الذي أسلفه بالا نظام الدعوى الجنائية ضد أي قيادة في الجمعيات والمنظمات ان يتم خلال ثلثة من ممارسة أعمال الارباب بالإبلاغ عن الأحداث أو المفرقات وغيرها .. أو قام بتقديمها خلال شهر .. تطبيق لقوله تعالى : « إلا من تاب ومن رحل صلا صالحا » ..

ماهو موقف التحرك السلمى ؟

ودعت خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع قائلا : نحن نريد لهذا الارباب ان يتبنى وتشجيع الدولة ميوتها وسيطرتها على هؤلاء .. ولكن في نفس الوقت كما نريد القضاء على الارباب نحن نخشى من صدور هذا القانون لقلدينا كثير من التفتيات للقاعدة في التحرك السياسي الهادى ولكن هؤلاء الناس يريدون ان يجرؤوا من رايهم بخلق مختلف .. فتعريف الارباب كما جاء في القانون لشخص ما معنى استخدام القوة المرفوض ان المقصود بالارباب هو العدل المصلح ، أي استخدام السلاح في ارتكاب أعمال إجرامية وبناء على اتفاق مسبق وبسند ارباب المجتمع وحمله على اتفاق موافق تتأخر الخط الاساسى ويتناقص حقوق الانسان ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ ربيع ١٩٦٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعليق للوزير

وقال المستشار فاروق سيد النصر اذا كان هناك تخوف من اساءة استخدام مواد القانون ، فلا محل له ، لان القانون به من الضمانات ما يمنع اساءة استخدام هذا القانون والمعلومات القانونية المستخدمة فيه هي معلومات ثابتة ومستقرة ومجودة بالقانون ذاته ، كما انه لا يصح ان يقال من ان مشروع القانون مغاير لمبادئ الحكم الدستوري ، لاننا وايضا في اعداد مواد هذا المشروع ان تكون متفقة مع احكام الدستور وللاستخدام معا ، بدليل ان الدستور ينص على حماية الحريات ، وهذا المشروع ياتي بحماية الحريات ، ويحقق للدستور فان الرأى مسمى في حدود القانون ونحن في هذا القانون لانتمتع حرية الرأى القانونية طبقا للممارسة الديمقراطية الموصى بها في اطار القانون . وقال الدكتور عبد الاحد جمال الدين : هذا التشريع جاء استجابة لحاجة لاجتماعية ملحة وذلك بكون القانون قد قام بواجبه كإداة من ادوات الضبط الاجتماعي . إن القانون جاء ليعالج ظاهرة الارهاب وهذه ظاهرة خطيرة على مجتمعاتها مما يستوجب اتخاذ الاجراءات التي من شأنها مواجهة هذا الخطر الزاحف على المجتمع .

قوى التكملة

وجاء الدور في فكرة الجواز شيخ المستقلين الذي قال : لكل تشريع فلسفة ، والفلسفة هذا التشريع هي تلبية الحاجة والاطماني على المشروع المعروض لانه يضم كل الاحكام الفاعلة في القانون الحالي .. واعتقد ان تكرار القصص على هذا النحو لا يمكن ان يثري أي حس تشريعي على الاطلاق ، كما ان التعديل استعمل مصطلحات سياسية وبت بالدستور وجاءت بالنص على : الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

ثم تسأل المصو هل هذا هو دور التشريع ؟ ... ان المشروع في الحواسه ، كما انه اقل باب الحوار والشفافية والمناقشة وواجه الجميع بواقين بوجه اصحاب الرأى والفكر لعمدة وبالتالي لحد وتطبيق احكام الشريعة الاسلامية او ان الاسلام دين ودية كما نقل اسرائيل التي تطبق اليهودية ديناً ودية .. لان مسير صاحب هذا الرأى سيد يكون الغرض عليه والسياسي والتنظيري . وقال ان هذا القانون يقلل الفكر وينعش الرأى اقل ان يقل ، ويصدر على حرية التعبير . انني اختلف في نفس وفي يدى من هذا القانون ثم تسأل ما هي الاحداث التي استهدمت على هذا التعديل ؟ ... ان الشعاع الخمرع اليوم يلهم باسم الارهاب والتعصب ليس الا لثقا وضعه الغير لنا حتى نلغى في الحاضر .

وتسأل المصو : هل هذا القانون سيوقف الجرائم ؟ .. اقول : لا .. لا .. ان هناك ثلاثة اشياء يمكن ان تساعد على وضع حد لانتشار ظاهرة الارهاب والتعصب وهذه الثلاثة هي : توفير لفئة العيش والسكن وإقامة العمل لان احساس الضيق بالشباب هو الذي صعد الموقف وهو الذي ادنى الى ظهور التخلف والارهاب .

والجاء المصو حطفا من انه لا يجب الخلط بين الاخوان المسلمين الذين يطمحون برسالة الدعوة في نشر الدين الاسلامي وبين الجماعات التي تسعى لنفسها بالاسلامية والتي كثرن بالارهاب والعنف في مواجهة المجتمع ، خاصة وان هذه الجماعات الضامة بالاسلامية تتميز الاخوان المسلمين اعدى اعدائها ، وهذا اثر المصو لفئة كانت تشتت بسببها تزيمة خطيرة بالمجلس عينا قال انني اناشد رئيس الجمهورية باسم الله ورسول الله وبمثل مصر عليه ان يليل تحمل المسؤولية مرة اخرى واشترط وان يمين تاتيا مدنيا له في منصب نائب رئيس الجمهورية . الدكتور لشمى صبور : هذا الكلام خارج من المصووع وانما انتمك من الاستقرار في الحديث .

فكرى الجواز : الرأى ١٩ .. ان هذا الكلام هو في صميم المشروع نفسه الدكتور صبور : لا .. لا .. لا .. هذا ليس في صميم المشروع وهذا الكلام خارج عن المناقشة وذلك لنا بسبب من الحديث طبقا لحسي القانوني . فكرى الجواز : هذا تصف في استعمال الحق من جانب المصو وانما ابراهمة . الدكتور صبور : هو الحق بينه وانما انتمك من الحديث . فكرى الجواز : بغير نهاية اجلس .. وجلس المصو .

الدكتور صبور : شكرا .. شكرا وقال عبد الرحيم القبول ان الشرفاء لا يخشون من تطبيق هذا القانون على عبد الرئيس مبارك لم يهضم قلب ولم يهضم فكر او يمنع رأى . وروى ذلك فان الارهاب يسمى لقتير المجتمع وبراكفة ومؤسسات قنول الامن اكتشروا خطة للارهابيين لتدمير محطة كوبراء لحد اكمال وقتلار دوج حمارى وشرب النشادر السباحي تحت دعوى الدين . والدين منهم برى وقال ان رفعت المحبوب للمكر والمطم



المصدر : **الأخبار**

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القانون

القانون الذى تأسر كثيرا

● فى اعتقائى ان تعديل بعض القوانين لمواجهة الارهاب قد تأخر كثيرا . كان يجب التفكير فيه منذ حدث مقتل الشيخ الدمى وكان يجب ان يعد منذ هاتئ مقلل السادات وكان يجب ان يصدر منذ مقتل الدكتور المحجوب .

● صحيح انه ليس بالقانون وحده يحارب الارهاب ولكن التشريع وتطبيق العقوبة اداة رئيسية من أدوات مكافحة الارهاب .. وقد كان كل المتحدثين اسس نجوما .. أبرزهم النجم الساطع كمال الشاذلى الذى أكد أن التعديلات لا تحس حرية الفكر وحرية العقيدة ولكنها تحس من يحاول الخروج على الدستور والقانون .. فمن يطالب بتطبيق الشريعة لا يخطئ عليه القانون ولكن من يطالب بذلك بوسائل غير مشروعة يخضع للقانون .

● الذكاء السياسى يبلغ مداه حينما يفتح الشاذلى باب التوبة فيقول أن الحزب الوطنى تقدم باقتراح بان أى عضو أو مسئول فى جمعية أو جماعة أو منظمة يعفى من العقوبة اذا ظهر بالاعلان السلطات خلال شهر من العمل بالقانون باعلان انضمامه عن هذه المنظمات أو تولفه عن نشاطه وكذلك من يبلغ عن المعدات والأسلحة والأموال الخاصة بأجهزة التطرف .

● اما النجم الثانى فهو الرجل العليل خالد محسن الدين رئيس المعارضة الذى أيد إصدار قانون مكافحة الارهاب واستعادة هبة الدولة ولكن كان له لحظف واحد هو ان المواد فضيلة قد تولى الى ضحايا يحتاجون سلميا .

● اما ابو الفضل الجيزاوى فكان نجما لامعا حينما أكد أن مصر فى أشد الحاجة لقانون يحميها من الارهاب .. ويحمي رجال الشرطة الذين يتساقطون ضحايا للارهاب .

● اما كمال خالد فهو النجم الذى عرض بشدة .. بدأ عياره بياقة من صبرات الغزل للفكر فى سحره ففلا استلا الجنائى والإجراءات واستلا الضمانات .. لست ضد تشديد العقوبة ولكن هذا القانون مخالف للدستور والنظام الديموقراطى ويقتل الحبيب .. وموعنا فى الحكمة الدستورية .

● ويهدو تحدث نجم النجوم المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الذى أكد انه ليس فى القانون نص يخالف الدستور والعبارات التى جاءت فى التعديلات وردت كلها فى جرائم أمن الدولة وقرا الوزير النصوص قائلا (لى يطمئن قلبى وقلبك ولقبيهم) .

● تحية لمجلس الدكتور سبور الذى أصدر من القوانين ما كنا نحتاج اليه فى سنوات وسنوات .

جلال السيد



المصدر : **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **11-12-1991** التاريخ :

لا ... لارهاب القانون !!

بقلم : سيد العزيز محمد الحامس

اكتمال الحديث الذي نشرنا أسفله الأول ، يوم الثلاثاء الماضي ، فإن متابعيه مضمون مشروع المصيلاات ، يضاف من انتهاكات خطيرة الدستور والضمانات المقررة للمتهم فيه . ذلك أن المصوّر الذي يجعل الحرية الشخصية حتى طبيعي وانها مسبوقة للناس ، وأنه فيما عدا حالة التفتيش لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا لأمر مسبقته ضرورة التحقيق وحماية أمن المجتمع . ويمضي هذا الأمر من القاضي أو النيابة العامة .

ورغم ذلك القيد الدستوري ، ذهب صاحب المشروع إلى الإطراء للشرطة فجعل لها أن تفتش على المتهم وأن تستغيبه تحت يديها لثلاثة أيام . وبعد ذلك لها أن تطلب الأذن بالقبض على المتهم سبعة أيام ، ويجوز مدتها مدة مغلقة .

ويبدو أن صاحب المشروع قد خجل من نفسه ، فاشترى إلى المدة الأولى بكنها إجراءات تحفظية ، وإلى العشرين للتفتيش فوصلها بكنها تفتيش . في حين أنها كلها حبس بالمعنى الحقيقي ، بل أنها حبس في غير مكانه القانوني ، لأنها هو حبس بين برائن للشرطة وإلى سوابب المصلحة !! ولم يكتف صاحب المشروع بهذه المخالفة لإحكام المادة ٤١ من الدستور ، بل أنه أغرى بعد ذلك للنيابة العامة التي جعل لها أن تفتش في أمر هذا المتهم خلال اثنين وسبعين ساعة ، وجعل لها أيضا اختصاصات قضائية التحقيق وسلطة محكمة الجلسات المستأنفة مستعجلة في غرفة المصوّر ومن ثم فكنها حبسية والتجديد له بغير ضابط وحتى ستة شهور !! والأول مرة في التاريخ القضائي ، تخول سلطة محكمة إلى النيابة ، وإلى ذات الوقت ، فإن صاحب المشروع ، يجرأ للمتهم الذي وقع بين يدي السلطة وأصبح أرملة بين يديها ومشتول والمالية والمضطرة . من أن يلف أمام قاض .

يلتزم في نزاعه وحيد فيما على المتهم وفيما له من أدلة وقرائن !! ويستمر هذا الحرمان طوال السنة أشهر المصوّر عليها في المادة ٤٤ ١٤٣ قانون الإجراءات . ولأنه أن ذلك يجعل المتهم في ضيقة أو ضيقة أقل حفا من المعتقل ولما للفنون الجوارية ، أنه أنه أن ينظم أمام محكمة أمن الدولة العليا إذا انتظم ثلاثون يوما ولم يفرج عنه ، ويجوز له تكرار النظام . ولأنه أن هذا الحديث انتهك خطين لأحكام المادة ٧١ من الدستور التي تجعل للمتهم وللغيره أن ينظم أمام القضاء من الإجراءات التي لم يفرج عنه ، ولو لم يفرج عنه في تظلمه خلال مدة محددة . وسيكون مصير هذه الشخصيات الإفناء أمام المحكمة الدستورية ، لكن هذه المحكمة لن تقضي بهذا الإفناء إلا بعد وقت طويل وبعد الخس من الانتهاك للمتهم للحريات والضمانات !! ليس هذا صاحب ، بل أن صاحب المشروع يرتكبي بكل ذلك الانتهاك إلى الإطراء أن أسندت محكمة مضمونة للنظر في مشكلات هذا القانون .

فقد انظر إلى أن تخفف أحدى محاكم أمن الدولة العليا الخاضعة بدائرة محكمة استئناف القاهرة بنظر الجرائم المخصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات !! من القيد بقرعة الاختصاص للقاضي المخصوص عليها في قانون الإجراءات . ولعلنا أن أن القاضي الثاني من قانون العقوبات ، يضم جنحا وجنايات .

فإنه قد جعلها كلها من اختصاص هذه الدائرة / المحكمة !! أنه أنه قد جعل لها أيضا اختصاص للنظر في جرائم الأحداث !!



المصدر : الرفد

النشر والخدمات الصحية والمعلومات : ١٦ - ٢٠٠١ التاريخ :

ولم تسمح أي تظاهرة كبيرة أو صيابة لهذا الاستثناء ، الذي سجل بشكل نموذجي في تقاليد الفلسطينيين ، في ذات الوقت لأنه يشير إلى نظرات القلة التي جعلتها واضح المشروع تجاه القضاء في مصر بصفة عامة . ولأننا أن إنشاء هذه المنظمة على هذا النحو يحسم خروجها على الأمل العام الذي تنص عليه المادة ٦٨ من الدستور من ألا يحكمهم إلا أمام قاضيهم الطبيعي ١١ ولقد كان واضح المشروع نهجا وجسما عليه الخضوع ، فجاء في نهاية المطاف ليعبر استمرار القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، برأيه وأنه مع عدم الإخلال بأي عارية أشد مما لو رده من أحكام أو أطلع ، فقد أبقى كل من يراه حجة تخفيف . وهكذا فلم تملك تلكه استثناء قانون الأرحاب . تلكه استثناء قانون الطوارئ ١١ وهكذا أيضا جعلنا صاحب المشروع أمام مدينة تشريعية معقدة ومتنوعة وجبات ترفيعا لإيجاد في القصد ، بظاهرة العنف والأرحاب ، بل أنها في الحق تزيدها ، بالاحتمال ، بين عنف وعنف نفسه . يتصاعد بطريقة جزئية تلك الجميع في مواضعها . وإذا كانت الحكومة قد ولقت أمام مجلس الشعب دعوى أن قانون الطوارئ وسقطته أواسعة والمخوفة داخل يديها ، فلماذا استغفل أمام مجلس الشعب لتعلن أن قانون الأرحاب لم يشرطها . لكنها في هذه المرة ستكون كالأرمان الكذاب الذي لم يسفحه أحد لتكرار كذبه . تلكه أن المشكلة ليست في النصوص ، لأنها ليست في العقوبات وحدها ، إنما هذا والله يأتي أسطر المحزن والمظلم والتهزل ١١ فمن أين أتى كل هذا القدر من السلاح ، الذي أصبح لعبة بين يدي الجميع في صعيد مصر ١١ إن وراء كل هذا السلاح مغلقاتها أطرافها ولها كبر كل ما الأقوياء ١١ أن العنف في مصر حصل لكل السياسات المعقدة في كل الحالات إن الأثرة الاقتصادية المختلفة والركود الشامل ، وانتشار البطالة بين الشباب والمهجرين ، هي الأثرية الخسيرة لكل عنف .

إن ارتفاع الأسعار الهائل الذي بات يكوى الجميع ، هو الذي يقدم السيف لهذه الأثرية . وفدى الطغمان الأسسبة لمواطنين وأهليها ، في التعليم والصحة والمواصلات ، له حول حياة المواطنين إلى جحيم ، إن أزمة الإسكان والمساكن قد أصبحت حياة جبل كامل من الشيف . وباتت سلة الدولة وأجهزتها وتبذرها إلى جانب سلة القلة المرفقة التي ظلت على وجه الحياة في مصر يخفق حق ، يخفق حيلة الشبان بل ويخفق حيلة الجميع . إن كل ذلك ، هو جنود الشيف الذي يملأ الصحور ، وهو جنود العنف الذي يتفجر في كل يوم . إن قواهر القصد التي تقوى في كل صباح ، حتى عانت نسل إلى الأبد من المسألة للمجتمع وكانت تصعب بقميها عليها ، هي الأخيرة الحجة لكل هذا العنف . إن هذا العلاج لم يوجه إلى بيت الداء ، فلماذا أبقينا مزيدا من لحمه في مستشفى على ياني على المريض ذاته ١١ أننا نغيب هذا ، وأمام أصنامنا مزيدا من لحمه في مجلس الشورى ومجلس للشعب ١١ ويكف نواب الحكومة وحزبها ، كل يزايد حتى تتلف عروقه ، وكل يطلب بللزيدي من العقوبات وانتهاكات الضمانات ١١ وخضع الأصوات الرافدة وسط الضمير ١١



المصدر: **سوفيس**

١٦ شباط ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة حق في مشروع قانون الارهاب

بكم : المستشار يحيى الرفاعي

الحامي والرئيس للشرى لنادى القضاة

● يعلم اهل التشريع في مصر ان الذين وضعوا الدستور الحال في عام ١٩٧١ اعتلوا اشد المصالح من محاولات مستتمة ليعيش المستوليون ائذاك . استنهدت صياغة نصوص المشروع على نحو يخولهم من بعد سلطة استصدار قانون يخول الشرطة سلطات القضاة ويعلم بعض اجهزتها من الهيئات القضائية . لولا ان بعض اسئلة القانون الاجلاء وقبوا لهذه المحاولات بالمرونة .

● ومع ذلك فلي عام ١٩٨٠ لم تجد وزارة الداخلية حرجا في ان تعد مشروعا لانشاء سلطة قضائية من ضباطها تخضع دون سواها بمحاكمة ضباط وافراد الشرطة عما يشب اليهم من مخلفات انواع الجرائم - ولو كانت جرائم تعذيب المواطنين او خيصةم بون حق - ومن ثمة القضاة والرأى العام لهذه المحاولة الامة - بعد ان عرضت للوزارة مشروعا ذاك على قسم التشريع بمجلس الدولة - لم تتردد الدولة في سحب المشروع ، واعلنت تكتليا رسميا لوجوده .

● ثم تعاليم نور الشرطة حتى الف الناس ان تطعمهم علنا بصور لجلت ضحاياها من المواطنين من اشدت عليهم الشرطة ما شئت من اوصاف التعذيب او مقلوبة السلطات او الورب او البطش او قطع الحرق ... الخ دون ان يرا احد ان النابية العامة ساطت اى انسان طوال هذه السنين عن مصرع اى واحد من هؤلاء . حتى وفر في نفوس العامة ان مصرع هؤلاء ولو كنت جميعا لثما هو في الحقيقة تنفيذ لاحكام او نواير بالاعدام اصمرا من لا يملكون مستقربا سلطة إصدارها ، او هي بمعنى اقل جرائم قتل عمد مع سبق الاصرار باسم القانون المخترى به وعليه .

● وبرغم سريان حالة الطوارئ والتوسع في الاعتقال بغير حساب ، لقد تعاليم لطل المستولين في هذا الصدد ، ومع ذلك لم يشأ المستولون الكفالة بواطن انماويات والطوارئ والاعتداء . وقتلون محكوم امن الدولة ، وقتلون العيب ، ولغيرها من رسة قوانين الغير التي ترسخ للدولة البوليسية . ولجيش كل محاولات التكميم ، بل طعنوا على مصر اليوم بمشروع - فشلوا عام ١٩٨٧ في استصداره هو الآخر - لقموه اليوم بمقلوبة انه الخلفعة الارهاب ، ولخولوا اليه الشرطة اعم وانظر الاختصاصات القضاء والنابية العامة . وذلك بالخالفه لكل

الاصول الانسانية والديموقراطية المسجلة للتشريع بمصلحة عامة وللتشريع الجنائي بمصلحة خاصة . ذك نهم صاغوه بعبارات مطلقة واسعة يسهل للتلاعب بها في التضييق الى بعد مدى لائق كل صاحب رأى معارض يدافع او يبرر او يفسح او يحيد ما يخلف هوى احد المستولين ، وان ابدى ذلك الرأى في قاعة الدرس بالجامعة ثولا على مقاضيات نشر العلم ، او في قاعات انسكاف بكاما من منهم اسمها . او اعلمه تحت قبة مجلس الشعب او الشورى احد اعضاء المجلس بمعية قبيبه بياده رسالته في المجلس ، او تلقى به قاض بمناسبة إصداره حكما من احكام القضاء . وهذا يمكن المشروع حرية المواطنين جميعا في الكلمة والتعبير والدفاع عما يمثالونه فكرة النواير من جنورها ويشاطف من الضبط حتى يدافع اليهض الى التحدى في العنف بما يتنامز او يجاوز ما تولد عن فرائط سينما ١٩٨١



المصدر : الوفاة

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٦٤

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ثم إن المشروع يخول الشرطة أيضا سلطة إحتجاز من تتكلم من المواطنين بعد خوية دون عرضهم على النيابة العامة ، أي أنه في الحقيقة يخول الشرطة سلطة القبض الاحتياطي بالمخلة للدستور الذي يقصر سلطة الحبس على القضاء أو النيابة العامة دون الشرطة ، ولا يقع من ذلك أن يتلاعب المشروع فيسبب ذلك فيها وليس حبسا - لأن العبرة إنما هي بالمعاني وأيسر بالإلتفات والمعاني ، ومن البديهي أن التخطئ أو القيد هو إجراء احتياطي وأقرب لمصلحة فإن أمده لأكثر من الحد الزمنية اللازمة لعرض المتهم على النيابة - فأن ذلك حبسا في الحقيقة والواقع ممن لا يملكه ، عليه أنولا على أحكام الدستور - فإن ذلك حبسا في الحقيقة والواقع ممن لا يملكه ، وأنشأ في الوقت نفسه على مصكرة للحق الدستوري للمتهم في إبداء دفاعه أمام للعدبة الطبيعي لإطلاق سراحه ، ولا يراه في عدم مشروعية مصكرة هذا الحق من حقوق الدفاع ، وهو حق دستوري من حقوق الإنسان نصت عليه الدساتير أو لم تنص.

● تأمير عن البوارج وراء القصر على إنشاء محكمة مركزية واحدة للإرهاب ومدى إرابط هذه البوارج بتلك التي تولدت عنها نيابة ابن دولة عليا واحدة للبلاد ، وهل من بين هذه البوارج محاولة السيطرة على هذه النيابة وذلك المحكمة ؟
● كذلك فإن المشروع حصصا صلا أيضا كما يصدر حقوق المواطنين وحرياتهم - لأنه يصدر استقلال أعضاء السطحتين التشريعية والقضائية جميعا ويجعل يد الشرطة هي العليا في تطبيق هذه التصوص في حق أي منهم دون إذن أو طلب ، ذلك أنه يطلق يد الشرطة في إندخال هذه الإجراءات القسرية لهم يقع حدود ولا قيود ولا أسلطان أحد المجلسين ولا حتى استقلال مجلس القضاء الأعلى ؟
● وإذا كان الناس يعلمون أنه لم يقع مطلقا أن أحدهم ارتكب أو إتهم في إحدى قضايا الإرهاب فإن الغرض من مصكرة حملاتهم اليوم إنما يكون هو بيان مجرد الألام والمصالح باستقلالهم لتكثيف سائر الأنواع ، وإستئصال أصحابها ، وإستئصال كل صوت حر حتى ينفرد بمصلحة المظلمين والانتهازيين ولا ينس أحد بينت شقة وثقوت مصر لها ؟ وأنتهي البداية للعالمية من شكل الدولة للقانونية فيها ، ونسقم بالمصلحة الكاملة للدولة البوليسية وأن يقومون عليها ؟
● وبعد ، فإن المشروع المرفوض الآن يحقته لا يربح مرتكبي جرائم الإرهاب المقول بها بقدر ما يربح أصحاب الرأي الحر والفكر المستقل والتعبير الحرة ودعاة الإصلاح ، ويقضي لعامة وينقض المقادير على سائر الأحزاب والرأي الآخر ، وأي أمل من المواطنين دون سيطرة أو حساب في دفاع ، ليكون الكل فريسة سهلة ضحية باسم قانون الإرهاب ، وذلك إرهاب في الضبط وإسراؤا عليه حتى يولد الانتهاز الذي يبتذله وأبعد هذا المشروع ؟
● قري ، إذا لم يكن وأبعد مشروع هذا القانون مرتكبا بذلك لجريمة الخيانة العظمى فمن يكون مرتكب هذه الجريمة الضخمة ؟



المصدر : **المرآة الإسلامية**

التاريخ : **١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أربع عقوبات جديدة للقرآن لمواجهة الإرهاب

وافقت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب على تعديلات قانون العقوبات الخاصة بمواجهة جرائم العنف والإرهاب .
وقد بدأ مجلس الشعب أمس مناقشة هذه التعديلات .

« والرأى الاسلامي ، تضع بين يدي المجلس ، العقوبات التي حددها القرآن الكريم في هذا الشأن ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى في موهدي :
« انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفذوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » .

واذا كانت هذه العقوبات رادعة فهاجعت بأمر الهي ، فبنينا نطالب أجهزة الدعوة بتكثيف جهودها في التوعية والنصح ، حتى نحقق شيئا من الانزلاق الى هلاوية التطرف والعنف ، ونتمكن من استئصال الافكار الارهابية قبل خروجها الى حيز التنفيذ .

فالاسلام يأمر بالنصح والحوار والمجادلة بالحسنى ، عسى ان يقلم التطرف عن طريقه ، فإذا أصر على افكاره المعادية للدين ، وارتكب احدى الجرائم التي تثل بأمر المجتمع وسلامته ، فإن الاسلام يأمر عندئذ بتوقيع الجزاء المنصوص عليه .

ومن الثابت شرعا ان الاسلام اقام المجتمع الآمن ، مجتمع التكاتف والأخوة والتعاون والرحمة ، وجعل الحوار الصادق المخلص أسلوبا لحل



المصدر : البيان الإسلامي

للتشخيص والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ جمادى الآخرة ١٣٩٢

الخلافاً - التي قد تكون - بين ابنائه ، عن طريق
الإقناع بالحجة والمنطق دون شطط أو هوى وبعبارة
عن الاستبداد بالرأى عن تكبر واستعلاء .
وبذلك حمى الإسلام المجتمع من شرور الفتنة
ومخاطر الاختلاف .
بل إن القرآن الكريم طالب باستخدام الحجة
والإقناع والمجادلة بالحسنى حتى مع الكفار فقال
تعالى : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة
الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن »
بل إنه طلب من الكفار مراراً وتكراراً أن يأتوا
بحجتهم في اتباع الكفر فقال : « قل فأتوا برهانكم
إن كنتم صادقين » .
وإذا كان الإسلام ينشد إقامة المجتمع الأمن
والتعاون الذي تسوده روح الأخوة والمودة والرحمة
والتسامح والعفو ، فمن العيب أن يلجأ البعض إلى
تحقيق أهدافه على حساب أمن المجتمع وسلامته .



المصدر : **الأمم المتحدة**

١٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشعب يوافق على تعديلات مكافحة الإرهاب تغليظ عقوبات تزوير الجوازات واتلاف المباني اذا ارتبطت بعمل إرهابي

وافق مجلس الشعب على التعديلات القانونية لمواجهة الإرهاب بعد أن عقد ٣ جلسات متواصلة صبحية ومسائية .
وأكد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن للحاق الضرر بالمبينة يعد عملاً إرهابياً .

وأوضح الوزير - في رده على ملاحظات الأعضاء حول مواد القانون - أن عقوبة جوازات السفر المزدوجة في القانون إذا كانت الجريمة عادية لا تتجاوز ٦ أشهر أو غرامة ٢٠٠ جنيه . ولكن الأمر مختلف إذا كان التزوير لغرض إرهابي إجرامي ، فالمعقوبة هنا يجب أن تفلظ ، والأصل أننا يجب ألا نلتفت بين الجرم العادي ، والجرم الإرهابي .
وأشار الوزير أنه بالنسبة لجرائم اتلاف المباني فالمعقوبة العادية هي الحبس ، أما الإرهابية فلأنها تفلظ ، فالمعبرة دلماً بمواقع الجريمة .



المصدر: **الاعلام**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٦ حزيران ١٩٦٨**

مجلس الشعب يقر بصفة نهائية التعديلات القانونية لمواجهة الارهاب **سرور : القانون لا يجرم الدعوة وإنما يجرم أي**

تنظيم يمثل فظرا على المجتمع **وزير العدل : لا حظر على حق المواطنين** **في الدفاع عن أي قضية خارجية**

رغم المحاولات التشريعية لإختلل تعديلات على خصوص القانون من كافة نواب الأغلبية والمعارضة إلا أن للجلسة نفسه رفض هذه التعديلات عند التصويت لتبقى المواد كما هي دون تعديل ..
على المادة الأولى التي حددت معنى الإرهاب بأنه كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد القوي فلو لم يشر إلى أن يشترط في الإرهاب استخدام السلاح فقط ، والقترح كمال خالد حذف عبارة الحاق الضرر بالبيئة ، وإضافة مادة خاصة بالتهديد باستخدام التفجيرات السامة لكن كمال أنشأ في زعيم الأغلبية دافع عن النص ، وعلى المقرر المستشار محمد جويلي موضحا أن جريمة الإرهاب تكتمل باستخدام القوة أو العنف تنفيذا لمشروع إجرامي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر مما يترتب عليه إيذاء الأشخاص أو القاء الرعب بينهم .

كتب الجلسة

محمود معوض
عبد الجواد علي
شريف العبد

وعندما ألقى الدكتور شمس سرور الكلمة للدكتور زكريا عيسى شوجه بالشكر للمكثرة لتقديمها للجلسة بهذه التعديلات مطبوعا إلى تعدد التعريفات القانونية في العالم كله للإرهاب ، مؤكدا أن القصد بالإرهاب هو الإرهاب نفسه ، وأنه بهدف أن يفسونه إلى تغيير نظام الحكم بالقوة ، ويطلب المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الكلمة ليعلم أن الحاق الضرر بالبيئة بعد عملا إرهابيا .

وتتألف التعديلات التي اقترحتها رفعت بشير واحمد طه ومروان رشوان والهدى فرغلي ومائل صفدي مشروعة أحكام النص واستبعاد عبارات القاء الرعب والتأثير بين الإرهاب والأجرام العادي .

وتحدث النائب المهندس محمد عبد العمل خليل مطالبا بحذف الأمور العادية التي لا تشكل إرهابا حتى لا يحدث خلط والشارات الدكتور فوزية عبد الستار إلى أن مجرد التهديد مجرم في القانون ، وإن هناك شريكين لوقوع الجريمة الإرهابية وهما استعمال القوة وتدمير المجتمع أو الإخلال بالنظام



المصدر : **الاسرار**

١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ : **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

وعند مناقشة المادة الخاصة بالأذن بالتدريب العسكري خارج البلاد عاب فاروق متول على صياغة المادة

وطالب بعدم تدخل الدولة ظناً أن التدريب يتم على أرض خارج مصر ، لكن الدكتور فحسي سرور أكد أن التدريب العسكري خارج مصر ليس مجزماً في حد ذاته ، ولكنه مجرم في حالة حصوله بغير إذن كتابي وعاد كمال خالد ليقول أنه لا بأس من أن العسكرية لكن الرأسمالي صناديق بورسعيد قل أنه لا يمكن للدولة أن تقيّد من حرية المواطن في الدفاع عن قضية خارجية يؤمن بها

قصة نائب اتهم بالتخابر

وحكى أحمد طه أنه من بين الذين اكتنوا بنبهة التخابر مع دولة اجنبيه في فترة مضية وطالب بإلغاء المادة التي تنطوي على مصدرة حق المواطنين في الدفاع عن قضايا تخص شعوباً أخرى ..

تكون عقوبتها الاعدام الا انه من الخطورة مساواة حيلة مطروح او شريط كاسيت بفعل الإرهابي مؤكداً إن هذه المادة لا تشترط أن يكون العلم شرطاً لتطبيق العقوبة ، كما يمكن أن يؤدي إلى إزعاج كثير من المواطنين لجردهم لئهم يمتلكون أحد المطبوعات او شريط كاسيت ..

وعندما اقترح العضو رفعت بشر حذف الدعوة لأنها تؤدي إلى تعطيل احكام الدستور به الدكتور فحسي سرور مشيراً إلى حكم المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة بشأن ماعرف بقضية «سميث» مؤكداً أن القانون لا يجرم مجرّد الدعوة ، وإنما يجرم أي تنظيم يظل خطراً على المجتمع . وفي النهاية وافق المجلس على المادة كما هي .

ثم انتقل المجلس إلى مناقشة المادة الثالثة ، ٨٦ مقراً ، التي تنص على عقوبة الاعدام إذا كان الإرهابي من الوسائل التي تستخدم في تهديد الأراض التي تدعو إليها الجماعات ورفض المجلس اقتراح الدكتور فيصل الشرفاوي بتخفيف عقوبة الاعدام ... ووافق على المادة كما هي .

رفض تخفيف العقوبة على التخابر

وحول مادة التخابر مع جهات اجنبية طالب صلاح فوفيق بتخفيف العقوبة وإياد ، فاروق متول ، بينما اصر كمال خلد على أن تكون العقوبة الاعدام أو الإلغفال الشقة المؤبدة . ثم وافق المجلس على المادة كما هي .

العام .. لكن أحمد رشدي رأى أنه يجب النص على أن التصديق بالأرهاب لرفض الرأي بالقوة .

الحكومة تقترح إضافة «التزويج»

وعندما عرض الدكتور فحسي سرور مجموع الاقتراحات التي استهدفت تشييق حدود تعريف الإرهاب باتنارت استخدام السلاح ورفض المجلس لكن المجلس وافق على إضافة كلمة «التزويج» ، بعد كلمة «التهديد» ، استجابة للاقتراح الذي قدمه وزير العدل .

وحول المادة الثالثة التي تقدر السجن على كل من أنشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو كل من روج بالقتل أو الكتلبة لجاريء الجماعات الارهابية اقترح حسن رضوان تشديد العقوبة لمن ينشئ المنظمة .

اما لمطلي وكند حزب الجمع فقد ذكر أن الكتلبة والقول والرأي لا يجوز معاملةا معاملة الارهاب مشيراً إلى أن هذه المادة يمكن أن تنطبق على غير الارهابيين وخاصة بالحدوث عن السلام الاجتماعي كمشهود فضفاض مؤكداً أن هذه المادة خطيرة مطالبا بالغلانها .

لكن الدكتور فحسي سرور كان له تعليق اوضح فيه أن العيارات المخاطة وأردة ينسب المتصوص في قانون العقوبات وسناده في الرأي وزير العدل الذي قل أن قانون العقوبات يجرم مجرّد التحريض على الجريمة بالإضافة إلى أن قانون العقوبات الألماني ينص على نفس المسألة وهي قضية التزويج والتحريض على الجريمة .

وأبدى الدكتور أحمد فيصل الشرفاوي خشيته من تجرييم حيازة المطبوعات مطالبا بتحديددها وهل هي المنشورات ام غيرها ؟

وشرح فاروق متول أن الأفعال الإرهابية الواضحة لاخلاف على أن



١٢ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

وقال الدكتور حمدي السيد نحن الآن نتحدث عن الوحدة الوطنية ونسعى الى الحفاظ على السلام . اعتقد ان عقوبة الاعدام حق وتخليط انا معه طالما ان العمل ارامي .. ومع ذلك فكنا نعلم ان العمل ارامي له جذور اجتماعية وسياسية ولكن في نفس الوقت واجبا ان كل من تسول له نفسه ارتكاب الجريمة الارهابية ان يعلم جيدا ان عمله سيواجه بقرع يعلم جيدا ان عمله سيواجه بقرع وقال الرفاعي حادثة نائب بورسعيد احيانا يكون هناك طبيب قليل الخبرة وتأتي اليه حالة بسيطة ويكتب تقريره انها تحتاج علاجا أكثر من ٢١ يوما فيصبح الفرد هنا وكأنه ارتكب جريمة مبالغ فيها لعدم الدقة في تقرير الطبيب الذي غالبا ما تقتلصه الخبرة اذا الفرح الا تكون هذه الخبرة تقي بل على من الأحوال من عشرين عاما وذلك تحفظا لمعادلة وقال اللواء احمد رشدي الدور الرئيسي لاجهزة الأمن منع الجريمة قبل وقوعها وليس الانتظار لحين وقوع الجريمة ثم ابدأ في التحرك اذن لاغير من تجريم أي عمل اعدائي او تهديد للجريمة والذي اراه اصلي ان المواد جاءت خالية من عملية الشروع ، العقاب كله وينصب على التنفيذ فقط .. بينما نحن في حاجة ملحة الى منع الجريمة قبل وقوعها .. وانني اتحدث هنا بصفة خاصة لارهابي فردي وليس جمعية القاتل والمفرغ التي لم يتناولها القانون في تغليظ العقوبة وهذا يؤيد ان المادة تجاهلت الشروع وقد حدثت مع الاستفادة فوزية عبد الستار في هذا الشأن ولم أجد اجابة شافية .. وعقب وزير العدل قلنا ان المادة ٨٢ من قانون العقوبات هي الاجابة الشافية لما افكره الزميل احمد رشدي فلتغنى بتطبيق العقوبة على كل من دبر للجريمة أو أخفى أدوات أو سهل لارتكاب الجريمة . وقال ادوار غالي اذا ارتكب الجريمة لغرض ارامي من الضميمة ان تكون العقوبة مختلفة ولذا اقترح ان تكون العقوبة هي السجن الذي لايزيد منه على خمس سنوات اذا ارتكبت لغرض ارامي .

كذلك صاحب لوكفنة حينما يقبل نزلاء وهو يعلم انهم ارامييون ويسجل اسماعهم المزورة في دخلته هنا لابد ان تطبق عليه الجريمة المخلطة طالما كنت سوء نواياه .. ويضيف الدكتور سرور الموضوع واضح تماما .. والمتحدثون يخرجون عن المضمون هؤلاء ناس ارامييون ملاذ تريدهون ان نلعل بهم علوزين نلعلهم .. وقال مصطفى الكنتكي في هذه المادة لابد ان يكون سبق الإصرار مؤكدا حتى تكون العقوبة المخلطة مقبولة .. وقال البدرى فرغل اعترض على المادة كما اقترنها اللجنة وانا مع المادة كما جاءت من الحكومة لان الفقرة الثانية اضعفت اضعافا غير عملية حيث تخلطت فيها العقوبة الى الاعدام والاضطرر المؤبد . ويجيب سرور هذه عقوبات للقتل العمد بسبب اراميها فلماذا تنتظر تجاه هذه الاصل ويستطرد النائب انني اقول ينص على لادة كما جاءت من الحكومة للجنة بذلك ملك اكثر من الملك ولماذا لم تأخذ الحكومة في الاصل بما اتجهت اليه اللجنة رغم علمها بحجم الجريمة .. وقال رفعت بشير القضية ليست قضية امنية انما القضية سياسية فلاستعاضة لتتنمى مع الاجور والشباب لايمك شقة للزواج .

ويقطع الدكتور سرور انت بذلك تخرج من الموضوع نريد التحدث في المادة اما الحديث في هذه الجوانب فممكن ان نقوم به من خلال استجواب .. وقال الفخر محمد جويل اللجنة ليست ملقا اكثر من ذلك وانما نحن حرصنا على تشديد العقوبة من باب التنسيق التشريعي طالما الجريمة قانون يفرس ارامي .. وعقوبة الجريمة نظرن بفرس ارامي .. وعقوبة الاعدام عامة واردة بالمادة ٢٢٤ اذن اللجنة في ذلك لم تجس مجيد ..

ووافق المجلس على المادة كما هي .

الغرض ارامي والعقوبة

وعند مناقشة المادة الرابعة ، ٨٨ ، تسامع عبد النعم المليمي كيف يتم تشديد العقوبة بدون غرض ارامي . رد الدكتور فاروق سبيك النص وزير العدل : ان هناك جرائم عديدة تتم تنفيذا لغرض ارامي . من يفعل شملت بالعنف والتهديد تنفيذا لغرض ارامي .. من حزب او لثف او انتهاك حرية الدستور لغرض ارامي ..

واوضح زغلول ان هناك سوسة في العقوبة ولعلنا لبعض المواطنين في بعض السلوكيات مع عدم العلم .. الدكتور سرور لا جريمة بدون قصد جنائي ، والفرح تعديل العقوبة الى ستة بلا من ٥ سنوات او إلغاء المادة .

العقوبة والجرم

لكن محمد البدرشيني قال تغليظ العقوبة بصورة مبالغ فيها يؤدي الى نتيجة عكسية فالأصل ان تكون العقوبة متناسبة مع الجرم نفسه ونحن في حاجة ملحة ان نحدد الفعل ارامي من عدمه والعقوبة بالحس مدة لا تزيد على خمس سنوات والغرامة ٢٠٠ جنيه اصل المادة قبل تعديلها هي اكثر ملامة .

ويهاب وزير العدل نحن اخذنا جوازات السفر المزورة مثلا عقوبتها في القانون حيس لا يتجاوز ستة اشهر او غرامة ٢٠٠ جنيه هذا في الجريمة العقوبة ولكن هل تزوير الجوازات لغرض ارامي اجرامي بكل هذا ؟ الشخص المقلد هنا تظل كما هي في الجرائم العادية اما الجرائم الارهابية فلابد ان تكون العقوبة مختلفة والاصل اننا لا يجب ان نخلط بين الجرم العادي والارهابي .. وبالنسبة لجرائم اطلاق النار ايضا العقوبة بغية الحبس اما الارهابيون يخلطون وتفسد الناس في احدات المعاملات المعيرة بدواعي الجريمة هل تتم في اطار الارهاب ..



المصدر : **الأمس**

التاريخ : ١٢ بربر ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإلى المادة الرابعة جرت مناقشة واسعة حول الاقتراح كمال الشاذل تعديلاً يقضي بأن تكون مدة التحفظ ٢٤ ساعة ولا تزيد على أسبوع وللنيابة العامة أن تأذن بالقبض على المتهم لمدة لا تزيد على ٧ أيام واعتبرت الدكتور فوزية عيـدالستار رئيسة اللجنة التشريعية حيث اشترطت أن يتم تسليم المتهم إلى النيابة العامة بمجرد القبض عليه لأنه إذا لم يتم ذلك ، فإن النص سيكون متعارضاً مع الدستور ..

ووقف كمال الشاذل معترضاً على مخالفة رئيسة اللجنة قائلاً أرجو الموافقة على القتراسي من أجل الصالح العام وإواجهة الإرهاب بكل قوة حتى يوقف الدكتور احمد الحطفي ليرد على الدكتور فوزية عيدالستار قائلاً أن الاقتراح الذي تقدم به كمال الشاذل ليس فيه أي تعارض مع نص الدستور ، ويحدثت قضية دليل العامة ، وأبدى كثير من الأعضاء رغبةهم وتأييدهم للاقتراح الذي تقدمت به فوزية عيدالستار لأنه لا يمثل أن يترك القيد على أي الشرطة لمدة أسبوع دون لشطار النيابة ووقف الدكتور عاطف مدني رئيس الوزراء حيث تحدث في الأعمال شديدة وقال أننا نصدد خطر داهم وأمام أفراد مهمتهم قلب نظام الحكم وتخريب الاقتصاد وإلغاء الدستور ، وأن الحكومة تقدمت بالمشروع بأقل ما يمكن لمواجهة هذا الوضع الخطير ، وأن الضرورات تبیح المحظورات .

وأرجو أن نضع أمانتنا الوضع الخطير الذي نواجهه من قوى الإرهاب والتطرف وأن الذين يقولون أن هناك مخالفة للدستور فإن هذه المخالفة لا تتعلق في حالة مواجهة أمر ضروري لأننا نواجه جريمة غير عادية ووضعا غير عادي وأن الاقتراح الأخ كمال الشاذل هو الحد الأدنى لما يجب أن يكون لمواجهة الإرهاب .. ويصني « واجماعاً علوناً تسبب نفسها كده لقلابة مانلاقيتا ضحية قهولاه »

أن هذا أقل أسلوب يمكن أن نواجه به الإرهاب . هناك بلاد ، يتدهيم وراء الشمس بدون محاكمة ..

أما نحن نسير بطريقة معتدلة بكل شيء هذه مقاومة الإرهاب بالمشي الذي حدده تعريف الإرهاب ، ولولم يكن الأمر خطيراً لما جلسنا ساكتين ولما قمنا هذا المشروع .

وكرر الدكتور ضرور تأجيل البيت في هذه الفقرة إلى الجلسة المسائية



المصدر : **الرفد**

١٧ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحداث والانتخابات المهنية تطالب بإلغاء التعديلات

الشروع في تنفيذ خطة الدستور بعدد الحريات وحقوق الإنسان

كتب - حمدي شليق وفنوح الشاذلي :

المؤتمر الصحفي اعطاني الذي عقد بنقله
الحامين امس ، ان التعديلات الجديدة
بكلية الخطورة على الحريات العامة
وحقوق الإنسان وتهدد بتحويل مصر الى
بؤلة بوليسية . ووصفوا التعديلات
المقترحة بأنها تؤدي الى زيادة العنف
والمواجهات الدامية بالقانون المصري بدلا
من علاج لهدف البمض . وجدد المؤتمر
الدعوة الى اطلاق المزيد من الحريات ،
والتنى مبدأ الحوار بين جميع القوى
السياسية لاحياء الاحداث ، والقضاء
على ثقافة العنف في الشارع السياسي .
تضمنت التعديلات الجديدة نصوصها
مطالبة ويسبل تطبيقها على الإبراء
والمرشحة السلمية . كما تضمن
الشخص على الاقوال او النوايا المجردة
والكثلية في الصحف . وأكد خبراء
الفتون الذين تحدثوا في المؤتمر ان
التعديلات الجديدة غير دستورية .
وتضمن توسيعا خطيرا لسلطات القسرة
والنيابة على حساب القضاء . شارك في
المؤتمر ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل
والدكتور عبدالحليم منصور ، واحمد نبيل
الهلال ، والدكتور بدر الدين غزى رئيس
نادى هيئة تدريس جامعة القاهرة ،
والدكتور عصام العريان والدكتور صلاح
عبدالكريم والدكتور عطف السعوى ،
وسامح عاشور ممثلو نقابات الأطباء
والمهندسين والتجارين والحامين . كما
حضر المؤتمر احمد سيف الاسلام البنا
متملا عن جماعة الإخوان المسلمين . وعدد
كثير من الحامين والقضاء الاحزاب
السياسية وممثلو الصحف ووكالات
الانباء العالمية .

طالب ممثلو الاحزاب السياسية
والنقابات المهنية بإلغاء مشروع تعديلات
قانوني العقوبات والاجراءات الجنائية
للقائمة الامة ، أكد المتحدثون في



•• الشباب والأحزاب والهيئات التدريسية ورجال القانون يرفضون التعديلات الجديدة ••



عبدالحليم مخلوف - جسر اللين غازی

أكد سماح علشور رئيس لجنة الحريات بتقافة الحامين ، رفض القوى الشعبية والأحزاب والتفکات ، استعمال العنف والرهاس في الخصام السياسي والفكری ، وأوضح أن التعديلات الجديدة التي جاءت مكنة للحريات العامة سيكون لها نتائج خطيرة بتعثر عمل الحكومة لدارتها . وأشار سماح علشور إلى خطورة منح مأمور الشيط القضائي احتجاز المتهم لمدة ٧٢ ساعة بدون إذن قضائي أو من النيابة العامة ، بالإضافة إلى إمكانية حوز المتهم ٧ أيام أخرى بأمر النيابة . وانتقد علشور منح النيابة العامة سلطة لخاص التحقیق ، ومحكمة الجنج لمساندة في حبس المتهم ٦ أشهر ومطالب القوى الوطنية والشعبية والرسمية بالتقصير من أجل اسطفا القانون الجديد .

للجامع . ومطلب الدكتور عصام العريان عضو مجلس نقابة الأطباء ، باستمرار العمل الجاد ، وعدم التهاون والتراجع وتنادي الأحزاب والتفکات تكوين جبهة موحدة لعملية المجتمع من تهديدات ومخاطر القانون الجديد .

رفض مخلوف الأحزاب والتفکات وهيئات التدريس ورجال القانون التعديلات الجديدة لقانون مكافحة الإرهاب ، وأكدوا استنكارهم الشديد لإسرة صدور القانون بقرام من أعيانه الشريفة . أكد مخلوف الأحزاب والتفکات في المؤتمر الصحفي العالي الذي عقد ببنابر الحامين وحضره ممثلو الصحافة المصرية والسورية وممثلات الإنیاء العالمية ، أن التعديلات الجديدة ستزيد من العنف ، والشروع إلى فشل الحكومة في مواجهة الإرهاب رغم وجود قانون الطوارئ . أعلن المظفر عبدالحليم حشور ، أنه سيطعن بعدم دستورية التعديلات الجديدة التي جاءت مخففة لتسليسة الجنائية وأصول الجريم . وأكد أن التعديلات الجديدة جاءت لتفكك إرهاب الدولة وليس لمواجهة الإرهاب . كما حذر من هروب رؤوس الأموال المصرية والأجنبية خشية تزايد احتمالات العنف وانتشار أحمد سيل الإسلام ألياً ممثل الإخوان المسلمين ، أن فشل الحكومة في القضاء على الإرهاب في ظل قانون الطوارئ ، وحذر من رد الفعل العكسي لعمور القانون الذي سيؤدي إلى مزيد من الإرهاب والظروف . وأكد المهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل ، أن القانون الجديد سيمنح الفرصة للحكومة لتقويض الانتخابات ويحول دون قيام برلمان حر يمثل الشعب ، وأوضح أن التعديلات الجديدة جاءت لتخريب القواعد والمواثيق الدولية التي وقعتها مصر . وكان آخرها اتفاقية حماية الطفل والأحداث وحذر الدكتور بدر الدين غازی رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، من خطورة النص الذي يعطى التواجد بإمكانية التردد على أماكن محددة وأرض قیود جديدة على حرية المواطن وحركته . وأتجب من محكمة القانون الجديد لتقية والتفكير وتوسيع لوسائل الإرهاب التي لم يتم تحديثها وانتشار صحفي بقرام ممثل حزب مصر الفتاة إلى الفلاس النظام وتدعيم للشعب وخوفه معركة الإنفاس الأخيرة التي تهدد وجوده وأكد الحزب التنصري في برابية عاجلة للمؤتمر الصحفي رفضه التزم للتعديلات الجديدة والتحدیر من خطورة تطبيقها . وحذر الدكتور صلاح عبدالكريم وكيل نقابة المهنيين من خطورة التعديلات الجديدة على الحالة النفسية والاجتماعية وعط الدكتور عاطف السمری عضو مجلس نقابة التجارین ، بالانتكاف الشعبي والجامعیري للوقوف أمام تطبيق التعديلات الجديدة ، وشرح خطورتها



المصدر: **الرفقة**

١٢ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

شبح عدم الدستورية يطارد تعديلات القوانين لمكافحة الإرهاب

الحكومة توافق على احتجاز المتهم ٢٤ ساعة فقط بدلا من ٧ أيام

الدولة تقرب وجهات التقاضي، وانتقد الدكتور حمدي السيد محكمة الأحداث أمام محاكم أمن الدولة العليا، وطلب بأن تجري محاكمتهم أمام المحاكم الواقعة بدوائرهم، مشيراً إلى أنه من الصعب انتقال الحدث من أسبوط وأسوان والبحر الأحمر للقاهرة. أيد عبد الواحد جمال الدين وجهة نظر الحكومة في أن يحكم جميع الإرهابيين أمام محكمة استئناف القاهرة، وأوضح أن ذلك الأمر يعد ترفيقاً كبيراً لسرعة الفصل في القضايا.

استنكرت المحكمة لوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية بمجلس تقديم الأحداث إلى محاكم أمن الدولة، وأكدت أن أصرار الحكومة يدمر نفسية الأحداث وأشارت إلى أن أحكام القانون تسري على الأحداث بدءاً من سن ٧ سنوات وأكدت أنها ليست راضية بهذا النص أثناء مناقشة القانون داخل اللجنة إلا أن وزير العدل ومعه الأغلبية أصروا على موقعهم بتقديم الأحداث لحكم الجنايات أكثر استئثاراً لفرق سيف النصر وزير العدل الثرة موضوع داخل اللجنة التشريعية الأمر الذي أثار دهشة النواب والمستحقين الذين حضروا اجتماع اللجنة والعسكريين موفد الوزير أثناء اللقاء الفنية في اللجنة، وأشار وزير العدل إلى استحصال الأحداث في المحاكمات الأخيرة وإن هناك عدداً صغيراً من سنوات استشرى وإن تغيرت إجراءات المحلف الأخيرة، وقال أن تغير الإجراءات يستعملون الأحداث في جلب الخبرات وأن هؤلاء الأحداث يحصلون

وأصل مجلس الشعب في جلسته صباح أمس مناقشة التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانون العقوبات والإجراءات الجنائية لمكافحة الإرهاب - رفض نواب الأغلبية الاقتراحات التي تقدم بها نواب المعارضة وأسفلون بشأن تعديل إلغاء بعض النصوص الواردة بمشروع القانون، والتي لا تتصل بالعمليات الإرهابية بصورة مباشرة، وكان النواب قد اعترضوا على تقييد العقوبات الموجودة بالقانون الحال الخاصية وعمليات التوقيف على المشتبهين البدنية، أو الاعتداء على المصلح والبيئات الحكومية. وصف النواب لجنة القانون الدستورية والتشريعية بالمجلس بأنها متعينة أكثر من ذلك عندما أقرت اللجنة عقوبة الإعدام بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة للوزارة بمشروع الحكومة لتجريم هذه الأعمال.

ووافق المجلس على المادة الثالثة من القانون بعد إعادة صياغتها بأن تصبح العقوبة هي السجن لا تزيد مدته على ٥ سنوات بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٠ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ من قانون العقوبات، إذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابي.

أكد اللواء أحمد رشدي عدم تجريم التشاغل والمفرقات المستخدمة في العمليات الإرهابية، وأشار إلى إجهال القانون للإرهاب الفلدي الذي لا تنقله الجامعات والمعاهد، وطلب بتجريم التخصيص لمصلحة الإرهاب، وإعريض عقوبات على سلب لمسكن الخاص الذي يأوي إرهابياً، ووصف مشروع القانون بأنه يناقض نفسه، وأشار إلى أنه في الوقت الذي يطالب صاحب النوكتة، يخصص سنوات سجناً لأبوكه أحد الإرهابيين (الذين من قريب أو بعيد لمصلحة المسكن الخاص الذي يلوم بنفس العمل).

وواصل المستقلون انتقادهم لمشروع

السلطان، وأهربوا عن استزاعهم لتخصيص محكمة خاصة للقضايا الإرهابية وأكدوا أن نظر جميع جرائم الإرهاب على مستوى الجمهورية، أمام دائرة استئناف القاهرة، أو أي ولاية الولاية، والحد في إصدار ونواب الحكومة، تنفذ كمال خالد عن المصوب المناقشة للدستور والتي اعترضت الفقرة الثانية من المادة الثالثة، أكد خالد أن هذه المادة تتعارض مع المادتين ٨ و ١٠ من الدستور، وتهدر مبدأ تقنين القروض والمساواة أمام القانون، لتجاهلها لقوى المراهب الاجتماعي، الذي تقوم به اللجنة بنفسه للأحداث الذين يتورطون في جرائم الإرهاب.. وطلب بعدم محاكمة الحدث أمام محكمة استئناف القاهرة، مؤكداً أن التعديلات مهما كان نوع الجريمة التي يرتكبها طبقاً لمبادئ الدستورية والقانونية المعمول بها.

وأشار النائب محمد البراشي إلى أن محاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب والعنف أمام إحدى محاكم أمن الدولة العليا الخاضعة بدوائر محكمة استئناف القاهرة من النظر إلى مكان وقوع الجريمة، أمر يخالف المادة ٩٨ من الدستور التي تنظم



المصدر : الوقف

١١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

امام محكم الجلسات طبقا للقانون الاحداث. واعرب عن تخوفه من تجديد الارهابيين لاحداث اذا ما تساهل القانون معهم. واثق المجلس في النهاية على التعديل الذي اقترحه رئيسة لجنة الشؤون الدستورية بالا تسري احكام القانون الا على الاحداث الذين تتجاوز اعمارهم ١٥ عاما فقط.

انتقد كمال خلد المادة السابعة مكررا التي تعطي النيابة العامة سلطة مراقبة المشورة وهي السلطة الخاصة بالحكمة وليست بالنيابة. انه كمال خلد ان القانون المطروح لا يتطرق الارهاب وانما له هدف اخر في ضمان الحكومة لا يعتد للارهاب بمصلحة. رد وزير العدل بان النيابة في ظل القانون القديم لها اختصاصات قضائية التحقيق في مجازم امن الدولة. واوضح الدكتور فكري سرور رئيس المجلس انه وفقا للقانون محكم امن الدولة يكون للنيابة اختصاصات قضائية التحقيق. وان المشرع يضيف سلطة مراقبة المشورة وان هناك التراجعات بالقانون ووافق نواب الحزب الوطني على الاقتراح ويعترض رئيس المجلس ان نتيجة التصويت القوية ويقرر النواب مؤيديهم انهم انجليه. ويرفض سرور اعادة التصويت.

اقرح كمال الشاذلي ممثل اللجنة البرلمانية للحزب الوطني باستثناء اعضاء مجلس الشيوخ والشورى من مقبولة النيابة العامة التحقيق معهم بدون اذن من المجلس. وتخفيض مدة الاجراءات التحفظي على المتهمين بالسفام الشريعة من ٧٢ ساعة الى ٢٤ ساعة فقط وهم زيادة اذلة التي تضمنها النيابة بالقبض على المتهم من سبعة ايام. انه ضياء الدين داود ومحمد السنديوني ان تحفظ الشريعة على المتهم لمدة ٧ ايام اس يخالف المادة ٤١ من المسنون الذي يامر بعرض المواطن فوراً على النيابة وإيفاد المتهم لتوقيف زحلون ان المادة السابعة مكررا فير الدستورية مشيرا ان انه لا يجوز اصدار مامور للتحقيق القضائي سلطة ٧٢ ساعة للتحفظ على المتهمين ولتضيق عليهم. وانك هذا النص يخلق تعصبا بين الشريعة والمواطنين. وقال: يكفى ما جاء في قانون الطوارئ. وان التناقضات التي تطبق بها واقرحها كمال الشاذلي غير دستورية ايضا. رد وزير العدل قائلا: ذلكما ينكر المحدث من الدستورية وهي ظاهرة طبيعية ولائذ انها تعطي اننا حرصون على صدور القوانين مطابقة لاحكام الدستور. ولكن هل هذا كل ما يقل من وجود اشبهة بعدم الدستورية لنص ما ان تتركه بدون تدعيم. وأشار وزير العدل الى ان النص يتعلم عن القبض. وقال: هناك فرق بين القبض والتحفظ والحبس. وان

الاجراءات الواردة بالقانون ليست قبضا وتحكمها نظرية الضرورة الاجرائية وطبق المجلس بالولاية على مشروع القانون. كما ورد من الحكومة. اعادت الحكومة لوزيرة عبدالمستتر رفضها لنص المادة واعربت عن استيائها الشديد للتحفظ على المواطنين ٧ ايام بالسفام الشريعة وقالت: من تحفظي يخيرني على الديمقراطية استثمر ان هذه الاجراءات لاحقا في التوازن بين حماية المجتمع وحماية الحرية. ووسط مناقشات مكثورة من كمال الشاذلي ورئيس اللجنة البرلمانية للحزب الوطني. طرقت الدكتور فوزية عبدالمستتر بالا تزيد مدة التحفظ بالسفام الشريعة على ٢٤ ساعة فقط على ان يحال المتهم الى النيابة للتحقيق. عقب سرور قائلا: لماذا تريد ان نعرف هل النص مخلف للمسلو أم لا؟ مشيرا ان ال المجلس ان يوافق على شيء مخالف للمسلو. اوضح كمال الشاذلي انه لا يوجد خروج من المسلون وانما خروج عن القواعد العامة.

المهم. وعلى عكس ما سبق ان صرح به. احمد الخطي عضو المجلس ورئيس السابق للحكمة الدستورية العليا بان هذه فكرة جديدة عدم دستورية تطبق هذه الجزئية من القانون تراجع الخطي عن زايف ليعلم امام المجلس انه لا توجد نسبة عدم دستورية واصدر كمال الشاذلي تعليماته الى نواب الاقلية لتأييد الاقتراح.

وعلى رئيس الوزراء على اقتراح النواب بإلغاء مدة السبعة ايام وقال الخراسان الارهاب هي قلب نظم الحكم وتحطيم الدستور. وطرح الصياح والمعاداة الاربية لغرب الصياحة بطولية مجيدة وان المفروض هو ان ما يمكن وان فقرات تبيح المحظورات ولو كان فيها خروج عن القواعد العامة. واشتبك قائلا: انما استعنت لغلام الدكتور فوزية ولكنها لم تقل انه مخالفة للمسلو وقال يلجأها لازم تضع اماننا خطورة الوضع الذي يواجهه هذا التشريع. هؤلاء هم مثل هؤلاء متعلمين ويقومون السلطة وهذا الا السبوت وكان من الممكن ان نتبع قانون الارهاب بالقانون الطوارئ. ونقد فترة الانتقال من شهر ونصف الى خمس وعشر سنوات. وقال هذا اقل ما يمكن وان هناك بلادا تذهب بهم وراء الشمس من غير محسنة ولا نيابة وتراجع الحكومة والوقت على احتجاز المتهم ٢٤ ساعة بدلا من سبعة ايام ووافق المجلس على الاقتراح. وعقب انتهاء المجلس فلن الموا محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية في وجه النواب عليهم انهم اولي الناس حنضروا بالقتال.



المصدر : **الرفقة**

التاريخ : ٢٠٢٠ / ١٢ / ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعديل مادتين في تعديلات القوانين لمكافحة الإرهاب وزير الداخلية يصرخ في نواب مجلس الشعب «حرام عليكم» .. انتم اول ناس حتضربوا بالقنابل

قشياً الإرهاب كما كلف النواب المصوب الدستورية في التعديلات، ومخالفاتها للمواد ٦٨، ٦٩، ٧٠ من الدستور. ونهذر المبادئ الدستورية بالمساواة وتكافؤ الفرص أمام القانون. وغن المجلس له والحق اسم على تعديل مرتين في التعديلات. نذر تقديم الأحداث الذين يلجأون عنهم ١٥ سنة للمحاكمة أمام محكمة الإرهاب.

كما تراجعت الحكومة عن إعادة التي تجيز حجز المتهم ٧ أيام ووافق النواب على إعادة بعد تعديلها تنص المادة على احتجاز المتهم لمدة ٢٤ ساعة ويحال بعدها للقضية. ثل محمد عبدالحليم وزير الداخلية في نهاية الجلسة في وجه النواب قائلًا : «حرام عليكم .. حرام عليكم انتم اول ناس حتضربوا بالقنابل».

شهد امس مجلس الشعب جلسة ساذنة اثناء مناقشة تعديلات القوانين لمكافحة الإرهاب. اكد الأعضاء أن التعديلات مهددة بقطعت بعدم الدستورية كما وجه النواب انتقادات حادة للجنة التشريعية والدستورية ووصفوها بأنها محكمة أكثر من اللثة. اكد النواب ان اللجنة اقرت عقوبة الاعدام على مرتكبي جرائم الإرهاب. ورغم ورودها في مشروع الحكومة بالاشغال الشاقة. وصف أحمد رشدي وزير الداخلية الإسبق التعديلات بأنها تنقض نفسها وانكاد الأعضاء تخصيص محكمة ا. م. محكمة استئناف القاهرة انظر



مجلس الشعب المصري يتابع مداولاته حول قانون الارهاب ٢٠ شخصية مصرية كانت مدرجة على جدول الاغتيالات لتنظيم الجهاد

من استخدام مافور الضبط القضائي (ضباط الشرطة) سلطات احتجاز المواطنين لمدة سبعة أيام، موضحاً أن الفرق بين ضابط الشرطة ووكيل النيابة أنه يمكن التظلم من قرار الأخير.

ومن جهته طالب رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الحاكم كمال الشاذلي المجلس بالموافقة على مشروع القانون، مؤكداً أن الإرهاب مرجع ضد الديمقراطية والحرية بصفة عامة.

واقترح الشاذلي تعديل المشروع بما يسمح بعدم إقامة الدعوى الجنائية ضد من أعلن توبته خلال شهر من تبليغ هذا القانون وأبلغ الجهات الأمنية المسؤولة بذلك.

وأعلن المحامي عضو الهيئة العليا لحزب الوفد عبد الطليم أبو مندور، أنه سيقدم إلى المحكمة الدستورية العليا طعناً بعدم دستورية قانون الإرهاب الجديد فور إقراره، لأنه يخالف الدستور في عدة نقاط.

السياسي في مصر فإن هذه الموائد فردية ومالية، وقد كثفت قوات الأمن المصرية حراستها على الأماكن السياحية حتى لا تتعرض لأي هجوم من جانب الأصوليين.

على صعيد آخر بدأ مجلس الشعب المصري، أمس مناقشات واسعة حول مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى لمواجهة الإرهاب والتطرف.

وأعلن رئيس حزب التجمع وزعيم المعارضة خالد محيي الدين رفض حزبه لمشروع القانون بتلك الصورة التي طرح بها، مشيراً إلى أن حزب التجمع يريد للإرهاب أن يقتضي عليه وأن تستعيد الدولة سيطرتها وتقف لإنهاء الأمر حماية للجميع.

وذكر محيي الدين، أن مشروع القانون وضع تعريفًا فضفاضاً للإرهاب يمكن أن يحد من حرية العمل السياسي، وأعرب عن تخوفه

القاهرة - بصوت الكويت: كشفت مصادر أمنية مصرية أن الأوراق والمستندات التي عثر عليها في شقة جمال هريدي بالطريقة تضم أسماء ٢٠ شخصية تقع منازلهم في مناطق المعادي ومصر الجديدة وبعض المناطق المتفرقة في القاهرة بهدف اغتيالها، والاتصال بعدد من وكالات الأنباء الأجنبية لإبلاغها بتنفيذ مخططاتهم الإرهابية بعد الطور على ورقة مدون فيها عناوين وأرقام تليفونات وكالات الأنباء الأجنبية، التي كانوا يملكونها بأخبار عملياتهم الإرهابية ضد الدولة والشعب في مصر.

ومن ناحية أخرى أكد مدير شرطة السياحة اللواء محمد لعلب، بصوت الكويت أن الحادث الذي تعرضت له مجموعة من السياحين بمدينة الأقصر أول من أمس لم يؤثر على حركة السياحة، ويعتبر حادثاً عادياً يقع مثله يومياً في مواضع الدول الكبرى، وتشجعة الرواج



١٨ يونيو ١٩٦٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ايها السادة اعضاء مجلس الارجون .
الغفر الذي لا يشغل ولا يساعد على
الاستئصال .. استنكروا ما شاء لكم
والاستئصال .. تمانكروا .. وتمايحوا
وتعذبوا وتفرقوا بالصلابة والرجحية
والصلابة .. ما يفرش اذثروا انفسكم

باسادة في مفيد بارك جمهورية مصر
العربية .. ابو كنه يوفان ديمقراطي .
ودستور الحزب الوطني يظل لاجل
حرية التفتح . وما يجر العجب
والسفرية ياسادة ان السادة الذين
يولونون حل الدستور ومخالفته .. لا
يعلمون ان هناك من مجلس وسطهم قد
اعدم الدستور . له احرق الدستور

وهل حل الدستور حتى مجلس وسطهم .
ثم تعلموا ياسادة ما حدث في انتخابات
مجلس الشورى في القابلية . رئيس
الجنة اعلن النتيجة .. اعرفه بين ا
مرشحين . كان هذا في الثامنة والنصف
مباحا ومضى القضي الى عمله في
الحكمة . وفي الثالثة استدعي مدير الامن
للمرشحين وقال لهم بالحرف الواحد

غلطنا كثيرا .. وصححتنا وضمتنا . والبقنا
كلنا ان الحزب الوطني فاز عندنا ..
عليكمو زيننا ونشفي كلنا في الديمقراطية
سوا .. لسادة اعضاء مجلس الشورى
عشما ينتفضون واقولوا ينتفكون على
مخالفة . فانهم يدعرونني بليل الذي
يقول . جواهرهم مخالفة دستورية وتتهمهم
مخالفة دستورية .. ويقولوا ربيعة
المخالفة جلية منبه .

نواذ نواذ



● ولك اعضاء مجلس الشورى يهاجمون
لقانون مخالفة الازهاب لانه يعتبر مخالفا
للدستور . ايها الحقبة دي .. ايها
الاستئصال .. ايها الوعي السبيل الى حد
على اعضاء مجلس الشورى .. ونول ٢٩٩
منهم من الحزب الوطني الديمقراطي ..

وطرحا عضو مجلس الشورى يلك في
لبات والادام ككليت المصور يذافع عن
الدستور .. يتند يقاتون مخالفة الازهاب
لانه يتعارض مع الدستور .. يخالف
الدستور .. وانا اعقد ان هذه الهبة

التاريخية ربما يكون مبدعيا ان التعليمات
لاعضاء الحزب الوطني في المجلس
حصل فيها خطية .. فوصلت تعليمات
التأييد الى مجلس الشعب وتعليمات

الرفس الى مجلس الشورى .. او ربما
ياسادة قد يكون الحزب الحاكم قد راي ان
يترك لمجلس الشورى او بمعنى اصح
مجلس الارجون الذي لا يشغل

ولا يساعد على الاستئصال . القول قد راي
لهذا المجلس ان يقول ما يجلو له ..
استنكروا على كيفكم . فلنتم ان تلموا او
تؤخروا الى خلا مجلس الشعب
ما عملت حاجة هاتعملوا اتوا

هللوا كما تلمعون ان ياتخذ احد
بكلانكم وحل راي اللل زجردي يا حق
يائل ما غرمانية .. واستنكروا
يا حبيبتي ما شاء لك الاستئصال . لكن لو
كان الواحد متم في مجلس الشعب كان
عرف مقامه . كان سيقل صلتا .. ينظر

بسرعة وتوسل وانتصار للسيد العجب
رئيس الهيئة البرلمانية ينتظر لانتظار
السامي . كان سيقل كل عضو ينتظر
لزميله وهو يريد مهس : «هو لسه
ما استنكروا .. لاه لسه»



المصدر : **الرفد**

١٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استنكار شديد لتمديدات موجبة الارهاب

يواجه صنف ورماس وانما بهوار والحرية والفكر والتخفيف من طغمة العفويات . ورغم كل ذلك فإن الإغلبية المؤهلة أصرت على إصداره في ساعات . لتعويض الارهاب الحكومي تحت حجة مكافحة الارهاب !!
فهل مصر في حيلة الى مزيد من القوانين الاستثنائية لتقييد الحريات العامة ، وتطلق يد الشرطة في القمع والاعتقال ومصفرة الرأي ؟
وهل المكافحة التشريعية هي نهاية المطاف للقومة الخطر ظلمة تعرضت لها مصر في الايام الاخيرة .. ام هناك وسائل اخرى يمكن بها علاج ما عجزت عن الوصول اليه الحكومة ؟
وانكفت بعلاج الازار دون الاهتمام بالجذور والاسباب ؟

● كعادتها في « سلق » القوانين ، وتحويلها بسرعة الصاروخ من تحت القبة في جلسة او جامعتين او ساعات من الليل ، فلجاننا الحكومية بقلوب غشائس وسطاح لمكافحة الارهاب ، حذلا في طيافه الكثير من القيود والذرات ، لا تقل خطورتها عن اخطار قانون الطوارئ الاستثنائي ، ليصبح في مصر قانون طوارئ ذات مركب زى مكافحة الارهاب .. ولتتخذ اعضاء اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشورى العديد من مواده واكدوا مخالفتها للدستور . وتناقضها مع قانون العفويات ، واكد خبراء القانون ان مصر ليست في حيلة الى قانون لمكافحة الارهاب يدر اجتهادها الى منافع سليم تتوافر فيه كل الخصائص الديمقراطية وجهاز امني يلتزم بان الصنف لا

التمديدات تقييد الحريات .. والمطلوب برنامج شامل للعلاج

لا احد ينكر ان من حق الحكومة ان تتكلم الارهاب سواء كان فريدا او جماعيا فهذا واجبها .. ولا احد ايضا يهين ان تنتشر بعض مصيبتات الجنائز والسجن والمفرقات .. ولكن من واجب الحكومة ايضا ان تعامل شمسها ومواطنيها بقوانين العفلة والشفرةعات التي لا تخالف القربة الضخمية للارهاب .. وتوائم بين مصطلحات في اللقاء وبين مطلب الشعب .. ففضيب المصري ليس كله ارهابيين ، ففريقه وشيخته وفريقه ذلك انه ضد الارهاب .. فعلا ان نقيده وشكوت حريته بقتريوع غليظ له يؤدي فعلا لقمع الارهاب لفترة مؤلفة ونقته ان يلقى عليه في الايد الطويل . بل سيخلق له فتوات جديدة تمل في الخطاء !!

تحقيق

سامي صبرى



الرفـص

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد احدثت كل التجارب الديمقراطية ان
عبرت الحريات العامة، واطلاق يد الشرطة في
القمع والاحتلال والبطش يزيد من حجم
الارهاب. كما احدثت ان الحكومة البوليسية
ذات الطبيعة الحديدية ان تستمر اوضاعها
او لتصلها.

فلسفنا والقدود التي اتي بها قتلون
مكافحة الارهاب التي اصورتها الحكومة في
سماعت ان قضي على الارهاب، والباقي على
ذلك ان الارهاب انتشر رغم وجود قتلون
طوارئ، ورغم القوانين سيطرة السعنة التي
تتمتع القواء ويحيطون بطرؤس العبد !!

ويظهر سرية على قتلون متعاطفة
الارهاب الذي اصرت الحكومة على خروجه في
عده الثورة سجد فيه القليل من الثارات
والقيود .. التي سلاوي وكما اجمع خبراء

السيسة والقانون ان مزيد من الارهاب ان
لم تقابلها ضمانات قوية للديمقراطية
والحرية الكثرئين لاستقرار اي نظام !!

فلسفنا، وعدم لا يفي للحظ على
امن جميع، ولا لتطبيق المعايير وتسيديها
يبلغ وقوف اي جريمة، ولا اي قتلون
استثنائي يمكن تلهم نظم من السيطرة على
شعب ويطلق في قتلهم ونهم ان نصيب حرية
والديمقراطية ويرفض راحة الرخص
وعند التبرير ..

ورغم ان الدستور والقانون الطويات بها
من افراد القضاة يروج هذه الظاهرة التي
قامت الدنيا من اجلها، الا انه بسبب الرعية
الخسة في تشديد الاجراءات الجنائية
والطويات ومنح ريق الشرطة سلطات
واسعة في القبض والاحتلال، جاء القتلون
متعاطفة ومتعاطفة مع الدستور والقانون ..

كبت الحريات

اما اقرب لحيات القتلون فهو النص
الذي يغني بالعالم، سنوات لكل من روج
بالقول او بكتابة او بأي طريقة اخرى
للاغراض او لغيره، التي تدعو اليها
جماعة او جمعية هدفها تعذيب المستور ..
لهذا يعني انه او طالب احد من الصليبيين
او القاتل او اي رجل يعمل بالعنف الخبيثي
والعسلي وتعذيب وتفتيح المستور سيكول
باب الصيون مطروحا امامه ان صرعاية !!

كما ان القتلون به تعذيبات متعاطفة .. تمنح
وتجيز .. وتمكن الشرطة من جر القتلون من
الارباه الى الصيون تحت حشر الاتخيه ..
لقد احدث على مدة قضي بعقل من
يرغم قضيها على الانتقام الى جامعة
بالانطلاق للشقة .. الا ان الذي يخشى منه ان
يضي، اريد ويذهب بغير اقل لوقع المعقوبة
على القلم خيرة هذه الشهادة !!

كما ان التعذيبات الجديدة لم يراع فيها
القوانين بين الصلحة العامة والحريات

المتخصصة وللصحة البلاد الذي هو جزء
اسمي من ابن للجسم .. ومن ثم سلاوي الى
اربع الحيلة السياسية والاقتصادية
والاجتماعية .. وخاصة التعديل الخاص
بسرية الصليبات في البنوك الذي يعتبر
شراخا خطيرا في خطوات تعريض
الانظمة !!

والآن ماذا يقول خبراء السيسة والقانون
ويجزل الا ان حول هذه التعذيبات ١٢

تفحص المذاعة الديمقراطية

● ولقد ابراهيم فرج سكرين علم حزب
الود ان تعدد القوانين الاستثنائية سبابة
تميز بها العلم القتل والسبب نفس الخسنة
الديمقراطية والحداد الوحي للتستور
والعلم الخلق .. والقوانين يطمعها ليست
جسدة او غير قلة لتتعديل وتغن لايد ان
توكب القبول والمطويات الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية .. لقد تقع احدث
تكون بقعة الخطورة على مصفح الدولة
العليا او على وحدة للجسم تعذيب المستور
هواجبه هذه المطويات في اعلى صحنحة
المجسط .. والشرع المصري يشعر بنبضه
ويطرقه بالمضرويات التي تحلق مصاحبه
وتحافظ على كونه .. لقد كانت مطوية
المخبرات في اوائل هذا القرن لا تدمو ان
تكون متعلقة عويثها الدرامة ولكن تطورات
المجسط اوصلتها الى جليلة عويثها الادام
في الستون الأخيرة ..

وهناك احدث تقع ولا يوجد في القتلون
نص على جريسيما .. كما حدث عندما عدل
قتلون المطويات وانضمت فيه جنبة الانفاق
الجنطلي .. في اثر الخليل المرحوم بطرس
بشا غالي .. ولهذا فاني اوافق على تعديل
قتلون المطويات والادارات ختلفة جرائم
الارهاب التي لم يكن الشعب المصري على
عهد بها من قبل ولكن دون التمس بعقوبات
العامة والديمقراطية ..

ويرى ابراهيم فرج ان بعض صود
الجرائم التي احدث بها التعذيبات الجديدة قد
وبت من قبل في جريمة (التفكر الجنائي)
ومن ثم لم يكن هناك داع لتكرارها، وخاصة
صورة الانتداء او الانتقام الى الجامعات
التي تحمل بالارهاب .. فضلي فيها تطبيق
جريمة (الانفاق الجنائي) التي لم تعديها
من قبل ..

ويضيف قائلا .. ان امثال القوية

النصوح التي من ضابطا الاطعام من العقاب
للتسلي الى الصلحة .. الجبراء اسفل
لتشجيع من القوتهم الدعوات الاثمة او
دفعهم سواء الصلح التسلبي والبسطة
الغفيرة او القوية والمودة الى الطريق
الصحيح

ومن طلي التعذيبات الجديدة على
الحرية والديمقراطية يقول ابراهيم فرج
اننا لا نخشى على الحرية في نقل ضام عدل
فلما ان القتل في تلك الجرائم المستعمدة
استراح له كل الوسائل للدفاع من نفسه .. ان
القاضي يريد بوجدها وتفسيره .. ولا نخشى
على الديمقراطية بلنا يريد شعب قوي له
ثروة غير في مقاومة قتلون ..
والد القتل تجاربا للقتلاني ان في مصر من
في الصليبات السرية وان كان امرا مكروها
لانها بعيدا على الحرية الشخصية .. الا ان
الشرع الجديد جعله من اختصاص القاتل
العلم للوقوف على حقائق تعويل الارهاب ..
ومن عدم سقوط الجرائم المتصلة
بالارهاب بالقلم هو اجراء اوافق عليه
ويعدل ضمن مبادئ الود وبمنهجية اياه
يضع على ان تعويل المستور وتزوير
الاختلافات جريسيما لا تستغل بالعقد ..

سوء الصلحة

ولكن محمود ابوفه رئيس للجنة العامة
لشعب الود .. يعترض على طبيعة الشغل
للتشريكي للظفر .. ويذهب السرة
والصلحة يقول : ليس من القبول ولا
العلم ان ياتل الضرع .. وراء العواطف
خبيثة ان تلم جريسيما على شغل عدل الى
تعذيب مطوية او اقرار صحنحة ..
الصلح التي يمكن ان تعذيب تعذيبها ..
ان يكون تشريعا ملغيا .. ولا اهم ونحن
توجيه الارهاب منذ ثلثين من عشر ستون
تحت حكم قتلون الطوارئ ان يتكلم
الشرع لبيان ان هذه حيلة لتعريض
جديد مكافحة الارهاب ليصور في ايام
معدودة على حيل ولا تراسه هذا القتلون ..
ما يطويه منذ شتات مجوس بسوء السمعة
وسوء الصلحة .. اريد ان القوانين القلقة
ويلا حيلة حتى لقتلون طوارئ .. قلقة
لما هواجبه هذه العواطف الارهابية التي
تكتلرت في ايام الأخيرة .. وانما الذي يجب



بمعنى منح الرئيس سلطات كثيرة جدا وإن يقبلها سلطات مستمدة من التوكيد لم تأتي الحكمة الديمقراطية العليا لتوجد التوازن المطلوب في القوانين ..

وهذا ما سنسأله في شريحة وتوجيهات إيران حيث ..

أما في مصر فإن الرئيس هو مصدر السلطات وليس الأمة ولذا فنعلمه كل الرئيس أن جميع الشيوخ في يده فهو قول صدق !!

فهي الوحيد الذي يلوّس سلطته إن يشاء ويحبها إن يشاء .. وهو الذي يبيع التوازن ويبرأه الفوضى .. لقد أصغر قلّون الخوازيء ولكنه فرض على السلطة انتفاضة إن يطعن في كل شيء ما هذا الصمصام القويمة والمعرشة !!

ولكن الذي قبله كل قوله المشهورة : الديمقراطية أتيب ، فليس الاصحاب من دون قرار قضائي ، والقي الحزب من خلال رجالاته يبارر قضائي !!

ومن ثم التحديلات الجديدة مستمرة وسيترك الأمر في يد توجيهات الرئيس ؟

أخاف على مصر

ويقول عزري الجزاير شيخ المستقلين مجلس الشعب .. إن هذا القتلون الجديد من مجلس الرفعة .. وكل الأحكام المعروضة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية أو أن فيه توجد في القتلون العلم الحال .. فما هي القصة من الهدف من وراء هذا الفروع ..

إن هذه التحديلات عليها مشروط وهو الحق بأب الحريات والحقبة والمخاطبة ومواجهة أصعب قوى الفكر .. فلما يقطن أحد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية أو أن الإسلام بين دولة كما فعل إسرائيل حيث تطبيق اليهودية بينا دولة .. فليس يقطن عليه وسيسجن ويحب .. بل إن المسألة تزيد

ويؤيده في ذلك اللواء عبد الغنيم حامين عضو الهيئة العليا للواء ، ويؤكد أن الفقرة الأولى ليست مشقة خفيفةا ولكنها مشقة اقتصادية واجتماعية وسياسية بدرجة الأولى ، ويرى أن المعالجة التشريعية لها بهذه السرعة للصورية التي مرت بها في مجلس الشورى والشعب لا عبر لها ، لأن تشديد العقوبات وتقليص الإجراءات التشريعية وإطلاق يد الشرطة بهذه الصورة

مشكور بنا في حلة بارقة من العنف المظلم والسنتر .. ويشيد قللا : إن قلّون الخوازيء الذي فرض منذ قول الرئيس حسني مبارك وحتى الآن لم يقطن على الإختلالات السياسية والإرهاب ، بل إزادت

المظلمة قوة وعدا وشراوة .. والتسبب هو سوء الأحوال الاقتصادية والبطالة والفراغ السياسي الذي يعاني منه الشعب ، مما دفعه إلى التمسك ببراءة الذين لاكتظاف من كل الأوضاع السيئة التي تعيدنها البلاد من فساد وانحراف ..

التوازنات

● يؤكد الدكتور ميلا حنا - الخبير السياسي - أن الإرهاب والعنف والتطرف هو نتيجة منطقية لحالة سيستات الحكومة ، وعندما واجهت الخطر ادهام فمن الطبيعي أن تدافع عن نفسها بكل اسلحتها لتبوء .. وقد جزم مقتضى هذه التحديلات التشريعية القضاء على مخاطر العنف المفرطة وجيزة من الزمن ، ولكن سيولته الضخم ارضاها لوي واشتد بعد ذلك ، لأن نط الحياة السياسية لم يفرز التوازنات الاجتماعية المطلوبة ، وهذا أوائل السبعينات اضطهد الرئيس أنور السادات كافة النظم والتوجهات الليبرالية واليسارية والآراء الصرة ، فظهر التطرف القوي .. وكان لحرى بالمشكلة أن تقدم تحديلات جوهريّة في القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ بشأن إنشاء الجمعيات والتشكيلات الأهلية غير الحكومية بدلا من التشديد وعكس الحريات ..

ويستمر الدكتور ميلا قللا : إن التحديلات الجديدة في قانون الإرهاب ستجلب الانتفاخ بالحياة العامة محظوظا بمخاطر الاعتقال المرات بجعة الإرهاب وطموحة السلطات ، وستحول مصر إلى دولة منضبطة بالشرطة ومباحت أمن الدولة ، ومن ثم سيقلّ العمل التشريعي ويبدأ العمل المرمي الذي تعمره بعض الجماعات المظلمة الآن وفي تكلم الله وسيدم قلّون تحت الرمة ..

وأذا كان الدستور الأمريكي يقوم على سلمة من القوي والسلطات ولكن يقبلها سلمة أخرى من الاتراجات والحركات من خلال موازنات بين السلطات ، وهو ما يعرف بـ *Checks and Balances* ،

إن ننتهه إليه هنا هو : هل يجوز الأمن الحال في مواجهة هذا النوع الجديد من .. يجب أن .. أن الحالة ممتدة الآن لإعادة النظر في اللوائح التي تحكم عمل أجهزة الأمن ، وللحواشيث المخررة في أصليات العمل في أجهزة الشرطة ، والشورى يرسل الشرطة ملها ومعنويا وليس بتشديد قبضتها وإطلاق يده في أمور تزيد من حجم الإرهاب .. كما يجب إعادة النظر في صليات تدريب أجهزة الأمن ، فمعضلات لوائحها الجماعية بين قوات الأمن ومعضلات سبعة فقرة جديدة تقتضي اسلوبا جديدا في المواجهة ، ويمكن هنا الإسترشاد بما تم في الدول الأوروبية في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا

ويضيف محمود ابنة قللا : عندما يكون مفرضا على الشرطة أن تولج العنف بالقتل ، فلها أيضا الحرس على الحرس على أن يكون العنف في إطار الشريعة وللضرورة القصوى ، لأن الدولة يجب أن تظل حكما ولا يجوز لها أن تصبح طرفا ولا

لها .. وعندما يجد الحكم نفسه في ظروف يفرض عليه أن يعصف بالحريات العامة التي يصفها الأمن العام ، فانه يبيع البلاد والعباد في مارتز لا خروج له ، فلأن ليس له أي معنى يهون الشورى ، وقضية الحكم هي الواسعة بين أن يعيش المواطنون أجرايا ويعيش البلد أملا ..

ولكن عندما تقع جريمة بأجأ الحكم لتطبيق نطق الحريات وتشديد لفة القوانين الاستثنائية وإعداد ضمانات التفتيش لهذا هو الطريق الذي يؤدي إلى فقدان الحرية والأمن معا .. ويكفي أن نخلط حولنا لنقتله من هذه الخطبة .. كما يعلى أن نطرح الحكومة على باب الجرائد الخاصة بمصطلح الدولة فلعلمنا أن ألب الخلل من قانون العقوبات ، لاكتناك أن الحقبة ملحة لإلغاء بعض الدرائم وتخفيف بعض العقوبات وليس التضييق أو التشديد

وأذا كتلت أجهزة الأمن لم تستطع الحفاظ على الأمن العام فهذا يجب أن ادأها لأن من تصحيحه .. وليس حيا في التشريعات القديمة التي تقتضي الشورى خلتها ..



قضية وطنية

وفي النهاية يرى اللواء عبد العزيز حمدي
استد الآلية الجنائية باعتمادية للشرطة
ان المواجهة القانونية الاسمية للارهاب لا

تلكى ولايه من مواجهة سياسية شاملة
وتعديل وبرامجه جرائم امن الدولة لازالة
الاضطرابات . ويؤكد ان القانون العام يمكن
الدولة من مكافحة الارهاب ويؤمن التعاون
على حرية التناس ويؤمن القاء التفتيشات
والقبض على ابرياء .. ويطلب بزيادة
التفتيشات العديدة بقلوب الاجرامات
الجنائية .. واعادة النظر في اسلوب الشرطة
في مواجهة الارهاب لمعالجة الازمة قضية

وطنية علة لها جذورها واساليبها وعلاجها
ليس يشاطة لتفريع جديد وسريع وغير
متوازن او تعديل والتفريع تشريع قائم وانما
ببرنامج حكومي عاجل وشامل يمول

تطورات للمجتمع والاطلاع التسريع لطبيعة
العصر .. وعشدة سيخفي الوطن نفسه
وسيفتحه الفزاد وبحارون من يحدد امن
الوطن . بدلا من التكتف على الارهابيين
ومساعدتهم بدافع الانكسار ؟ كما يطلب
اللواء عبد العزيز حمدي بان تكون الشرطة
بحجم الجديرة . فلتقتصد فيها بمساحة على
تفادها . فلدي يريد تفكير عمل اجرائي ان
يقرر في حجم الطغوى . تخريص اقل الامم
ملا طغوىها الاعدام وليس بعد الاعدام
لند طغوى . ورغم ذلك فهو يقرر عمدا ؟
ومن لم يفل السمل لتفريعات شمل ميثا
على الجواز الاسمي والاضطراب ان يعلم للظاهرة
يعودها غير معين . والظاهرة يجب ان تكون
يوضح سجل الضحية . والفكر والاراء
والحوار .. وتوجيه كل المسائل التي عليها
التصوير والقرين الاجرامات الجنائية لاي
مهم . وان يتكون الاتهام على اساس
موضوعية . وفي مساهمة عملة يراعى فيها
القرار الركن القلبي للجريمة حتى لا يخل
ابرياء نفس الاتهام . وان يتم الفصل في مثل
هذه القضايا في اسرع وقت لتحقيق التراج
العام

من هذا الحد . المقاتلون نفس غريب يقرر
الفكر ويمتد الرأى قبل ان يقرر .. يحالف
بالخمس خمس سنوات كل من روج بقلوب
لو القتل او الاشارة للفكر اى جماعة ..

ويؤكد فكرى الجزاز ان هذا القانون ان
يوقف الجرائم . وكان يجب تشكيل لجنة
لتنسيق المقاتلين من المجلس لخدمة الاسباب
الطبيعية للارهاب . بدلا من خلق الاوراق
بالخمس بين الاخوان المسلمين الذين ياملون
بغير الدين بالدعوة للحصنة وبين الجماعات
التي تروى رداء الدين .. فالقول يؤكد ان
هذه الجماعات تعتبر الاخوان المسلمين لند
اهدائها ..

القضية محسومة . ولا يوجد تطرف
يبنى . وكان يوجد تلوث فكرى وشبه
اقتصادي وسطا ويشغل اجتماعة لاحصر
لها في صفوف الشعب للضرى . لحيات
الظاهرة التي سبقتها الحكومة بالارهاب .
واستيت الحكومة ان إحسانا الشعب
بالضحايا من الذي ضد الخوف وان
سوءت الشرطة في التعامل مع الظاهرة
ودعت دافع الانتقام لدى هؤلاء الشعب .
لعلاج الازمة هو : تولى لفة عين وسكن
متسب ورمسة عمل . واطلاق الحريات ..

ويشغل فكرى الجزاز قائلا : اذا كان
الحزب الوطني يزعم انه حزب الاقلية وان
الشعب يقرر في سياسته .. فلماذا إذن
تعتبر فترة حكمه بالاضطرابات والارهاب ؟
ان التاريخ يؤكد لنا ان جميع الاضطرابات
التي تمت قبل الثورة كانت في ظل حكومات
الاقلية . ولكن عندما حكم الوفاء وفان
بالاقلية الحقيقية وكذا الشعب لم يتم
الحقوق واحد . وهذا يعني تقيلا على انصار
الحزب الحاكم حاليا ؟

والجواب : اننى اخشى على مصر من هذا
القانون بل اخشى على نفس اذا حدثت مع
ابناءنا الرأى في السياسة والحياة العامة رغم
اننى عضو مجلس شعب .. فلهذا الاحداث
التي كانت بما حدث عام ١٩٨٠ عندما تم كبت
الرأى والفكر بموجب قانون الحجب والوحدة
الوطنية وانتهى اطفال بالقتل رئيس
الجمهورية .. فإذا كان الرئيس سيحصل
المستقلة مرة اخرى فقلبه ان يمتثل قبة
هذه العقلة مرة اخرى واخيرة ؟ فان هذا
القانون الذي سيبرك من الاضطرابات
والارهاب !!!



المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ٦ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حدث الأسبوع



كثبت سوسن الجيار وحمدى عبد العزيز :

وصف مسئول امنى كبير تعديلات قانون العقوبات بأنها ضيقة ، وليست المطورة لتعاطف الإرهاب .. إننا يجب أن نقرأ قانونها ولزنا وإقليميا حتى نعرف كيف واجهوا الإرهاب .. وهى بلاد ديمقراطية .. أما ما يبحث الآن فهو مجرد تمكين للقاهرة ، وليس عمليا للقضاء عليها .

وأشكال المسئول نفسه أن التعديلات لم تعط الفرصة (السلطة اللازمة لمواجهة الإرهاب في المكنن والجذور .. وأصبحت الأمور معقدة في الحكم القضاء .

كان مجلس الشعب قد شهد أربع جلسات مطيرة ناقش خلالها تعديل بعض نصوص قانون العقوبات والإجراءات الجنائية والأسلحة والعمليات السرية بجهود تعاطف الإرهاب .

في هذه الجلسات المكونة ثلث عتلف صفى رئيس الوزراء إن التشريع المعروض هو أقل ما

يمكن من تشريعات مطيلة في دول أخرى .. وإن هناك صعوبات تتبع الخطوات ... حتى لو كان فيها خروج على القواعد العامة .

ووصف كمثل التناقض التعديلات بأنها أداة لاختصار الوقت وتسهيل بعض الإجراءات ..

لكن رئيس بقتشريع وحده متطرب الإرهاب .. وفى جانب آخر قال خلفه محبى الدين زعيم المعارضة : إننا يجب أن نستعيد هيئة الدولة .. إلا أنه رأى أن تعريف الإرهاب في القانون قصصا .. ويجب أن يقتصر الأمر على شريد استعمل السلاح .. وقال إن القانون لا ينجب الأحزاب التى تعمل سلميا ، لأنها قد تجد نفسها ذات يوم تحت مظلة بنوده !

ول حين أعلن خلفه محبى الدين باسم المعارضة رفض القانون - وليس رفض مكانة الإرهاب - قال كمال خالد إن القانون يخلف المولد : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

٢١ يونيو ١٩٩٢

نشرت «الوفد» في عددها الصادر يوم ١٩٩٢/٧/١٦ مقالا للمستشار يحيى الرفاعي شيخ القضاة حول قوانين الإرهاب الأخيرة.. ولأهمية ما جاء في هذا المقال واعتزازاً بمكانة المستشار الرفاعي وبما كتبه نعيد نشر هذا المقال، ٦٦

إذا لم يتهم واضح هذا القانون بالفيادة العظمى.. فمن يتهم بها؟



بقلم المستشار:

يحيى الرفاعي

به قاض بمناسبة إضراره حكماً من أحكام القضاء

• وهكذا يصادر المشرع حرية المواطنين جميعاً في الكلمة والتعبير والحوار كما يستأصل فكرة الحوار من جلوسها ويضاعف من الضغط حتى يدفع البعض إلى التناذر في العنف بما ينأشز أو يهاو ما تولد من قرارات سبتمبر ١٩٨١

• ثم إن المشرع يخول الشرطة أيضاً سلطة احتجاز من تشاء من المواطنين فدد شوية دون عرضهم على النيابة العامة أي أنه في الحقيقة يخول الشرطة سلطة الحبس أو احتباسه وبالمشافة للدستور الذي يقصر سلطة الحبس على القضاء، والنيابة العامة دور الشرطة ولا يقع من ذلك أن يتلقى المشرع قسماً ذلك أيضاً وليس حبساً — لأن العرة إنما هي بالحبس وليس بالانفاذ والمأمن ومن البدعيات أن التحفظ أو القبض هو إجراء لحظي وفتي بطله من أجل أمن أكثر من اللذة الزمنية اللازمة لعرض المتهم على النيابة — لسماع دفاعه في أسرع وقت فور القبض عليه لتزول على أحكام الدستور — كان ذلك حبساً في الحقيقة والواقع من لا يمكنه وإنشور في السوء نفسه على

• يعلم أصل التشريع في مصر أن الذين وضعوا الدستور الحال في عام ١٩٧١ عانوا أشد العناء من محاولات مستبينة لبعض العسكريين آنذاك، استهدفت صياغة نصوص المشرع على نحو يغفلهم من بعد سلطة استصدار قانون يقول الشرطة سلطات القضاة ويعتبر بعض أجهزة لها من الهيئات القضائية، لولا أن بعض أساتذة القانون الأجلاء وقفوا لهذه المساولات بالرماد.

• ومع ذلك لمي عام ١٩٨٥ لم تجد وزارة الداخلية حرجاً في أن تعد مشروعاً لإنشاء سلطة قضائية من خيالها تفتص دون سواها بمحاكمة ضباط وأفراد الشرطة عما يتسب بهم من مختلف أنواع الجرائم — ولو كانت جرائم تعذيب المواطنين أو حبسهم دون حق — وحين تبه القضاة والرأى العام لهذه المحاولة الأثمة — بعد أن عرضت للوزارة مشروعها — لم تشرع بمجلس الدولة — لم تتردد الدولة في سحب المشروع، وأعلنت تكتيها رسمياً لوجودها ثم تعاطت دور الشرطة حتى ألفت الناس أن تتسلمهم علناً بدور لبحث ضحاياها من المواطنين ممن أضحت عليهم الشرطة ما شاعت من أوصاف الظفر أو مقاومة السلطات أو الهرب أو التلجج أو قطع الطرق، إلخ دون أن يقرأ أحد أن النيابة العامة سادت أي إنسان طرأ هذه السنين عن مصرع أي واحد من هؤلاء، حتى وقدر في نفوس الكثرة أن مصرع هؤلاء والمرافق جميعاً إنما هو في الحقيقة تنفيذ لأحكام أو إرهاب بالأحكام أصدرها من لا يمكنه دستوريا سلطة إصدارها، أي هي بمعنى أدق جرائم قتل عدو مع سبق الإصرار باسم القانون المخترى به وعليه

مصادرة الحق الدستوري للمتهم أو إيداعه أمام قاضيه الطبيعي لأخلاق سراحه، ولا مراد في عدم مشروعية مصادرة هذا الحق من حقوق الدفاع، ومن حق دستوري من حقوق الإنسان نعمت عليه المصائر لم تكن.

• شاعك عن البراءة وراء النص على إنشاء محكمة مركزية واحدة للإرهاب ومدى ارتباط هذه البراءة بتلك التي تولدت عنها نيابة أمن دولة عليا واحدة للبلاد وهل من بين هذه البراءة محاولة السيطرة على هذه النيابة وتلك المحكمة؟

• كذلك فإن المشرع حسبما سلف أنما كما يصادر حقوق المواطنين وحرياتهم — فانه يصادر استقلال أعضاء

• ويرغم سريان حالة الطوارئ والقنوس في الاعتقال بغير حساب، فقد تعاطف فخل للمستورين في هذا الصدد، ومع ذلك لم يشأ المستورين الاكتفاء بقوانين العقوبات والطوارئ والاستثناء، وقانون محاكم أمن الدولة، وقانون القبي، وغيرها من ترسانة قوانين القهر التي ترسخ الدولة البوليسية، وتجهض كل محاولات التقدم، بل طمسوا على مصر اليوم بمشروع — فطلوا عام ١٩٨٢ في استصداره هو الآخر — فقدموه اليوم بمقولة أنه لمكافحة الإرهاب، وخولوا فيه للشرطة أهم وأخطر اختصاصات القضاء والنيابة العامة، وذلك بالمخالفة لكل الأصول الانسانية والدستورية المسماة للتشريع بصفة عامة وللتنشيع الجنائي بصفة خاصة، ذلك أنهم صافرو بمعارات مطبوعة واسعة يسهل التشايع بها في التطبيق إلى أبعد مدى لتتنال كل صاحب رأى معارض يتذاع أو يبرر أو يحسن أو يحيد ما يتألف هو أحد المستورين، ولو أبدى ذلك الرأي في قاعة الدرس بجامعة تروا على مقتضيات نشر العلم، أو في قاعات المحاكم فداسه من منهم اسمها، أو أغلقه تحت قبة مجلس الضم أو الشروري أحد أعضاء المجلس بمناسبة قيامه بإداء رسالته في المجلس، أي تنظ



المصدر :

الشيء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٢

السلطات التشريعية والقضائية جميعاً ويجعل يد الشرطة هي العليا في تطبيق هذه القوانين حتى أي منهم دون إذن أو طلب ذلك أنه يطلق يد الشرطة في اتخاذ هذه الاجراءات الشاذة بالاسوة لهم بلع حدود ولا قيود ولا استثناء أحد القوانين ولا حتى استثناء مجلس القضاء الاعلى

• وان كان الناس يعلمون ان لم يقع مطلقاً ان احدهم ارتكب او انهم ان احدهم تضامياً الارهاب فإن الفرض من مصادرة حصاناتهم اليوم انما يكون هو بيقين مجرد اذلالهم والمصنف باستقلالهم لتكثير سائر الاقواء واستئناس اصحابها واسكات كل صوت حر حتى يتفرد بالسلطة اللامحدود والانتهازيون ولا يلبس احد بيت شقة وتوت مصر تماماً وتنتهي البقية الباقية من شكل الدولة القانونية فهنا، ونسلم بالسيادة الكاملة للدولة البوليسية وان يقومون عليها

• ويعد، لسان المشروع المعروف الآن بحالته لا يربح مرتكبي جرائم الارهاب القبول بها بقدر ما يربح اصحاب الراي الحر والفكر المستقل والتعبير المجرّد ودعاة الإصلاح، ويقضي تماماً ونفس القدر على سائر الاحزاب والراي الآخر، وأي أمل في الإصلاح أو التقدم، ويقول السلطة كراتية حيس والذلال أو إعدام كراتية من تشاء من المواطنين دون مسؤولية أو حساب أو دفاع، ليكون لكل جريمة سهلة شهية باسم قانون الارهاب، وذلك إمعاناً في القسوة وإصراراً عليه حتى يتوسد الانفجار الذي ينتهي وانحس هذا المشروع

• تسري، إذا لم يكن واضح مشروع هذا القانون مرتكباً بذلك لجريمة الخيانة العظمى فمن يكون مرتكب هذه الجريمة الشنعاء؟



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٠١٠ يوليو ١٩٩٢

رجال القضاء يواصلون

تصديهم للقوانين الظالة

لقد كتبت مقالاً منذ ٣٥ عاماً قلت فيه: مالم يكن هناك قضاء عادل حر تزيه لا يخضع لسلطات الحكومة وقادر على الفصل في القضايا بالمعدل وبكامل المتقاضين جميع حقوق الدفاع كاملاً فإن يكون هناك قضاة، ولا أمن ولا استقرار، ولا أي شيء.

إنني لم ألق بشخص واحد موافق على هذه التعديلات.

عبد العزيز محمد المحامي وقيظ المحامين بالقاهرة:

إن التجربة قد دلت على أن التصدي لارهاب والعنف والتفريغ وحده لا يكفي، لأنه يعمل في هذه الحالة خطورة التصعيد غير المطلوب، وإن القوانين الطوارئ والمبني والمسنون محكم أمن الدولة والأسلحة والذخائر والتجهيز والاحتياجات وغيرها كالمادة لارهابية أي أحداث أو أية ظاهرة تطرأ على المجتمع، بل وتزيد.

إن الترسنة العنيفة من القوانين الاستثنائية أصبحت مسورة مجسدة للتصعيد التفريغي البالغ السوء، فهي تشمل كل فعل، بل ومجرد التفكير، وهي تعاقب على التمييز والتفريغ، كما أنها تعاقب على تكبير الأمن العام وحث الشائعات، وتعاقب على مجرد الشروع في أي أمر، وعلى بعض حالات الأعمال التمييزية، وتعاقب على الاشتراك بآلية مسورة، وتعاقب على الاتصالات الجنائية العامة والخاصة، ولا تعاقب فقط على استعمال القوة بالفعل، بل وتعاقب متى كان استعمال القوة مخططاً، وهي تعاقب على التجسس والتمسح بالاجتماع العام ألا يترخيص وشروط، وتعاقب على إخراج السلاح حتى ولو كان دسلاً سكين.

وأمام هذه الترسنة من القوانين للقتل تقتضي كافة الضمانات اللازمة لدفاع المتهم من نفسه، وإلى أصبح رجل الشرطة في أي مجال هو القانون وحكم المرموب، وأحذر في النهاية من البيت بالبقية العنيفة من الضمانات اللازمة للمدانة واحترام القانون والتسور وحقوق الإنسان.

عبد الحليم رمضان المحامي:

التعديلات الجديدة تقدم حريات المواطنين، وتفتح الباب لإلحاق أسرارهم التي لا يجوز لأحد أن يتعدى عليها سواء كانت حسابات في البنوك أو تليفونات أو مراسلات، وهو ما يتعارض مع نص المادة ٤١ من الدستور التي تقول: (إن الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تفسد، ولها

المستشار أحمد عبد الرحمن نائب رئيس محكمة النقض ورئيس المكتب الفني:

هذه التعديلات الجديدة، سوف تدرس، ويتم تصديق ما هو صحيح منها وما هو شاذ وما يتفق مع لغة القانون والدستور، وسوف يكون هناك كلام كبير في شأنها؛ لأن هذه التعديلات تستخدم تعبيرات جديدة على القانون المصري كالارهاب وغيره، وسوف أقوم بدراستها بمجرد أن تملسي من وزارة العدل المسند ضمن النشرة التشريعية.

المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة النقض وعضو مجلس إدارة نادي القضاء:

أشعر أن الرأي العام المصري يلق كل شيء هذه التعديلات التي لم تكن في حاجة إليها؛ لأننا نشكو من كثرة القوانين، وعندما ما يكفي لواجبة أحداث العنف وزيادة، والتي لا تكون معالجتها بإصدار تشريعات جديدة.

د. أسروت بنبوي أستاذ ورئيس قسم القانون العام والدستوري بجامعة القاهرة:

أنا ضد قانون الإرهاب جملة وتفصيلاً، وهذا غير من القوانين الاستثنائية؛ لأنه لا يمكن لأي بلد في

العالم أن يتقدم أو يتأخر أو يستقر في ظل هذه القوانين ومنها: قانون الاشتباه الطوارئ، ومحكمة القيم، وجهاز الأمن العام الاشتراكي، والذي أخذت موافقة بعدم الأذية من لجنة دستور سنة ١٩٧١.

إن هذه التعديلات كارثة كبرى وإصدار لجميع الضمانات اللازمة في التقاضي، وهذه التعديلات سوف تؤدي بالمعتقلين إلى أن يكونوا تالقين، فالقوانين العادية كالمادة لارهابية أية ظاهرة، كما أن أحداث العنف مفتحة وتتركها جهات اجنبية. والمشكلة في هذه التعديلات ليس كونها تشدد الطعوبة ولكنها تنقل سلطة القضاء لرجال الشرطة والنيابة العامة، وهي سلطة يجب أن تكون للمحكمة فقط في ظل قضاء مستقل تتوافر فيه ضمانات الدفاع.

وأطالب بأنني بمجرد القبض على المتهم متلبساً بجريمته أن يقدم إلى القاضي فوراً في محاكمة علنية دون أن يمكث دهليئة واحدة سواء في قسم الشرطة أو النيابة.



المصدر :

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

عند حالة التيسر لا يجوز القبض على أحد أو تقييده أو حمله أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر مشتمل عليه ضرورة التوقيف وسياسة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي، ولكن يجب بعد ذلك أن تتخذ الإجراءات الجديدة تصرف

بشروط الحبس الاحتياطي المخصوص عليها في الدستور عرض الماحظ، حيث تعطى الحق للشرطة في حبس المواطن ١٧ يوماً بدون إذن قاض ولا توبة. قانون الدستور (١٩٩٠) - الله يرحمه.

هذا القانون الجديد هو إرهابي في حد ذاته، وسوف يقاوم الإرهاب بإرهاب مثله. إن رد الفعل الطبيعي أن هناك أناساً سوف يمتثلون الإرهاب كما حدث عندما شهدت عقوبة الأتجار في الخضراوات إلى الاعتداء، حيث زادت حالات قتل الضباط رغم أنهم يؤديون خدمة للمجتمع، ولكن تشديد العقوبة أدى إلى العكس لأنه ليس الوسيلة الصحيحة للعلاج.

د. شوقي السيد المحامي المعروف:

إن معالجة الحالة التي نردى إليها مستوى الأمن في البلاد لا تكون بالتشريعات العنصرية التي تصدر بين لحظة وأخرى، وتستهدف تشديد العقوبة والمساس بحريات المواطن، وهذا لا يؤدي إلا إلى مزيد من الأضرار والعنف المضاد؛ لأن تشديد العقوبة وتسوية التشريع يتعارض مع ضمير القاضي عند النطق بالحكم حين يتلمس الأسباب للقضاء بالبراءة، كما أن كل السوابق في كل التشريعات العنصرية والجنائية على وجه الخصوص تؤكد ذلك كما حدث في قضايا التصعيد وقضايا أمن الدولة التي استهدفت تشديد العقوبة والمساس بإجراءات التقاضي وحريّة المواطن مما جعلها تؤدي إلى النهاية إلى نتائج عكسية عندما تصل إلى وجدان القاضي وعقله وبالطبع.

وبالنسبة لمشروع التعديلات الأخيرة التي أعدت لمواجهة الإرهاب فإنه فضلاً عن الإجراءات السريعة العنصرية وغير العادية التي تمت في مناقشته، فإنه يلاحظ أن عدد النواب الذين حضروا المناقشة - وعلى سبيل المثال في مجلس الشورى - لم يتعد ٢٨ نائباً.

وكم كنت أود أن أواجه الحالة الأمنية في البلاد بمناقشة أسبابها لأن المسئول عنها هو الدولة في البداية والنهاية، فهي المسئولة عن تربية النشء، ورعاية الشباب، وتنمية ملكاتهم، وترقية منافع تتحقق فيه حرية الإبداع، ولو أن الدولة كسرت جهودها في هذا الاتجاه لتقادمت انحراف الشباب وتطرفهم. وإذا كانت هناك حالات أو أحداث عنف فردية، أو حتى تمثيل ظاهري فإن معالجة تشريعاً تقتضي من المشرع التأمل، ومزيداً من التأمل للوصول إلى

معالجة صحيحة وفعالة، وبشرط ألا يمس الحريات وإجراءات التقاضي حتى لا تكون النتائج عكسية، فالقوة لا تولد إلا القوة، والعصبيّة لا تأتي إلا بالعصبيّة، وتشديد العقوبة لا يمكن أن يأتي بنتيجة؛ لأنه لا يوجد مواطن في مصر يؤيد الإرهاب، فبالكل يتطلع إلى الأمن والاستقرار، والدولة هي المسئولة أمام الدستور عن حماية أرواح المواطنين وأموالهم وأعراضهم.

قام بالاستطلاع

عبد الحى محمد - خالد يونس
هانى عماره - عادل البهنساوى
أحمد عبد المنعم - ليلى عبد الحميد

إشراف:

شعبان عبد الرحمن



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

٢١ يونيو ١٩٩٢

نقابة الأطباء - القوى السياسية: التعديلات

الجديدة تكريس الليكيتاتوريه

ول نقابة الأطباء، وللمناقشة نفس الموضوع، عقد ممثلو القوى الوطنية والنقابات ونوابي هيئات التدريس ندوة مغلقة على شكل دائرة مستديرة مساء الثلاثاء الماضي، تم خلالها المطالبة بجمع التوقيعات على مقال الكاتب الكبير مصطفى أمين، الذي أكد فيه أن إطلاق الحريات هو الحل لمواجهة الإرهاب.

وقد فسر الدكتور محمد سليم ألوم لجهة الحكومة إلى تعديلات جديدة للقوانين، موضحاً أن الأنظمة الحاكمة إذا ازداد خوفها وقزفها من غضب شعوبها فإنها تعالجها في شتى الوسائل لكي تتحجم بها حركة هذه الشعوب، وأن المقصود بهذه التعديلات هو ضرب الحركة السياسية تماماً، لأن قانون الطوارئ أخفق هو وغيره من القوانين الاستثنائية في منع الأحزاب من نشاطها.

بالصلابة ويمنح صرح العدالة، وهو ماكتشف عنه مخاض قضائي قلب نظام الحكم للثقة، والتي حكم فيها القضاة ببراءة المتهمين.

وأشار غازی إلى كلمة «دور العلم، التي وردت في التعديلات، يقصد بها تجميع نشاط تروايي للتدريس بالجامعات في خدمة المجتمع.

ومن عواقب تطبيق قانون الإرهاب، قال: إنه سيحول مصر إلى سجن كبير، وسيحول شوارع مصر إلى سباحات للصرع، وإن الحواشي ستكون أكثر من

وخيمة في النهاية. لأن أجهزة الأمن أصبحت هي القسم والحكم والجلاد. وأكد د. عبد الحليم مندور -عضو اللجنة العليا بحزب الوفد- أن هذه التعديلات الجديدة هي حصاد ٢٠ سنة من الإرهاب الذي بدأ بالسلطان على الحكم بالقوة المسلحة، ثم مواجهة الشعب بالسلاح بعد الثورة أو مأسسة بالثورة. وأشار إلى أن الأحداث الجديدة لا تشرع وأمن المجتمع.

ووصف د. عمر شافعي -عضو مجلس نقابة الأطباء- التعديلات الجديدة بأنها تهديم للهدف الأساسي وضعت من أجله. وهو الحفاظ على الاستقرار، لأنها سوف تزيد من سلبية المواطن في تقاطعه أمله قضائياً وإلته، وسوف تخيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية من الاستثمار في مصر.

«تكريس الليكيتاتوريه»

تجعل من أي مواطن يعمل ولو سكيناً داعياً بها إلى منزله عرضة للاعتقال والحكم.

وإن اللذة التي تعمر الأحداث من الحاكمة أمام المحاكم الخاصة بهم تمثل انتهاكاً للسفور وحقوق الطلبة.

«المدير الخائب»

ول كلمة دعا د. عبد الحليم أبو الفتح -الأمين العام للمساعد لاتحاد الأطباء العرب- القوى الوطنية المخلصة إلى الاستمرار في العمل والتضحية من أجل مصالح الشعب، مشيراً إلى أن القسوى الجائرة والقوانين الظالمة لم تستطع أن تقف يوماً في طريق التضحية من أبناء هذا البلد. ووصف أبو الفتح الحكومة بأنها مثل مدير الشركة «الخائب»، لأن النظام فشل في إدارة شعب بعد أن فقد حريته في ظل حكمة السطوت الذي جعل أبناء الشعب يشعرون بالفقر في بلادهم.

وقال أبو الفتح: إنها ليست صرامة عار من مبدأ النظام سمجته ومعتقداته بالشرقاء من أبناء هذا البلد.

«صلابة القضاء»

وأكد د. بدر الدين غازی -رئيس نادي تدريس جامعة القاهرة- على أن التفرع في الإجراءات في ظل التعديلات الجديدة جعل الإجراءات في ظل دولة طوعية، وهو مايجد دليلاً على فشل الحكومة في تطوير القضاء لأهدافها. وإن في مصر قضاة يتسمون

السياسي، فجاءت هذه التعديلات لكي تمنع نشاط أي حزب أو جمعية أو نقابة لاترغب الحكومة في نشاطها، ولكي تخلق جميع قنوات التمييز العر عن الرأي وهو مايسبب لولا الانفجار الذي لايعلم مناه إلا الله.

وقد طلب الأستاذ الدكتور حمدي السيد نائب الأطباء -قبل مغادرته الندوة- لمشور جلسة مجلس الشعب لمناقشة التعديلات من د. ألوم طرح ملاحظاته على النصوس للترقية. فقال د. سليم ألوم: إن اللادة ٨٦٠ مكرور فيه، تمثل فتلاً للذخوة المربية والإسلامية، لأنها تمنع أي مصري من المشاركة في تدوير أي قطر عربي أو إسلامي.

وإن المادة ٨٨ مكرور فيه تعتبر وصمة عار في جبين أجهزة الأمن، لأنها تقول إن الأشياء المصادرة من حق الجبهة التي خيبتها، وهو مايجد تماثيلاً للتضاي على البطل بمتنكبات اللواطين.

وإن المادة ٨٨ مكرور ده، والتي تجعل من حق السلطات اتخاذ تدابير تصل إلى درجة تعديد إقامتهم لمدة ٥ سنوات هي تكريس للإرهاب والعمل السري.

وإن اللادة التي تتبع للصفاء العام والإطراح على الحساب للسري للصفاء بالبنوك هو عدم فكرة الإطراح الخاص من أساسه، وتجعل رأس المال يهرب إلى الخارج، خاصة وأن قانون سري الحسابات بالبنوك هو التضييق الاستثمار.

وإن المادة الخاصة بالسلاح والذخيرة



المصدر : **الشيخ**

التاريخ : **٢٠١ يونيو ١٩٩٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقال المهندس أبو العلا ماضي - عضو مجلس نقابة المهندسين - إن المطلوب من هذه التصديلات الجديدة هو تصفية كل القوى الوطنية التي تهدد بقاء المستورين على كراسيهم، وكذلك ماسنر من القوانين قبلها كقوانين تحويل الأموال وسوق المال؛ لأن النظام لا يريد إيجابية ولا مشاركة من الشعب، ولا يريد له حرية ولا تقدم ولا تنمية.

ووصف التصديلات الجديدة بأنها تكريس للبيكاتورية وتقنين للفلسفة قهر السلطة للسيطرة على الشعب، وأنها محاولة لوضع ٥٦ مليون مواطن في المعتقلات، وأشار إلى أن هناك - وبدون هذه التصديلات - ١٥٢ معتقلاً منذ ثلاث سنوات يحدد اعتقالهم تلقائياً، ويتم إسراع المعتقلين في الليل من سجن ويطلع طرعه حيث يملكون في لاطرغش ويطلع وتمت سمع ويصر تيسابسة لمن الدولة العليا.

شارك في الندوة أيضاً د. محمود عبد القصور - أمين عام نقابة المصايدلة، ود. محمد عبد الجواد - عضو مجلس النقابة.



استنكار شعبي من: العمال.. والطلاب.. والعلميين.. والسائقين

والمواجهة للصحة للإرهاب تكون من طريق فتح باب الحوار والإقرار بالديمقراطية الحقيقية.

محسن بركات، مهندس:

إذا حدث في المجتمع بعض الأحداث الفردية والاستثنائية فلابد من دراستها دراسة وإفناء مثابته، وأن يكون القانون على ذلك على دراية وكثافة، وأن يكون هذا القانون الذي يصدر لمعالجة هذه الأحداث غير صادر كرد فعل بل في حالة غضب أو حماس، ونتيجة خوف من الأجهزة الأمنية.

العمال:

سعد الدين طه، شركة سيجال:
القانون الجديد فرصة للحكومة للقبض على كل صاحب كلمة ورأي حر، وكلمة الإرهاب لفضاضة وتشمل كل من ترى الحكومة أنه دخلا.
حتى أننا - كعمال - لو عرضنا قانون قطاع الأصناف يمكن أن يعد ذلك إرهاباً باختيار أنها سياسة الدولة.

كما إلى القانون الجديد مبدأ إسلامياً فريداً، وهو الجهاد عندما يمنع أي مواطن من الانتماء بالقرارات الصالحة لأي دولة بدون إذن الحكومة.

عبد الهادي تاج الدين - آخر فراق:

القانون الإرهابي لن يمنع الجريمة لأن الإرهابي الحقيقي لا يهتم بالقوة، ولن يهتم معه القوانين القديمة، وكل مجاهدين بالقانون يركز على النواحي الفكرية والمبروعات والمضمرات، ولا يهتم باستخدام السلاح في الجريمة.
كما أنه يجرم العمال من الاعتصام أو يقهقه عن طريق الاعتصام أو الإضراب السلمي، في الوقت الذي تشهد فيه الحياة العالمية مرحلة خطيرة سوف تؤثر على وضع العمال داخل الصانع.
أحمد بسي - مصر طرود الغزل النسيج:
نحن لسنا ضد قانون للإرهاب.. ولكن ما هي القوانين التي سوف تتواءم بحيث لا يسمح للقانون وسيلة للقبض

والقانون يعطي غطرسة لكر لثامن والفرصة للإرهاب الضيق، وجعل الشرطة عصا في أيدي الحكومة للإرهاب المواطن، وتصبح أسماء القانون الإرهابي، وليس قانون مخالفة الإرهاب.

محمد عبد الرحمن - عامل باقران الخديوي والصلب:

« القانون سوف يزدجر بحر السماء ويعمل من مصر ليشأن آخر الحوار هو لغة الديمقراطية، ويجب على الدولة بكل أجهزتها معرفة أسباب ما يحدث وعلاجه بالطرق السلمية التي تضمن سلامة الوطن.

إبراهيم حنين - سائق أتوبيس:
« في البلد فيها إرهاب، الناس غلابة والله وعابره تيشي، ومن محتاجة لثاوتن. بس الحكومة تنفذ القوانين الموجودة وكل الأمور متعشني تمام. ولا يبقى فيه إرهاب ولا مجرمين. «
« هل القانون الجديد متفق مصيبة من الممكن أن يهمني رجل شرطة إذا اختلفت معه باتني أهدد السلام الاجتماعي.. وساعتها بعدما كانت مخالفة يبقى سمين والعيال تنكدر وتبقى مصيبة.

الحامون والمحاسبون: د. توفيق مسلم بكليّة زراعة الأزهر:

هذه التعديلات تمثل امتداداً لسياسة

للقانون الطوارئ، وهي تعقيد لمركبة الشباب وللرأي الآخر للمارضي، ومزيد من كبت الحريات وإطلاق يد السلطات.. والعالج هو الاعتصام والشباب واستثمار جهودهم في أشياء تليق بالبلد وإسراح المجال للجماعات الرافضة في تنوير الشعب وتوجيهه لأنه لا أحد يريد تخريب بلده.

محمود علي - محاسب:

إن جميع السرار الشعب يمتسون الإرهاب بكافة صوره ويعلمون على محاربه، ولكن محاربة الإرهاب لا تكون بإصدار قانون يتيح السلطة التنفيذية صلاحيات أكبر مما هو متاح لها الآن، وهو ما تستطيع به القضاء على أحداث العنف والإرهاب.

وعلى الجانب الشعبي انفسرت العمال والعلمون والسائقون ويطبق تعليقات العنف وفهم التكامل لهذه القوانين وأعتبروها تكمل حياتهم بطور البشر وكثير حرياتهم.

قال مدير أمن سابق - رفض ذكر اسمه:

« من التجارب التي مارستها في مصر، وجدت بكل قناعة أن مواجهة العنف بتشديد العقوبات، التوجه في أغلب الأحوال، والبلد هو الحوار، لأن هناك لغة لا يتفق معها العنف، والتفاهم معها يوصلنا إلى حل، ومن هنا فإن الرد على العنف يجب أن يشعل الموقف بدلاً من حله، أما النوع الآخر فهو عنيف لا يأتي معه إلا العنف وهو حاد على المجتمع، ولذا فإحدى التوجيه في وزارة الداخلية فقط، وإنما ينقل دور الأهرام والجاسع والكتيبة والأوقاف، قائماً في معالجة مشاكل هؤلاء الشباب، وعمل التوعية اللازمة، ولذا فإن إنسان لا يجد في تطبيق الشريعة الإسلامية إلا كل خير لأن السارق عندما تقطع يده في مسجد أمام سبيل الجميع ويمضي المجتمع في أمان.

د. رفعت العيسوي - كيميائي بمعهد أبحاث طب البلاد الحارة:

«مواجهة العنف لا تكون إلا بالتوعية والقبض على الفكر والبطالة، ومحاربة كل الفقر وأصناف خلة تشبه تعيد الدولة إليها، والمواطن المصري الأول أن لا يجد ريفاً ومكاناً في المستشفى.

عمرو حسين أبو الغلا - طبيب نقد فني:

« علاج العنف لا يأتي إلا بتزويد من الحريات وليس مزيداً من الكبت والتقييد لأن يجب أن نتقدم لا أن نكسر ونحواد التعديلات بهذه المسورة بها لغات تتجلى إلى تحديد التوجيه، فكيف يصعب دفاعي عن رأي معين واتصال بالأجانب معنا أن نلج تحت طائلة العقاب، نحن في القانون لم يحدد هذا الاتصال وهو مهمل يجب أن يسار أكثر.

أحمد سامي - فني تركيب بشرية الماسكين سابقة التجهيز:



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١١ - يونيو ١٩٩٢

والقريب أن التعديلات تسمى بمسورة
مبالغة إرهاب الأبرار ضد الدولة، وأثنى
النساجم أين المواد التي تحمي الأفراد من
إرهاب الدولة، وتوقف سلطات التعذيب
وانتهكات حقوق الإنسان المصري والتي
أكدتها منظمات دولية، وأحكام قضائية.

• طارق السنوسي .. كلية دار

العلوم:

إن هدف القانون الإرهاب هو القضاء
على التيار الإسلامي المعتدل، وليس
المتشدد وتجهيز أي وطني حر يطالب
بنهضة مصر وتقدمها ورفيقها، وبالطبع
لأن القانون سيتم تطبيقه على الحركة
الطلابية لإرهاب رموزها، والتكثيف بهم
ومن خيرة أبناء الوطن من الإذلاء بأرائهم
في قضايا مجتمعهم.

• حسين إبراهيم .. مدرس بمدرسة

برميال الثانوية .. ذكالية:

إن الإرهاب الحقيقي إرهاب والدولة
والنظام السياسي، خاصة ممارسات
أجهزة أمنها الفعلية، وإن أخطر شيء في
هذه التعديلات هو تجهيز الفكر والرأي،
وهذا القانون وضع لضرب واد صحيفة
والشعبه، وخاصة بعد أن أصبحت
الصحيفة المعارضة الوحيدة التي توجه
انتقادات حقيقية كاشفة لفساد النظام.

سعاد إبراهيم - طالبة:

لدولة لكل هذا التعديل في قانون
القويوات هو دليل عجزها عن اقتراح طريق
التحاور والمساخ الوحييد من القانون مع طبقه
الطلاب ونفاه الفكر والذين لا يمكن سوى
الكلمة كوسيلة للتداول ومع المستهدفين في
القام الأول.

واعتبر هذا مثلاً غريباً للحكومة فإن
نجحت في فرضه فإن نتيجته في تطبيقه وفشل أن

يهدد أمن المواطنين فهو يهدد أمن الدولة،
ناعد سعيد - طالبة:
ه قانون الإرهاب موجه للشعب لغرض
مزيد من القمع والكبت وإن يفرض
المراسم العادي ونحن لا نخشى سوى
خطورة هذا القانون لسوء يترتب عليه
مشاكل سياسية أخرى مستقبلاً فهو
امتهاد لما يحدث بالدول الأخرى المهيطة
كالجزائر.

مفيدة عبد الشاذ:

ومن الواضح أن هذا القانون فصل على
مقاس الحركة الإسلامية السياسية في
مصر بتجسده ضريباً وأرهابياً وليس
مقصوداً به ضرب الطبقة وأصحاب
السوابق ولا فلي القانون العادي ما
يكفي لردعهم وأنا كان القانون يشهد
العقوبة على كل من يعمل سلاحاً نارياً
بدون ترخيص فحين ترديده، أما إذا كان
المستهدف منه إرهاب كل من يعمل رأياً
أو فكراً معارفاً للحكومة فحين نرفضه
وندينه.

نور الهندي - محصد - بكالوريوس إعلام:

هنا ضد مبدأ تشديد العقوبة للقانونية
كرد فعل مباشر فالطلب هو التعامل مع
جذور المشكلة وإزالتها أولاً مثل البطالة
والفساد الكفري والتي ليس لها علاج
قانوني والبيانة بمثل هذه القوانين لا
تجدي منها، خاصة أن قانون الطوارئ
فيه ما يكفي وإسناد في حاجة إلى تعديلات أو
قوانين جديدة، في التمسك، من يعاقب
الحكومة خاصة أن السلطات الأمنية هي أول
من يتسدد على المواطنين سجوناً وبغض
عقوبات لهم.

حنان حسن حلمي - بكريترية بأحدى الشركات:

هنا طبقت التشريعية الإسلامية فلن نمر
بهذه الظروف ولابد من وضوح التشريعات.

الأبرياء:

سوفن كمال مضمون على مرحلة
مختلفة، وإذا طالبنا بحقوق العمال.. فما
هو السلاح الذي نستعمله في ذلك؟
هل الاعتصام السلمي والأضراب
سوف يكون إرهاباً؟ وماذا لو تجمع
عدد من الناس أمام مبنى احتجاجاً على
سوء الرفيق أو تفتت صاحب المبنى.
هل هذا أيضاً يعد إرهاباً؟
كما أنني أعرض على مسئول فترة
الاعتقال لأنها مسروق بصاحباً تعذيب
لهم وتنتزع منه اعترافات تحت تأثير
الضرب وكل أنواع التهديد.

العلمون والطلبة

• عمرو عبد الكريم .. علوم

سياسية بتجارة أميوط:

التعديلات القانونية هي تعديلات
إرهابية مخالفة للدستور وتفتت الطابع
البرائسي لنظام الرئيس مبارك، وهي
شهادة على الإللاس الدريع الذي يوجهه
نظاما المستبد لتهتك لحقوق الإنسان



المصدر: الش...

للتشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ يونيو ١٩٩٢

الشيخ محمود فايد

وكيل الجمعية الشرعية:

التاريخ يعيد نفسه والحل في قوانين الله

القوانين الجديدة تذكرني بواقعة من مقالات الكوثري، حيث ذكر المحافظ
أبي شامة المقدسي أن نور الدين الشهيد لما ولي الحكم كانت البلاد على أسوأ
حالة من جميع النواحي، ففكر عقلاء الأمة فيما يجب عمله للإصلاح، وحفظ
الامن والنظام، ورأوا أنه لا تكفي أحكام الشرع لقمع المجرمين، وأنه لا بد من
الآخذ بأحكام قاسية سياسية حتى يستتب الأمن، ورجعوا من الشيخ عمر
الموصل - وكان شيعياً لنور الدين قبل توليه الحكم وموضع ثقته - أن يكتب
للملك نور الدين يوشيه بهذا الفعل، فلما قرأ الملك هذه التوصية كتب على ظهر
السورقة «حاشا أن أفعل هذا، وإن أجازي أحداً مجرم لم يثبت ثبوتاً
شرعياً، ولن أتهاون في عقوبة مجرم ثبت جرمه ثبوتاً شرعياً، وإلا كنت
كمن يفضل عقله على علم الله وشرعه، ولو لم يكن هذا الشرع كافياً
لإصلاح شؤون البلاد ما بعث الله به خاتم رسله». وأعاد السورقة إلى
الشيخ ليكني بكاء مراراً، وقال: كنت أنا أول بهذا، وكتاب من توصيته، ولزم
الملك شرع الله فصلحت البلاد واستتب الأمن حتى قالوا: لو سافرت
امرأة حسناء وحدها ومعها اثنان الجواهر من قمى البلاد إلى القصاصها
مأمستها أحد بسوء في عرض أو مال.
وإنني أتبه الحكومة - بكل صراحة وقوة - إلى أن مانحن فيه من فتنه
ومحنة وخوف واضطراب بسبب إصرارها عن قوانين الله، وهي
محجوزة عندها في الإدراج بشهادة الإمام الأكبر.



المصدر : **المجلد ٢١**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢١ محرم ١٤١٢ هـ**



عبد القفار عزيز

ندوة العلماء: القوانين الجديدة مخالفة للشريعة الإسلامية

أشارت جماعة «نفوة العلماء» الناطقة بلسان علماء الأزهر في بيان لها إلى أن هذه القوانين الجديدة تكسب للأفواه، وقتل للحريات، ومصادرة كل صوت يشادى بالحق، ويدافع عن الواجب، وأكد د. عبد القفار عزيز -رئيس «الندوة»- أن التشريعات الجديدة جاءت مخالفة للشريعة الإسلامية، حيث إنها تتعارض مع مبدأ المساواة الذي أقرته الشريعة، وقال: إن تلك التشريعات هدفها ضرب التيار الإسلامي فقط، بالإضافة إلى تطبيقها على أصحاب الفكر والدعاة، وكل من ترى الدولة أن راية يؤيد وجهة نظر الجماعات الإسلامية. وتساءل د. عزيز لماذا لا تطبق تلك التشريعات الجديدة على المنظرين فكرياً من غير المسلمين مثل: فؤاد زكريا، وعن المسؤولين الذين أصدروا تعليمات بطبع كتب ومقالات د. فرج فودة، والتي تحتوي على تعارف واضح ومجارية لله وأرسوله. وتساءل د. عزيز قائلاً: لماذا لم تعرض التشريعات الجديدة على لجنة من علماء الأزهر للتخصصين، حتى تأتي مولفة للشريعة، والتي أعلنت الدولة في دستورها الالتزام بها. وقال د. عزيز إن العلماء والدعاة سيؤيدون واجبه رغم التضيق، وسيمعلنون كلمة الحق جريئة واضحة، مهما تكلفوا، ومهما وضعت أمامهم تشريعات غير إسلامية.



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اشتدى يا محنة..

انفرجى يا أزمة

الناس.. والإرهاب.

. والطوارئ..

وأيام القهر

مجلس الشعب «بصم» على

أخطر تعديلات غير دستورية



المصدر :

النشر و الخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ يونيو ١٩٩٢

وقعت الواقعة.. وفي لمح البصر وافق مجلس الشعب على أخطر قوانين يصدرها النظام منذ نصف قرن من الزمان.. ولم تأخذ هذه القوانين حقيها من النقاش، مثلما تأخذ.. مثلاً.. اتفاقيات منح تنظيم الأسرة، وهذا يؤكد مجدداً ما سبق أن حذرنا منه من أن هذا المجلس لا يمثل شعب مصر.. فقد جاء هزيلاً

«ليصمم بالضرورة» للنظام على كل ما يريد! وفي نفس الوقت صم السادة الحكام اذنانهم عما حذر منه رجال القضاء وفقهاء القانون وقادة الرأي والقيادات السياسية والنقابية وعلماء الإسلام، وهم يمثلون جميعاً مصر بكل طبقاتها. نعم صموا اذنانهم وسدروا في غيهم وأصدروا قانونهم.. ورغم فعلتهم

الشنعاء.. إلا أننا اعتدنا إلى الله وأداء للأمانة ما زلنا - وسنظل - نتصدى لهذه القوانين المغيبة، ونفتح صفحاتنا لكل القوى السياسية والشعبية لكي ترفض بكل قوة هذا الظلم البواح.. وكنا في شتى الأحوال يقين بأن مع العصر يسرا.. وأن الفكر السوء لا يصيق إلا بأهله

يبحث كل أعضاء المجلس من بينهم ٧ من نواب الحزب الوطني

٢٢ نائباً يرفضون

وقد اشهر ٢٢ نائباً إلى إرسال مذكرة مكتوبة برفضهم للقانون بعد أن إلتحق باب الكلام في الموضوع وإعلان مسألة المجلس عليه بوزن أن تتمكن أطيبتهم من الكلام، وهو: شفاء الدين داود - فاروق مشول - محمود زيهي - كمال خالد - توفيق زغلول - هيد للحم العليسي - الرفاعي حمادة - محمد العباسي - جلال غريب - علي يميل - محمد السديني - هيد بشري - محمد هاني - هيد الكريم - هيد اللاه - محمد البدرهيني - أحمد طه

الحزب الوطني

بالإضافة إلى نواب التجمع خالد محيي الدين - البدر فرغل - لطفي ولكند - مختار جمعة - محمد عبد العزيز شعبان.

تقنين التعذيب

ول إلتجار سره لاسباب التي دفعت إلى رفض القانون كله.. أكان كمال خالد أن القانون غير دستوري ويضلل بالعديد من مواد الدستور.. فإضافة الأولى من الدستور تنص على أن النظام السياسي ديمقراطي، بينما قانون الإرهاب يعطي صلاحيات واسعة لرجال البوليس يهدمون بها الديمقراطية.

والمادة الثانية تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، كما أن القانون مخالف للمواد ٨، و ٤٠، و ٤٢، من الدستور فيما يتعلق بتكافؤ الفرص والصفاء وحقوقي الإنسان، ومخالف للمواد ٤٦، و ٤٧، و ٤٨، و ٥٧.

«يصمم» مجلس الشعب على أخطر تعديلات قانونية، كما أوردتها الحكومة، وكما أمر عليها رجل العصا الخفيفة اللواء عبد الحليم موسى - وزير الداخلية - دون تعديل أو تبديل ذي معنى، وهي التعديلات التي تستهدف - باسم القضاء على الإرهاب - تجريم الفكر ومحاربة كل صاحب رأي وفرض الوصاية الكاملة على الشعب المصري من خلال الأسلوب البوليسي للتحقيق، أو كما عر عن ذلك أحد رجال القانون تحويل مصر إلى دولة بوليسية، بينما عر عن هذا المعنى قانوني آخر بقوله: إن التعديلات التي تم التصديق عليها «تقنين للتعذيب والإرهاب الحكومي ضد الشعب».

من داخل الجلسات:

عيد الفتاح فايد

تجاهل الرافضين

وعندما تسلمت اللجنة التشريعية تقريرها إلى المجلس لمناقشته أسقطت من التقرير أسماء الأعضاء الذين رفضوا القانون من حيث المبدأ أو تحفظوا عليه وعندما واجه النواب د. فوزية عبد الستار - رئيسة اللجنة - بذلك قالت: إن هذا الأمر من مهام أمانة اللجنة، وأنها أسقطت سهواً بسبب غيبق الوقت الذي أعده فيه للتصديق.

وعندما بدأ المجلس صباح الثلاثاء للنقش مناقشة التعديلات القانونية الفطرية تم حذف جميع النواب لحضور الجلسة الصباحية، غير أن ذلك لم يكن للمشاركة في مناقشة جادة حول دستورية هذه التعديلات من عدمها، ولكن تبين أن هذا المشهد كان هلهل خضاً من مسألة الاغلبية التي يحتكرها الحزب الوطني لشرح القانون!

وقد أصيب الجميع - نواباً وصحفيين - بصدمة شديدة عندما أعلن د. فتحي سرور - رئيس المجلس - إلتحاق باب المناقشة حول الموضوع في نفس الجلسة ودون أن يتحدث سوى ١٢ نائباً فقط من

إجراءات هزيلة

د. اتبع المجلس سلسلة من الإجراءات الهزيلة لتفسير هذه التعديلات دون أن تكون هناك فرصة لأحد بالوقوف في وجه هذه التعديلات، وبدأت هذه الإجراءات في اجتماعات لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية الأسبوع الماضي، حيث تمت الموافقة المبدئية على مشروع القانون بعد جلسة واحدة غاب عنها أكثر من نصف أعضاء اللجنة، وتحدث د. فوزية عبد الستار تجاهل عدد من أبرز أعضاء اللجنة وهذا إلتفافهم بموعد مناقشتها حتى تستطيع المصموم على مسألة مبدئية على مشروع القانون في غيبة هؤلاء النواب.

وأكد النائب الناصري البارز ضياء الدين داود، أن أمانة اللجنة تعربت عن أن ترسل له تقارير إلتفات كل جميع ضحاينه بالقاهرة وخارجها إلا أنه بموعد اجتماعات اللجنة، ولكنها تجاهلت عند مناقشة قانون الإرهاب حتى أصبح بالمجلس نقاش نأباً مسألة اللجنة التشريعية من حيث المبدأ على القانون، بينما كان هو مع أهل مئذنة في ميدان وتمت الموافقة على القانون في اللجنة التشريعية بعشرة نواب فقط



و ٢٠٨ فيها يتعلق بحرية الصحافة والمصحفين، ومخالفات المادة ٥٤ فيما يتعلق بحق الاجتماع وللإمارة ٦٥ التي تنص على خضوع الدولة كلها للقانون. وأخشاف كمال خالد: إن القانون بصورته التي تمت الموافقة عليها تقتضي للتعبير، وإعداد لحقوق الإنسان. وعندما حدث هياج في الخاصة وعلت الاحتجاجات من جانب شباب الحزب

الوطني. صباح كمال خالد: نعم تقتضي للتعبير، وهذا ما ساقوله في المحكمة الدستورية عند الطلب في دستورية القانون. ووجه كلامه إلى الشباب المعترضين على مقولته: إن النص على أن يكون للشرطة حق احتجاز المواطن عشرة أيام كاملة قبل عرضه على النيابة تعني رعيه، والحقيقة أن ما يحدث الآن - قبل العمل بقانون الإرهاب - أنه يتم احتجاز المتهمين في السجون والشرطة ومقار محاكم أمن الدولة شهوياً قبل عرضه على النيابة، هذا يحدث رغم أن قانون الطوارئ ينص على أحالتهم إلى النيابة فور القبض عليهم، ولكن الجديد في قانون الإرهاب أنه يغني الصلة القانونية على تصرفات خاطئة للشرطة. إنه تقتضي للخطأ، وتقتضي للتعديب

ليست فتنة

وأخشاف النائب - إن مصر ليس فيها فتنة طائفية، ولكنهم يريدون لها الفتنة، والمطلوب ضرب الوحدة الوطنية. لأن من مصلحة العدو الإيعاز أن في مصر فتنة طائفية.

وقال أن القانون يعطي الشرطة حق مصادرة الممتلكات الشخصية للمتهمين وهو ترخيص شديد من جانب الداخلية. كيف يستولون الضباط على الأجهزة

الكهربائية وغيرها مما يجنبونه في شقة المتهم؟.

ووجه النائب كلامه إلى فتحي سرور الذي شعر بجرع شديد ولم يستطع الرد عندما قال له هل هناك شيء في القانون الجنائي وأنت استاذ جنائي؟ هل هناك شيء أصبح متحفظاً إن ما مورس الضبط للقضاة - هو بالنسبة قد يكون مجرد ظفر - ليس من حق التحقيق مع المتهم، فكيف يعطى القانون حق احتجازه ٢ أيام ثم ٧ أيام أخرى إذا أراد كيف يحفظ عليه عشرة أيام كاملة قبل عرضه على النيابة.

أطلقوا حرية الأحزاب

أما النائب فكري الجزار فقد أكد أن القانون لن يقضي على الإرهاب بل إنه سيؤدي النار اشتعالاً، لأنه يزيد التوتر في المجتمع. وقال: إذا كان القانون يستهدف معاصرة الفتنة الطائفية فليس في مصر فتنة طائفية، وهذه الكلمة مرغوبة من المسلمين والمسيحيين على السواء. أما إذا اغتياهات السياسيين، فليكن الأكد - والكلام للنائب - أن الاغتيالات السياسية لن تتوقف إلا إذا اعترفت الحكومة بالتيار الإسلامي، وبأنه جزء لا يتجزأ من تسييم العمل الوطني، بل لنني الأكد أن استبعاد التيار الإسلامي من العمل السياسي أهم سبب لانتشار ظواهر العنف في المجتمع وطالب فكري الجزار بتشكيل لجنة تقصي حقائق من مجلس الشعب لتقصي الواقع السياسية والاقتصادية لانتشار ظواهر العنف لأن المسألة ليست أمنية فقط.

وقال النائب إنني أخاف على نفسي من هذا القانون الذي يستغند في تحريف الإرهاب عبارات لغسالية على: مصلية السلام الاجتماعي، والوحدة الوطنية، وهي عبارات يمكن أن تطول أي أحد. وختم النائب كلمته بمطالبة رئيس الجمهورية بتعيين طلب معنى له.

وعند ذلك هاجمت القاعة وتنتفض رئيس المجلس مقاطعة ومطالباً النائب بالتوقف عن الكلام

تشريعات مناسبات

النائب الناصري ضياء الدين داود حذر من تشريعات المناسبات. وقال إنها أسوأ تشريعاته لأنها تصدر لعلاج حالة فقط. والمادة ٤٨ من قانون مواد القانون، لأنها مصدرت بمشاسبة اغتيال إحدى للشخصيات العامة.

وأضاف: إنه لا يمكن أن تنتهج الحكومة افرصة تظليل الشعوب في جرائم الإرهاب المزيم وتغلط العقوبة في أمور أخرى لا علاقة لها بالإرهاب.

ووجه ضياء داود حديثه إلى رئيس مجلس الشعب: سيدى الرئيس: إن هذا القانون سوف يترك حول اعتناك جميعاً، وقد يترك حول عتق أنت في يوم ما. فالمخاضب لاتدم. وأتانا انكره من الآن حتى يفتكي عك عكر عدم العلم

وأخشاف النائب عن نفسه: لقد كنت مشغولاً في يوم من الأيام وأصدرت القانون الذي طبع على فيها بعد

وفرع مجرات وافضة للمشروع قائلًا: إنه يخالف المادة ٤٦ من الدستور. لأنه يصعب لخصصاصات قضائية للتحقيق، ويمطها للمبوليس دون ضرورة.

وفيه النائب رئيس المجلس إلى أنه قال في كتبه القانونية: عن مواد مشابهة لقواد قانون الإرهاب، أنها كلام مطاع. وقال: إننا لسنا في حاجة إلى تقرير، لأن قانون الطوارئ يعطي للسلطة الحق في حبس المتهمين إلى ما شاء الله. وإن ما يحدث في الواقع أكثر من هذا.

وختم ضياء داود كلمته بالقول: إنني لا أوافق على قانون يترك حول على في يوم ما.



المصدر : **الشمس**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

موسى يهدد ويتوعد

وطوال الجلسة التي وافق فيها المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ، جلس اللواء عبد الحليم موسى متجهماً ومتبرماً من التناوب، لدرجة أنه هاج على أحدهم ليجرد أنه يقدم إليه أحد طلبات إبقاء نافذته، وقام بالانصراف من الجلسة، وحتى عندما أعاده وكيل المجلس د. عبد الواحد جمال الدين، فقد غلب الفوزير طوال جلسات مناقشة القانون في حالة قوتر.

وتبين أن أهم أسباب هذا القوتر، هو ضعف د. فوزية عبد الستار. رئيسة اللجنة التشريعية - بضرورة حذف بعض النصوص التي تمنح صلاحيات مطلقة للشرطة، بما يهدم أية ضمانات قانونية لحاكمة المتهمين.

وقد تم إحقاؤه هذا الخلاف في اجتماع عقد بشكل د. قصى سرور، قبل جلسة مساء الأربعاء، ضم رئيس المجلس وكمال الشاذلي، ووزيري العدل والداخلية، ود. فوزية عبد الستار، حيث أصر الوزير على بقاء هذه النصوص، ومن ماحدث بالفعل!!

فإذا كان الوزير يهدد ويتوعد قبل صدور القانون، فماذا يفعل بناء بعد التصديق عليه؟ ويعد أن يتم إطلاق يده ليفعل ما يشاء؟

ولنا كان الدكتور قصى سرور، ومن استاذ قانون جنائي، قد هجر من الرد على هذه المخالفات القانونية والدستورية. كما صرح عن ذلك كل ترقية للقانون بالمجلس، للمصلحة من يصدر هذا القانون؟

وهل تشويه واحد من أخطر القوانين المصرية، وهو قوانين العقوبات يمثل هذه التعديلات الشاذلة، سوف يقضى على الإرهاب حقاً أم بزيده؟

أسئلة ستجيب عنها الأيام القادمة



المصدر : الكتاب

التاريخ : ٢٢ - يونيو - ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أساتذة جامعة القاهرة

يرفضون قانون الإرهاب

كتاب / طه خطيب

كتب الدكتور بدر الدين هاشم رئيس
لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة
القاهرة أن التعديلات الجديدة التي
طُرحت على قانون الإرهاب جعلته
تغطية الاسلام وليس الارهاب .

اضاف ان هذا القانون جمع
السلوى كلها في مكان واحد وليس
فيه حسنة للفكر . وقال انه يجرم الفكر
والقول والعمل في حين ان الدولة
الاسلامية تستحيل من غير فكر
اصلاحي يفر بالعرف وينهى عن
المعكر

قرأ حوار مع الدكتور بدر الدين
هاشم في العدد القادم ان شاء الله
بحال



المصدر : الأهرام إلى

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٤ نائباً يعترضون على قانون الارهاب

إعترض ٢٤ نائباً على تعديلات الحكومة للقانون الاجراءات والمقويات الجنائية لمكافحة الارهاب وهم :

خالد محيي الدين باطلي واكد واليدري فرغش ومحمد عبد العزيز شعبان ومختار جمعة واحمد بنق الملاح ونباء الدين داود وحمودة زيتهم ومحمد البدرخسني ومحمد السندبرني واحمد طه وبلغت بشير وجمال غريب وتوايق زغلول ومحمد غانم وابراهيم عبادة ومحمد الخنم العلمي ومحمد النياضي وفاروق مرقى وعلي بصل والهاشمي حمادة .

ومهد الكريم عبد الله - بطي - كما تمغظ فكري الجزار - مستقل - على مشروع القانون .



المصدر: الامم المتحدة

التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



في المناقشات حول الجامعات الخاصة

لطفي واكد يحذر من التمويل الأجنبي للجامعات وتجاهل معيار
الكفاءة والجهد

ضياء الدين داود: الجامعة الخاصة تقضي
على تكافؤ الفرص

مراجعة:
مصطفى السعيد - حازم منير



وتشمل خشيته من إيهن ستاتي الجامعات الخاصة بهيئات التدريس وحذر من خطورة سحب تلك الجامعات للأساتذة العاملين بالجامعات الخاصة مشفيا أن ذلك يعني اغراء الاساتذة الكفاء للعمل بالجامعات الخاصة بمرتبات مغرية يمتدني للفقراء جامعة لفيرة في هيئة التدريس والأكاديميات

واكد خشيته ان المشروع يقضي على تكاثر العرس القائم على الجهد الذاتي والأكاديميات العفوية ويعطل لأصحاب الاسرار امكانيات التعليم المميز باقولهم .

ومشاجد . مصطفى السعيد - وطني وزير الاقتصاد الأسبق مشروع الجامعة الأهلية مبررا عن عدم ارتباطه وخوفه من نموضه مؤكدا ان التعليم الجامعي اسما للقادريين علميا وليس ماليا .

وأشار السعيد الى المناقش الذي قصده في القانون واصفا اياه بقلوب في القصور جاء ليحسب ذلك المناقش غير المبرر مؤكدا ان الجامعات الخاصة ستقبل غير القادريين علميا والذين لن يحصلوا على امكانات بالجامعات الاخرى وهو سياتعرض مع الضوابط التي اشار اليها وزير التعليم من اطراف الدولة على الجامعات الخاصة واحترام تكافؤ الفرص وقهر القبول فيها على العاطلين القادريين ماليا .

وعترض كمال الشاذل على وضع حد ادنى للقبول في الجامعات الخاصة واقترح إلغاء شرط الحصول على ٦٠ ٪ لاللتحاق بالجامعة وشركه في هذا الاقتراح كمال خالد ومحمد ابو سدوية وقالوا ان امتحانات الثانوية العامة ليست تعبيريا دقيقا عن كفاءة الطالب بينما عارض حمدي السيد وحسن حبريل وحسين المعوق وقالوا ان عدم وضع حد ادنى للقبول يجعلها جامعة للفاشلين كمالها بالتمس على ان يكون ٨٠ ٪ من طلابها من المبررين حتى لا تتحول الى جامعة اجنبية والى عدم حسين كمال على الدين عن رجال الأعمال المبررين ويوسفهم بالفرص على دعم التعليم وقال ادعى لانتقاد أبناء القادريين لانهم جميعا اولاد مصر .

وطالب د . عاكب سعداتي رئيس الوزراء بإلغاء الفرص الخاص بعدم خضوع الجامعات الخاصة لفتيش ومراجعة أية جهة حكومية واستند رئيس الوزراء في طلبه الى احتمال قيام الحكومة بدعم هذه الجامعات ولابد للحكومة ان تراقب على ماتفهم .

على العقول وفرض قيود على الثقافة المصرية .

واستطرد لطفي واكد ان التحويل الانجسي سيتوقف لو تدخلت الحكومة في تحديد توجهات الجامعة واخضعت بها مع اهداف الاحاب الممولين وهو ماسيودي الى ان تتحول الجامعة الأهلية الى جامعة هيكلية بلا موارد مما سيضطر الدولة لدعما حتى لا تتوقف لوتتها .

ودعا لطفي واكد الحكومة الى ان تقوم بتحويل الجامعات المصرية القائمة لاحتياجها الشديد لالاموال لاستكمال النقص في صفوفها بدلا من الاتجاه لتحويل جامعة خاصة .

وكان كمال الشاذل زعيم الاعلية قد اوضح ان الجامعة الخاصة لا تتعارض مع الدستور الذي ينص على مجانية التعليم في مؤسساته ولا يمنع قيام تعليم خاص بوازار له .

وبينما اكد الشاذل ان الجامعات الأهلية ستلبي طفر الطلاب المصريين الخارج للالتحاق بالجامعات الاحنية تلى وزير التعليم حسين كمال به الدين وذلك قال ان الطلاب المصريين سيلتفون بالجامعات في الخارج حتى في ظل وجود الجامعات المصرية .

واكد د . طلبة عويضة - وطني - ان الجامعة الخاصة لن تسد الابواب الخلفية لاسر طلاب مصر للالتحاق بالجامعات في الخارج .

وهاجم عويضة من ينتقد الجامعات المصرية وقال بعد تجربة ٤٠ عاما فحماصتنا على اعل مستوى من السكافة والقضية الاساسية ان اموالها معدودة وضعيفة ولا تفي بالفرص المطلوب لتحويل تطويرها وترقية مستواها . مؤكدا على ان الجامعات المصرية القائمة قادرة على الوفاء بمطالبات المجتمع .

وبينما وافق توفيق زغلون - مستقل - على انشاء الجامعة الأهلية فقد طالب بالتوقف عن انشائها الى حين سد النقص والعجز في صفوف هيئة التدريس بالجامعات المصرية القائمة .

وكشف شياء الدين داود - ناصري - في كلمته عن النقاش والتصارب في كلام الوزراء وتواب الرئسي المؤيدين للمشروع حيث اكد وزير التعليم انها لن تكون جامعة للفاشلين بينما يزيد التواب تاسيسها حتى تتوسع الطلاب الذين لم يحققوا جامعي عاليه فسدوا لاللتحاق بالجامعات الاجنبية .

اعلن لطفي واكد ممثل الهيئة البرلمانية للتجمع رفض الحزب مؤكدا على ان تلك الجامعات ستصبح مجالا للتفرقة بين أبناء الجيل الواحد وستنهي مبدأ تكافؤ الفرص القائم على العقل والاجتهاد وستفقد البنية للتدريس حسب القدرات العالية وحذر واكد في كلمته باسم الهيئة البرلمانية للتجمع من خطورة التحويل الانجسي للجامعات الخاصة والذي سيؤثر في بقاء على الثقافة المصرية ويشكل خطورة على العقل المصري .

ورغم هذه الجلسة التي انتهت باعتمادها على انشاء الجامعة الأهلية رغم اعتراض ١٤ عضوا من المعارضة والمستقلين والحزب الوطني الا انها شهدت انتقادات حادة . وتحذيرات من خطورة تسهيل راس المال الاجنبي للجامعات المصرية التي تفصل على وجودنا شباب مصر .

ونه لطفي واكد - المتحدث باسم نواب التجمع - الى خطورة تجاهل معايير الجهد والكفاءة ، ليجل مطا معايير الاسفورة المالية في التعليم .

وحول ما تدعيه الحكومة من ان الجامعات الخاصة ستوفر تخصصات علمية حديثة وبادرة في كافة المجالات تساهل لسطفي كيب ستستفيد الجامعة الخاصة من توفير تلك التكاليف الباهظة لتحقيق هذه الغايم العظيمة والتي تتجاوز قدرات وامكانيات القطاع الخاص وقال

على ذلك بجامعة مارفلارد والتي يتم تمويلها من المليونيرات ويخرجي الجامعة الاثرياء ورغم ذلك تحصل الجامعة على اعادة سنوية من الحكومة الامريكية تبلغ ١٥ ٪ من ميزانيتها المتعلقة بتعافتها

واوضح واكد ان قيام المشروع يتطلب تمويلا اجنبيا ضخما حتى يستطيع الاستمرار مضمونا ان ذلك التمويل لن يتم

الا اذا جلى ثمار ما سيضعه . وحذر واكد من مخاطر الارباح السيلسية التي سيسهم اليها الجيل الاجنبي من وراء تمويل انشاء الجامعة الخاصة والتي سيعمل من خلالها للتأثير



المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٢٢ - يوليو - ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالد محيي الدين :

قانون الحكومة يخدم الارهاب ويضر تشايط الاحزاب

كمال الشاذلي :

يطالب باحالة المتهمين للنياية بعد أسبوع من ضبطهم



للنشوء والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ ١٩٩٢

وطالب خالد بأن يكون تعريف الإرهاب واضحاً في أن المقصود منه هو العمل المسلح وضرباً عاماً باستخدام السلاح في ارتكاب أعمال إجرامية أو أعمال تخريبية لجرائم بناء على اتفاق مسبق بين متعددين بقصد إرهاب المجتمع أو بعض أفرادها وحملهم على ارتكاب مواقف أو القبول بحالات تناقض المبادئ الدستورية الأساسية والنظام الاجتماعي أو حقوق الإنسان .

كما انتقد خالد الخلط في القانون بين العمل الإرهابي والعمل الاحتجاجي السلمي حيث نصت المادة ٨٦ أن كل من روج بالقتل أو بالسلب أو بالسلبات أو بأي وسائل أخرى يقع تحت طائلة الاتهام بالإرهاب وهو ما يدفع كل من يعمل انفصال السلمي ويؤسس بالديمقراطية إلى التخوف من تأثير ذلك على العمل السياسي .

وحذر خالد من أن غياب العمل السياسي والحزب يفتح الباب للإرهاب وصندوق القانون بهذه الطريق يعني توزيع المؤمنين بالحرية ويؤثر على نشاطهم ..

وأبدى خالد اعتراضه على حق مأموري الضبط القضائي في استدعاء كل من يسعى لإنشاء جمعية لها أهداف وتساؤل من يستطيع أن يقول أن تلك الأهداف تصل على تعطيل الدستور أو مصادرة أو انتهاك سيكس الأمر محل استنجا ولا ذلك وليس يقيناً ..

وحول السلطة الممنوحة لمأموري الضبط القضائي أشار خالد إلى خطورة تلك الصلاحيات التي تتيح لهم استدعاء المواطنين بدعوى أن هدفهم تعطيل الدستور أو مصادرة أو انتهاك استنتاجات شخصية للمأمور وليس لوجود اتهامات أو نصوص محددة ..

وطالب بضرورة أحكام نصوص مواد القانون لتقيد من الإضراب التي تضمنه من الحريات العامة ، وتوفير حق المتهم في التظلم من قرار مأمور الضبط بحجسه في غرار القوانين التي تحكم مع التظلية العامة ..

وحذر خالد من التوسع في استخدام نصوص متشددة تجاه الحريات وعدم خدمة جلية للإرهاب ويساهم في نموه وانتهى إلى رفض الهيئة البرلمانية لحزب التجمع للمشروع وليس لمقاومة الإرهاب طالما حلت هذه التعديلات تلك المواد في القانون ..

وحول مسؤولية التعديلات التي أتمتها الحكومة ، أكد ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري أن المادة ٧ من القانون تتعارض مع المادة

أكد خالد محيي الدين أن رفض التجمع لتعديل قانون الإجراءات الجنائية نصيب على مقترحات الحكومة وليس على مبدأ مقاومة الإرهاب وأوضح رئيس الهيئة البرلمانية للتجمع أن مشروع الحكومة يقدم خدمات جلية للإرهاب من خلال عياراته المضاعفة وعدم تقديمه لتعريف محدد للإرهاب وهو ما مسؤول عن التناقص السياسي للأحزاب ويفتح الباب لنمو الإرهاب في غيبة الأحزاب ..

وانتقد الخلط في القانون بين العمل الإرهابي والاحتجاج السلمي وطالب بالتفرقة بينهما وأشار خالد إلى الفرق بين النهاية التي يمكن التظلم من قرارها بحسب المتهم وبين مأمور الضبط الذي لا يستلزم أحد التظلم من قراره وطالب بضرورة أحكام صياغات القانون بما يكلل حماية المجتمع من الإرهاب والتفرقة بينه وبين نشاط الجماعات وحزبها في التحرك السلمي للدفاع عن مصالحها ولغة عيشتها ..

وكان خالد محيي الدين قد استشهد بكلمة قانون أن الموضوع الذي يناقش الآن هو تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية من أخطر الموضوعات التي يبالشها السياسي لأنه يتضمن بقضية الإرهاب ومقاومته وهو موضوع في غاية الأهمية ..

وأكد على أن ممثل الهيئة البرلمانية للتجمع يريدون للإرهاب أن ينتهي وأن يتم القضاء عليه وأن تستعيد الدولة هيبتها وسيطرتها على هؤلاء وأن تقف الدولة بكل قوتها لإنهاء هذا الأمر لأنه حماية لنا جميعاً ..

واستدرد خالد : كنا نؤيد تعديل القانون ولكن بعد صدوره أصبح لدينا الكثير من التخوفات فحين نؤيد تخطيط العقوبات وتشديدها لكننا أيضاً نهم بحق الأغلبية الساحقة من المواطنين الذين يريدون أن يتحركوا ويوجهوا مسلحاً للدفاع عن لغة عيشتهم وسبلتليهم حتى لو لم تكن القوانين المصرية الآن تسمح لهم بهذا التحرك لكنهم يريدون التعبير عن رأيهم بطرق مختلفة ..

وانتقد خالد غياب تعريف واضح للإرهاب فالأنا أن تعريف الإرهاب كما جاء في القانون تعريف فضفاض فكيف استخدام القوة والعنف كلمة واسعة المعاني فالقوة تشمل أشياء كثيرة واستدرد خالد أن المادة ٨٦ تعتبر احتلال الأماكن العامة والشاسعة مسلاً إرهابياً أي أن أي تحرك سلمي أو اعتصام أو إضراب يعد عملاً إرهابياً ..

٤١٠ من الدستور حيث أعطت لرجال الضبطية القضائية السلطات التي أباحتها المادة ٤١٠ من الدستور للقاضي والنيابة العامة ، وذلك في حالة مجرد غزاة داخل ، وليس لضربوة التعطيل وصيانة أمن المجتمع كما أكد الدستور .

وانتم ضياء داود حضور القانون بوضعف التسميات التي وضعها الدستور ، مؤكداً على أدائه للإرهاب ورفضه له ، ولذا ذات التي رفضه الموافقة على قانون من يسهل التلاعب فيه .

وحذر ضياء من التشديدات التي يجري إعدادها ولما التسميات لوم صياغتها بأصعب صياغة ويعاطف متحجرة ، بعيداً عن العقل ، وذكر

الأعضاء أن المعارضة رفضت مثل الأمر قلة قانون سيرة البنية ، ثم عادت المحكمة تطالب بتسليمه في نفس المواضيع التي انتقدتها المعارضة . وأبد ضياء الملاحظات التي أبدتها خالد محيي الدين ، مؤكداً على ضرورة تعريف الإرهاب ، وضبط تعاطيل العقوبة على المعطيات الإرهابية ، ورفضه تخصيص ذلك على الأعمال التي لا تمت بصلة أو علاقة للإرهاب .

وأعلن ضياء رفضه لمشروع القانون ، مؤكداً نحن لانصحب إرهابياً ، ولانألف من أرواب ، بل أدبته ونرى أننا جميعاً مستهولون منه ، ولكن في سبيل مقاومة الإرهاب لا أضع قانوناً يخلق حول حقوقي ، ولا أضع قانوناً يجر مشرات من الإبداء في سبيل البحث عن فرد مدان .

أما النائب عبد الرحيم خليل - طي - فقد أكد على أهمية إصدار القانون الذي جاء ليمس المواطنين من يضل الخطرين الإرهابيين ، ويحمي أرواب الفكر منهم .

وأشار خليل بحكمة عاطف صدقي التي قدمت للمشروع ولأن أيماناً صادقة بوجوب حماية المواطنين من مصد شرمة قلة ضلت طريقها السوي . القاضي فكري الحجازي - شيع المستقلين - كان له رأي مختلف ، فقد شهد على أن الاختلالات ومعلومات الإرهاب أن يهاجمها قانون أو تقييد عقوبة ، ولكن احترام الدولة والتأثير الإسلامي وحسن الشريعة في إطار القانون وحظر الإضرار أن للمشروع المقترح من المحكمة . قل في القاضي حينما وضع بين ضيارين إما العقوبة أو البراءة ، وطالب بتشديد العقوبة مع الحفاظ على أساسية اللجان .



وفائد الجزائر الرئيس مبارك ، أن تكون لفترة رئاسته الحالية هي الأخيرة ، وطالبه أن يعين نائباً له من بين الاثنين .

وبحسب مناقشات مواد القانون ، أكد لطفي وأكد تجمع على أن الكتابة والقول والرأي لا يجوز مصلحتها معالجة الأرباب ، مشيراً إلى أن المادة الثانية من القانون ، يمكن أن تنطبق على غير الأرباب ، وخاصة في حالات الحديث عما يسمى بالسلام الاجتماعي .

وطالب وأكد بضرورة تحديد المعاني في صياغات محكمة ، واتخير المفاعيم الضعيفة ، مؤكداً على خطورة تلك المادة وطالبها بالاعتناء .

واعتراض كمال الشاذلي زعيم الأغلبية على كلمة د . فوزية عبد الستار حينما اشترطت أن يتم تسليم المتهم إلى النيابة العامة بمجرد القبض عليه مطردة إن عدم تطبيق ذلك يعني أن نص المادة الرابعة متناقض مع الدستور وطالب الشاذلي بأن تكون مدة التعتقل ٢٤ ساعة ولا تزيد على أسبوع ، وللنيابة العامة أن تأذن بالقبض على المتهم لمدة لا تزيد على ٧ أيام .

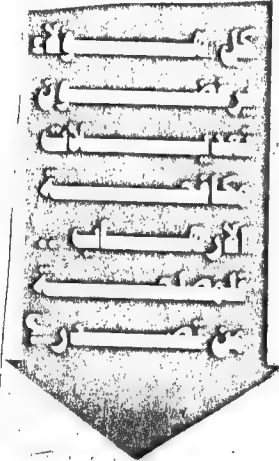
ودعم الفجة التي أثارها الأعضاء تأييداً للكتورة فوزية عبد الستار ، إلا أن مساندة د . حافظ صديقي رئيس الوزراء لكامل الشاذلي رجعت من كفته ، وأيد الأعضاء اقتراح الشاذلي بحبس المتهم أسبوعاً من عرضه على النيابة .



المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات



سادت حالة من الاستياء في الأحزاب
والنقابات عقب صدور قانون مكافحة
الإرهاب وأعلن رؤساء وممثلو الأحزاب

والنقابات المهنية رفضهم للقانون بكل
اشكائه وقللوا أن القانون صدر لتقييد
حرية المواطن المصري والقضاء على ما

تبقى من الحريات العامة . لأنه يخالف
أسس اللوائح الدستورية في كل القوانين
العالمية وحتى القانون المصري نفسه .

وأكد ممثلو الأحزاب والنقابات في
المؤتمر الذي عقد بتقاية المحامين أن
بنود القانون غير محددة المعالم

ويصعب فهمها . واعتبروه جريمة في حق
المواطنين .

● عن البشار المصري قال أحمد نبيل
الهلال : أن القانون عدوان سافر على
حقوق الإنسان ولابد أن يفسر إرهابيا
جديدا . لأنه لا يمكن القضاء على الإرهاب
بدمع وأرهاب جديدين . فعندما أصدرت
بريطانيا قانون لمكافحة إرهاب الجيش
الأحمر المصري الايرلندي .. لم تتوقف
عملياته بل وصلت إلى مشارف العاصمة
لندن .
وأضاف أنه للقضاء على الإرهاب
والعنف لابد من القضاء على إرهاب الدولة
أولاً .



سامح عازور



سيف الالهام



نبيل الهلال



عبد الحليم مندور

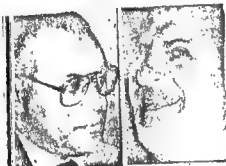


المصدر : **الأم** **سالي**

٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



سليم العوا

أبراهيم شكرى

متابعة :

عبد الخليف وهبة

حتى الآن ، وأشار أن الدولة بلغت في القانون إلى حد كبير ، ففي الوقت الذي تعامل فيه القانون العالمية ، الأحداث ، على أنهم ضحايا المجتمع وتعطيلهم بعض الضمانات نجد أن قانون مكافحة الإرهاب يعلمهم كأفراديين ويحاكمهم أمام محاكم أمن الدولة العليا .

ولكن أنه عدوان على الحريات وتقليد لمحركة الأحزاب وبه تصبح مصر دولة بوليسية مائة في المائة .

والأكاديميون والأطباء والصنادلة يرفضون

وفي نقابة الأطباء عقدت ندوة مفتوحة انتقد فيها رجال القانون واستاذة

وقال صلاح عاشور عضو مجلس نقابة المحامين إن القانون يخالف روح القانون المصري شكلا ومضمونا . حيث تم تحويل سلطات كبيرة لأمور القسط لتوجد في أي قانون في العالم .. وله الحق في أن يضع المواطن في غياب السجون . حتى يقع هو شخصيا بمرأته .

بينما قال ممثل الإخوان المسلمين سيف الإسلام حسن البنا إنه شك في الحريات العامة ويدل على فشل الحكومة الحالية على مدى عشر سنوات في مكافحة الإرهاب منذ أن عملت بقانون الطوارئ . وأكد أن القانون يقضي على أبسط القواعد الدستورية وفي أن المتهم يرى حتى تثبت إدانته .

وانتقد د . عبد الحليم مندور من حزب الوفد الجديد القانون قائلا : إنه استعدي التباينة على الشعب وكذلك الشعب على الحكومة . واعتقد أن الهدف منه إرهاب الناس حتى يبتعدوا أو التمسك الفرصة أمام فسادات يعينها .. وعلى المسؤولين أن يضعوا في اعتبارهم أحداث ١٧ يناير عام ٧٧ عندما ثار الشعب على ارتفاع أسعار السلع والخدمات . وتساؤل : لمتاع من إرهاب الشعب المصري ؟ أما أمريكا أو الصهيونية .

قال إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل : إن القانون مباحو إلا سقوط في اتجاه تحاول الحكومة نهج وهو السيطرة على الشعب وتقليد حربه . وبغضك إلى مصاف القوانين التي تسيء إلى سمعة مصر . مثل قانون الطوارئ الذي فرضه السادات منذ عشر سنوات ومثالا مساليا

الجهات قانون الإرهاب وحذروا من خطورة تطبيقه على أمن واستقرار مصر وتهدده لمسيره الإصلاح الاقتصادي .

وقال د . محمد سليم العوا : إن صدور التعديلات بعد تفتيتها للأجرام وكارتة جديدة تهدد المصريين بالحبس والعنف والقتال . وأشار أن زيادة مدة الحبس إلى ٧ أيام تقضي لكل الأعراف والموثوق الدولية . ويتعارض مع العائد الدول للطفولة ويهدد اتفاقية حماية الطفل التي قدمتها مصر للأمم المتحدة .

وقعت عليها حرم رئيس الجمهورية . وحذر المشركون من التنازلات التعسفية والإجتماعية للتعديلات الجديدة وتهدده للجمعية السياسية ومعض أعضاءها من التردد على مقارها . وبوجهه السياسية يتم تحويل نصف المجتمع إلى أفراد سلبين والنصف الآخر إلى العنف والتطرف .



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٢٢ مارس ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والعدوان على الحرية وجرم القانون الجديد حرية التعبير والقتل أو الكتابة على نحو لم تعهده مصر من قبل وتساءل أعضاء هيئة التدريس . هل يعلم صناع هذه القواعد الإرهابية ما يجلبه القانون على مصر ؟
ويبدو أن واضعي هذه القيود قد نسوا مكانة مصر الرائدة لحررها كل الاتصال بأي هيئة أو منظمة خارج مصر ولو لم يكن نشاطها موجهاً لمصر . فغداً عن منظمة التحرير الفلسطينية وماذا عن صحابيا البوستان والهرسك والمسمومال ؟ فمصر ليست دولة في طرف العالم .
كما أصدرت نقابة المحاماة بياناً آخر انتقدت فيه قانون الإرهاب وقال البيان أن التعديلات جاءت كرد فعل سوف يؤدي إلى مزيد من العنف والتطرف .

واكد أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة أنه لا بد من العودة إلى القوانين العادية ورفع قانون الطوارئ الذي يزرع تحت الشعب منذ عشرات السنين بصورة شبه مستمرة .

وقال أعضاء هيئة التدريس في بيان وزعوه عقب صدور القانون أن مصر كلها ترفض الإرهاب والعدوان على الصوامع والحقوق بأي صورة وتؤمن بالمشاركة الوطنية والمساواة والحرية . وإذا وقعت أحداث أو طرأت مشكلات فلا ينبغي أن يواجهها بزيادة القيود القانونية وتشديد القفظة الأمنية .

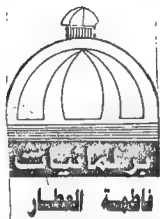
وذكروا أن النصوص المقترحة مبالغ فيها إلى حد يجهل متطلبات المساهمة القانونية ويفتح الباب لتساويل المعرف

المصدر: صحيفة الخبير



التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لا جريمة ..
بدون قصد جنائي!



المصدر : صاحب الخبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

شهدت اللجنة الدستورية بمجلس الشعب مناقشات حامية
لنشاء إدخال بعض التعديلات على قانون العقوبات .. وكذلك
لنشاء مناقشة تلك التعديلات مع الأعضاء داخل قاعة
المجلس .. لمواجهة الإرهاب الذي رؤى ضرورة ملحة له ..
لتجريم كل من تسول له نفسه ، أى عمل إجرامى يرهب به
المجتمع .. من أجل حماية أمن الوطن والمواطنين .

عمل فردى أو جماعى يهدف للإخلال
بالنظام العام .. أو لمرض سلامة
المجتمع وأمنه للخطر إذا ما استخدم
ضده أية قوة إرهابية .

وكان من أهم ما أثير في تلك
المناقشات ما قاله الدكتور عاطف
صدقى والذي كان متعللاً بشدة لما كان
يسمعه من آراء خائفة لروح القانون .
قال عطية : يا جماعة الضرورات
تبيح المحظورات .. نحن بصدد خطر
يهدد أمن وسلامة المجتمع .. نحن
أمام أفراد مهمتهم جلب نظام الحكومة
بإلحاح .. ونحارب الإرهاب .. ونحارب البلد

ثم هذا قليلا وقال : إن الحكومة
عندما تقدمت بهذا المشروع .. تقدمت
به بأقل ما يمكن من التعديلات اللازمة
والضرورية لمواجهة هذا الوضع
الخطير .. لذلك .. يجب أن نضع في
اعتبارنا .. أن الوضع خطير ..
ويجب مواجهة قوى الإرهاب
والتطرف ..

أما الذين يفرلون .. إن هذا
خالف للدستور .. فهذا مفهوم
خاطئ .. لأن المخالفة أو الإهمال ..
لا يحدث إلا إذا ما كنا في مواجهة
جريمة غير عادية كالتى يحدث الآن ..
من هنا قلت .. وتقول الشرائع إن
الضرورات تبيح المحظورات ..
ولسروها كما تشامون ..
كما كانت هناك آراء مثيرة ..
وخائفة للواقع .. مما اضطر وزير

والحقيقة أول .. إن المناقشات
الخاصة بالتعديل .. لم تمر هكذا
بسهولة كما يصورها البعض .. بل
واجهت الكثير من الاعتراضات ..
واختلاف الآراء .. منها من يرى ..
إن القانون بصورته الحالية ملزم
بتطبيق مواده التى جعلت فيه ..
والبعض الآخر يرى ضرورة التعديل
لتخليص العقوبة .. بينما هناك آخرون
يرفضون التعديل .. ويعتبرونه قيما
على الحريات بحيث إنه يمكن أن يؤثر
على سلوك الأفراد المسالين أو الأفراد
العاديين .

في الوقت الذى أكد وزير العدل
المستشار فاروق سيف النصر .. أن
التعديلات ضرورة ملحة لمواجهة
الجرائم الإرهابية .. بل تتطلب المزيد
من الجهود لمواجهة كل ما يقع تحت
لائحة الإرهاب .

وإن كان في هذا التعديل لا يمس
نصوص الدستور .. ولا يقلل من
شأنه .. وإنما الظروف تتطلب التدخل
التشريعى في مجال التجريم
والعقاب ..

في الوقت نفسه أكدت اللجنة
الدستورية بالمجلس وألقى ترأسها
د. فؤادية عبيد الشار .. إن
التعديلات التى أدخلت على قانون
المحظورات ما هى إلا مجموعة مواد
مغلقة تنفذ في وجه الإرهاب وقت
تطبيق أحكام هذا القانون لتجريم أى



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٠٢٠ - ٢٠٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. فتحي سرور

صور الإرهاب بالرفع .
أيضاً : أكد كمال الشاذلي رئيس
الحبة الثمانية للحرب الوطني .. على
أهمية هذه التعديلات .. وقال إنها
ضرورة ملحة لمواجهة ومعالجة
الأحداث والتطورات التي نعيشها
اليوم .. وهذه حقيقة .. فقد حدثت
مؤخراً وخلال السنوات الماضية عدة
جرائم فرية على مجتمعتنا .. ولذلك
كان لابد من تلك التعديلات ..
لنستكن من مواجهة الإرهاب .

ولم تكن كل الآراء مقلدة .. بل
كانت المعارضة شديدة .. بحيثية أن
هذه التعديلات سوف تكون قيدا على
حرية الفكر والعقيدة .. وأن تظليط
المقوية جاءت بصورة مبالغ فيها ..
وما يؤدي إلى نتيجة عكسية .. ومن
الأفضل أن تكون المقوية متضامنة مع
الجرم نفسه حتى لا يضار به المواطنون
المسؤولون الذين يربطون أن يعبروا عن
رايهم يوماً باحتجاج سلمى ..
ونقول : شيء طبعى .. إنه
لا يمكن معاقبة فرد قام مثلاً بتروير
جواز سفر من أجل لقعة العيش ..
بالشخص أو بمجموعات تفكوا بتسجيل
أسماء مزورة لإغشاء شخصياتهم
الإرهابية بهدف إلحاق ضرر بالمجتمع
وتظليط عليهم عقوبة هذا الشخص
المسلم .

وهنا .. حسم الأمر الدكتور فتحي
سرور رئيس المجلس يرى قاطع
وقال : لا جرمية بدون قصد جتاني ..
ومن المعروف أن د . سرور من أوائل
رجال القانون في مصر في القانون
الجنائي .

وفي النهاية نقول : فعلاً كان من
الضروري إدخال تلك التعديلات
الملمسة على قانون العقوبات كما رأيت
الحكومة .. وإنه أن الألوان تظليط
المقوية لحماية مصر وأمنها ورجالها
وأبنائها من الإرهابيين الذين يربطون
أن يحكموا مصر بالمخيف والآخر ..
وليس بالشريعة والقانون .. □

المسئل إلى تصحيح تلك الآراء
والتفاهيم فقال :

- نحن نرفض الإرهاب وندعوه
منا كل مواطن خلص يمشي على
أرض مصر يأكل من خيرها .. ويتمتع
بذلها .. ويحشى بأمنها .. وإن ما
جنتا به من تعديلات في مواد
القانون .. لا يخلتف الدستور ونحن
صائموا القوانين ونعلم بأنها أصلح
لنا .. ولذلك جاءت التعديلات
مراعية لأحكام الدستور .

لكن الشيء الذي أحب أن ألفت
إليه الأنظار وأؤكد للمجلس أننا أمام
إرهابيين موجبين من الخارج وتربطهم
أيضاً من هناك .. ولذلك جاء ضمن
التعديلات نص يسمح بالكشف عن
حسابات هؤلاء الإرهابيين .. وهذا
نص ضروري .. إذن نحن لم نس
القانون إلا بتخصص محتاجها الأوضاع
الجديدة التي تواجهها اليوم .. وبالتالي
لم نصدر قانوناً مستقلاً .. وإنما أدخلنا
ما نحتاجه من تعديلات دخلت ضمن
قانون العقوبات .. وهذا مقصود لنا
ولمصر ..

أيضاً كانت من بين الآراء المؤيدة
للقانون د . حدى السيد الذي أكد
على ضرورة تظليط المقوية لأي عمل
إرهابي .. لأنه أن الألوان لمواجهة كل



المصدر : النفس

٢٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجاء الدرس من الجزائر!!

بقلم : عبد العزيز محمد المحامي

كنا نذكر أن الحكومة ستضرب عرض الحائط ، بكل المخاوف وبكل الآراء والانتقادات التي تدلها مع الكثيرين ، حول قانون الإرهاب الذي تخلف في صيغة تمديدات في قانون العقوبات وللقانون الإجراءات الجنائية . كنا نذكر ذلك لأن الحكومة لاتأبه بأي رأي آخر ، ولا تصنع إلا لنفسها ، وفي ذات الوقت ، فلها حكومة بلاقت من فرط الخطأ ، تخلف حتى من غيها ومن هبة التسليم من حولها !! هي تخلف وترتد ، ولا تخطن إلا وهراوة الطوارئ في يد ، وقانون الإرهاب في اليد الأخرى . في الوقت الذي تترك فيه كل الأسباب التي تؤدي إلى سيادة العنف وتصاعده كما هي ، وتترك بذلك الضرر الذي يحدث حتى تسد يلامسها !! وإذا عكست الحكومة ومجلس تشريعي ، قد التفت على نفسها وعلى الناس في قانون الإرهاب ، ووضعت لنفسها تعريفا لخطأها يتسع لكل لغة وتامة ، فلها قد التفت ويعد وتعتمد وتعهد وتعهد من صور أخرى بالغة الخطر ، تمثل أرهاق حقيقي ، وتمثل أيضا بيت الداء لكل علف وأرهاب !! هذه الصور تأتي كلها تحت عنوان واحد هو الفساد !! والفساد هو بوابة كل شر في المجتمع ، وهو سبب كل علف في المجتمع ، وهو بذاته عمل إرهابي يافس كل أمن ومعلومات المجتمع ، ويهدد السلام الاجتماعي في المجتمع . بل إن الفساد يمثل ذخيرة كبيرة لاتسد في الأمن القومي والوطني لأمر كلها . منها تشريب الميرون ، ومنها أيضا تشريب الشؤون الأجنبية وكل صور العجزة الظاهرة والظلمة ، والتي تلصق للزعماء في كل الأوقات . بل منها يشرب كل فساد حتى الظواهر الدرية التي يفتي لهذه مستقبل الأجيال القادمة في وجودها ذاته . والفساد مؤسسة كبيرة ، بل أصبح من القوى المستعصية في هذا البلد . ومن هنا تثار حكومتنا الصالحة ولتعد عنها ، ولها في مرس الرئيس الجزائري محمد بوحديف حيلة ، حيث أكتت كل التقارير أن مؤسسة الفساد الجزبي والحكومي عكس هي التي قتله !!

ولذا كان وزير الداخلية ، له ولف وهو يطلب من القانون الإرهاب يشكو من فساد ترسنت القانون العقوبات كلها ، عن مجلبة الإرهاب . لأن الحق أيضا أن الضحايا الثلاثة كلها تأتي لقصة عن مجلبة مؤسسة الفساد وشربها في المجتمع والقتال جلورها من المجتمع !! بل إن الناس تصنع في الخطأ الرسمية وعلى أعلى المستويات ، تخريب الفساد يقع يكون فلما عنه يقال إن الفساد موجود في كل بلاد العالم !! كذلك ترى وتصنع وعلى كل المستويات . تستل على الفساد ، حيث لا يسلو الحديث عن الفساد بالشريعة ، إلا بمناسبة فساد الفساد ، ولا يأتي الحديث الحق من أن الظلم يرى حتى تكذب أدلته إلا بمناسبة الحديث عن الفسادين الذين تأتي برأهم دائما من قلب باب وباب !! ويبدأ الفساد الحقيقي ، بذلك البنية التي



المصدر : **الأسبوع**

٢٢ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تزايدت أخيراً في كل انتخاب ، حيث يفرض البلطجية دائما لرهيبهم على المتحدين ، بل وعلى لجان الانتخاب ذاتها ، ويكون هذا تحت بصير الشرطة ونظرتها ، بل هي تخشى الطرف عنه في التسلط . والغريب أن يكون ذلك دائما لمصالح الجزب العظيم وهذه ، حتى يتساق تحت الحجة القاصفون ونجار المخدرات !! وترجع أهمية ذلك ، أنه يس في التصميم لتفكيك مجلس التشريع والرقابة على كل أعمال الحكومة والمؤسسات ، فعلا لم تضع الحكومة السنية ، هذه الحالة ضمن صور الأرهاف وتعاقب عليه بالقلل من العقاب !! كما يأتي كل الفساد من الأجار بقولهم في كل مواعدها ، سواء كانت في الحكومة أو في قطاع الأعمال !! ويأتي أيضا من الأجار بملفوف والصمة ، سواء في البرلمان أو المجالس المحلية وغير ذلك من مجلس !! ولا يتدخل القانون إلا في حالة التيسر بممنه الواسع ، أي بعد أن يكون الفس وقع في الرئيس . في حين أن هناك قانونا يكاد يكون منسيا ، هو قانون الكسب غير المشروع والشهير بقانون من أين لك هذا !! لم لا تقدم الحكومة السنية على تعديل نصوصه بحيث يحد بكل الأشخاص والصور وتلفظ العقوبة وتيسر الإجراءات في جرائم هذا القانون !! لم لا تلتص الحكومة موقفيها على كل المستويات ، كيف حكمهم عندما دخلوا ، وكيف حكمهم وهم خرجون !! أن هذا لا يحدث في الواقع وأن حدث فلا يسرى إلا على صفار المصلين والموافقين ، أما الكبار الامعون ، فلا أحد يقترب ، بل أنا نجد وزيرا كان المال يجري بين يديه بالمليارات ، وخرج وسط ضجة من مغالطات ، يصدر له قرار جمهوري باستئنائه .. والتضريح له بالعمل لحساب هيئات اجنبية . هذه الهيئات التي تتعامل مع الحكومة في اليوم التالي !! ولا لحسب أني بالغليظ العقاب في مثل هذه الحالات لحسب ، يفرض التقاضي والانتقام ، فلما ممن يؤمنون بأن العلاج الوقائي خير من كل الأحوال من كل علاج جراحي !! ومن هنا ، فلما هناك أبوابا واسعة للفساد مفتوحة على مصراعها دائما ، فلم لا تجبر الحكومة السنية ومجلس شعبها للجان دائما ، إلى اللجوء لقوانين التوقيض الشهيرة ، والتي تتجند عما وراء علم ، والتي كان ميرور ضمنها هو الاستعداد للحرب ، وما عك لها ميرور الآن .

لم لا تجبر الحكومة السنية وهي التي البتت للشرطة ، إلى التقليل والحصر ومكافحة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبة ، والتي يقدمها من كل الوزارات والشرعات والهيئات والمؤسسات وغيرها . بدلا من أن تأتي هذه التقارير للحبس حبسا في الأراج والخزائن !! أن الفساد هو الأرهاف ، وهو سبب كل العنف الذي يتصاعد ، والفساد أصبح مؤسسة قوية مرهوبة الجانب ، له مستوياته وبيلا التي لا تنتج إلا أسفدا وأرهاقا !! ولم تتعلم الحكومة من التجارب والتخبرات إلا أن الرئيس الجزائري محمد بو ضيف له راج وقتل عندما القرب من مؤسسة الفساد في بلاده !!



المصدر:

٢٢ - يوليو ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يستحق لقبه، وهذا
أضعف الإيمان...
هذا الحديث يلهمه
النفس على غير وجهه
الصحيح، لأن تدمير
المتكبر لا يكون إلا
لنفسه، أما
بالنفس فلا يكون إلا
للنفس، والقلب هو
لجميع المسلمين.

إن الشيب المغير
به، والذي لا يعلم من
أحكام الدين إلا
الفتن، لا يمكن
تحويل ما يرتكبه من
أفعال إجرامية،
والاستغناء عن الدين.
لهذا اعتقد أن مهمة
المتكبرين في الدين،
من الأذى وغيره،
يجب أن تنحصر في
توضيح هذه
المفاهيم.

وأعز الله
الشيبي الذي يستلج
وراء هذه الدعوات
الباطلة، هو شيب
ياقن، ويعرف أن
اليقن يفعل كل شيء
ليقن عن نفسه.

وتجد مصداق ذلك في
مطولة الإمام علي بن
أبي طالب، عزم الله
وجهه، حينما قال:
أني لأهيب للرجل
يدخل داره لا يجد
أوقفا، كيف لا يخرج
على الناس شافرا
سجده.

مهما نمنا لتصوره على، لأنه كان في
مخطط الخلفاء، أن يعيدوا ألمانيا دولة
نزعية، ثم زنتها بعد الزبارة الأولى بفترة
قصيرة، لحوادث دولة كاملة، وكأنها لم
تعرض للخراب، ولما أبدت دهشتي من
بيده الأبر في ذلك الوقت، وأظنه كان
المستول الأول من ألمانيا، قال ميتشما إن
الصناعة صانع وليست مصنعا. لقد
استول الخلفاء على مصنعات التي لم
تحتلها الحرب، ولقدنا انشأنا مصنعا
جديدة على أحدث ما تكون الصناعة. وقد
قبل العمل أن يصلوا، مع أرجاء تقاضى
جفت كبير من الجوريم، حتى فتج
المصانع وتطلق لهم ما أرادوا، وأصبحت
ألمانيا الدولة الصناعية الأولى في أوروبا.

● ولكن في مواجهة العنف، الظروف
والهناج مختلف؟

● ظاهرة العنف بسبب البطالة، ليست
نصرة على مصر وحدها، بل أنها منتشرة

في كل بلاد العالم تقريبا، وعلى رأسها
الولايات المتحدة، التي تعتبر أغنى دول
العالم، فالأحداث التي وقعت مؤخرا في
لوس أنجلوس، قطعة الدلالة، ولهذا
نادى رئيس الجمهورية بضرورة محاربة
البطالة، لأنها أساس الفساد.

وما يحدث في إيطاليا، من عنف أيضا،
للطبع الدلالة.

● ولماذا يتخذ العنف عنفا، فسادا
دينيا؟

● قال: الحق أن الدين الإسلامي يرى
كل البراءة من العنف، بل أن الدعوة
الإسلامية حين بدأت، عانى المسلمون كل
صنوف الأذى، ولم تسمح لهم بالقتل إلا
بعد الهجرة للمدينة المنورة، ولهذا
فذهب الإسلام وأصبح علما، والحديث
المشهور من رأى منكم منكرا فليغيره
بيده، فإن لم يمتنع فليسته، فإن لم

قال
الطغوى
من أننى رجل
فانور، إلا أننى
ملازمت الأبر بان
القوانين مهما روعي
الإحسان في
مبدأها، هي
أضعف الوسائل في
حماية المجتمع،
ولذلك فقد لاحظت
أن
القوانين تكفى في
الحضرات الشبيهة
الدول، أما في بداية

قوة الدولة، فإن القوانين تكون قليلة،
ولذلك فإن مذهب الإسلام، في هذا الصدد
معروف، وهو عدم الإكثار من
التشريعات، ولهذا أيضا، قل سبحانه
وتعالى: وما أهلكنا الذين آمنوا لا تسألوا
عن أشياء إن تبد لكم تسؤمكم.

قلت ما المعنى؟

قل: المعنى نظيم من واقعة المخالفة
الرائدة، عبر من الخطيئة، حين جاءه
رجل يسأل، فأجابته عن عما سأل، ثم
سأله عن: متى حدث ما تسأل عنه؟
قل الرجل: لم يحدث ولكني أسأل عن
شيء خطر لي بال!! وقد عرفه عن جديته
الشهيرة، لأنه فعل ذلك.

وخلاصة القول: أن ما يحدث في مصر
الآن، مما لا يتفق مع طبيعتها السمحة،
ولا مع ظروفها وتاريخها، هو أمر عارض،
يجب أن يواجه بخير التشريعات
العقلانية.

● بما نواجهه؟

● مواجهة الحقيقية، لا تكون بغير
محاربة البطالة، التي استشرت للظروف
التي نعيشها، فهي جو البطالة الذي
تصيبه، كآلام جميع مناطق الانحراف.
أنا نعرف أن ظاهرة البطالة، ظاهرة
عالمية، وليست مقتصرة على مصر،
ولقدني اعتقد أيضا أن مواجهة هذه
الظروف، يمكن أن يتحقق بلغ الالتجاء
إلى سلاح قانون الظروف، العمل الأمثل،
هو إيجاد فرص عمل حقيقية، لكل فرد
عليه، ودوناً كثير من الشروعات، يمكن
تنفيذها واستثمارها محاسن الشيب بها،
وهو أمر ليس بالمستحيل أن نفكر.

● وهل تعتقد أن المسألة، اقتصادية
خضعة؟

● سوف أشرح لك مثلا.. كنت من
أوائل المصريين الذين دخلوا ألمانيا، في
أعقاب الحرب العالمية الثانية، وشاهدت



المصدر : الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

ولهذا أيضا ، قالت العرب طلب
الفلوت ما تعدي . وأوقف مصر بين
الخطاب . علوياس قطع يد السليق في
عام النجاعة .
واعود لأكد . بأن الإصلاح الحقيقي .
لنلوس وعقول هؤلاء الشباب . لا يمكن
أيدا يقع الإصلاح الاقتصادي .
● قلت : ولكن الدولة . لا تزال تلجا .
حين الإصلاح - إل الأمن قبل الاقتصاد ؟

●● قلت اختلف معك . فكل منصف ي
أن الدولة تفعل ما تستطيع في :
الإصلاح الاقتصادي . فلقد سجلت مصر
سلسلة حروب مع إسرائيل . تكلفت مالا
ويمكن حصره من الخسائر . وتعطلت
مواظنا . وكان لا بد . لكي تسترد مصر
انفاسها . أن تعيد البنية الأساسية
ومن الإنصاف أن نذكر . أن جهدها في
هذا المجال . قد حقق الكثير . اننا نذكر
أساطة المليون العسكرية . لدى الولايات
المتحدة . والذين العربية بكامل .
و ٨٠٪ من الذين المستحقة للدول
الأوروبية . ولولا كل ذلك لحدث انهيار
شديد في الاقتصاد مصر .
ولكن المعركة لا تزال طويلة .
ومستمرة .



المصدر : **القدس**

٢٠٥ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● إطلعت علينا التعديلات الجديدة بقانون العقوبات والإجراءات الجنائية محاولة الحد من هذا الخطر الزاحف "الأرهاب" بشئتي صوره . وهو ما انجبه اليه المشرع في الآونة الأخيرة من إجراء بعض التعديلات أو تقديم مشروع قوانين جديدة لبعض الظواهر التي استحدثت في الشارع المصري ..

● وقد لتجهت التعديلات الجديدة في معالجة الإرهاب . الى تحديد مفهومه أولا والوسائل التي يلجأ إليها ، والغاية التي يسعى لبلوغها والآثار المترتبة عليه ثم جاء التجريم ليشمل كل من يؤسس أو ينظم إدارة أو جمعية أو جماعة بغرض تعطيل أحكام الدستور أو منع إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية لمواطن . أيضا استعمال الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام لجماعة ما . وكان تغليب العقوبة من نصيب من يؤدى دورا قياديا في التنظيمات الإرهابية وتأتى قواعد الاعفاء من العقاب أو تخفيفه في حالات إبلاغ الجاني أو اعتزاله .

● ولما يتعلق بسرية حسابات البنوك . فقد خول المشروع للثائب العلم أو من يفوضه من المصافين المصافين سلطة الأسر مباشرة بالكشف عن الحسابات والإطلاع على من تشير اليه أصابع الاتهام بشئونها .

● وهكذا تجد أن المشروع فلم بدقته جوانب الظاهرة وإحتوائها قانونيا . أما للجوانب الأخرى التي تدخل حولا إجرامية لابد وأن تراها المؤسسات الأخرى لأنها بغير حاجة لقوانين . ويعيد عما دار من مناقشات تحت قبة البرلمان .. نستعرض آراء أعضاء مجلسي الشعب والشورى . لتتعرف على كيفية مساعدة القانون

على تطبيق مواد . والآثار المختلفة التي يجب أن يقوم بها كل إنسان .. وإليها نستعرض وجهة نظر المستشار "عازق سيف النصر" وزير العدل ..

نيل الغاية لايفنى عن شرعية الوسيلة

● بداية يتحدث المستشار "عازق سيف النصر" قائلا .. التعديلات المطروحة بالقانون كانت تدرس منذ حوالي سنتين من خلال لجنة ضمت رجال القضاء والنيابة وإسلافة من كليات الحقوق ورجال الدين والأعلام والأمن القومي . والقانون لم يكن وليد الساعة أو رد فعل لحادث معين . وقد كتبت التعديلات على غصن الرديح . وفتحت باب التوبة لمن انفصل عن الجماعة الإرهابية أو يبلغ قبل وقوع الجرائم بالإضافة الى أنه حدد للقواعد التي تكفل سرعة الفصل في هذه القضايا من خلال محاكم مركزية للنظر فيها ..

● وأود أن تؤكد أن هذا نتاج مراجعة شاملة لملف الإرهاب في مصر بكل أبعاده وصوره والذي لوحظ منه استمالة عقول بعض الشباب واستمرار العنف والقوة . وفرض الآراء بالقوة والاعتداء على الأرواح ورجال السلطة . ● وهل مواد القانون لم تكن تشمل هذه الجرائم ؟ ● قانون العقوبات والإجراءات



المصدر :

سورة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٥ يونيو ١٩٩٢

الجنائية لم يكن لها تعامل سريع مع جرائم الأرهاف . ولم تخصصها بقواعد عقابية . ولذلك كان لابد من أفراد المجلس لها ذخرا لخطورتها ومشروع القانون اوجب على نفسه احترام الدستور واحد وفقا لقاعدة " ان ذيل الغاية لا يغني عن شرعية الوسيلة " . وهو ما قرأ ان الحل التشريعي لمواجهة حالات الأرهاف إسما في حل المشكلة وليس خلا نهائيا ولا يعنى القضاء العبرم عليه لان هناك اسبابا كثيرة - اجتماعية ، سياسية ، إقتصادية ، أمنية ، قانونية - لها أيضا دورها ..

● ويرى المهندس "إسماعيل الجمل" عضو مجلس الشورى "دائرة الصف" .. ان مثابة واهتمام المواطنين بصدور مثل هذه التدهيلات والظال كل مؤسسي الأحزاب السياسية والمستقلين رغم بعض المشكلات السلخنة وهي لصالح القانون . هذا الاهتمام والاتفاق أكد انه جاء في وقته والامل ان يؤدي هذه المؤسسات الأخرى "تربوية ، دينية .. الخ" دورها دعما لتطبيق الوفاقية للأراد المجتمع ، والمقلب بالقانون لمن يخرج عن الشرعية . واعتقد ان فتح باب الكتوبة من المسائل التي تخدم القضية وتؤكد على حسن النوايا . وان القانون يسمى دائما لتحقيق العدالة وإعطاء الفرصة للممارسة السليمة ..

الإدارة بالأزمات

● وتقول ا.د/ "حورية

مجاهد" ، أم المعلوم السياسية وعضو مجلس الشعب .. التعامل مع البشر بصفة عامة إما بالقوة أو القانون . قانون العقوبات قائم على قوة القانون . وجهة نظري . ان القانون ليس حلا لكل جيلور المشكلة لكنه مطلوب . المشكلة لها أبعادها المختلفة . لابد من محاولة استيعاب العناصر المثقلة وهذا يحتاج لجهد كبير للاستيعاب بالغ وبأ حوار ، جسور ثقة ونستمر فيه بتكثيف سياسية سليمة وهذه بحاجة لجهود مختلفة من الأسرة ، المسجد ، المدرسة . لابد ان نعلم ان الجميع شركاء في الدولة وحتى تكون هناك شركة على اسس قوية لابد من التعامل معا على اسس ان الرؤية سليمة . فالقوة او القهر لا يصلح كسياسة دائمة .. في الحالات التي لاتجدي معها هذه الأساليب لابد من القوة وهي مازالت قوة القانون أي قوة بضوابط . اما بالنسبة للتكثيف السياسية وكافة أبعاد التكثيف . علينا ان نهتم ببعض الأبعاد للتغلب على عناصر عدم الرضا عند البعض كاستيائ الاستنزاف بالنسبة للمصلحت الإقليم . اعلنت التلفزيون وهي تجاذبية . والعصاة حليقة ويدين

سبب . لاقوجد دولة بها مثل هذه الظاهرة . محاولة بحث المشكلة من خلال اجراء استبيان مثلا لان كثيرا من الناس غير ارضاءين كثيرهم سلخون ، غير ارضين . نظريون كثير . علينا ان نعرفهم ونقدم لهم حقيقة . الاس ونصبرهم بايصاد المشكلة . فالتفهم الحقيقي للاسلام وروحه تسلسه وسائل الاستيعاب . "الاسر بالمعروف والنهي عن المنكر" من اسس الاسلام . والاسر لابد ان يكون بالمعروف وليس القوة . والرسول "صلى الله عليه وسلم" لم يكن عنيفا او متفرا وإلا ما اختلف حوله كل هؤلاء .. فلنبتعد عن العلاج بالخدمات لنتمثل الحقيقة . لابد من سياسة مستمرة للقضاء على العنف وعلينا ان نعلم انطلقنا الرضخ . ان العنف لا يصلح كسياسة دائمة ..

● وتستطرد الدكتورة حورية مجاهد قللة .. في مجال الحديث عن الشركة والشراكة . علينا ان نبني جسور ثقة بين الشريعات والائراء بما فهم الجماعات المتطرفة . وان يتم توضيح ذلك حتى اذا لجأت الشرطة للقوة فهي قوة القانون وبعاصم الجميع . وفي مجال النوعية . على الجميع

المستشار فاروق سيف
النصر وزين العدل

إن يعرف أن الاتهام الحديث في التعامل بين الدول المختلفة الإدارة بالازيمات .. ولعلنا للتدخل المبكر من جانب دولة في شؤون دولة أخرى تحقيقا لمصلحتها .. ولكن هناك إدارة بالازيمات بمعنى تصير الازيمات الداخلية المستمرة ..

● ما هي أكثر الاخطاء التي ارتكبت ظهرك في القتلين ؟

● سري ما يسمى من صحفيات للشرطة .. "الضبطية القضائية" صلاحيات في مواجهة العنف المفروض أن تكون هناك ضوابط واضحة من مواجهة العنف والعنف استيعاب العناصر التي قد تنحلي إلى المظفرين لأن المؤيدين لهذه العناصر عامشين .. والعبرة هنا باستيعاب هؤلاء .. لابد من حملات مكلفة لهذه العناصر وليس المشركين بصفة عامة .. ومع وجود القانون بحث جذور المشكلة وإيجاد الحلول لها ..

● وأكثر ما هو مفيد للقضية طرح في القتلين ؟

● فتح باب التوبة .. وهي تدخل ضمن عمليات الاستيعاب التي نتحدث عنها .. أما المسألة المسماة "مسألة الأعداء" ومحاسنتهم في المحاكم الجنائية .. لأنه قد يخرج من التجوية أكثر غفرا .. خاصة وأن الحدث طبيعته وتكوينه في هذه الفترة يمثل للمعنف .. وهؤلاء يشربون تحت معنى مؤيد وليس "جديرة" .. وهذا يؤكد أن القوة .. من التي يجب .. لا تصبح كسياسة ..

● وحول نفس المعنى يتحدث الاستاذ محمود كيث عضو مجلس الشعب "دائرة النيل" قائلا .. إن القتلين شيء مطلوب للمواجهة السريعة لحركة الارهاب التي بدأت تكون ظاهرة مقلقة للشارع المصري .. والمشرع أحسن صنعا حينما لم يفرغ لها قانونا خاصا .. إنما عرف الارهاب وغلفه العقوبة الصارمة .. أيضا من الأمور المستعجلة .. إن التعديلات فاجت باب التوبة لكل من يريد أن يراجع نفسه ولتكن لهم أن يراجعوا أنفسهم قبل ارتكابها أو حل حوزها أو القبض على مرتكبها ويقتلوا يغفلوا أنفسهم من الواقع تحت ظلال القانون لجرأتم الارهاب إنه لو لم نسا خلاصا بقلبيته يعتبر "الإضرار بالجماعة جريمة من جرائم الارهاب" .. وهذا يتفق مع الاتجاهات العالمية الحديثة ..

● وهل القانون وحده كاف ؟

● لا القانون وحده لا يكفي .. وإذا كان هناك موجهات أخرى .. تتحرر اعلاميا دينيا .. سياسيا .. لنفشاء على هذه الظاهرة التي تلعب دورا في التكاثر على غير الشبيب وتجعلهم يأخذون موقفا غير صحيح من الظلم ..

هل للقانون يمنع الجريمة ؟

● أ. كمال سليمان عضو مجلس الشورى يقول : بلفصل .. عندما يضع المشرع أو الدولة قوانين وادعة أو صارمة فهذا أمر مطلوب .. ولكن هل كل قانون يمنع الجريمة ؟ بالطبع لا .. قد يكون أحد عوامل الردع ويحد نسبيا منها ولكن على أن أعراف الأساليب ولعلنا نلاحظ .. وكيفية معالجتها .. ليس بالقانون ولكن بمعالجة الأساليب .. ووضع العوامل التي تحد منها .. ولأننا لنأخذ سحدا لكنها لن تكفي لأن هناك نسبة من الشواذ تجعلنا إلى القانون وهذا يأتي دور الردع ..

● وكيفية العلاج ؟

● يأتي من التعريف أولا كأي الظاهرة .. وأساليب التعامل بها .. حين تعاليت الشبيب لأنه قد يكون

البيطية .. التعريفة .. المسترسمة .. دورها .. الخ .. ولماذا لولا على أهمية وضرورة معالجة الأساليب من الجنور وبشكل طلع ..

● ويضيف ه. شيبه الطقسي رئيس مركز شباب الجزيرة .. وعضو مجلس الشورى إلى مسبق للنا .. القانون دعوى مجتمعة لتخليصها الظروف وتوجيه الممارسات التي إشتت بعقود على المالك في الاعتداء على الصرامات وترويع المواطنين .. ولقد كانت الدعوة التي إبراء من يعترف أو يسلم في معرفة الحالة ولم مشاركتهم لهم ذلك أن المبرح لإحدى التفتيش حتى يسلمين اندرجوا ولم يغفلوا .. وحتى الذين لخطاوا ويحاولون أن يعودوا إلى صلاية الطريق أيضا هي دعوة للحفاظ على الصود لظهور صوت بعض لجهة الاعلام الخارجية أن مصر لم تعد بد الأمن محالا على السليحة .. لقد أصاب المجتمع كائن من اللقي .. وقد كنت في فرنسا منذ أسبوع وسألتني البعض .. هل أنت مسلم .. أجبت .. نعم .. سألتني .. هل يدعو الإسلام للقتل ؟ فقلت أجابني لا طبعاً .. فلان سؤالهم .. من الذي يقتل في مصر إذن ؟ وهذه مشكلة ..

● وهل تعتقد أننا بحاجة دائما لقوانين ؟

● القانون .. وسيلة لحل مشكلة قد تكون طارئة .. أو يرى فيها المجتمع من خلال منطية سواء في الأجهزة التنفيذية وهي الحكومة أو التشريعية "قضب وقشري" ما يصون ابن المجتمع .. ولا اعتد أن القانون وحده لا يكفي .. لكن هناك مؤسسات أخرى عليها واجب للوقاية .. التيسير .. التوزيع من خلال الحوار ..

● ونقضي الآراء .. ويبقى أن نقول .. أن هناك من ردة الفناء المبتذلت أن القانون يمس الحرية الشخصية للمواطن .. وأن الشرطة ضللت على صلاحيات كبيرة بالإضافة إلى أنه إلى متى سيطر خارج القوانين للمؤسسات .. هذا قلنا ..



المصدر : (المرجع الاقتصادي)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٢

**النص الكامل لتأخر
رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢**

بتمديد بعض نصوص قوانين العقوبات ،
والإجراءات الجنائية
وإنشاء محاكم أمن الدولة ، وسرية الحسابات
بالبنوك ، والأسلحة والذخائر



التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتي نصه ،
وقد أصدرناه .

(المادة الأولى)

يقسم الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إلى قسمين ، الأول ، ويضم المواد من ٨٦ إلى ٨٩ ، والثاني يضم المواد من ٨٩ مكررا حتى نهاية مواد هذا الباب .

(المادة الثانية)

يضاف إلى القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات المواد التالية .
مادة ٨٦ :

يقصد بالازهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجاني لتنفيذ لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلغاء السرب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمعاني أو بالإملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها ، أو تعميل تطبيق القانون أو القوانين أو اللوائح .

مادة ٨٦ مكررا :

يعاقب بالسجن كل من أشغ أو أسس أو نظم أو أدار ، على خلاف أحكام القانون ، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصبة ، يكون الغرض منها الدعوة بآية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها ، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات

والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ، ويعاقب بالإشغال السالبة المؤقتة كل من تولى زعامة ، أو قيادة

مافيه ، أو أمدها بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالفرص الذي تدعو إليه ، ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات ، أو العصابات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بآية صورة ، مع علمه بأغراضها .

ويعاقب بالقوة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بأقوال أو الكتابة أو بآية طريقة أخرى لسلأغراض المذكورة في الفقرة الأولى ، وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز مصبرات أو مطبوعات أو تسجيلات ، أيا كان نوعها ، تتضمن ترويجا أو تحبيذا لشيء مما تقدم إذا كانت مدة التوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وكل من حاز أو أحرز آية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال أو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

المادة ٨٦ مكررا (١) :

تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو العصابة المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بذات العقوبة كل من أمدها بالسلحة أو نكشتر أو مفرقات ، أو مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات مع علمه بما تدعو إليه وبمستلها في تحقيق أو تنفيذ ذلك .



الأمم المتحدة

المصدر :

٢٧ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة موضوع المسمى أو التخدير أو شرب أو ابتكابه

المادة ٨٦ مكرراً (د) :

يعاقب بالانضال الشاقة المؤقتة كل مصري تعاون أو التحق - بغير إذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة - بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو تعاون أو التحق بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية أيا كانت تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر .

وتكون العقوبة الإعدام الشاقة المؤبدية إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الموجهة إلى مصر .

المادة ٨٨ :

يعاقب بالانضال الشاقة المؤقتة كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري ، أو المائي ، معرضاً سلامة من بها

للخطر . وتكون العقوبة الانضال الشاقة المؤبدية إذا استخدم الجاني الإرهاب ، أو نشأ عن الفعل المذكور جرح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون لأي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها . أو إذا قاوم للجاني بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تاديبه وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته . وتكون العقوبة الإعدام ، إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها

المادة ٨٨ مكرراً :

يعاقب بالانضال الشاقة المؤقتة كل من قبض على أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح . أو احتجزه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة الانضال الشاقة المؤقتة ، إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق ، أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في هذه الفقرة . أو إذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة ، أو الشرطة .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات . إذا كانت الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في المادة

السابقة تستخدم الإرهاب لتحقيق الأغراض التي تدعو إليها ، أو كان للترويج أو التحريض داخل دور العبادة ، أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة ، أو الشرطة ، أو بين أفرادها

المادة ٨٦ مكرراً (ب) :

يعاقب بالانضال الشاقة المؤبدية كل عضو بإحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة ٨٦ مكرراً ، استعمل الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى أي منها ، أو منعه من الانضمام عنها . وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت المجرى عليه

المادة ٨٦ مكرراً (ج) :

يعاقب بالانضال الشاقة المؤبدية كل من سعى لدى دولة أجنبية ، أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بإحد من يعملون لمصلحة أي منها ، وكذلك كل من تخدير معها أو معه ، للقيام بأي عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر ، أو ضد ممتلكاتها ، أو مؤسساتها ، أو موظفيها ، أو مثليها الديبلوماسيين ، أو مواطنيها أثناء عملهم ، أو وجودهم بالخارج ، أو الاشتراك في ارتكاب شيء مما ذكر .



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٢ يوليو ١٩٩٢

رأى الوزير المختص أنها لازمة لمباشرة نشاطها في مكافحة الإرهاب

المادة ٨٨ مكرراً (ج) :

لا يجوز تطبيق أحكام المادة (١٧) من هذا القانون عند الحكم بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم عدا الأحوال التي يقرر فيها القانون عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . فيجوز النزول بعقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، والنزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة التي لا تقل عن عشر سنوات

المادة ٨٨ مكرراً (د) :

يجوز في الأحوال المنصوص عليها في هذا القسم فضلا عن الحكم بالعقوبة المقررة الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير الآتية
١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة
٢ - الإلزام بالإقامة في مكان معين
٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة التدبير على خمس سنوات
ويعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر .

المادة ٨٨ مكرراً (هـ) :

يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا القسم كل من يبادر من الجبهة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ، ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل الإبلاغ بعد تصام الجريمة وقبل البدء في التحقيق .

ويعاقب بذات العقوبة كل من يمكن أو شرع في تمكين مقيوض عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم من الهرب .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا استخدم الجسائي القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب ، أو التصف بصلة كاذبة ، أو تزيى بدون وجه حق ، يزي موظفي الحكومة أو أبرز أمرا موزرا مدعيا مصوره عنها أو إذا نشأ من الفعل خروج من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون أو إذا قاوم السلطات العامة أثناء تاديبه وتلفيتها في إخلاء سبيل الرهينة أو المقيوض عليه .
وتكون العقوبة الإعدام ، إذا نجم عن الفعل موت شخص .

المادة ٨٨ مكرراً (أ) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب بالإشغال الشاقة المؤقتة كل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قسومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه أثناء تاديبه وتلفيته أو بسببها .
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا نشأ عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة ، أو كان الجاني يحمل سلاحا أو قام بخطف أو احتجاز أي من القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم هو أو زوجته أو أحد من أصوله أو فروعه

وتكون العقوبة الإعدام إذا نجس عن التعدي أو المقاومة موت المجنى عليه

المادة ٨٨ مكرراً (ب) :

تسرى أحكام المواد ٨٢ و ٨٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ (د) من هذا القانون ، على الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم
ويراعى عند الحكم بالمصادرة عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية .
وتخصص الأشياء المحكوم قضائيا بمصادرتها للجبهة التي قامت بالضبط ، متى



نصاها الاثنان
المادة ٢ (فقرة ثالثة)
وتختص محكمة أمن الدولة العليا
المنشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة -
في دائرتها أو أكثر - بنظر الجرائم
المنصوص عليها في القسم الأول من الباب

الثاني من الكتاب الثاني من قانون
العقوبات دون التقيد بقواعد الاختصاص
المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون
الإجراءات الجنائية . كما تختص أيضا
بالمصل فيما يقع من هذه الجرائم من
الاحداث الذين تزيد سنهم على خمس عشرة
سنة وقت ارتكاب الجريمة . ويطبق على
الحادث عند ارتكابه إحدى هذه الجرائم
(حكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ بشأن
الاحداث . عدا المواد ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و
٣٠ و ٣٨ و ١٠ و ٥٢ منه . ويكون للنيابة
العامة جميع الاختصاصات الموضلة
للمراقب الاجتماعي المنصوص عليها فيه .

المادة ٧ مكررا :

استثناء من احكام المادة السابقة يكون
النيابة العامة في تحقيق الجرائم
المنصوص عليها في القسم الأول من الباب
الثاني من الكتاب الثاني من قانون
العقوبات - بالإضافة الى الاختصاصات
المقررة لها - مسططات قاضي التحقيق
وسلطة محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في
غرفة المشورة المنصوص عليها في المادة
١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية
ولانتداب النيابة العامة في مباشرتها
التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المشار
إليها في الفقرة السابقة بقيد الطلب
المنصوص عليه في المادة ٩ من قانون
الإجراءات الجنائية والمادة ١٦ من القانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من
الغيب .

ويجوز لها ذلك إذا مكن الجنائي في
التحقيق السلطات من القبض على مرتكبي
الجريمة الآخرين ، أو على مرتكبي جريمة
أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة

(المادة الثالثة)

تكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته
على خمس سنوات في الجرائم المنصوص
عليها في المواد ١٦٠ و ٢١٩ و ٢١٧ و ٢١٨
و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ من
قانون العقوبات إذا ارتكبت أي منها تنفيذًا
لغرض إرهابي

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبات
المقررة في المواد ١/٩٠ ، ١٦٢ ، ١٦١ من
قانون العقوبات . كما يضاعف الحد الأقصى
للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون
العقوبات إذا ارتكبت الجريمة تنفيذًا
لغرض إرهابي

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة
أو السجن إذا ارتكبت الجريمة المنصوص
عليها في المادة ٢٢٦ تنفيذًا لغرض إرهابي .
إذا كانت مسبوبة بإصرار أو ترصد تكون
العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو
المؤقتة

وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت
الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٤
تنفيذًا لغرض إرهابي .

(المادة الرابعة)

تضاف الجرائم المنصوص عليها في
القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب
الثاني من قانون العقوبات الى الجرائم
الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٥ -
من قانون الإجراءات الجنائية .

(المادة الخامسة)

يضاف إلى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠
بإنشاء محاكم أمن الدولة فقرة ثانية إلى
المادة (٣) . ومادة جديدة يرقم ٧ مكررا .



(المادة السابعة)

يستعمل بنصوص المادة ٢٨ . والفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ مكرراً من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . والبند الحادي عشر من الجدول رقم (١) ببيان الأسلحة البيضاء المرفق به النصوص الآتية

مادة ٢٨ :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من اتجر أو استورد أو صنع بغير ترخيص الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم (١) .
ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه ، كل من اتجر أو استورد أو صنع ، أو أصلح ، بغير ترخيص سلاحاً ناريّاً من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) .
وتكون العقوبة الانفعال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح ممانص عليه في البند (١) - من القسم الأول من الجدول رقم (٢) .
وتكون العقوبة الانفعال الشاقة المؤقتة المؤبدية إذا كان السلاح ممانص عليه في البند (ب) - من القسم الأول أو في القسم الثاني من الجدول رقم (٢) .

مادة ٣٥ مكرراً (فقرة أخيرة) :

يسرى حكم الفقرة السليقة على حيازة أو إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

ويكون لمامور الضبط القضائي إذا توافرت لديه دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة . وأن يطلب من النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر أن تاتن له بالقبض على المتهم وللنيابة العامة في هذه الحالة ولامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع أن تاتن بالقبض على المتهم لمدة لا تجاوز سبعة أيام .

ويجب على مامور الضبط القضائي أن يسمع أوال المتهم الملبوض عليه ويرسله إلى النيابة العامة المختصة بعد انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السليقة .
ويجب على النيابة العامة أن تستجوب في ظرفي الثلاثين وسبعين ساعة من عرضه عليها ، لم تامر بحبسه احتياطياً أو إطلاق سراحه .

(المادة السادسة)

تضاف إلى المادة السالفة من القرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك فقرة أخيرة نصها الآتي

ويكون للنائب العام أو لمن يفوضه من المحامين العامين أن يامر مباشرة بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الإذاعات أو الإذائن المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون المشار إليه أو المعاملات المتعلقة بها ، إذا انقضى ذلك كلف التحقيق في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون العقوبات



الأمراء المستقلين

المصدر :

٢٠٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رابعاً - بالنسبة للمدافع والرشاشات والبنادق الآلية :

(أ) المدافع والرشاشات :

١ - الجسم المعدني .

٢ - الماسورة .

(ب) البنادق الآلية :

١ - الجسم المعدني .

٢ - الماسورة

٢ - القرباس ومجموعته .

(المادة التاسعة)

مع عدم الإخلال بإحكام قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
بشأن حالة الطوارئ وبإية عقوبة أشد
ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون
آخر ، يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا
القانون .

(المادة العاشرة)

١ - لاقام الد عوى الجنائية ضد من انتسب
بإية صفة كانت إلى إحدى الجمعيات أو
الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو
العصابات المنصوص عليها في المادة ٨٦
مكرراً عقوبات ، إذا بادر خلال شهر من تاريخ
العمل بهذا القانون بإبلاغ النيابة العامة أو
سلطات الأمن بالتقصالة عن التنظيم ونوقفه
عن ممارسة أي نشاط فيه
فذلك لاقام الد عوى الجنائية الناشئة
عن حيازة أو إحراز أسلحة أو ذخائر أو
مفرقات أو مهمات أو آلات أو معدات أو
وثائق أو أموال مما يرتبط بالنشطة التنظيمية
إذا بادر الحائز أو المحرز من تلقاء نفسه
بتسليمها إلى النيابة العامة أو سلطات
الأمن خلال المدة المشار إليها في الفقرة
السابقة .

المدينة بالجدول رقم (٤) المرفاق . أو
كائنات أو مخفضات الصوت
والتي تكونيات التي تركيب على الأسلحة
المذكورة

١ - البند الحادي عشر من الجدول رقم (١)

١ - ببيان الأسلحة البيضاء

١ - البلط والسكاكين والجنزير والسنج

وأي أداة أخرى تستخدم في الاعتداء على

الأشخاص دون أن يوجد لأحرازها أو حملها

مسيوغ من الضرورة الشخصية أو

الحرفية

(المادة الثامنة)

بضاب إلى القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٤

المشار إليه جدول جديد برقم (٤) نصه

الآتى

الجدول رقم (٤)

الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

أولاً - بالنسبة للبنادق
ذات الماسورة المضغوطة من
الداخل :

١ - الجسم المعدني

٢ - الماسورة

ثانياً - بالنسبة للبنادق
المشيشخنة والنصف آلية :

١ - الجسم المعدني (الخرف)

٢ - الماسورة

٢ - القرباس ومجموعته

ثالثاً - بالنسبة للمسدسات
بكافة أنواعها :

(أ) مسدس بخزنة :

١ - الجسم المعدني .

٢ - المزلق

٢ - الماسورة

(ب) مسدس بسلالية :

١ - الجسم المعدني .

٢ - الآخرة (السلالية) .



الأمم المتحدة

المصدر :

٢٧ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولايسرى ما تقدم على الحالات التي يبدأ فيها التحقيق أو رفعت فيها الدعوى الجنائية

(المادة الحادية عشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصرم هذا القانون بخلاف الدولة . وينفذ كلانون من قوانينها .

(حسنى مبارك)

صدر برئاسة الجمهورية (١٧) المصم
سنة ١٤١٢ هـ - الموافق ١٨ يولييه سنة ١٩٩٢ م



باب الارواح فانها تفيض في الارواح

[illegible][illegible]



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« حدوة »

○ جلست مجلس الشعب خلال الأيام الماضية في اعتكاف لها غلت من الحزب المجلسات خلال الدورة الحالية فلا تخلص المجلس أهم لقول يحمينا جميعا من الأراغب والأرهابيين يحيى نجوم المجمع من الشخصيات العامة .. الذين شاعروا واحدا وراء الآخر بيد الأرهبيين ويحيى رجال الشرطة الذين يسلمون ويعملون على أمننا والذين تسلط بعضهم ضلعا لهذا الأراغب .. واتمنى من المندمين لهذا القتل ألا يمس حرية الفكر .. وحرية الرأي التي لم تفسد إلا الآن في عهد الرئيس مبارك . فلا يمكن أن نضيق بقلوبنا بصر من أجل الأراغب والأرهابيين .

○ نلاحظ أن بعض الاستجوابات التي تعرض في مجلس الشعب لأصحابها المراهض شخصية أو خلاف شخصي بين العضو مقدم الاستجواب .. وبين الوزير أو للشركة وهذه القليلة اعتلتها وتثير السليخة عند مناقشة الاستجواب .

○ تقدم من النائب جلال حبيب عن حداث التحام لنقل أنيل بواسطة بعض العاملين في شرفة القاعات المصروية والاستيلاء عليه .

○ ولقد يأسف .. ياتوب مصر ، مصلحة مصر وسعمتها يجب أن تكون بعيدة عن كل الإحلال والخلافات الشخصية حتى لا يسطر الاستجواب وفقر صورة النائب أمام الشعب .. واستطيع أن أقول أن سمعة مصر مؤازرت بغير .. ولكن أن مقله وزير السليخة هؤلاء سلطان بأن التسلط

السليخة تضاعف إلى ٣ مليارات . وإن لمعان السليخة أصبح موزنا رئيسيا أبرزان المظاهرات أصبح ماله في المقله .

○ أقولها للمرة الثانية ويسعد بالموافق لا يجب أن نقول بالإنتماء هذه لجمرة الرغبة في تصفية حسيلت شخصية .

○ الدكتور يحيى سرور رئيس مجلس الشعب ونائب وزير الداخلية السيد زينب اعترض بشدة من على المنصة على الزيادة التي طغيت بها الحكومة وهي المصلحة فرفض في أسرار السجل ..

○ المصلحة الذين المصلحة المصلحة المصلحة الدكتور يحيى سرور لأنه تحدث كلفه عن منظمة شعبية وهي السيدة زينب وفل كيف تواجبه الناس وترفع أسرار مفعلة يستخدمها عدد كبير من الشعب .

○ يوافق .. الدكتور سرور لأنه أثبت أنه نائب شعبي .. وليس كيمعش نواب الاستقراطية

○ لأول مرة في مجلس الشعب وإن عهد .. فليس سرور يعلن عن رحله إلى إنجلترا وفيها في الصيد للمصلحة الأعضاء مؤمن دهم بدي من المجلس في الدورات السليخة . إن مجلس الشعب وسعهم ينصف تكوير الرحلة للنائب .

○ وهذه سياسة جديدة لمجلس الشعب يؤكد من طاعتها أن أهل الشعب ليس للنفس . .. والى على يفتخر .. يفتخر من جديد .

لجل عبد السلام



مصريين قوة العدل وقوة الطغيان !!

منذ أيام معدودات صدر للقانون مكافحة الإرهاب .. والفرقت الحكومة في جولة رغبتها في فرض مزيد من التحكم والسيطرة والطغيان .. وكشفت عن اتجاه غير محمود يتمثل في تجريد القانون من إطلاله .. فاضابت الى القوانين سيادة السعة للقانونا جديدا أكثر سوءا وأشد فلكا .. حتى صارت ذلك القانون في حقيقته تقنيا للاعتقال .. أو اعتقالا للقانون .. وسادت قوة الطغيان واختلت قوة العدل ..

يتحكمون فيه .. هيمعلوا جميعا .. أنهم انشي من سيد الخلق المصوم من الزلل والخطأ .. ومع ذلك يتلقى أمر الله سبحانه وتعالى أن يحكم بين الناس بالعقل .. !!

هل نسيينا .. !!

إن طهارة القانون ، واستقلال القضاء ، يشكلمان الديمقراطية الوحيدة لسيدة قوة العدل .. وهما دليل حضارة الأمة وورثتها .. فكما كانت الدولة أكثر حرصا على سيادة القانون الطاهر دون الخبيث .. وعلى استقلال السلطة القضائية .. تكون الدولة أكثر حرصا على مواجهة كل ما يصادفها من تمحيص .. فلا حضارة .. ولا كرامة .. ولا عزة .. بل ولا وجود ولا كيان يغير لقانون طاهر .. وقضاء مستقل .. فكل ما يصيب الدولة من كوارث .. وما يلحقها من هزائم .. وما يتركها من أوجاع كان القانون الخبيث .. وسيدة الطغيان عنه مستولا .. !!

إن تاريخنا المعاصر يروي أحداثا بشعة من طغيان قوة الاستبداد على قوة العدل بما يؤدي الى المنس والسياسات السلطة القضائية والانتقام من سلطانها الذي ينبغي أن يسود كل شأن من شؤون العدالة .. !! هل نسيينا تلك المحاولة الرخيصة في أوائل عام ١٩٩٢ عندما عرضت الحكومة على قضاة مصر زيادة مرتباتهم ومن سن تقاعدهم الى خمس وستين سنة بدلا من السنتين .. ثم تيرين

أن على كل حكم من يدره أن القوة التي يبحين أن يتأمن بها ويهزم هي قوة العدل الذي يحفظه للناس .. فالحكم القوي بعلمه القوي من أن يحتاج الى سياسة .. وأما القوي بطغيانه فانه اضيف أن تكون له سياسة .. فطاغية جبان لانه من الجبن أن تجرد حكم من عدل فرض عليه الخلق لقلته .. والطاغية جبان لانه ليس أجبن من قوة الطغيان أمام قوة العدل .. وانه لا يلجأ الى التخويف الا خلف .. ولا يستعين بقوة الطغيان الا من لا يؤمن بقوة العدل ..

فلك القوة التي تعصم الناس البشريه من السقوط والزلزل .. وتحول بينها وبين أن تميل مع الفرض والهوى .. ولطهرها من



تقلم عصمت الهواري

الحقد والسيطرة والبطش .. !! أن على كل حكم أن يدره انه اذا استسلم حكمه استسلم المجتمع .. وإذا اضل ميزان العدل في يده انهار المجتمع .. فلا استقامة مع ظلم .. ولا عدل مع استبداد .. وإذا كان من الحكم من يتوهمون أنهم خلدون في سلطان الحكم .. ويرون في شعوبهم طغيان من بشر

أن للقضاء دسيسة لا يجهدها الا مستبد ظلم .. وإن له مكانته الرهيبة التي لا يترغم فيها الا كل طاغية وجلا .. فلا كرامة لامة لا يضمن فيها القضاء ورجله .. والويل لامة يجب عنها سلطان العدل .. ولو كان لحكم أن يكتب لشعبه الاسجد لحرس على أن يحقق للسلطة القضائية استقلالها .. فان ظلفنا يقوم على الاستعصام بذلك التتوي وعقبة الله .. وأن ظلفنا يقوم على الظلم والظهور والبطش والاستعلاء والمنس يستتقل القضاء .. هو نظام انفس من خيوط العنكبوت .. !!

إن على كل حكم أن يدره أن علامة نظامه في قوة العدل الذي يرسمه .. وليست في قوة طغيان فوهم انما تحميه .. وإن قوة العدل أن تتوافر الا في أن لنعم السلطة القضائية بطبيعية استقلالها .. وإن تتواجد تلك الطبيعة في نفوس كل رجالها .. فلا استقلال لتلك السلطة مع طغيان لية سلطة أخرى عليها .. وليدره كذلك أن القوة التي ينبغي أن يقوم عليها نظامه ليست في سلاح أعداء في مواجهة ضحية .. وإنما هي فيما يليقه من عدل يسأل أمام ربه .. لقوة العدل قوة امينة .. ومظلة امته تستظل بها رعيته .. أما قوة الطغيان فانها قوة طائفة خائفة لا تحمي حكمها ولو اعتمد بالهروج الخبيثة .. أو اعلى عرش سليمان .. !!



هل نسينا ذلك كله أم نحن عنه غافلون؟ .. إن علينا أن نقدم تلك الماسي لتكون الذكرى دافعا لمزيد من الإيمان باستقلال السلطة القضائية. وبأنه لا عاصم لمصر من السلوط والتدري إلا بتحقيق ذلك الاستقلال استقلالاً حقيقياً.. وبأن يزول كل تواجد وأشرف من جانب السلطة التنفيذية على السلطة القضائية...
يا قوم إن أردتم لمصرنا الغالية أن تحيا.. فإن حيالها في دعم قوة العدل وسيفه.. وإن تسزل وتشتلي قوة الطغيان...!!

في الصميم

* * * إنسان يخالف من بقلة الضال.. النص والصالح النظام...
* * * تريد الشموب وتقول.. إن الشمس أبدا لا تزول.. إنما تنحني ولما فصحو ليلا في ساعة الأفول...!!

وهل نسينا يوم أن استصدرت الحكومة عام ١٩٥٥ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٥.. وتخويل مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) سلطة إعادة تعيين من ترى تعيينه والخلاص من كل من قضى بالحق ضدها...!!
وهل نسينا ذلك للقانون الشيطاني المشؤوم رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الذي عصف بالسلطة القضائية عصفا.. ونسف ثقة الشعب في قضائه نسفا.. بل قضى على ثقة القضاء بأنفسهم.. يوم أن كان ينتزع القاضي من

محاربه بجرة قلم.. يوم المذبة الأخير الكتيب الذي اختلفوا فيه السجل فكتن بحق سيد الشهداء.. ومزلنا نضمد الجراح التي أصابت مصر العدالة من جراء هذا التصرف الجنوني الإحمق.. واستنكرت مصر كلها هذا التصرف غير المستول...!!

للقضاء مصر الشرفاء أن ما تعرضه الحكومة محمول على رغبة شريرة أمة وفي مد سن الستين لرئيس محكمة الجنايات الذي جرى به للحكم بإعدام الاستبداد/ أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة - رحمه الله - فيلور القضاء ويغضبون على تلك المحولة المفضوحة.. وسرعان ما تتراجع الحكومة وتظهر.. وتجوب بكل خزي وعلى...!!

هل نسينا العدوان الإجرامي الذي وقع على المغرور له الاستبداد الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة عام ١٩٤٥.. إذا قصت له مجموعة من المساجورين دفعت بهم الحكومة للاعتداء عليه.. وما كان ذلك الاعتداء في حقيقة الأمر اعتداء على لدسية القضاء بصورة بشعة ومستهجنة ليس لها مليل في تاريخ القضاء المصري.. بل أن مثل هذا الاعتداء لا يحدث إلا في دولة مميجه لا يتحكم فيها الا طاغية وجلاه...!!

وهل نسينا يوم أن تسربت السياسة - كالحرباء - إلى محراب القضاء المقدس، فقامت تنظيما مسريا من بعض الأشخاص المحسوبين على القضاء الفتا وزورا.. ولا يزيهون على عد اصابع القدم.. أولئك الذين تكلمت ضماضهم.. وتخول عن رسالتهم.. فتخلت عنهم رسالتهم.. وهانت عليهم أنفسهم في كتابة تقارير مزورة ضد زملاء لهم اظهار أبرار من المعاكين في محاربههم بتعمدون.. وتكلم في سلطة الطغيان تلك التقارير الإجرامية الآتية وتخذها ذريعة للأطاحة بكرامة القضاء واستقلاله...!!



المصدر : الأحرار

٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد حلجنا إلى قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب .. إنما نحن بحلجة إلى حكومة قوية تعمل القوانين القائمة .. حكومة اعتزلوها متعلقون بأهداف الحضارة يلبغون بمكة مصر وحضارتها وليسوا مجموعة من الدراويش يلبغون في الولد ، ويتسبون بالأضحية ، ويستنجدون بالوثني ، ويطلبون من السيد البدوي أن يحرسهم من الإرهاب وأن يصدى للارهابيين !!

لقد خرجت علينا الحكومة المارقة بتشريع جديد لمواجهة الإرهاب مع أنه لو كان هناك من يخطط أو على الأقل يفكر لاتضح له أننا لسنا بحلجة إلى هذه التشريعات وإنما نحن بحلجة إلى من يطبق التشريعات الموجودة بالفعل والتي لا تطبق ولا يرى لها إذن وضعت ، لقانون العقوبات معالج في المادة ٨٩ بالإعدام لكل من ألب عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قلوبت بالمسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ لقوانين وكذلك كل من

تولى زمامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ، وتعاقب أيضا بالاشتغال الشاقة المؤبد أو المؤقت من إنضم إلى هذه العصابة بدون أن يشارك في تأليفها وإم يتلقده فيها البداة ، هذا بالإضافة إلى أن لقانون الأحزاب ينص في مادته ٢٢ على أن يعاقب بالسجن كل من أنشا أو أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام هذا القانون تنظيميا حزبيا غير مشروع ولو كان مستترا في وصف جمعية إرهابية أو منظمة أو جماعة أيا كانت التسمية أو الوصف الذي يطلق عليه وتكون العقوبة بالاشتغال الشاقة المؤبد أو المؤقت إذا كان التنظيم الحزبي غير المشروع معنيا لنظام المجتمع أو إذا طبع عسكري أو إذا ارتكب الجريمة بناء على تخاضع مع دولة أجنبية !!!

لحكومة تحت يدها كل هذا هي بحلجة إلى قوانين أخرى !! أم أن هذه التعديلات وضعت لتكميم الأفواه وتأييد وإذلال جميع فئات الشعب وكل من يرفع صوته بكلمة لا !!

ليس غريبا أيها السادة أن التعديلات الأخيرة تعاقب بالاشتغال الشاقة لكل من يروج بقول أو بكلمة أو بآية طريقة أخرى لأفكار التتلفيات المتطرفة !!

إن كتاب هذه المسطور يختلف مع الجماعات الإسلامية ولم كونت رأي المخالف لهم من خلال إطلاقه على كتبه وخطباتهم والاستماع إليهم ، وليلال في تزيية القلوب الموار والسادة أعضاء مجلس الشعب بما فيهم

إلى ٥٠ عمل وفلاحين ومن يكون الخط بكرة فادر كيف يمكن أن نتعرف على الفكر الجماعات المتطرفة لكي نرد عليها ونكشف زيفها ونصدى لها إذا كان القومكم يخطر نشر الأفكار ويعتبر ذلك جريمة !! هل سطرأما مكتوبة في الفجائن ؟

.. أم تلجأ إلى مصدر وحيد ومرجع واحد وهو تقارير السادة المخبرين إنني أعلم أن المخبرين ممن أبدوا هذه التعديلات يدعوا لأنها سوف تطبق على أعدائهم ، ولكن التاريخ علمنا أن الإرهاب أيا كان مصدره سواء إرهاب السلطة أو إرهاب الجماعات .. مثله مثل الإمبراير تطلعه في اتجاه فينشتري في كل اتجاه ، وأنه يستعد أن يوجه إلى صدر حيوك ولكنه سوف يردد إليك في النهاية

وستذكرون ما أقول لهم والوض ادرى إلى الله إن أم يصير بالعبيد .

سليم عزوز



المصدر : الأناضول

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقال

نحن لا نرفض قانون الأرياف إذا كان الهدف منه هو معالجة الأرياف، وكل ما يحسن صفا المجتمع هنا، نؤيد بالضرورة ونشرب تعليم سلام لهذا القانون أما أن كان الهدف من هذا القانون هو ذلك الديمقراطية وللشاعة الرعب والخوف في نفوس الأريافيين وغير الأريافيين هذا نقول لا ونرفض هذا القانون حتى وإن كان الزمن كبيراً فنتح على استعداد تام لصداد هذا للزمن وإن كان قليلاً.

أول من طبق عليه قانون الأرياف من الزملاء الصحفيين هو الزميل «عيسى عبد النعم» الصحفي بالقطيف وعندما سألت هل تم القبض عليه في «بيروت» ممسكاً بمذبح رئيسي... فقلوا لا قلت ومضى جريته؟

القا هو متهم بالحقن على كراهية النظام ومن هذه اللحظة والقلم يرتجف بين أصابعي لا خوفاً معاً الله إنما حتى لا يصيبني قوماً بجبهة فاصبح أنا من النافذين لهذا السبب القبيح أن يكون هناك

توضيح وتحديد لتلقي لواء هذا القانون وخاصة أنها مطابقة جداً «أولسيز» ويمكن أن تطبق على كل مواطن في هذا البلد حتى كاتب هذه الكلمات إذا ما تعرضوا بالقتال لأحد السادة الكبار داخل النظام فإن قلت إن الزراعة في عهد يوسف

والى قد وصلت في زراعت معينة وهذه إلى أسوأ مستوى لها طوال هذا القرن لأنه من الممكن أن أنهم يقبحون على كراهية النظام وإن قلت أن المهندس الفيلسوف عبد الهادي فنديل له أهدر أموالاً وزارته عندما كان وزيراً للثروة في النظام هنا يمكن أن يتم القبض على والانهيار هو الضحى على كراهية النظام.

هذا الاتهام واسع ومطلق ويمكن أن يطبق على كل مواطن في هذا البلد حتى «الهدى المختار» الذي «سألت في آخر هذا الزمان يمكن أن يوجه إليه نفس الاتهام الذي وجه إلى الزميل «عيسى عبد النعم» بل يمكن أن يوجه إلى الأغلبية العظمى من هذا الشعب وخاصة شباب البطلة والمثقفين الكثر والمرض البطلة الفقراء هؤلاء جميعاً إذا ما تمسكتنا معهم يمثل هذا القانون أسوأ يحد للجنونين أن مواد قانون الأرياف يمكن أن تطبق عليهم والأمانة على ذلك كثيرة ولا يمكن حصرها

القول والآنراق على الله وكذلك الأعمار لكل صاحب سلطة في هذا البلد ألم يطبق قانون الطوارئ وقانون العيب وترسية القوانين المقيدة للحريات لاحتياطكم وحماية بقلتم فجلتم بقانون للأرياف.

الذي يبحث في مصر موجود في كل بلدان العالم وأسنا ونحن أصعب بدمعة الأرياف ومع ذلك لم يطبق في هذه البلدان القانون الطوارئ أو الأرياف إنما «حكومات ديمقراطية» تقدم مصالح الأغلبية العظمى من الشعب. أما هنا فإن كان هناك نصيحة مخلصه يمكن أن تقدم لمحكومتنا الموقرة فمن الأول ألا «ننقلوا» على المصريين كل الأموال التي تملك في الآن وصحبتكم وأن يكون هناك أرياف !!

هشام طنطاوي



الصدر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢



لجنة قانونية
برئاسة
الجمهورية:
تعديلات قانون

الإرهاب باطلة.. لأنها مخالفة
الدستور



للنشر وإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٨ يوليو ١٩٩٢

زيادة مدة الحجز إلى «٧٢» ساعة يعرض المواطنين

للإكراه والتعذيب

اللجنة تؤكد: لآحل إلا بالمواجهة السياسية والاقتصادية والدينية

في الوسيلة الأولى للقبضة لما إذا كان هناك قيد يجب وضعه على حرية التنقل للشخص المراد، فإنه من غير الدستوري أن يحدد أمر القبض إلى ٧٢ ساعة، حيث إن ذلك يمثل قيداً على حرية المواطنين.

وتسرد المذكرة: (إن التشريع منح سلطات استثنائية لرجال الشرطة في حل احتجاز أي مواطن لمدة ٧٢ ساعة، في جميع الحالات مخصصة على عدم زيادة مدة الاحتجاز عن ٢٤ ساعة، ولا التفت القانونية من منع هذه السلطات الاستثنائية، فإنه لا يجوز القبول بهذا حيث إن مهام رجال الشرطة تقتصر في القبض على المتهمين، وأحالتهم إلى النيابة لبدء التحقيقات معهم، ومن ثم فإن احتجاز المواطن لمدة ٧٢ ساعة دون إجراء أي تحقيقات يعد قيداً على حريات المواطنين، حيث يمنعهم من حرية التنقل طوال مدة المذكرة).

وترى اللجنة أن غاية التشريع يجب أن نص على الاحتجاز لمدة ٧٢ ساعة كانت الظروف تسمح بفتح عرض للتمكين مباشرة أمام جهات التحقيق القضائية، وجاء التشريع في التحقيقات الجديدة ليوسع من تلك الحدود، وهو أمر غير جائز.

وتقول المذكرة: (إنه لا مكان القبض على المئات بأعمال إرهابية يستلزم ضرورة العرض على النيابة، ومباشرة التحقيقات بأقصى سرعة ممكنة، حتى يتم التعرف على بقية المشتبهات بالإرهابية، التي قد يكون منضمين إليها أو مرتبطة بالعمليات الإرهابية، وراه أن تكون هذه الأعمال، فإنه يستلزم تقليل مدة الظروف الطارئة التي تتيح العرض على النيابة).

تقرير يكتبه:

محمود بكرى

التعديلات بأنها تخالف مواد مبررة في الدستور، مما يعني إمكانية الطعن قضائياً عليها، وأضارت إلى أن المحكمة الدستورية العليا سوف تصدر، ولا شك - أحكاماً تؤكد على صحة الطعن الدستوري في هذه التعديلات. واعتبرت المذكرة أن التشريع الجديد لا يؤدي غرض مكافحة الإرهاب بقدر ما يؤدي إلى إضافة تشريع غير مكتمل القوام إلى التشريعات الفاسدة في هذا الشأن.

تقييد حرية المواطنين

ولمحت المذكرة ماورد في التعديلات المتعارضة مع الدستور على النحو التالي: ١- التقييد على حريات المواطنين. وأوردت بهذا الشأن أنه لا كانت غاية الدستور الأساسية الحفاظ على حريات المواطنين ودعمها، سواء كانت تتعلق بحرية الرأي أو حرية التنقل، أو حرية الحركة الشخصية، ولا كانت غاية الدستور ارتباط هذه الحريات بكراسة المواطن وإسلامها بالنقل الذي يؤممه لأن يكون فرداً منتجاً في المجتمع، فإن التشريع أتى بعقد على حريات المواطنين، تشق في أن أمر القبض الذي تصدره النيابة يمدد سبعة أيام، يحدد لحد آخرى مخالفة تصل إلى ٢٤ ساعة، يوماً، ولا كانت تحقيقات النيابة في الوسيلة الأولى لمعرفة ما إذا كان الشخص مداناً في ارتكابه أعمالاً إرهابية، أو غير مدان، ولا كانت هذه التحقيقات

أثارت التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانون العقوبات والإجراءات الجنائية استياءاً شديداً في الأوساط القانونية الحكومية، حيث أصعد إحدى اللجان القانونية التابعة للرئاسة الجمهورية رؤية معارضة للموقف الحكومي، كما انسحب لسلالة من أعضاء تلك المؤسسات من أعضاء تلك اللجنة احتجاجاً على تلك التعديلات، وكانت تلك اللجنة قد كتبت بوضع التعديلات الملائمة استجابة لطلب اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية، إلا أن وزارة الداخلية رأت أن تلك التعديلات فاسدة عن مواجهة الجماعات الإرهابية، ولا تحقق الغرض المطلوب منها، وفي ضوء ذلك عطلت الحكومة على إعداد التعديلات الأخرى، وذلك بناء على أمر ورئاسة مجلس الوزراء والداخلية لمباشرة تلك التعديلات في لوبي قانوني، وجرى تنفيذ وزارة العدل لتسليم مسألي التكييف واللواء م.

وتشجع المستويات إلى أن اللجنة الدستورية الخاصة التابعة لرئاسة الجمهورية أصعدت - من جانبها - مذكرة قدمت إلى رئيس الجمهورية تضمنت تلميحاتاً للتعديلات التي أدخلتها الحكومة، وملاحظاتها عليها، وصفت المذكرة تلك



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠١٩

٢٠١٩

المصدر :

تجاوزات مادة

وحفرت المذكرة من أن القيم الخافضة لم يادة مدة الاحتجاز إلى ٧٢ ساعة قد تؤدي إلى تجاوزات جسيمة من جهاز الشرطة، حيث إنه خلال هذه المدة قد يتعرض المحتجز لضغوط نفسية وبدنية للإدلاء بما قاله مدة أمام جهات أمنية المختصة للتحقيقات. وعلى الرغم من أن هذه المصروفات قد تتواجد في مدة الـ ٢٤ ساعة، إلا أنها سوف تكون أشد ضراوة إذا ساءت مدة الاحتجاز إلى ٧٢ ساعة.

وأشارت المذكرة إلى أنه يمكن منح هذه السلطات الاستثنائية لجهات النيابة العامة، حيث قد يكون من دواعيها استكمال التحقيقات، أو البحث عن أدلة اتهام جديدة.

واعتبرت المذكرة أن منح هذه السلطات الاستثنائية للشرطة يعارض مع صلب روح الدستور الذي أكد على ضمانات الحريات العامة للمواطنين. وأكدت أنه إذا كان اللجوء إلى الحرية مطلباً عاماً بالنسبة لمركزية الأعمال والأشخاص، فإن هذا اللجوء يجب أن تقتصر به النيابة العامة مع ضرورة أن يكون اللجوء ملائماً لما قرره الدستور بشأن الحريات العامة، خاصة في المادة ٤١ من ميثاقها. كما أن المحسوس الدستوري على هذه المادة سوف توجب إلغاء تلك التعديلات أمام المحكمة الدستورية العليا.

وأشارت المذكرة إلى ضرورة أن تبقى مأمورية الضبط القضائي من اختصاص النيابة، لأن تفويض مأمورية الضبط القضائي لجهاز الشرطة يمثل مخالفة صريحة لكل القوانين الأخرى المنظمة لهذه المسألة. كما أن التفويض من اختصاصات مأمورية الضبط القضائي لرجال الشرطة ليس له ما يبرره حتى في ظل ازدياد الجرائم والأشخاص في المجتمع، حيث إن رجال النيابة يمكنهم بالسلطات الممنوحة لهم أن يوجهوا كثرية معدلات الإرهاب في المجتمع.

وأكدت المذكرة على ضرورة أن تبقى اختصاصات الشرطة محدودة في النطاق الذي حدد لها أثناء القوانين.

حق ضبط النواب

لما بشأن ما ورد في التعديلات من حق ضبط النواب للبحث في القضايا على أعضاء

مجلس الشعب والشورى، لماكدت المذكرة أن ذلك يمثل مخالفة صريحة لمصوص الدستور، والقانون مجلس الشعب والشورى، الذي يجب ضرورة الإذن من المجلسين برفع الحصانة عن العضو المراد إجراء التحقيقات معه، ولا يجوز للنيابة العامة أن تتجاوز ولا تدعى على عضو بمجلس الشعب

أو الشورى دون إذن من أحد المجلسين. وأن الأخذ بهذا التعديل إذا كان يخالف المادة ٩٨ من الدستور، فإنه يخالف أيضاً المادة ٢٥ من قانون مجلس

الشعب الذي لا يجوز اتخاذ أي إجراءات تأنيبية ضد أحد أعضاء المجلس.

واعتبرت المذكرة أن الاتجاه لهذا التعديل يخالف تماماً على مبدأ الحصانة لأعضاء مجلس الشعب والشورى، وهي الحصانة التي كفلها الدستور والمساوون حتى يمكن العصف من محاولة مهام عمله السياسي دون أدنى ضغط من رجال الشرطة أو جهات النيابة. كما أن هذه الحصانة للكلالة لا تستثني من مهام تعيينه على القيام بانه العديد من المهام النيابة والرقابية دون أن يكون عليه سلطان سوى وإذنه وضع الأمة التي انتخبه، ولذا فإن الإبقاء على الحصانة بعد مسافة قانونية لا يجب أن يكون التنازل أو الجدل بشأنها، كما أن أكثر النظم صرامة في الديمقراطية تدعم مبدأ الحصانة، وتزد من أهميتها، ولذا فإن الوطن الدستوري إزاء هذا التعديل له من الحجج والمبررات ما يفيده.

وأشارت مذكرة اللجنة القانونية إلى تضارب التعديلات الخاصة بقانون الإرهاب مع المادة ٥٧ من الدستور، والتي حددت الجرائم التي لا تتكاسم بالجرم التي تمثل أفعاله مباشرة على الحريات الشخصية، في حين أن التعديلات الجديدة اعتبرت أن جرائم الإرهاب لا تتكاسم.

وأكدت المذكرة على أن جرائم الأعمال الإرهابية قد لا تشمل في كثير من الأحيان أفعاله مباشرة على الحريات الشخصية، ولذا فإنه لا يمكن تعميمها بالجرائم غير المتكاسمة. وإنما في كل من هذه الجرائم المتكاسمة، وبذلك المذكرة إلى أهمية المواجهة السياسية والاقتصادية والدينية لجرائم الأعمال الإرهابية... لأن التشريع في ذاته لا يمكن أن يكون داعماً للعمل والإرهاب دون البحث في السردية الحقيقية وراء هذه الأعمال، مشيرة إلى أن تشديد العقوبة في قانون المشتريات لم يمنع من انتشاره وبسبب المشتريات في المجتمع. أخيراً إلى ذلك، أن روح التعديلات الجديدة تأخذ بالمشية في ارتكاب الأعمال والإرهابية، تعميها، وأصحت لضباط المباحث الحق في احتجاز المواطنين والقبض عليهم بجرم الضحية وقبل توافر أدلة وقرائن قانونية على ارتكاب المشية فيه لهذه الأعمال.



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢/٧/٢٨

إلى جميع المستفيدين من الخدمة

التي تقدمها لكم

لجنة «لدم الدستورية» تطارد التعديلات الجديدة!

فوزية عبدالستار:

القانون دستوري

ولا نقبل المساس بالحرريات

كمال خالد:

سأطعن في دستورية القانون

ففي أول قضية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم العربي

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

□ القاهرة - بهاء الدين حسين :

أقر البرلمان المصري مؤخرا تعديلات قانون العقوبات والحسابات السرية بالبنوك والأسلحة والذخيرة ثم الاجراءات الجنائية. وجاءت هذه التعديلات بديلا من تقديم قانون منفصل لمواجهة الارهاب كما كان الاتجاه في البداية.

وتستهدف التعديلات التي تم اقرارها في وقت قياسي مواجهة العمليات الارهابية المتصاعدة التي تنفذها الجماعات الدينية المتطرفة والتي تنتشر وراء الدين لغرض ابتزازها الخامسة بقوة السلاح.. وتصل العقوبة إلى الاعدام.

ولكن هل تكفي هذه التعديلات لمواجهة العمليات الارهابية المتصاعدة؟ وهل ستمتد إلى قوانين أخرى في المستقبل.. ثم ما مدى ضرورتها وهل هي قابلة للتعلم بعدم الدستورية كما حدث في قانوني الانتخابات مجلس الشعب عاشر ١٩٨٤ و١٩٨٧. وهل تشارك لجنة عدم الدستورية التعديلات الجديدة؟

ليبدأ د. فوزية عبدالستار استاذ القانون بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب بقولها ان اي قانون مدرج لشبهة عدم الدستورية والفصل في ذلك المحكمة الدستورية العليا.. ولكننا سواء في اللجنة أو المجلس مهيمنان ان تقدم مشروعا بقانون يتفق واحكام الدستور لاننا ببساطة لا نقبل ان نلزم قانونا ونطأ بعد فترة بعدم

فوزية عبدالستار

دستورية مما يؤثر على اداء المجلس بل واعضائه.. ليس ذلك فقط بل - والكلام للدكتورة فوزية - اننا سواء واجهنا سر - من وجهة نظري - قانون لحماية الحريات وهو ما يؤكده الرئيس مبارك دائما بضرورة احترام الدستور - إضافة إلى نقطة أهم كسؤال خالص

تسبب كل ذلك وهي المساواة الدينية لتمام الله ومصلحة الوطن تجعلني ومع كل الأعضاء لا نقبل بان نشارك في قانون يخالف مصلحة الوطن أو شمعنا العام ونستمر د. فوزية عبدالستار مدافعة عن القانون

بقولها اننا في اللجنة التشريعية عدلنا كثيرا من بعض بنود القانون المقدم من الحكومة لاننا لا نقبل بان اعتداء على الحريات أو الحقوق .. إضافة إلى ان القانون الجديد لن يمس اي حقوق مختصة .. أما ما يتعلق بالقول بأنه يهدد حرية التعبير والصحافة فالمقصود غير ذلك تماما لاننا من ثوابي المصداق الجنائي ولا يكفي السلوك المدني فقط لاثبات جريمة معينة والمقصود بالعقوبة هو نشر حادي، الجريمة والارهاب بين الناس.. من أجل كل ذلك فالقانون هو أحد الأساليب لمواجهة الظواهر غير العادية في المجتمع . ورغم كل ذلك فإن رئيس اللجنة الدستورية تجتنب من الأسباب التي تعلم هؤلاء الناس ان ذلك سيجعلهم يتعاملون بكل سوءه ويؤونه لا بالمجلس يعتقد ان مواجهة أحداث العنف غير العادية يكفي بغيره لمواجهة الأحداث ولكن في المقابل علينا ان نأخذ بالاعتبار ان الأسباب التي تعلم هؤلاء الناس ان ذلك سيجعلهم يتعاملون بكل سوءه ويؤونه لا بالمجلس يعتقد ان مواجهة أحداث العنف غير العادية كانت قصصا في أحيائها أو كترية وأخيرا ولها ما يتعلق بالتأخير التي تحدث عنها القانون خدم مرتكبي العمليات الارهابية وابعادهم وعزلهم في مناطق معينة توسيع د. فوزية ان ذلك ليس جديدا بل يتم تطبيقه على الأحداث وهو تدبير بأحزاب احتياطية، والألزام بالوجود في أماكن محددة هو انتاء للضرر لذا فإن هذه التدابير ليست عقوبة ثانية.

مخالف للدستور

ويؤكد كمال خالد عضو اللجنة الدستورية

بالمجلس التي ناقشت القانون واقرته - بمحكم نظرية العرب الوطني انه لو قدر له التراجع إلى أول قضية تنتظر طبقا لهذا القانون لسوف يطعن بعدم دستورية لأنه من وجهة نظره مخالف أساسا للدستور وذلك - كما يعتقد - لسوف يطعن هذه القضية خلال ٢ سنوات ويتوقف الأمر فقط على موافقة الدائرة الخاصة التي ستشكل طبقا للقانون الجديد لمحكمة التمييز حيث يلزم المصمم على أن منها ينظر مدى الدستورية أمام المحكمة العليا - وإذا ولققت سيتم وقف العمل به لحين الفصل في دستوريته وقد يستغرق ذلك ما بين عامين إلى ثلاثة. ويعمل كمال خالد عدم دستورية القانون من - وجهة نظره - في الآن.

انه جاء مخالف للمعدين من مواد الدستور التي تنص على الديمقراطية، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، والمادة التي تنص على الدستور بتكافؤ الفرص في الحقوق. وخمسان حريات المواطن. وعدم القبض عليه إلا بقرار من قاضي التحقيق وكذلك حرية الصحافة، وحق الاجتماع الخاص، وأن تخضع الدولة للقانون.. كل ذلك يهدر القانون الجديد الذي جعل المجلس الاحتياطي سعيه في إرهاب القيد على النيابة وأنه يتبع صلاحيات وسلطات واسعة لامن بدون ضمانات مقابلة الصوابين.. واتكرر أن المحكمة التي حاصرت تنظيم الجهاد قالت في محضيات حكمها عام ١٩٨٢ ان تأخر تسليم المتهمين للنيابة يجعل المحكمة تصرف



المصدر: العالم الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات التاريخ: ٢٨ يونيو ١٩٩٢

بالحقبة، التي انتزعت خلال فترة وجود التنظيم
داخل أقسام الشرطة والسجون، ويعتقد كمال خالد
أن القانون لن يحل مشكلة الأرباب بل ربما يزيد
تقاعسا ويوضح بكونه أنثى في مصر لا تعاني رغم
شيء من الفتنة السياسية في الأرباب فما يحدث هو
حلقة مفرغة من الرغبة المتأججة للانتقام والانتقام
المتبادل بين الشرطة وهذه الجماعات التي لا أراها
أطلاقا على مبدأ العنف واستخدام الرصاص.
بشيف كمال خالد المحامي أن ما يحدث أيضا هو
إساءة لعادة خطيرة هي الأخذ بالثأر وما يجب
عليها أن تفسد قبل أي شيء هو أن تنهي بجهان
الشرطة عن الوقوع في خصومة مع أحد أو أن
تستعدي على أحد للثأرات، هناك فرق بين القصاص
القوي والظلم من القصاص، طبعاً أن ننزع من
الجماعات المتطرفة الشعور الذي تولد لديهم خلال
وجودهم بالمعتقلات من انتقام رجب للعنف.. وشدة
القانون العالي قد تولد مزيداً من العنف فتجد نفسها
أمام شراسة في مقاومة الشرطة حينما يشعر بالآخر
بأنه محروم من الضمانات وأن مثله أسهل كالجأ من
دعاه مع الشرطة والقانون في ظل التشريع الجديد.
وختاماً فإن كمال خالد يؤكد أن مصر بالكثير
من مبرضى لها ولا يمكن التمثيل منها إلا بشرب وجذب
الوطنية وهو ما فشل فيه الاستعمار حتى أثناء مقتل
إبراهيم اللورداني - والعل أن تصالح جادور القضي
لأن القانون الجديد لن يحل شيئاً.



وقف التعميديلات الأخيرة لحافضة الازهاراب

[illegible][illegible]



العدد : ١٧٠

التاريخ : ٢٠٩ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر نواوى التدريس

يدين قانون الإرهاب

الاسكندرية - محمد صديق

ادان مؤتمر نواوى هيئات التدريس بالجامعات التمهيلات الخاصة بالإرهاب والتي اشيعت للقوانين مؤخرا ووصفها بأنها تشكل خطرا جسيما على صلب العمل الجامعي التعليمي والبحثي وتعارض مع الحريات الأكاديمية التي كفلها قانون تنظيم الجامعات ويكيل الأنشطة الطلابية بجميع صورها الأمر الذى يخفى من أثره على الانتماء الوطني للطلاب وطالب المؤتمر بوقف للعمل بهذه التمهيلات لتعارضها مع نصوص الدستور.



المصدر : **ال**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

كمال الشاذلي

طالبات باحتجاز الشرطة
للمواطن ٢٤ ساعة وليس اسبوعاً

خرج كمال الشاذلي رئيس الهيئة
البرلمانية للحزب الوطن أنه لم يطالب
بان ترفض تعديلات قانون العقوبات
الجنائية المعروفة بقانون الارهاب ان
يحق للشرطة احتجاز المواطن لمدة
اسبوع دون عرضه على النيابة وقال
كمال الشاذلي أنه وافق ان تكون الغرة
٧٢ ساعة وان تقتصر فقط على ٢٤ ساعة
كانت بعض الصحف القومية قد
نشرت مقابلة الشاذلي بان تكون
للشرطة حق احتجاز المواطن دون
تقديمه الى النيابة لمدة اسبوع ...



المصدر :

٢١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نوادى التدريس ترفض قوانين الإرهاب

كتب عامر عبيد:

أكد المؤتمر أن ظاهرة العنف ترتبط بشباب سبقت أممته طرق التعصير، وأبواب المشاركة الفعالة في العمل الوطني، وفساقت بها سبل العيش الكريم، وتمزقت روابط الانتماء بينهم وبين الوطن. وأصبحت الاستأفدة في اجتماعهم عن أسفهم من أن قانون الإرهاب يشكل خطراً جسيماً على صلب العمل الجامعي، والتعليمي والبحثي، إذ أنه يتعارض مع الحريات الأكاديمية، التي كفلها قانون تنظيم الجامعات، والتي يستحيل بدونها أن تقوم الجامعات بدورها، فضلاً عن أنه يكبل الأنشطة الطلابية بجميع صورها.

وهو المؤتمر عن استياءه الشديد للموقف الذي اتخذته مجلس

إذ أن المؤتمر أجمع لنوادى هيئة التدريس والجامعات المصرية الإرهاب بكل صورته سواء كان إرهاباً من جانب السلطة أو إرهاباً من جانب الأفراد، وأكد المؤتمر أجمع أن قانون الطوارئ وقانون الإرهاب الآخر، هما استمرار لسلوك الحكومة في تقنين الإرهاب البوليسي ضد المواطنين، وإضعاف الشرعية على تجاوزات الشرطة التي أدانتها القضاء المصري.

وأدان المؤتمر حوادث الإرهاب الأخيرة، لكنه أشار إلى أن تلك الحوادث غير المبررة قانوناً، هي نتاج العنف البوليسي المتمثل في ضرب الرصاص في المثاليين وحصار القرى والأحياء السكنية بقوات الأمن المركزي والقصاص، وترويع سكانها.

البقية ص ٩



المصدر :

٢١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضرب بالانتقال حول حكم محكمة
النقض في قضية نظابة الحاميين، مما يعد
تهديداً للعمل النقابي، وأعتبر المؤتمر ذلك
أحد أوجه امتحان أحكام القضاء، التي
دأبت الحكومة على ممارستها.
كما أعلن الأساتذة إزعاجهم من الخلل
السائد في السياسة الزراعية
واستصلاح الأراضي، الأمر الذي أسفر
عن تقلبات شديدة في الأسعار وغلاء
وتنقص في أسعار السلع الاستراتيجية،
التي تمثل القوت الضروري للضرب.
كما أعلن الأساتذة عن تحفظهم على
شروط القبول بالجامعات الخاصة
(الأهلية) وعدم خضوعها لتقويم المجلس
الأعلى للجامعات، مما يفتش معه النتائج
هل مصداقية الشهادات التي تمنحها،
وكذلك على سمعة الخريجين.
وعبر المؤتمر عن أرائه لتوجيهات
وزير التعليم بالتنبيه على أعضاء هيئات
التدريس بعدم الرضوخ لأغراءات المركز
الأكاديمي الإسرائيلي بتقديم منح دراسية
لهم في إسرائيل، كما أكسب المؤتمر على
توصياته السابقة بقطعة كل صنف
التعامل مع العدو الصهيوني، وعلى
المستوى العربي والإسلامي، لقد عبر
المؤتمر كذلك عن قلقه الشديد لما يتتبع
الضرب الصومالي الشقيق.



الرشح للرئاسة، والرشح للبرلمان والبلديات

بقلم: د. الشافعي بشير

١٩٩٢ - ١٨ - شهر ١٩٩٢

تعريف الأراهاب

الأراهاب قد أصبح ظاهرة مصرية منذ عام ١٩٨١ حتى اليوم.. ولم تكن الحكومة متفهمة في مواجهة هذه الظاهرة، إذ فطحت عينها على أراهاب الأفراد والجماعات والمؤسسات من أراهاب سلطاتها الذي يعتبر أحد الحركات الأساسية لأراهاب الأفراد والجماعات.. وليس هذا كلام المعارضة المصرية وإنما هو كلام كبار فقهاء القانون الذين استقروا على تعريف الأراهاب بأنه الاستعانة بالنظم العمومية بوسائل العنف التي تثير الرعب من أجل تحقيق أهداف معينة في مقدماتها الأهداف السياسية المتمثلة في الاستيلاء على السلطة أو استئثار الاحتفاظ بها.. ويفرغون مثلاً لذلك الأحزاب المنطوية التي تستعمل السلاح والأقتيالات لاسقاط الحكومة والاستيلاء على السلطة.. وكذلك الحكومات التي تصر على عدم تداول السلطة سلمياً وتلجأ للإجراءات الاستثنائية لمنع المعارضة والاستئثار في الحكم ضد إرادة الشعب مستخدمة كل وسائل العنف والتفكيك، والحكم الاستثنائية وممارسة الاعتقالات العشوائية التعسفية، والتعذيب النفسي والجسدي والتصفية الجسدية بخرق الرصاص في الليل مما يثير رد فعل المعارضين بوسائل عنف مضادة تشمل الاغتيالات السياسية، وبذلك يسود البلاد أراهاب مزعج.. أراهاب السلطة وأراهاب الأفراد والجماعات كما يحدث في أمريكا اللاتينية وباقي دول العالم الثالث.

وفي مصر

ولا يختلف الحال في مصر عما حدث ويحدث في البلاد التي شهدت أراهاب الأفراد والجماعات والحكومات.. فالاعتداء على وزير الداخلية الدكتور أسماويل وحسن أبو بلقاء، ومقتل رئيس مجلس الشعب الدكتور زعت الحبوب ثم مقتل ضابط مباحث اليوم وصبح الدكتور فرج فودة الاعتداء على ضابط الشرطة وخاصة مأمور سجن استقبال ليمان طرية، وخبايا مباحث ومديبات.. وغير ذلك من حوادث الاعتداءات على السلطة ورموزها تعتبر أراهاباً بالعلمي الضيق إذ هي استخدام منظم عندي العنف ضد السلطة مما يثير قلقاً عاماً بين أطياف من أطياف البلاد واستقرارها.. في المقابل فإن لجوء الحكومة إلى استخدام وسائل العنف المنظم والمتسلسل في اعتقال الآلاف والقائمين في السجون والمعتقلات وتخريب بيوتهم وتدمير ممتلكاتهم ثم تعذيبهم تعذيباً وحشياً يشمل الضرب في مختلف أنحاء الجسم، ثم الصعق بالكهرباء في الأماكن الضيقة والأعضاء الجنسية في عملية إعدام لادمية الإنسان وإهانة كرامته من كرامته، ثم تصعيد عمليات القمع البرابسي بخرق المواطنين بالرصاص وقتلهم جهاراً نهراً في الشوارع والمزارع بجملة أنهم متطرفون دون تحقيق واستجواب ومحاكمة.. ثم حصار القرى والأحياء بهجمات الأمن المركزي، واقتحام البيوت وتصفية أهلها وتكسير الآلات بجملة فرض هيئة الدولة والقضاء على المتطرفين والاستيلاء على الأسلحة أو غير ذلك من الأساليب.. كل هذا يمثل أرهاها من جانب الحكومة يندرج تحت المصطلح العلمي لأراهاب

حكومة.. تنفذ حكومة انتقائية.. تتلقى وتخاف ما في صالحها هي ولو كان يلحق ضرراً بمصر وشعبها.. ويترك حكامنا ما ليس في صالحهم ولو كان ذلك يلوث على مصر مصالحها على ما الحاضر والمستقبل.. ولهذا تراكمت علينا المشاكل والأزمات والخيبات مثل خيبتنا الكبرى في دورة برهشونة الأولمبية التي خرجت منها جميع فرقنا الرياضية صفر اليدين مع هزيمة موية لدولة السبعة آلاف سنة التي انفتحت أكثر من خمسمائة مليون جنه على الأجهزة الرياضية والاعمال لدولة برهشونة كما قال وزير الرياضة.. ثم كانت النتيجة هزيمة وفشل وخيبة كاملة..

قانون الأراهاب

ولأن حكومتنا حكومة انتقائية.. فلاننا لا نتردد في اتهامها بأنها لا تفكر بأمانة وإخلاص فيما يحقق مصالح مصر الحقيقية إذا ما كان الأمر يتعارض مع مصالح قيادات الحكم ومزبها وأعضائه.. ولقد طبعت مصلحة مصر الحقيقية إلى الجحيم.. ولنا موضوع الأراهاب نموذج حي معاصر.. فلانكر أي مجلس البلاد أن السنوات الأخيرة تحمل علامات خطر كبير على أمن مصر واستقرارها ورخائها واستثماراتها بسبب اعتزاز مفهوم الأمن لدى المواطن في الداخل ولدى المراقب لأحوال مصر في الخارج.. فقد زادت حوادث القتل المتصدة لأفراد السلطة والفردا للمواطنين.. في معظم أنحاء مصر من القاهرة إلى دمياط والغليم ومين الصعيد.. وسقط الضحايا من الوزراء والضباط والجنود جرعى أو قتل كما سقط أكثر من مائة ضحية من المواطنين صرعى رصاص البوليس تحت شعار ضرب الرصاص في اللبان واللفصا في المتطرفين وأقتل جنود الأراهاب.. أي أن إطلاق الرصاص أصبح ظاهرة سياسية واجتماعية وجنائية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية.. والمستول عن ذلك - في أن واحد - الحكومة والأفراد والجماعات.. وإذا صبح أن نطلق على هذه الظاهرة ظاهرة أراهاب.. فإن الحكومة مشاركة فيها بقدر مشاركة الأفراد والجماعات.. وتلك بداية عملية قانونية سلمية للتفكير في سياسة حكومية تضع حداً لأراهاب في البلاد وتحقق لها الأمن والاستقرار وتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار، مما يحقق الرخاء للبلاد أكثر مما يحققه قانون الأراهاب الذي أصنرتة الحكومة وسيكون مصيره القتل مثل مصير قانون الطوارئ الذي لم يلق بحد عشر سنوات في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.. كما تشهد بذلك أحوال البلاد منذ حكم الرئيس مبارك بالمقارنة بالمرش سنوات من حكم الرئيس السادات.. والتاريخ خير سجل وخير شاهد على هذه المقارنة باستثناء شهر سبتمبر ١٩٨١ الذي شهد الأراهاب الساداتي وشهر أكتوبر الذي شهد الأراهاب المضاد بقتل الرئيس جهاراً نهراً.



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٨ نوفمبر ١٩٩٢

السلطة ضد الأفراد والجماعات.. وهو ارباب خطف يترك ارباب
الافراد والجماعات، كما يترك من لثقل الكثيرين من اعضاء
تنظيم الجهاد أو الجماعات الإسلامية المختلفة، إذ كان تدميرهم
الغلاف يركز على أنه العنصر من السلطات التي تعليمهم وتهدد
انبيئهم وتدمر مصالحهم ثم تطلق عليهم الرصاص في الملايين
لتنقل زملامهم كما تقتل الكلاب في الشوارع والمطارات.

ان علماء الاجتماع وعلماء السياسة يفسرون الظواهر
الاجتماعية والاجرامية تفسيراً واقعياً أميناً مختصاً لكي يصلوا
إلى الحلول السليمة للمشكلة.. وإذا أردنا أن نفهم ظاهرة الارهاب
في مصر فلتد إلى عام ١٩٧٠ عندما تولى الرئيس السادات الحكم
خلالاً للرئيس عبد الناصر.. ففي عشر سنوات من عام ١٩٧٠ حتى
عام ١٩٨٠ لم تشهد مصر حوادث ارباب مثلاً شهدت خلال
للعشر سنوات منذ حكم الرئيس مبارك حتى اليوم..

لما تفسر ذلك؟ ما تفسر ظاهرة الارهاب للمساعد في ظل
حكم الرئيس مبارك وهي ظاهرة لم تكن موجودة في ظل حكم
الرئيس السادات واستثناء الأشهر الأخيرة من حكمه والتي
شهدت الارهاب الحكومي في شهر سبتمبر والارهاب المضاد له
في شهر أكتوبر ١٩٨١ والذي راح ضحيته رئيس الجمهورية
ذات؟

ان التفسير العلمي والقانوني لظاهرة الارهاب في فترة
حكم الرئيس مبارك يتمثل في أن تصاعد ارباب الافراد
والجماعات في السنوات العشر الماضية يواكب تصاعد الارهاب
الحكومي من خلال التطبيق المتصفا لقانون الطوارئ والقوانين
الاستثنائية الأخرى، والتي قتل في ظلها أكثر من مائة مواطن
برصاص البوليس في الشوارع والمزارع وعذب خلالها الآلاف من
المعتقلين تصفا وظلماً..

أينها الحكومة.. نحن ضد الارهاب.. ولكننا لن نكون مثل كتاب
قانون الارهاب الآخر الذين انتقروا واختاروا نوعاً واحداً من
الارهاب ووضعو له أهد القوانين وقرروا له القسي الاجراءات..
أما النوع الآخر من الارهاب - وهو الارهاب البوليسي الذي تطوع
به نظام الحكم في السنوات العشر الماضية وحتى اليوم.. فقد
تركوه بلا علاج مثل الطبيب الذي فتح الدمل المتقيح ليعسط منه
الصديد ويرتاج المريض ولكنه يتركه مكان الجرح دون أن يطهره
ودون مضادات حيوية فيمكن الصديد من جديد ويؤود المريض
لألم الشديد..

يا حكومة.. ان ارباب الافراد والجماعات لن يتوقف طالما ظلت
الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبوليسية للسبب
له.. فهل نعتقد أننا علينا إجراء حوار حول اسباب
ظاهرة الارهاب ووضع الحلول الجذرية لهذه الأسباب حتى
نجنب بلادنا مخاطر استمرار الارهاب؟

نرجو ذلك.. والله يقيتنا جميعاً شر افعال الارهاب ينزعج.



قانون الإرهاب .. هل يحل المشكلة ؟

الحكومة المصرية تضع رأسها في الزمالة، وتلجأ إلى أسهل الحلول وأبشعها في نفس الوقت، عندما تعتمد على عجل قانوناً استثنائياً جديداً يضاف إلى قائمة وترسانة القوانين سيئة السمعة.

و بمناسبة المجلة التي تم بها صياغة وإصدار هذا القانون .. ألا تثير هذه العجلة سؤالاً عن السبب في التباطؤ المروع الذي تتعامل به الحكومة المصرية ومجلس الشعب المصري مع قوانين الشريعة الإسلامية الموضوعة في أدراج اللجنة التشريعية لمجلس الشعب منذ سنوات عديدة، وهو سؤال يتداول على السنة الشعب المصري حالياً.

وتبشر الحكومة المصرية بأن قانون الإرهاب لن يحل المشكلة بل سيزيدها تعقيداً لأن جذور المشكلة هي تزوير الانتخابات والفساد والسرقة والرشوة المتفشية في القطاعات الحكومية، وغياب الشريعة الإسلامية التي هي مطلب كل مصري مسلم وقبطي.



المصدر: المختار، الاسلامي

للنشر والتدريس في المدارس والجامعات
تعديلات الإلهام ...

هذه التعديلات بينما ترم الفكر الإسلامي تحت شعار أنه إرهابي تسكت من الفكر والكتابة السليبية وللعلمانية إلى أبواب الفتنة الأخيرة على إثارة كل مشاعر القنن الطائفية تهديد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والتعرض لمرويات المواطنين الشخصية بكلها يجرهما القانون الجديد. تذكر فقط تلك العملة الطغمية الوحقة التي تشنها الأتباع العاطفية ضد الحجاب والزي الشرعية الإسلامي في الصحف الحكومية وأعلامها رغم أن ارتداء الحجاب هو حرية شخصية بحق شخصي بنفس المقاييس التي تحدث عنها التعديلات. وتذكر كذلك السلسلة الغريبة من المقالات التي نشرها ولا زالت -تفري من الصحف الحكومية بإتباع كتاب من الأباط والتجتم على علماء مسلمين وعلى أوضاع إسلامية ومطالعة يمتع بتدريس الدين الإسلامي من الصلاة في المدارس

المجلس الشعب
قوانين العقوبات
والأسلحة وغيرها مثل
الإجراءات الجنائية
بمجة محاربة الإرهاب

إن حدث مثل هذه التفارقة الواضحة على أسس دينية وعقائدية تصل إلى حد تجريم الفكر الإسلامي بعد وصفه بالفكر الإرهابي يتناقض مع الدستور، ذلك أن



المصدر : المختار الاسلامي

النشر والذمات الصحفية والاعلاميات التاريخ : ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م

وغيرها بشكل مستقل عن الحكومة ولا تملك السيطرة عليه وهي نشاطات من النوع الذي جرمته التعديلات واعتبرته مأساً بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي إذا صدر من جماعات شبابية إسلامية؟ فهل مستوحاة التطبيقات إلى هذه النشاطات الكنسية المنظمة في هيئة جماعات أم لا؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي يصبح الحديث مرة أخرى عن المساواة والتفرقة الدينية بل الاضطهاد الديني المنظم لأغلبية الشعب

ومنع أو تقليص البرامج الدينية في التلفزيون... الخ. فهل يا ترى تنطبق التعديلات الجديدة للإرهاب على هذه الظواهر كما تنطبق على الفكر الإسلامي. إن هناك ظواهر كثيرة على النواحي غير الإسلامية في مصر يمكن أن تطبق عليها هذه التعديلات الواسعة النطاق لو كان الهدف منها حقاً هو العدالة وإلا فهي فرض الظلم، لكننا لا نتوقع أن تنطبق عليها أو أن تخرج الجهات الأمنية أو الدينية على الطريق إليها لأن الهدف المعلن منذ البداية هو هدف ملاحقة المظاهرات الإسلامية وحدها. ومن هذه الأضغاح ما نصت عليه التعديلات من عدم جواز تلقي الأموال لممارسة أعمال إرهابية أو التحضير لها من جهات خارجية ولما كان تعريف هذه الأعمال الإرهابية في التعديلات قد وصل إلى مجال الفكر والقول فإننا نتساءل: هل يمكن أن تنطبق هذه التعديلات على الذين يتلقون أمراً أو دعماً فكرياً ومادياً ومعنوياً من مجلس الكنائس الدولي والأمريكي والشرقي الأنطاكي لممارسة التتصير أو غيره من النشاطات التي تهدد الوحدة الوطنية عن طريق استفزاز المسلمين في عقيدتهم؟ وإذا كانت ستتطبق فهل تستطيع أجهزة الأمن أو الأجهزة الخيائية أن تتصرف في هذه الأمور أم أن الاعتبارات السياسية المبررة ستكفل يديها وتوجهها ناحية المسلمين فقط مما يجعلنا في هذه الحالة نتحدث عن تفرقة دينية غير دستورية. وماذا عن الجماعات الدينية المسيحية التي تنشط حول الكنائس وتقوم بنشاطات شبابية واجتماعية وثقافية



المختار الإسلامي

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

يكتب مجرد مقالات لا يستطيع نشرها ،
فإن عدالة إن في أن يُجرم التيار الفكري
الإسلامي ويمنع تحت عبارات فضفاضة
بينما تترك الحرية للتيارات الأخرى لارتكاب
أفعال أو أقوال من تلك التي تنكر الآن على
التيار الإسلامي الفكري؟ ماذا عن
التهمات العلمانية المخالفة والتي تتبع سبيل
الفكر الماركسي المناهض بدعواته
البروليتارية أو التجمعات الناصرية
الضخمية التي تتأذى بالسلط والفر. ومع
ذلك فإن هذه التجمعات لا يتناولها أحد
بالنقد أو بالتجريم بل تملح شرعية الوجود
القانوني المبنى لكي تراعى دعواتها وفي
صدرها الهجوم على الإسلام. أما التيار
الإسلامي الذي يطلب مجرد حق الوجود
القانوني دون اعتداء على أحد ولكي
يواصل مسيرة هذا الدين بالإصلاح
الاجتماعي والسياسي فإنه يترك عليه حتى
حق التنقذ. أي عدالة هذه وهل يتوقعون
بعد ذلك إلا الضيف والمسيح... والله من
ورائهم محيط.

المصري.

إننا لا نشك من الحديث من الإزهاق
وخط الطائرات واحتجاز الرهائن لأن
التيار الإسلامي لا يتعامل بهذه الترميمات
وإننا لا يشك من تشديد العقوبة وإن
كان يشك من إهدار الضمانات القضائية
الإنسانية المأذولة. ولكننا نهتم من تجريم
الفكر الإسلامي تحت عبارات مطاطة
لفضفاضة مثل تهديد حقوق وحرريات
الأخرين أو تهديد الوحدة الوطنية والسلام
الاجتماعي.. الخ. ونقول إن التيارات غير
الإسلامية والعلمانية ترتكب بالفعل أمثال
هذه الأفعال التي تم تأييدها وترتكبها على
أوسع نطاق وعلى رؤس الأشهاد وفي
وسائل الإعلام الرسمية مما يرحى بانها
تحظى بتأييد جهاز الحكم. نقول إن هذه
التيارات غير الإسلامية تماوس ما شاعت
من هذه الأعمال دون أن يتحرك أحد
لوقفها أو ردها بل على العكس فإنه
فمنها يتحرك التيار الإسلامي لجرد الرد
عليها يوصف بالإزهاق والتطرف حتى وهو



المصدر : **الوفد**

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات : التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٢

رفض اجراء تعديلات جديدة على

قوانين الارهاب والاحداث

اللجنة الدستورية بمجلس الشعب تحذر من قمع الحركة

السياسية والتجربة الديمقراطية

اعضاء اللجنة يصفون الاسلوب الامني لقمع

الارهاب بأنه اسلوب «الفضلات»

كتب - علي خميس : رفضت اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب ، اجراء تعديلات جديدة ، على قوانين مكافحة الارهاب . وقانون الاحداث . اكد الاعضاء ، ان القوانين الحالية كافية لردع المتطرفين ومحاربة الارهاب بالمجتمع . انتقد الاعضاء الحكومة ، واتهموها بعدم تطبيق وتنفيذ القوانين الحالية . رفضت اللجنة ، النزول بامس الحدث ال ١٦ سنة ، بدلا من ١٨ سنة . اكد الاعضاء ، تعارض الاقتراح مع اتفاقية المثلل الدولية ، التي وافقت عليها مصر . حذرت اللجنة من محاولة قمع الحركة السياسية والتجربة الديمقراطية تحت اى مسمى . وجه الاعضاء انتقادات الى الاسلوب الامني في التصدي للارهاب . ووصفوا الاسلوب الامني بأنه يعتمد على المعضلات ، ومطالب الاعضاء اللجنة بتعديل قانون الاحزاب السياسية ، واعطاء الاحزاب حرية الحركة لمواجهة الارهاب . وحذر كمال خالد عضو اللجنة من اتخاذ الاحداث الاخيرة ذريعة لتصفية الحسابات مع الاحزاب السياسية ، ووضع كل من له خصومة مع الحزب الوطني تحت عباءة الارهاب المفضلة . وكثف كمال خالد من تنافس سياسة الحكومة ، ومطالبتها بالتصدي للعمليات الارهابية عما تقوم في نفس الوقت بمحاربة الاحزاب في انتخابات المجالس المحلية . واستنكر النائب ضياء الدين داود مطالبة الاحزاب بالتصدي للارهاب ، وهي مكية بالقانون . وحذروا عليها الاحتكاك المباشر بالجماعات . واقامة المؤتمرات وحذر ضياء الدين داود من المواجهة الامنية لقضية التطرف . ومطالب بسرعة ايجاد حل سياسي وتعبئة الرأي العام ضد الارهاب . ونقدهم أجهزة الامن ، الدفول عن اعتقال اقرب المتهمين . محذرا بأنها تؤدي الى اتساع دائرة التطرف ، والذي يتحول الى ظاهرة ثائرة في الصعيد . وحذر الدكتور ابراهيم شبيب من تكرار تجربة ايران ، واستيلاء الجماعات الدينية على السلطة



الإرهاب .. والردع

وبطء التقاضي

تشكيل محاكم خاصة

لمواجهة الإرهاب

إلى المرحلة التي تموت فيها القضية عندما تبدأ محاكمة المتهمين .. الجريمة ضد المجتمع وأمنه واستقراره وغالباً ما تكون مكرّرة بالعنف والأعتقال لأزواج الأبرياء .. أخيراً كانت رصاصات القدر التي أودت بحياة الشهيد علي خالص

انطلق الجميع على ضرورة مواجهة الإرهاب بالحسم والردع .. فالخطر يهدد بنا جميعاً .. والمصيبة تعمنا ولا تفرق بين أحد .. ولهذا تحرك الجميع .. القضاة بكل فئته يتعامل مع أجهزة الشرطة .. ولكن للأسف نلتي

عندما أمّلت عليه استأنفته إلا يضرب الإرهابي حسن بدوان وهو يخفي خلف أجساد إطلقه الذين يصرخون من هول المفاجأة .. من يحاسب .. من يقوم بالردع .. لأنه القضاء المعدل ..

القصاص الذي شرعه الله سبحانه وتعالى .. ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب .. من يستطيع أن يقتل حق المجتمع ممن ضرب اقتصاده باعتدائه على السياح الأبرياء .. إنه القضاء العادل .. لكن أين هو الردع .. وكيف يتحقق في ظل قضايا تموت وسط دهاليز المحاكم والأعيان بعض المجانين .. وبطء قاتل في نظر قضاياء الإرهاب ..

كيف تكون جميع أجهزة الدولة وطوائف الشعب في اتجاه لحسم قضية الإرهاب .. بينما تستمر القضية أكثر من سنتين .. وبسط متى على هذا .. قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق .. لقد راح دم المحجوب وفر معش الشعب .. دون أن يجد الشعب القصاص المناسب من قتلته .. من بحيث يهذه



الأخبار

المصدر :

التاريخ :

١٩٩٢ ديسمبر

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

قانون الإجراءات مشروخ ! ويتمسك به إلى ترميمه

تحقيق :

عادل معوض

٨٦/٨٥ وكانت منظرة أمام دوائر أخرى وتحلفا للعائلة كانت القضية متنتية تماما أصدرت حكما وادعا من الجلسة الأولى .. والتي اقترح اكبر نقض على الاعبي الماعين فيما يلي :
● أن يعدل القانون بحيث يكون حصن للمعاش مع التهم مسالة جوارية وليست وجوبية لانا افتتح بأن خير مدافع عن المتهم هو قاضيه وليس محاميه

● الغاء حق رد المحكمة لقضاء نواتيا وليس للفرع .. والتي استطاع أن اركه أنه لم يتم قبول طلب رد المحكمة في تاريخ القضاء المصري ولا مرة واحدة فليس هناك داع لهذا الاجراء الذي يطيل امد التقاضي .

● لا بد للثلاثين أن يلزم كل محام أن يصمر كل طلباته في أول جلسة بحيث لا يقدم طلبات أخرى خلال نظر الجلسات حتى لا يعيق سير الدعوى .

اما عن السبب الثاني في تأخير الفصل والنطق بالحكم فيرجع الى عدم تلزم رئيس محكمة أمن الدولة لنظر قضية واحدة في أغلب الأحيان

● باستثناء بعض القضايا التي يتم نظرها في هذه الأيام ولما تعدد القضايا في الثلاثين أن عدد القضايا في مصر لا يتناسب أبدا مع الكم الهائل من القضايا وأما ما طلب زيادة عدد القضاة وليس معنى هذا أنه من القاعدة وأخبر عن القضاة فيجيب الإبقاء على القضاة التي في اللغة بمعنى اطلاق سن الاحالة الى المعاش على الولايات

التأخير في المحاكمات والذي يضيع معه عنصر الردع يقول المستشار بدور هذا التأخير يرجع الى الاجراءات والمعرفات الموجودة في قانون الاجراءات الجنائية التي يستغلها المحامون في طيات التأجيل المتكررة وفي المبررة فعندما يأتي المعاش ويطلب مناقشة شهود الواقع لا يناقش ولا حاجة ولكنه يكتسب وقتا للتأجيل وللتنسيق ويأتي بعد ذلك ويطلب التأجيل لتقديم المستندات .. والقانون يعطي الحق والحرية في ذلك وعندما انقضى له عليه يسرع ويثبت في محضر الجلسة أن المحكمة أخذت بحق الدفاع في المرافعة .. بعد ذلك كله يعلن انسحاب المحامين للدفاع سامعين جدد للدفاع عن التهم وفي هذا الاخطار دور قضائي أو التأجيل للإطلاع أيضا في دور أو اثنين ويرى على القضية سنة على الأقل على هذا النحو .. وعندما يجهز المعاش للمرافعة يطلب المتهم مركلة الاصل ويتمسك به .. ويأتي المعاش المؤجل ويطلب المرافعة وعندما تعترض بتقديم الدفاع يطلب رد المحكمة فهذا حق يعطيه له القانون .. وهكذا الى أن يمر على القضية سنوات ويتسائل الناس لماذا يتأخر الحكم في القضية ؟ ومن الجائر أن يتسائل الناس ان يتماطلون مع المتهمين .. انا مثلا أصدرت احكاما بالنسج على اربعين بتمته اعراق نوادي فيديو بدور سينما وكناكس والقياح بمطليات تخريب في المجتمع في جلسة واحدة علما بأن احداث القضية ترجع الى عامي

القضايا ٢٢ من هو صاحب المصلحة في

تشجيع التطرف والازدواج في بلدنا .. هذه هي نصيبنا في هذا التحقيق !. اجمع رجال القضاء وأساقفة القانون على أن الردع المطلوب للارهاب يحتاج الى عدالة سريعة .. قال

المستشار احمد صلاح الدين بدور رئيس محكمة الجنايات يحتاج الى ثورة القضاء على طبعه التفاضلي وبمسلة خاصة في قضايا الارهاب .. قال

الاستاذ الدكتور محمد المغربي استاذ ورئيس قسم القانون العام بجامعة عين شمس .. من يتعدى على سائح يضر بمصلحة المجتمع بأكمله لابد من انتهاء التفاضليات وأبعاد المحاكمات السريعة للمتهمين في غضون اسابيع قليلة .. قال المستشار عبدالمجيد

معوض المعاش العام الأولى لنابية أمن الدولة العليا أن قانون الاجراءات الجنائية به (شقوق) يستغلها المحامون والمتهمون لتعطيل الفصل في القضايا .. ويجب تسد هذه الشقوق ... ويتفق مع هذا الرأي

المستشار محمد عزت السيد (رئيس محكمة شمال القاهرة والمستشاران معوض سلامة ورئيس محكمة أمن الدولة العليا وعبدالله حننل الرئيس بمسلة استئناف الظاهرة فلما رأى

أخر .. يرى أن اجراءات المحاكمة لا تضيي بلنا في الفصل في قضايا الارهاب .. لكنها اجراءات لا بد منها لكافة حق الدفاع حتى يطمئن الناس قبل اصدار حكمه .. ونحن نتفق معها بأن العدل يجب أن يقوم على أساس سليم .. لكن ليس في قضايا الارهاب حالة استعجال !.

ماذا ما يؤكد لنا المستشار احمد صلاح الدين بدور .. قال : سرعة الفصل في قضايا الارهاب اهم كثيرا من تشديد العقوبة على الجرمين .. لأن السباه في تحقيق العدالة ظلم على كل من المعاش والمعنى عليه سواء في قضايا الجنائيات أو قضايا القدي .. ولكن نلزم من الجرائم وسد من انتشارها لابد من سرعة الفصل في القضايا .. ونحن سب



المصدر :

الأخبار

النشر والإحصاءات الصحفية والإعلامات : التاريخ : ١٠ - ديسمبر ١٩٩٢

المتحدة مثلا مددوا المياه والوقود للملاذ العربية أيضا وكان عنيدا قديما في المحاكم المشكلة أكثر من ٦٠ سنة الإعتداء على السباح

اما الدكتور محمد مرفعي جعي الحامى الأستاذ ورئيس قسم القانون يعلق غير شمس ويقول انه يجب ان يكون الفرد حرييا في قضايا الإرهاب فالردع أهم جانب في العقوبة ولكن في القضايا حياة أو أرواح الأرباب لحكم تقرر ، الذي يمتد على سائح مصر بمصلحة صنعت مأكلة ولاند من إنشاء التفتيشات سرعرة وأجرها محاكمة سرعرة وقوية وتشتد المحاكمة دون تأجيل سم تقديم فرص الدفاع وتصدر الأحكام في خلال أسابيع قليلة مخطا على أمن وسلامة المجتمع . وإنما أرى أب لابد من تفحص ورائر خاصة لحاكم أمن الدولة العليا لتلزم ثما على هذه القضايا ويحدد لها القص لا لتناهى من المحاكمة وإصدار الحكم .. ومن الممكن ان نضيف لها إجراءات خاصة بها كاشتراك بعض القضايا العسكرية في المحاكمة بمعنى ان يكون أحد القضاء في هيئة المحكمة عسكريا .. اما بالنسبة للأحالة للمحاكم العسكرية فهناك بعض الشكوك في دستورية المحاكم العسكرية بمعنى تصرفات مرسوم الدستور توجب بعدم دستورية مثل هذه المحاكمات العسكرية .. أما بالنسبة لرد المحاكمة غاب شت بالدليل القاطن أن ١٩٩٠ من طلائد الرد تكون وسيلة لاختلاف أحد الناسا وأما أربو

ان يحدد القانون في هذه الحالة بأن يعطى للمحاكمة سلطة الاستمرار في نظر الدعوى إذا استثمرت المحكمة ان المحصور منه هو التفتيش واضعاه الزلات وتصدر حكمها مرفوع الرد ويتم النظر في طلب الرد من محكمة أخرى بعد الحكم اذا كان حكما بالاعدام فلا تمتد المدة الا بعد الفصل في طلب الرد

ويعلق المستشار عبدالمجيد محمود الحامى العام الأولى أمين الدولة العليا أى قضية تاتى للتبلي تكون عبارة عن بلاغ من جهة أمنية أو شكوى من الأفراد وتعرض على المسئول في النيابة المختصة ثم ترفع على عضو أو أكثر من أعضاء النيابة ليأشرك التفتيش فيها تحت إشراف رئيسه .. بعد انتهاء التفتيش تاتى مرحلة التصرف في التفتيش وتكون إما بالمحظ وأما بالإحالة للمحاكمة المختصة لتحدد لها دائرة لنظرها وتاريخ نظر الدعوى وتولى الدائرة إجراءات المحاكمة .. فمشكلة طول الإجراءات وبطء العدالة تلوث في مرحلة المحاكمة ولا تظهر في مرحلة التفتيش فاعضاء النيابة لا يديرون وسما في استكمال كل جوانب التفتيش وهم حريصين على انتهاء بسرعة لهم حرية الحركة ليلا أو نهارا لأن هذا واجبهم وهم لا يصرون في هذا الواجب .. حتى الأجهزة المختصة للنيابة مثل الخبراء الفيين يطلب الذرى ومصلحة الادلة الجنائية تزدري عملها بالتأخير والتأجيل المستمرة بينها وبين النيابة وبسرعة المطالبة .. استطيع ان اؤكد ان التأخير في الفصل في القضايا لا يرجع لهيئة المحاكمة وإنما يرجع لسوء استقلال الشقوق التي يمتدحها قانون الإجراءات الجنائية للمتهمين وبالتالي للدفاع الموكب عنهم .. كالأصرار على مناقشة شهود معينين وقد يكون ما يشهدون به ليس له تأثير واضح في الدعوى وأيضا سوء استعمال الحق في طلب رد المحاكمة ليعتد أن تحيل الهيئة التي تنظر الدعوى الى محكمة أخرى لمطر طلب الرد فيكون الرد وكأنه قضية فرعية أخرى فلا تستطيع المحكمة الأصلية ان تواصل نظر الدعوى الا بعد الفصل في القضية الرد .. أيضا مما يعطل الفصل في قضايا أمن الدولة العليا أن المرافعين اعادوا أيداء العديد من الدوافع الشكلية الخاصة بولاية المحاكمة بنظر من هذا القضاء والدفع ببطالان قوانين وقرارات جمهورية وقوانين استقرت عليها احكام القضاء على صحتها وشرعيتها ودستوريتها كشال الدفع ببطالان قانون الطوارئ والدفع ببطالان اعلان حالة الطوارئ، ويعدم احتصاص محاكم الطوارئ، فكل هذه الدوافع استقر القضاء على مختلف درجاتها من المحكمة الدستورية

ومحكمة النقض واحكام محاكم الطوارئ على سلامة هذه القوانين وشرعيتها .. ولا يوجد في القانون نص يمنع الدفاع من استعمال هذا الحق في الدوافع وفي دوافع تستلزم الفصل فيها مبدائيا في الدخول في موضوع الدعوى .. أيضا مما يعطل سم

الدعوى مما يلجأ اليه المحامون في بعض الأحيان من التفتيش بالاعتراف وبين هيئة المحاكمة أو النيابة ويقرروا الانسحاب فتلحق المحاكمة الى مخاطبة نقابة المحامين لنقد معامير آخرين .. ويأخذ المحامون الجود وقتا للاطلاع مما يعطل إمد الدعوى

للمحامي اسباب

ويعلق المستشار محمد عزت السيد رئيس محكمة شمال القاهرة ان مثل هذه القضايا السددة بقضايا الإرهاب عندما تصل الى محاكم أمن الدولة العليا العادية فإنها تخضع لأحكام لائين الإجراءات الجنائية المرنجح بالخصوص التي تكفل حقوق المتهمين بشكل يمكن استغلاله أو استماره في نحو يؤدي الى البطء في نظر الدعوى ومن الأفضل ان يتم إحالة هذه القضايا الخاصة بالأرهاب الى محاكم أمن الدولة العليا طوارئ أو الى المحاكم العسكرية المشككة تشكيلا خاصا .. لأن الأحكام التي تصدر من هذين الزين من المحاكم لا تخضع لإجراءات الطعن امام محكمة النقض وإنما تخضع لإجراءات أخرى من التصديق على رئيس الجمهورية أو من لقيادة العليا للقوات المسلحة .

وتحقيقا لعدم الردع والمصويل على عدالة سريعة لابد ان يتم إحالة القضية الى هذين النوعين من المحاكم .. محاكم أمن الدولة العليا طوارئ والمحاكمة العسكرية اذا استلزم ذلك وطبقا لطرق كل قضية .. لانه يتم اختصار الإجراءات التالية لعدم الحكم ويكون الفراه في وقت معاصر لإرتكاب الجريمة .. ويقول المستشار محمد عزت السيد في حالة إحالة القضايا للنوع الأول من المحاكم وهي المحاكم العادية فلما اقرر تحقيقا لسرعة الفصل أن تولى المحاكمة ومن الجلسة الأولى كل الأدعاء رفعية الدفاع والمتهمين مدة معينة لا تتجاوزها المحاكمة نظر القضية ويتم العمل في خلال هذه المدة .. وإذا احتاجت المحاكمة استشارة الدة أو وقت قصير فلا بأس من مد المدة أسبوعا أو أسبوعين لإنهاء المحاكمة ومصدر الأحكام .. وحى إجراء رد المحاكمة يقول أنا اوافق على إلغاء التصوص الخاصة رد القضاء لان النظام القضائي قائم على خضعة اطمئنان المتقاضين الى قاضيه

في الثاني السلامة

اما المستشار محمد سلامة رئيس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ فكان له رأى آخر .. يقول أنا اعتقد أنه ليس هناك بطء في الفصل في قضايا الإرهاب ولكنها إجراءات قانونية لابد منها فالمحاكمة لابد ان تطبق في



الإخبار

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

١٠ ديسمبر ١٩٩٢

القضية من بدايتها لكي يطمئن
الجاني والمجنى عليه لتحقيق العدالة
فلما عندما استدعى الشاهد اسالة
امام الجميع ويساله الدفاع لكي
يطمئن التهم والحاكمة تكون طنية
ليبان الحقيقة فنحن حريصين على
عدم ادانة بريء .. ولا يمكن التقليل
من الضمانات فلا بد أن تستولي كاملة
ولا يجب ان تؤخذ الضمانات وسيلة
لتعطيل القضايا .

هذه هي إقتراحات رجال القضاء
لسرعة الفصل في قضايا الارهاب ..
ومعه هي عيوب وثغرات قانون
الاجراءات الجنائية رغم تعديلاته
الأخيرة .. فهل يقوم المستشار فاروق
سيف النصر ووزير العدل بالاستجابة
لأراء رجال القضاء .

Bibliotheca Alexandrina



0489545